مسائل الخلاف

بين النحويين البصريين والكوفيين

في ضوء النظر البلاغي

مسائل الخلاف

بين النحويين البصريين والكوفيين

في ضوء النظر البلاغي

الدكتور محمود موسى حمدان

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

جميع الحقوق محفوظة

تحذيـــر

جميع الحقوق محفوظة لمكتبة وهبة (للطباعة والنشر). غير مسموح بإعادة نشر أو إنتاج هذا الكتاب أو أى جزء منه، أو تخزينه على أجهزة استرجاع أو استرداد إلكترونية، أو ميكانيكية، أو نقله بأى وسيلة أخرى، أو تصويره، أو تسجيله على أى نحو، بدون أخذ موافقة كتابية مسبقة من الناشر.

All rights reserved to Wahbah Publisher. No Part of this Publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم المرسلين

مقدمة

نشأت الدراسات اللغوية على اختلافها فى ظل الخوف على لغة القرآن الكريم من ظاهرة اللحن الذى شاع مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية ، واحتكاك أهل اللسان بالعجم، الذين أفسدوا الألسنة فساداً لم يقف عند ظواهر الإعراب ، وإنما انتشر ليشمل الصيغ والنغم ، وجميع مستويات التركيب اللغوية.

وقد اهتمت علوم العربية على اختلافها بتحرير القول فى الضوابط والمقاييس التى تحفظ للغة بناءها ودلالتها ، فى مفرداتها وتراكيبها .

وكانت « أصولها أربعة : اثنان يتعلقان بالمفردات ، هما اللغة والتصريف ، ويليهما الثالث ، وهو علم النحو ، فإن المركبات هى المقصود منه ، وهى كالنتيجة لهما ، ثم يليهما علم المعانى » عروس الأفراح ١/ ٥١.

وقد ارتبطت هذه العلوم الأربعة ارتباطا وثيقا فى سبيل حصول المعنى والدلالة عليه؛ يشهد لذلك أن النحو يتغيى بمسائله وضوابطه « أن ننحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا ، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ، وقوانين مبنية عليها ، ليحترز بها عن الخطأ فى التركيب ، من حيث تلك الكيفية » مفتاح العلوم ٤١.

ثم هو يعتمد على ما يقدمه علم الأصوات وعلم الصرف من أصول ومبان كالحركات والحروف والزوائد واللواحق والصيغ على اختلافها. وهذه الأنظمة الثلاثة لا يمكن الفصل بينها فى الصناعة إلا عند التحليل فقط. (انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٣٤).

كما يتبين من تعريف البلاغيين للبلاغة بأنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته - مدى الارتباط بين البلاغة وعلمى النحو والصرف ؛ إذ أسسوا لبلاغة

الكلام بكونه فصيحا ، وفصاحته لا تتحقق إلا بمراعاة أحوال الألفاظ والتراكيب من « الإعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك (مما) لابد منه فى تأدية أصل المعنى» المطول ٣٤.

فبلاغة الكلام إذا تقوم على أمرين :

الأول : بناء العبارة على وجه الصواب الذى يقتضيه علم النحو لتؤدى أصل المعنى المراد.

الآخر : تطبيق هذه المعانى التى يؤديها النحو على وجه الصواب وتوظيفها حسب الدواعى والأغراض.

وهذان الأمران هما ما يرجع إليه معنى النظم عند الإمام عبدالقاهر ، قال : «ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشئ منها ... هذا هو الأمر، الأول ، ثم يقول عن الأمر الثانى: هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا ، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع فى حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه ، واستعمل فى غير ما ينبغى له» دلائل الإعجاز ٨١/٨٢.

وهذا واضح فى أنه يجب بلاغة كل ما يوجبه علم النحو ، وأن النظر فى مقالة النحويين حول قياسية بعض الصيغ والتراكيب والتصرف فيها يرتبط بالفصاحة التى تقوم عليها بلاغة الأساليب.

كما يتضح - أيضا - أن هذه الدراسة لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فى ضوء النظر البلاغى بسبب من ذلك.

وقد جعلنا عمدتنا فى هذه الدراسة كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) للإمام كمال الدين أبى البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى النحوى المتوفى سنة ٥٧٧هـ.

كما رجعنا أيضا إلى ما كتبه أبو البقاء العكبرى فى كتابه (اللباب فى علل البناء والإعراب) وكتابه (مسائل خلافية فى النحو) وما كتبه النحويون المتأخرون . غير غاضين من شأن مالم نرجع إليه مما كتبه ابن فارس ، وابن إياز ، وما كتبه ثعلب عن اختلاف النحويين.

وقد جاءت الدراسة فى فصول أربعة بمطالبها البلاغية :

(الفصل الأول) وقد تناولنا فيه المسائل المتعلقة بالأصوات والصرف من حيث قياسية الصيغ الصرفية ، وما يحصل فى بعض الصيغ من زيادة أو حذف ، أو تغيير ، وما يؤديه هذا التصرف من غرابة فى المعنى أو تنافر فى الحروف ثم بينا فى المطلب البلاغى معايير يقوم عليها التمييز بين الفصيح منها وغير الفصيح.

(الفصل الثانى) ويضم مسائل النحو المتعلقة بموقع الكلمات ، والقاعدة فى ذلك ، ثم ما يترتب على تغيير الموقع من خلل يؤدى إلى التنافر أو التعقيد فى بعض المسائل التى اختلفوا فيها.

كما ناقشنا وجوه التقديم المختلفة التى تناولتها مسائل هذا الفصل مناقشة بدت من خلالها رؤية البلاغيين لها.

(الفصل الثالث) وفيه مسائل النحو المتعلقة بالإعراب ، من حيث الدلالة على المعنى، وارتباطه بالعلاقة بين الكلمات فى التراكيب ، وبينا أن مرد الخلاف فى مسائله ترجع إلى المعنى صحة وفساداً ، أو ظهوراً وغموضا.

ثم أتبعنا الفصلين (الثانى والثالث) بمطلب بلاغى بينا فيه المعايير التى يميز بها بين التراكيب الفصيحة وبين غيرها. كما اشتمل على مبحث يتناول ما يفيده التقديم من نكات ، ومبحث عن الضرورات الشعرية وبيان منزلتها من الحسن أو القبح فى ضوء ما كتبه البلاغيون.

(الفصل الرابع) وقد ضم مسائل تتصل بالبلاغة من حيث وجود الكلمة فى التركيب، واقتضاء المقام لها ، وبحثنا فيه صحة القول بمجئ كلمة مكان كلمة

أخرى ، والمعنى فى ذلك، وكذلك قولهم بزيادة كلمة فى التركيب ، وعرضنا آراء البلاغيين فى ذلك كاشفين عنه فى المطلب البلاغى لهذا الفصل.

يبقى القول بأننا لم نتناول من مسائل الخلاف إلا ما كان له صلة بحديث الفصاحة والبلاغة ، أما ما كان غير ذلك فقد تركناه ، كاختلافهم - مثلا - فى أصل اشتقاق (الاسم) واختلافهم فى إعراب الأسماء الستة ، والقول فى عامل النصب فى المفعول ، و(كم) مركبة أم مفردة ؟ وخلافهم فى الميم فى (اللهم) والسين هل هى مقتطعة من سواء أو أصل برأسه ؟ وأوزان بعض الصيغ كوزن سيد وميت ، ووزن خطايا ونحوه ، ووزن (أشياء) وهى مسائل تزيد على الخمسين فى كتاب الإنصاف.

ثم نسأل الله تعالى أن يقبل منا الإصابة ويتجاوز عن الخطأ.

وهو من وراء القصد ، والهادى إلى سواء السبيل.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

المؤلف

د/ محمود حمدان

« الفصل الأول »
المسائل المتعلقة بالأصوات والصرف ومطلبها البلاغى

« فصاحة الكلمة »

عندما يتحدث البلاغيون عن فصاحة الكلمة المفردة يقولون : إنها تتحقق بخلو الكلمة عن تنافر الحروف ، والغرابة ، ومخالفة القياس الصرفى. (١)

ويعنون بتنافر الحروف ما فى الكلمة من وصف يوجب ثقلها على اللسان ، وعسر النطق بها ، مثل كلمة (الهعخع) فى قول الأعرابى عندما سئل عن ناقته : تركتها ترعى الهعخع . وككلمة : (مستشزرات) فى قول امرئ القيس :

غدائره مستشزرات إلى العلا تضل المدارى فى مثنى ومرسل

فمداره الذوق المدرك للأصوات والحروف بما لها من كيفيات يقوم بها الجهاز النطقى فى أثناء الكلام ، وما يصاحبها من أثر عند الاستماع.

ويعنون بالغرابة كون الكلمة غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال ، مما يحوج إلى بحث عن معناها فى كتب اللغة ، مثل كلمتى (تكأكأتم ، وافرنقعوا) فى كلام عيسى بن عمر النحوى عندما سقط عن دابته ، أو تكون محتاجه إلى تخريج مثل كلمة (مسرج) فى قول العجاج : وفاحمًا ومرسنا مسرجا.

أما مخالفة القياس الصرفى فهو كون الكلمة على خلاف ما ثبت عن الواضع ويشتمل عليه علم التصريف ، مثل كلمة (الأجلل) بفك الإدغام فى قول أبى النجم:

الحمد لله العلى الأجلل.

وفى هذا الفصل سنتناول مسائل الخلاف حول قياسية صيغ بعض الكلمات ، وكذلك ما يلحق بعض الصيغ من تغيير بزيادة أو حذف ، ثم تحقيق القول بقبولها

---

(١) تنظر هذه المفاهيم وشواهدها فى المطول ص ١٦ وما بعدها . وشروح التلخيص ١/ ٧٥ ومابعدها وغيرهما من كتب البلاغة .

قياسًا واستعمالا فتدخل فى دائرة الفصاحة ، أو عدم قبولها وردها عن دائرة الفصاحة.

ولئن كان النظر فى هذه المسائل حول قياسية الصيغ التى تناولتها أو عدم قياسيتها فإنه سيبدو لنا أن بعض هذه الصيغ كان منشأ عدم قياسيتها ورفضها ما صاحبها من تنافر ناشئ عن الصياغة الجديدة التى دار حولها الخلاف ، فاجتمع بذلك التنافر مع مخالفة القياس لأنه كما يقولون : « قد يدخل التنافر فى مخالفة القياس » (١).

كما سيبدو - أيضا - أن بعض هذه الصيغ كان سبب الخلاف حول قياسيتها ما فيها من غموض ناشئ بعد صياغتها أو التصرف فيها ، دون أن يكون هذا الغموض فى الأصل الذى صيغت منه أو تصرف فيه .

(مخالفة القياس)

« المسألة الرابعة » [هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذى آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو : طلحة ، وطلحون . وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، إلا أنه يفتح اللام فيقول : الطلحون - بالفتح - كما قالوا : أرضون حملا على أرضات ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز » (٢).

ويحتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بقياس جمع طلحة جمع مذكر سالم على جمعه جمع تأنيث ، فكما تحذف التاء فى جمع التأنيث تحذف عند جمع المذكر السالم ؛ لأنه فى التقدير جمع (طلح) وقد تأتى العرب بالجمع على تقدير حذف حرف ، كقول الشاعر :

وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم (٣)

فقد كسر جمع الأعقاب على ما لا هاء فيه.

---

(١) الأطول ١/ ١٨ .

(٢) الانصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٤٠.

(٣) البيت فى الإنصاف ١/ ٤٠ وقال صاحب الانتصاف : لم أقف لهذا البيت على نسبة ولا تكمله .

أما البصريون فقد عللوا منعهم جواز جمعه بالواو والنون ، بأن فى الواحد علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو جمع بالواو والنون لأدى إلى اجتماع علامتين متضادتين فى اسم واحد . ودفعوا قياس الكوفيين حذف التاء من (طلحة) عند جمعها جمع مذكر سالم على حذف التاء من (عقبة) عند جمعها جمع تكسير ، بأن فيه فارقا بين الجمعين ، هو أن شأن جمع التكسير أن يحصل فيه تغيير صيغة المفرد ، وجمع التصحيح تصح فيه صيغة المفرد ، فضلا عن أن ما قاسوا عليه شاذ مع قلته. وكذلك لم ينقل عن العرب جمع ما استشهدوا له كما قالوا[١] : وعلى منع الجمع جمهرة النحاة عند حديثهم عن جمع المذكر السالم ، إذ ذكروا من شروط جمعه أن يكون خاليا من التاء . [٢]

وعلى ما ذكروه يكون مجئ جمع المذكر السالم فاقدا شرط خلو مفرده من التاء- مخالفا للقياس وما درج عليه جمهور أهل اللغة.

ولما كان البلاغيون يجعلون كلام معظم أصحاب الفن وجمهوره مرجعا لأحكامهم[٣]- فإن الكلمة عندئذ تكون غير فصيحة

من (موافقة القياس)..

« المسألة الرابعة والأربعون » [القول فى إضافة العدد المركب إلى مثله »

« ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر . وذهب البصريون إلى أنه يجوز » [٤].

ويقوم احتجاج الكوفيين على أنه يتعذر بناء (فاعل) من لفظى المركب ، ويعنون بالتعذر استحالة الإتيان بصيغة فاعل من اللفظين معًا ، كما نقول فى ثلاثة وأربعة : ثالث ورابع .

---

(١) انظر الانصاف ٤١/١ وما بعدها .

(٢) انظر شرح الأشمونى ٨١/١ وغيره من كتب النحو .

(٣) انظر المطول ٢٠

(٤) الانصاف ٣٢٢/١ .

لكن المجوزين لم يبنوا الصيغة من اللفظين ، وإنما بنوها من صدر المركب دون العجز، محتجين بمجيئه عن العرب ، ومساعدة القياس لهم. وكان أغلب النحويين على جوازه وبيان وجوه التركيب فيه ، وهى ثلاثة : أن نقول : تاسعَ عشر تسعةَ عشر فى التذكير ، وتاسعةَ عشرة تسعَ عشرة فى التأنيث ، بأربعة كلمات مبنية فى كل تركيب ، وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثانى إلى اثنين ، وهذا الاستعمال هو الأصل.

وفيه استعمالان آخران : أن نقول : ثالثَ ثلاثةَ عشر بالاقتصار على صدر الأول ، أو نقول : ثالثَ عشر ، بحذف العجز من الأول والصدر من الثانى. (١)

وإذا كان جمهور أهل اللغة على صحته ويساعدهم فى ذلك النقل والقياس فنحن لا نملك إلا القول بفصاحة الكلمة ، أى ماهو كالكلمة الواحدة.

« المسألة الثامنة والأربعون » [هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويوقعون الترخيم فى آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : يا آل عام ، فى يا آل عامر ، ويا آل مال ، فى : يا آل مالك ، وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز » (٢).

ويقوم احتجاج الكوفيين على ما سمع من شواهد ، وهى كثيرة ، منها قول زهير بن أبى سلمى :

خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا ... أواصرنا والرِّحم بالغيب تذكر

أراد يا آل عكرمة ، فحذف التاء من المضاف إليه.

وقول الآخر : (٣)

---

(١) انظر المرجع السابق والأشمونى والصبان عليه ٤/ ٧٥ والتصريح على التوضيح ٢/ ٢٧٧ .

(٢) الإنصاف ١/ ٣٤٧ وتنظر شواهد المسألة فى مصادرها المشار إليها.

(٣) البيت فى الانصاف وفى التوضيح عليه التصريح ٢/ ١٨٤ .

أيا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعى ميتة فيجيب

أراد أبا عروة.

أما البصريون فيحتجون لمنعه بأنه لم يستوف شروط الترخيم عندهم ، ومنها ألا يكون ذا إضافة [١] . ويذكر شيخ البصريين سيبويه بيت زهير (أبا عرو ...) فى باب « ما رخمت الشعراء فى غير النداء اضطرارا » غير معتبر الترخيم للمنادى. [٢]

ويبدو أن المسألة اعتبارية فبينما ينظر الكوفيون إلى قوة الصلة بين المضاف والمضاف وأنهما كالكلمة الواحدة ويرون الترخيم للمضاف وهو المنادى لكن ظهر الترخيم فيما هو كالجزء وهو المضاف إليه - ينظر البصريون إلى أن كلا منهما كلمة بذاتها ، وأن الترخيم وقع فى المضاف إليه، وهو غير منادى.

والحق أن رأى الكوفيين أقوى ، إذ تؤيده كثرة الشواهد ، بل إنه قد جاء حذف المضاف إليه كله ، مما يؤكد أن الترخيم للمضاف ، وذلك فى قول عدى بن زيد :

يا عبدَ هل تذكرنى ساعة فى موكب أو رائداً للقنيص

أراد (عبد هند) لأنه علم لعبد هند اللخمى ، وهذا أقوى ما يدل على أن الترخيم للمضاف وليس للمضاف إليه ؛ لأنه لو كان له ما حذف كله . وقد لا يخفى ما فى تعليل البصريين من التهافت ؛ لأنهم عندما يعللون منع ترخيم المضاف يقولون : إن المتضايفين كالشئ الواحد ، فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة ، والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالى أداة النداء المضاف فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى. [٣]

إذ كيف يكون منع الحذف من المضاف لكونهما كالشئ الواحد ، ومنع الحذف من المضاف إليه لأنه غير المنادى ؟ وما حكاه الأشمونى عن البصريين من القول بأنه

(١) انظر الأشمونى والصبان عليه ٣/ ١٧٥ .
(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٦٩ .
(٣) انظر الصبان على الأشمونى ٣/ ١٧٥ .

نادر[١]، يدل على أنهم لم يتفقوا على القول بمنع ترخيم المضاف.

وعليه فالكلمة فصيحة لقول جمهور النحاة بذلك ، ودلالة كثرة الشواهد على ترخيم العجز.

(مخالفة القياس والتنافر)

المسألة الثالثة والأربعون [القول فى تعريف العدد المركب وتمييزه]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال فى خمسة عشر درهما : الخمسةَ العشرَ درهما ، والخمسةَ العشرَ الدرهمَ. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام فى العشر ، ولا فى الدرهم ، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال : الخمسةَ عشرَ درهما بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها » [٢].

ويحتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بأنه قد صح عن العرب ، ونقل عنهم [٣] ويعللون ذلك - أيضا - بأنهما فى الحقيقة اسمان ، والعطف مراد فيهما . ولذلك بنيا . ويستدلون على ملاحظة العطف بأنه جاز ثلاثة عشر ، وأربعة عشر بوجود تاء التأنيث ، وتاء التأنيث لا تقع حشوا. [٤]

أما البصريون فإنهم يرون أن الاسمين قد صارا بالتركيب اسما واحدا. لذا لا ينبغى فى هذه الحال بعد أن صارا كالكلمة الواحدة - أن يجمع فيه بين علامتى التعريف ، لأن الثانى بمنزلة بعض الحروف من الكلمة.

ويشهد للبصريين أن الشأن فى المركبات ألا تدخل الألف واللام على عجزها ، لذا يحكمون على ما فيه (أل) بالشذوذ ، كما فى قول الشاعر :

يا ليت أم العمرو كانت صاحبى مكان من أشتى على الركائب [٥]

وليس من شك أن المسلك المرضى مسلك البصريين ، لأنه يراعى إبقاء اللفظ

---

(١) شرح الأشمونى فى ٣/ ١٧٦ .

(٢) الانصاف ٣١٢/١ .

(٣) لم أر فى الانصاف ولا فى المصادر التى بين يدى شواهد لذلك .

(٤) انظر الانصاف ١/ ٣١٣ وشرح الأشمونى ١٨٧/١ .

(٥) البيت ونظائر له فى الإنصاف ٣١٦/١ ومغنى اللبيب ١/ ٥٠ .

خفيفا، أما مسلك الكوفيين ففيه إثقال للفظ دون ضرورة ، والانتحاء باللفظ مسلك التخفيف أولى. لأن من مسالك العربى أن يجنح إلى لغة ، غيرها أقوى منها فى القياس طلبًا للتخفيف. قال ابن جنى : « حدثنا أبو على عن أبى بكر عن أبى العباس ، أنه قال : سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ ﴿ ولا الليل سابقٌ النهارَ ﴾[1] فقلت له : ما تريد ؟ فقال : أردت (سابقٌ النهارَ) فقلت له : هلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن. ففى هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها .... منها أنه طلب الخفة ، يدل عليه قوله : لكان أوزن ، أى أثقل فى النفس وأقوى ... والثالث : أنها قد تنطق بالشئ غيرها فى أنفسها أقوى منه لإيثارها التخفيف »[2].

وإذا كان الشأن كذلك ، وكان ما ذهب إليه الكوفيون لا يسانده القياس ، ولم يشع به الاستعمال . فنحن نرتضى ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن ما ذهب إليه الكوفيون فيه إثقال للفظ ، كما ذكرنا ، وكذلك نرتضى عدم تعريف التمييز لخفة النكرة ومناسبتها للتفسير والتمييز. إذ لا يخفى أن (درهما) فى قولنا : ثلاثة عشر درهمًا ، أخف من الدرهم ، إن قلنا ثلاثة عشر الدرهم ، وإنه إذا ما انضم ثقل هذه الكلمة المفردة إلى ثقل المركب لتعريف جزئية ، بقولنا : (الثلاثة العشر) زاد الثقل ووقع - أيضاً - التنافر فى التركيب (الثلاثة العشر الدرهم) .

وإذا كان الأمر كذلك ساغ لنا أن نرفض ما ذهب إليه الكوفيون لضعفه من جهة القياس وثقله على اللسان.

---

(١) من الآية ٢٠ سورة يس .

(٢) الخصائص ٢٤٩/١ وانظر صفحة ١٢٥ أيضا .

(تغيير الصيغة للتخلص من التنافر)

« المسألة التاسعة بعد المائة » [هل يجوز مد المقصور فى ضرورة الشعر ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور فى ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وأجمعوا على أنه يجوز قصر الممدود فى ضرورة الشعر ، إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط فى مد المقصور وقصر الممدود شروطا لم يشترطها غيره ... » [١].

ويقوم احتجاج الكوفيين على مجيئه فى الشعر عن العرب [٢] . من ذلك قوله :

قد علمت أم أبى السعلاء ... وعلمت ذاك مع الجراء
أن نعم مأكولا مع الخـــواء ... يالك من تمر ومن شيشاء

ينشب فى المسعل واللهاء

فالسعلاء ، والخواء ، واللهاء ، فى الأصل مقصورة . وهى السعلى (الغول) والخوى (الخلاء) واللها (جمع لهاة : لحمة فى أقصى الفم).

وقال الآخر :

إنما الفقر والغناء من اللـــ ... ـــه فهذا يعطى وهذا يحد

وقال آخر :

سيغنينى الذى أغناك عنى ... فلا فقر يدوم ولا غناء

فمد الغناء فى البيتين والأصل فيهما (الغنى) بالقصر.

وقال الشاعر :

لم نرحب بأن شخصت ولكن ... مرحبا بالرضاء منك وأهلا

فقد مد (الرضى).

---

(١) الانصاف ٢/ ٧٤٥ .

(٢) شواهد المسألة ونسبتها إلي قائليها فى الانصاف والانتصاف منه ٢/ ٧٤٦ وما بعدها وفى التصريح ٢/ ٢٩٣ وشرح (الأشمونى ٤/ ١١٠

وقالوا : إنه كما صح قصر الممدود يصح مد المقصور للضرورة أيضا. ومثلما جاز فى الشعر إشباع الحركات للضرورة ، فتنشأ عن الضمة الواو ، والفتحة الألف ، والكسرة الياء - جاز إشباع الفتحة قبل الألف المقصورة ، فتنشأ عنها الألف ، فيلحق بالممدود.

أما ما اشترطه الأخفش فخلاصته : أن لا يخرج وزن الكلمة عند مدها إلى ما ليس فى أبنية العربية ...

وقد استظهر الأشمونى مده مطلقا دون شروط. (١)

وجاء فى التصريح أنه « ورد فى الاختيار ، كقراءة طلحة بن مصرف ﴿ يكاد سناء برقه ﴾ (٢) بالمد ، ووافقهم ابن ولاد وابن خروف ، ومنعه البصريون ، وقالوا : القراءة شاذة » (٣).

ويرفض البصريون قياس مد المقصور على قصر الممدود ، لأن الثانى رجوع إلى الأصل ، أما الأول فهو خروج عن الأصل ، وليس فى الرجوع إلى الأصل - وهو قصر الممدود - غضاضة.

ويردون الشواهد التى ذكرها الكوفيون ، إما بأنها مجهولة النسبة ، أو أن ضبط الكلمات يبعدها عن دعوى المد فيها. (٤)

لكن ما حكاه صاحب التصريح من وروده فى الاختيار يدل على صحته مطلقا شعراً أو نثرا ، وتأييد ذلك بمجيئه فى القرآن الكريم يدل على أن مجيئه لا يكون على سبيل الضرورة ، لأن القرآن الكريم منزه عن الضرورات ، ودعوى البصريين بشذوذ الآية لم يقل بها غيرهم.

---

(١) انظر شرح الأشمونى ٤/١١٠.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة النور .

(٣) التصريح على التوضيح ٢/٢٩٣ .

(٤) انظر الانصاف ١/٧٤٩ وما بعدها .

ولكن دفع الاستشهاد بالآية من طريق آخر ، وهو أن كلمة (سناء) فى الآية ليس مقصور (سنا) بمعنى الضوء. قال أبو حيان : « وقرأ طلحة بن مصرف (سناء) ممدوداً برقه جمع برقة بضم الباء ، وهى المقدار من البرق ، كالغرفة ، واللقمة ... والسناء بالمد ارتفاع الشأن ، كأنه شبه المحسوس من البرق لارتفاعه فى الهواء بغير المحسوس من الإنسان.. »[١]

وجاء فى لسان العرب « سنى يسنى سناء أى ارتفع ، وأما قراءة من قرأ «يكاد سناء برقه» ممدودا ، فليس السناء ممدوداً لغة فى (السنا) المقصور ، ولكن إنما عنى به ارتفاع البرق ، ولموعه صعدا ، كما قالوا : برق رافع »[٢].

ومع ذلك فإن البصريين لن يستطيعوا أن يخرجوا جميع شواهد الشعر التى استشهد بها الكوفيون لدفع مذهبهم ، وسيبقى لهم من الشواهد ما يدل على مد المقصور فى الشعر للضرورة . إذ به يزول ما يكون للكلمة من ثقل على اللسان والسمع ، ونفرة منها فى سياقها من النظم.

فإن قيل غاية ما تقتضيه الضرورة الجواز ، والجواز لا ينافى انتفاء الفصاحة ، كما جاز فك الإدغام فى الأجلل للضرورة ، مع بقاء عدم فصاحتها .[٣] قلنا : إن الضرائر الشعرية نوعان : نوع كثير شائع لأنه سائغ مقبول وهذا لا غضاضة منه ، ولا يخرج عن الفصاحة لشيوعه ، ونوع مسترذل قبيح ، لم يشع فى الاستعمال فهو غير فصيح ، قال حازم فى المنهاج : « الضرائر الشائعة منها المستقبح وغيره ، وهو ما لا تستوحش منه النفس، كصرف ما لا ينصرف ، وقد تستوحش منه النفس فى البعض كالأسماء المعدولة، وأشد ما تستوحشه النفس تنوين أفعل منه ، ومما لا يستقبح قصر الجمع الممدود ، ومد الجمع المقصور »[٤].

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٤٦٥ .

(٢) لسان العرب صفحة ٢١٢٩ معارف .

(٣) انظر حاشية الدسوقى = شروح ٨٩/١ .

(٤) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ٣٨٣ ملحق وانظر النص فى عروس الأفراح للسبكى ، شروح ٨٨/١.

وعلى ذلك يكون مد المقصور غير خارج من دائرة الفصاحة لشيوعه وكثرة استعماله، وللخروج به مما يمكن أن يكون فى الكلمة من ثقل وتنافر.

« المسألة العاشرة بعد المائة » [هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنيه إذا كثرت حروفهما ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه فى التثنية، فقالوا فى تثنية (خوزلى ، وقهقرى) : خوزلان ، وقهقران ، وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران ، فأجازوا فى (قاصعاء ، وحاثياء) قاصعان ، وحاثيان . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شئ من ذلك فى مقصور ولا ممدود »[١].

واحتج الكوفيون بأنه لما كانت الكلمة طويلة فى الأصل ، ثم زادت بالتثنية صارت ثقيلة ، فحذف منها آخرها تخفيفا ، كما حذفوا لقصد التخفيف فى قولهم : (اشهاب اشهبابا ، واحمار احمرارا) ، والأصل (اشهيباب ، واحميرار) واحتجوا على البصريين بأنهم زعموا أن (كينونة) أصلها (كينونة) بالتشديد ثم أوجبوا الحذف طلبا للتخفيف، فهذا يدل على صحة ما ذهب إليه الكوفيون.

أما البصريون فيرون إبقاء الكلمة كما وردت عليها ، دون نظر إلى طولها ، كما ثنى العرب (جمادى) على جمادين ، من غير حذف مع طولها ،

قال الشاعر : شهر ربيع وجماديينه

وقال الآخر : جماديين حسوما

وقال آخر : جماديين حرام [٢]

ويرى البصريون أن الحذف فيما استشهد به الكوفيون ليس لثقل عارض ،

---

(١) الانصاف ٢/ ٧٥٤ .

(٢) انظر المسألة وشواهدها ونسبتها إلى قائليها فى الانصاف والانتصاف ٢/ ٧٥٥ ومابعدها .

وإنما هو موجود فى الأصل ، فاجتمع فيه ثقلان ، فمن أجل ذلك حصل الحذف ، أما ما وقع فيه الثقل نتيجة التثنية فثقله عارض.

والواقع أن ما ذكره البصريون من شواهد وما قالوه لا يرد ما ذهب إليه الكوفيون من قبل أنهم « لم يذهبوا إلى أن سقوط الألف فى تثنية الاسم الذى كثرت حروفه أمر واجب لا يجوز غيره ، بل ذهبوا إلى أنه يجوز أن تسقط ألفه ، ويجوز أن تذكر وتقلب ياء، فلا يرد عليهم بأن العرب قد أبقت الألف وقلبتها ياء فى (جماديينه) وفى ألف كلم أخرى. وقد قالت العرب فى تثنية الخوزلى : الخوزلان بحذف الألف ، ولو أبقوها لقولوا : الخوزليان ، وقالوا أيضًا : خنفسان ، وقرقصان ، وعاشوران ، فى تثنية ، خنفساء ، وقرقصاء ، وعاشوراء ، فحذفوا فى التثنية الهمزة والألف التى قبلها ، ولو أبقوا ذلك لقالوا : خنفساوان ، وقرفصاوان ، وعاشوراوان » [١].

وإذا كان القياس يؤيد ما ذهب إليه الكوفيون ، وأن هذا الحذف يزيل ثقلا فى الكلمة - فإن الكلمة لن تخرج عن الفصاحة.

(مخالفة القياس والغرابة »

« المسألة السادسة عشرة »

[القول فى جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل (ما أفعله) فى التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب ما أبيضه ! وهذا الشعر ما أسوده ! وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز منهما كغيرهما من سائر الألوان»[٢].

---

(١) الانتصاف من الانصاف ٢/ ٧٥٦ .

(٢) الانصاف ١/ ١٤٨ وشواهد المسألة فى مصادرها المذكورة .

هذه المسألة ترتبط بالقياس من ناحية الخلاف فى الصياغة ، وترتبط بالغرابة من حيث غموض المعنى فى الصيغة ، وهذا الغموض هو سبب منع قياسيتها.

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالنقل والقياس ، أما النقل فمثل قول الشاعر :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ

وقول رؤبة بن العجاج :

جارية فى درعها الفضفاض تقطع الحديث بالإيماض

أبيض من أخت بنى أباض

فقد جاء من البياض (أفعل) للتفضيل ، وما يجئ منه التفضيل يجئ منه التعجب.

وأما القياس فقالوا : إنما جوزنا ذلك من البياض والسواد لأنهما أصل الألوان ، فيثبت لهما ما ليس للفرع.

أما البصريون فقد منعوا البناء من البياض والسواد ، ودفعوا ما ذهب إليه الكوفيون بوجوه : الأول ، أنهم ما داموا قد منعوا الصياغة من الألوان كالبصريين فلا معنى لاستثناء البياض والسواد ، لأن « جعل البياض والسواد أصلين دعوى لادليل عليها » [١]

الثانى : قالوا : إن الألوان والعيوب الظاهرة تجرى مجرى الخلق الثابتة التى لا تزيد ولا تنقص ، فلا معنى للتعجب منها .

الثالث : وهو ما يتصل بالغرابة - أنهم لو بنوا منهما (أفعل) التفضيل ، وكذلك أفعل التعجب لا لتبس بالوصف ؛ لأنه على وزن أفعل . لذا اتفق النحاة على منع بناء الصيغة مما هو أكثر من ثلاثة لما فيه من الإخلال بالدلالة بحذف بعض حروف الفعل عند الصياغة ، وأكثر أفعال الألوان من غير الثلاثى ، وقد حمل الأقل حروفا فى عدم البناء منه على الأكثر وهو غير الثلاثى . [٢]

---

(١) اللباب فى علل البناء والاعراب ١/٢٠١ .

(٢) انظر الانصاف ١/١٥١ والتصريح على التوضيح وحاشية ياسين عليه ٢/٩١ وما بعدها ، والأشمونى والصبان عليه ٣/٢١ وما بعدها .

وذهب البصريون إلى رد الشواهد التى ذكرها الكوفيون بأحد وجهين :

الأول : أن تكون صيغة (أفعل) فى الشواهد التى استشهدوا بها هى (أفعل) الذى مؤنثه (فعلاء) ليست (أفعل) التفضيل . و(من) التى بعدها ليست (من) التى تأتى عند التفضيل .

ففى قول الشاعر :

وأبيض من ماء الحديد كأنه　　شهاب بدا والليل داج عساكره

يعرب قوله (من ماء الحديد) فى موضع رفع صفة لأبيض والتقدير : أبيض كائن من ماء الحديد ، ونحوه قول الأخر :

لما دعانى السمرى أجبته　　بأبيض من ماء الحديدصقيل

والشواهد من هذا القبيل كثيرة .

الآخر : حمل مالا يمكن توجيهه بالوجه السابق على الشذوذ ، أى أنه دفعت إليه مضايق الشعر وضروراته ، لكن لا يدل مجيئه فى الضرورة على جوازه فى غيرها .

يقول الشيخ محيى الدين بعد أن ذكر كثيرا من الشواهد على أن صيغة (أفعل) فيها من البياض والسواد وغيرهما من الألوان صفة مشبهه :

« نحن لا ننكر أن هذا الوزن يأتى صفة مشبهة ، خالية من معنى تفضيل شئ علي شئ ، كما لا ننكر أن من هذه البابة قول الشاعر :

وأبيض من ماء الحديد كأنه .. وما معه من الأبيات، لكننا لا نستطيع أن نستسيغ أن يكون من هذه البابة قول الراجز :

أبيض من أخت بنى أباض - مع قول الرواه الموثوق بهم : إن نساء بنى أباض مشهورات ببياض ألوانهن ، وعلى هذا يكون هذا الجواب - أى جعل (من أخت فى موضع رفع صفة - غير مستقيم ، ولو كان القائل ابن جنى ومن تبعه من فحولة

النحاة »[١]

لكن غاية ما يثبت بذلك هو مجئ (أفعل) من البياض للتعجب لكن لا يثبت به - مع قلته وخفائه واحتياجه إلى القرينة - قياسية الصيغة ، وإنما هى محمولة على الضرورة، التى لا تثبت الجواز .

وإذ بلج لنا الرأى فى المسألة هكذا فإنه بملكنا القول بعدم جواز الأتيان بصيغة (أفعل) للتعجب من البياض والسواد ، لا فى الشعر ، ولا فى السعة ، لما يكون فى الصيغة من غموض وغرابة ، فتحتاج إلى تأويل للخروج بها من الإلباس .

« المسألة التاسعة والأربعون » [هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثى ؟]

(ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثى إذا كان أوسطه متحركا ، وذلك نحو قولك فى عنق : ياعُنُ ، وفى حجر : يا حج ، وفى كتف : يا كت .

وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لايجوز بحال ، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى من الكوفيين "[٢].

ولم يحتج الكوفيون بشئ منه قد سمع عند العرب ، مع أنهم يعتمدون فى أكثر مسائلهم على السماع ، وعللوا ما ذهبوا إليه بأن فيه ما يضاهيه من الأسماء ، مثل : يد، ودم .

وضعف هذا الاستدلال واضح ؛ لأن قياسهم على يد ، ودم قياس على ما هو قليل فى الاستعمال ، بعيد فى القياس .

أما قلتها فى الاستعمال فظاهر لأنها كلمات قليلة معدودة ، وأما بعدها فى القياس ، فلأن القياس لا يقتضى حذف الثالث منها ، وإنما يقتضى قلب حرفة العلة ألفا لسبقه بحركة الفتحة ، مثل رحى وعصا وقفا .[٣]

---

(١) الانتصاف من الانصاف ١/١٥٤ .

(٢) الانصاف ١/٣٥٦

(٣) الانصاف ١/ ٣٥٩ .

وكذلك سيلزم عليه نقص الاسم عن أبنية المعرب بلا موجب ؛ لأن داعى الترخيم - وهو متفق عليه - التخفيف ، وهو لا يوجد فى نداء الثلاثى ، لأنه فى أصله خفيف .

ويرى الجمهور أن فيه فرقا بين تنزيل حركة الوسط منزلة الحرف الرابع لمنع الاسم من الصرف ، وبينه لترخيم الإسم ، لأن هذا الاعتبار عند المنع من الصرف يؤدى إلى حذف حرف زائد معين وهو التنوين ، أما فى الترخيم ففيه حذف لأى حرف أصلى كان آخرا ، وهذا يؤدى قطعا إلى الاشتباه .[١]

وما دام الأمر كذلك فإن ما ذهب إليه الكوفيون مرفوض ، لما يترتب عليه من الاجحاف والغموض ، ومخالفة مسلك اللغة فى ترك ما يؤدى إلى الإلباس وإن كان موافقا للقياس .[٢]

« المسألة الخمسون » [ترخيم الرباعى الذى ثالثه ساكن]

« ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذى قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذى بعده ، وذلك نحو قولك فى قمطر : ياقم ، وفى سبطر : يا سب ، وما أشبه ذلك .

وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط »[٣] .

وفى الأشمونى أن حذف الحرف الساكن عند الفراء على سبيل الجواز[٤] .

وحجة الكوفيين فى ذلك أن الاقتصار على حذف الحرف الأخير يوجب عدم النظير ، بأن تكون الكلمة على صورة الحروف ، وما يشبهها من الأسماء المبنية ، وحذف الساكن يخرج بها من هذا المحذور . ثم هم لم يذكروا شواهد للاستدلال بها على ما ذهبوا إليه .

---

(١) انظر الأشمونى والصبان عليه ٣/ ١٧٥ .

(٢) انظر باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس ، الخصائص ١/ ٣٩١ .

(٣) الانصاف ١/ ٣٦١.

(٤) انظر شرح الأشمونى ٣/ ١٧٧ .

أما البصريون فيلتزمون إبقاء ما قبل الآخر الساكن الصحيح كما هو عليه قبل الترخيم ، ويشترطون لحذف ما قبل الآخر شروطا أربعة : أن يكون زائدا ، لينا ، ساكنا ، مكملا أربعة أحرف . (١)

والوجه فى تحقيق الغرض من هذه الشروط : أن مراعاتها يحفظ الكلمة من الاجحاف بها بحذف حرفين ، أما ما تحقق فيه شرط الزيادة فإن الزائد على نية عدم وجوده ، وكذلك كونه لينا يجعله محل التغيير بالحذف ، وكونه ساكنا ؛ فلأن حركته تقوى وضعة فى الكلمة ، أما كونه مكملا أربعة أحرف ، فلأنه إن كمل ثلاثة أحرف لا غير فإن حذفه يجحف بالكلمة ببقائها على حرفين .

ولما كان حذف الصحيح الساكن الواقع قبل الأخير يجحف بالكلمة ويصير بها إلى الغموض والخفاء - امتنع حذفه منعا لذلك وبقى الترجيح لما ذهب إليه البصريون وجمهور النحويين ، وعد ما خالفه غير فصيح .

---

(١) انظر التصريح على التوضيح ٢/١٨٥ وما بعدها ، والمرجع السابق الموضع نفسه .

(المطلب البلاغى)

تناولنا فى هذا الفصل من مسائل الخلاف ما تعرضت لبعض الكلمات ، من حيث ما يعرض لها من أشكال الصياغة المختلفة ، للدلالة بها على بعض المعانى الصرفية ، كالجمعية ، والتعجب ، والتخفيف ، وغير ذلك .. ونظرنا فى هذه الصيغة من حيث خضوعها لضوابط الوضع اللغوى ، قياسا ، واستعمالا ، أو عدم خضوعها ؛ تبعا لمقالة البصريين والكوفيين فيها . ثم وصلنا من خلال ذلك إلى الحكم بفصاحة بعضها ، وعدم فصاحة بعضها الآخر ، مراعين المعايير الآتية :

الأول : السماع عن العرب استعمالا مطرداً ، حتى ولو كان هذا المسموع من الشواذ الثابتة فى اللغة ، لأن الكلمة - حالتئذ - تكون فى حكم المستثناة من القاعدة ، مثل غور ، واستحوذ .[١] لذا رجحنا قول البصريين فى المسألة الخمسين بترخيم الرباعى دون حذف ثالثة الساكن لاطراد سماعه مرخما ببقاء ثالثة .

وبهذا المقياس - أيضا- تم دفع ما ذهب إليه الكوفيون فى المسألة الرابعة من جمع المختوم بالتاء - علما لمذكر - جمع مذكر سالما ، مثل : طلحة ، فلا يقال : طلحون ، لعدم سماعة عند العرب .

الثانى : كثرة سماع الكلمة عند العرب الموثوق بعربيتهم ، واستعمالهم لها استعمالا كثيرا ، أو أكثر من استعمالهم ما هو بمعناها [٢] .

ومن ثم ذهبنا فى المسألة التاسعة بعد المائة إلى صحة مد المقصور فى الشعر للضرورة ، كما هو رأى الكوفيين لأنه وإن خالف وضع الكلمة ، فإن شيوعه وكثرة سماعه فى الشعر ؛ للحاجة إليه فى دفع ما يمكن أن يوجد من ثقل الكلمة وتنافرها فى سياقها -يسوغه ولا تخرج الصيغة عن دائرة الفصاحة .

---

(١) انظر المطول صفحة ١٩ .

(٢) انظر حاشية السيد على المطول ١٦.

وعلى هذا الأساس - أيضا - بنينا رفض ما ذهب إليه الكوفيون فى المسألة الثالثة والأربعين - من صحة تعريف عجز العدد المركب وتمييزه ، لأنه وإن ادعى الكوفيون صحته عن العرب إلا أنه لم يشع عنهم ، فضلا عن عدم مساندة القياس لهم :

بينما رجحنا رأيهم فى المسألة الثامنة والأربعين من صحة ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ، لأن كثرة الشواهد تؤيد نظرهم باعتبار الترخيم فى المضاف بحذف المضاف إليه ، هذا مع وجود من قال برأيهم من البصرين وإن قالوا بندرته .

الثالث : موافقة القياس مع السماع ، كثر هذا السماع أو قل ، لذا يصح لنا القول بفصاحة الكلمة (ما هو كالكلمة)إذا أضفنا العدد المركب إلى مثله - أى أتينا بصيغة فاعل من اللفظين معا ، كما نقول فى ثلاثة وأربعة : ثالث ورابع، وهو رأى البصريين فى المسألة الرابعة والأربعين ، ذلك لموافقته القياس ، ومجى النقل به ، وشيوعه فى الاستعمال .

وترجح - أيضا - ما ذهب إليه الكوفيون فى المسألة العاشرة بعد المائة ، من تجويز حذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما ، طلبا للتخفيف لموافقته القياس ومجئ السماع به .

وبهذا المعيار - أيضا- تم دفع ما ذهب إليه الكوفيون فى المسألة السادسة عشرة ، من تجويزهم التعجب من البياض والسواد ، لأن النحاة ذكروا من شروط صياغة التعجب أن لا يزيد الفعل على ثلاثة أحرف ، منعا لإلباس الصيغة وغموض الدلالة .

كما انتهينا فى المسألة التاسعة والأربعين إلى عدم قبول ما ذهب إليه الكوفيون من ترخيم الثلاثى محرك الوسط ؛ لبعده فى القياس ، ولعدم احتجاجهم بشئ منه قد سمع عن العرب .

« التنـــافـــر »

ذكرنا قبلا فى أول الفصل ما قاله البلاغيون من أن فصاحة الكلمة تكون بخلوها من تنافر الحروف ، والغرابة ، ومخالفة القياس الصرفى والمسائل التسع التى ضمها هذا الفصل دار الخلاف فيها كلها حول قياسية الصيغة ، أو عدم قياسيتها ، ثم الحكم بفصاحتها ، أو عدم فصاحتها ، ولم يتصل الحديث مباشرة بتنافر حروف صيغة ما من صيغ هذه المسائل .

لكننا عند تحقيق القول فى هذه المسائل وجدنا أن من هذه الصيغ ما كان منشأ عدم قياستها ، وعدم ورود السماع لها أو ندرته ما فيها من ثقل وتنافر بين حروفها ، مما جعل الواضع يتحاشاها ، ويدفع القول بها جمهور اللغويين .

فمن ذلك المسألة الثالثة والأربعون إذ نرى البصريين يدفعون ما ذهب إليه الكوفيون من صحة تعريف عجز العدد المركب وتمييزه استنادا إلى أن القياس لايساعد الكوفيين ، وإلى عدم شيوع ذلك عن العرب .وبالتأمل يبدو جليا أن سبب عدم شيوعها ما فى الصيغة من ثقل وتنافر بين حروفها ، يدركه من ينطق : الثلاثة العشر الدرهم . كما ذكرنا ذلك قبلا .

بل وجدنا من الصيغ ما سوغ فيها أهل اللغة للمتكلم أن يميل بها عن وضعها الأصلى للضرورة ؛ تحاشيا لما يكون من ثقل وتنافر لو أبقيت على أصلها فى سياقها الذى استعملت فيه .من ذلك ما رأيناه من تجويز مد المقصود فى ضرورة الشعر ، والذى سوغه هو الخروج بالكلمة من الثقل والتنافر فى سياق النظم ، حتى أصبح مد المقصود فى الشعر من الضرورات الشائعة المسموعة كثيرا عن العرب سماعا لا تذهب معه فصاحة الكلمة .

ومن هذا القبيل - أيضا- تجويز حذف آخر المقصور والممدود عند التثنيه إذا كثرت حروفهما لموافقته القياس ومجئ السماع به .

ومرد هذا التجويز هو طلب التخفيف ودفع ما يكون فى الكلمة من ثقل عند التثنية؛ تمكينا لها فى باب الفصاحة .

« الغـــرابـــة »

كان الشأن فى التعرض لغرابة الكلمة فى مسائل هذا الفصل كالشأن فى التنافر ، إذ لم نرهم فى خلافهم يتعرضون لها مباشرة ، وإنما كان حديثهم عن عدم قياسية بعض الصيغ ، أو قلتها فى السماع عن العربى يشير إليها كسبب يرجع إليه رد الصيغة ورفضها .

من ذلك حديثهم فى المسألة السادسة عشرة عن عدم قياسية صوغ (أفعل) للتعجب من البياض والسواد ، لأنهم اشترطوا لقياسية الصيغة عدم زيادة الفعل عن ثلاثة أحرف ؛ وعللوا ذلك بأنه لمنع الصيغة من الإلباس وغموض الدلالة نتيجة حذف بعض حروف الفعل عند الصياغة . وهذا واضح فى كونه حديثا عن الغرابة . وعليه تكون الصيغة غير فصيحة.

ومن ذلك - أيضا - رفض البصريين فى المسألة التاسعة والأربعين -تجويز الكوفيين ترخيم الثلاثى محرك الوسط ، مستندين إلى ضعفه فى القياس ، وعدم السماع ، ويرجعون ضعفه إلى ما يؤديه من نقص صيغة الاسم عن المعهود فى بناء الأسماء ممايصير إلى الخفاء والاشتباه ، وهو ما تبرأ منه اللغة إذ نراها كثيرا ما تجنح إلى ما يخالف القياس منيعا للإلباس .

والعلة فى منع الحذف فى المسألة السابقة هى العلة فى المسألة الخمسين لذا ترجح ذهاب البصريين إلى منع ترخيم الرباعى الساكن الثالث بحذف الحرف الثالث الساكن مع حذف الأخير ، الذى هو مذهب الكوفيين ؛ ذلك لأن حذف الحرفين معا يؤدى إلى الاجحاف بالكلمة وغموضها .

«خلاصة»

هذه خلاصة حاصرة للكلمات الفصيحة والكلمات غير الفصيحة التى تناولناها فى المسائل التسع السابقة .

« كلمات فصيحة»

١- ثالث عشر ثلاثة عشر فى التذكير ، وثالثة عشرة ثلاث عشرة فى التأنيث.

ثالث ثلاثة عشر ، فى التذكير ، وثالثة ثلاث عشرة فى التأنيث .

ثالث عشر ، فى التذكير ، وثالثة عشرة فى التأنيث.

هذه ثلاث صيغ للعدد المركب على مثال صوغ ثالث من ثلاثة (المسألة٤٤) وهى فصيحة لموافقتها القياس، وموافقة جمهور أهل اللغة عليها.

٢- يا آل مال فى يا آل مالك ويآل عام ، فى يآل عامر . بترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه (المسألة ٤٨) .

والكلمة فصيحة ؛ لكثرة السماع لها ، ومجيئها كثيراً فى الشعر .

٣- فلا فقر يدوم ولا غناء

مد المقصور فى ضرورة الشعر (المسألة ١٠٩)

الكلمة فصيحة ؛ لأنها ضرورة شائعة غير مستقبحة .

٤- خوزلان فى خوزلى ، وقاصعان فى قاصعاء . حذف آخر المقصور والمدور فى التثنية عند كثرة حروفهما للتخفيف (المسألة ١١٠)

الكلمة من هذا القبيل فصيحة ؛ لأن القياس يؤيدها .

« كلمات غير فصيحة »

١- (طلحون) جمع (طلحة) علما لمذكر ، جمع مذكر سالما. (المسألة ٤) .

جمع غير فصيح ؛ لعدم مجئ السماع به ، ومخالفته شروط جمع المذكر السالم التى اتفق عليها جمهور أهل اللغة على ضوء السماع .

٢- الخمسة العشر درهما ، والخمسة العشر الدرهم

تعريف عجز المركب والتمييز (المسألة ٤٣)

الكلمة غير فصيحة ، لأن القياس لا يؤيده ، ولم يشع به الاستعمال .

ولوجود تنافر فى الكلمة « أى ما هو كالكلمة »

٣- هذا الثوب ما أبيضه ! وهذا الشعر ما أسوده!.

التعجب من البياض والسواد . (المسألة ١٦)

لا يجوز لضعفه فى القياس ؛ وقلة سماع ما يمكن حمله عليه ؛ ولأن الكلمة ستكون غريبة غامضة . (الغرابة)

٤- ياعن ، فى نداء عنق ، وياحج فى نداء حجر .

ترخيم الثلاثى (المسألة ٤٩)

غير فصيح ؛ لأنه لا يؤيده القياس ولا الاستعمال ؛ ولوجود الغرابة فى الكلمة.

٥- ياقم فى نداء قمطر ، وياسب فى نداء سيطر .

ترخيم الرباعى بحذف ثالثه الساكن (المسألة ٥٠)

غير فصيح ؛ لمخالفته القياس ؛ ولوجود الغرابة فى الكلمة . والله أعلم .

« الفصل الثانى »
مسائل النحو المتعلقة بالموقع

« تمهيد » فصاحة الكلام

يقول البلاغيون : إن فصاحة الكلام تتحقق بخلوصه من ضعف التأليف ، ومن تنافر الكلمات ، ومن التعقيد لفظيا ومعنويا.(١)

ويعنون بضعف التأليف أن يكون الكلام غير جار على القانون النحوى المشهور عند الجمهور ، كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما . ووجه الضعف فيما كان على هذا المجرى ما فيه من خفاء الدلالة على المراد لمخالفته الأصل فى طريق الدلالة عليه ، لذا كان الأكثرون على منعه وإن قال به قلة من النحويين ، أما ما يكون مخالفا لإجماع أهل اللغة كتقديم المسند المحصور فيه ، فى مثل : إنما قائم زيد ، وكنصب الفاعل أو جره - فهو فاسد المعنى قطعا ، لايعتد به لفساده لا لضعف فيه .

أما التعقيد : فأن يكون الكلام غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد ، إما لخلل واقع فى النظم ، بأن يخرج التركيب إلى خلاف ماتشهد به قوانين النحو المشهورة ، أو أن يكون جاريا على ما تشهد به قواعد النحو لكن يكون مخالفا لطبيعة المعنى المراد.(٢) بأن لايكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعانى ، وهذا ما يعنى بالتعقيد اللفظى .

وإما لخلل فى انتقال الذهن إلى المعنى المراد ، وهو مايعنى بالتعقيد المعنوى .

أما تنافر الكلمات فهو كون الكلمات ثقيلة على اللسان عند النطق بها.

والعلاقة بين ضعف التأليف والتعقيد اللفظى علاقة لزوم ، أى لزوم التعقيد اللفظى لضعف التأليف؛ لأن ضعف التأليف يوجب صعوبة فى الفهم لا محالة ، ولما كان الشأن كذلك كان مستلزما للتعقيد ، لكنه لزوم غير مساوٍ ، قال العصام : « هل يكون الضعف دون التعقيد اللفظى ، أم لا ؟ الحق الثانى . وإن توهم بعض الأفاضل أنه لا تعقيد فى جاءنى أحمدٌ منونا ، لأن جاءنى أحمدٌ يفيد مجىء أحمدٌ ما ، لا

---

(١) انظر تحرير هذه المصطلحات فى المطول ٢١ وما بعدها وشروح التلخيص ٩٩/١ وما بعدها.

(٢) انظر الأطول ٢٤/١ والمطول ٢١.

الشخص المعين ، فلا يكون ظاهر الدلالة على المعنى المراد ».[١]

لهذا لا نوافق الدسوقى فى قوله : « لا نسلم أن كل ضعف يوجب تعقيدا ، فإن مثل : جاءنى أحمدٌ بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد ».[٢]

كذلك لا نرتضى قول البهاء السبكى : « ضعف التأليف قد يؤدى إلى التعقيد كما فى ضرب غلامه زيداً ؛ لأنه يوهم عوده على غير زيد ؛ وقد لا يؤدى إلى ذلك . والتعقيد قد يكون لا عن ضعف تأليف ، فبينهما عموم وخصوص من وجه ».[٣]

إذ لا نوافق إلا فى كون التعقيد لايتعين فيه أن يكون عن ضعف التأليف؛ لأنه قد يكون فى كلام جار على قوانين النحو لكنه على خلاف الأصل فى إفادة المعنى ، لكون طريق المعنى فى التأليف غير هذا الطريق ، أو لكونه حاصلا من وجود عدة أشياء كلها جارية على قانون النحو ، لكن وجودها مجتمعة أوجب التعقيد . فبينهما عموم وخصوص مطلق . أما التنافر فقد يحصل عن ضعف التأليف ، وليس حتما.

وإنه لما كان المعتمد فى الحكم على الكلام بالفصاحة أن يكون موافقا لوجه غير ضعيف فى اللغة[٤]، وتبين لنا أن أمارة ضعف التأليف غموض المعنى فسيكون فى ضوء ذلك مسلكنا إلى ترجيح أحد الرأيين على الآخر فى مسائل هذا الفصل.

وإذا كان معنى تركيب ما حاصل جوانب ثلاثة : جانب المعنى الموضوعة له الكلمات، وجانب الترتيب وموقع كل كلمة من الأخرى ، وجانب الإعراب - فإننا سنتناول فى هذا الفصل مسائل الترتيب (الموقع) ثم نتناول مسائل الإعراب فى الفصل الثالث أما المسائل المتعلقة بوضع الكلمة (المعنى المعجمى) واستعمالها فستكون - بمشيئة الله - موضوع الفصل الرابع وبالله التوفيق.

---

(١) الأطول ١ / ٢٤ ، ٢٥.

(٢) حاشية الدسوقى = شروح ١/ ١٠٦.

(٣) عروس الأفراح = شروح ١/ ١٠٥.

(٤) انظر الخصائص ١/ ١٢٥ ، ٣٨٤ - ١٢/٢ وحاشية الأمير على مغنى اللبيب ١٥١/٢.

(التقديم)

يذكر الشيخ عبدالقاهر - رحمه الله - عند حديثه عن التقديم والتأخير « أن تقديم الشيء على وجهين : تقديم يقال : إنه على نية التأخير ، وذلك فى كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذى كان عليه ، وفى جنسه الذى كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل ، كقولك: منطلق زيد، وضرب عمرا زيد، معلوم أن (منطلق) و (عمرا) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه ، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله ، كما يكون إذا أخرت.

وتقديم لا على نية التأخير ، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعل له بابا غير بابه ، وإعرابا غير إعرابه ، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ، ويكون الآخر خبرا له ، فتقدم تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا .ومثاله : ما تصنعه بزيد والمنطلق ، حيث تقول مرة : زيد المنطلق ، وأخرى المنطلق زيد ... ».[١]

ومسائل الخلاف التى تناولت تغيير موقع بعض الكلمات فى الجمل من حيث صحة هذا التغيير ، أو عدم صحته - تدور فى إطار النوع الأول من التقديم الذى تحدث عنه الشيخ ، ومطلبنا من تناولها أمران : الأول : معرفة مايصح من أقوال العلماء فيها صحة قائمة على سلامة التراكيب من التعقيد والتنافر ، مؤيدة بما اشتهر عن أهل اللغة ، وهو ما سنتناوله فى أثناء عرض المسائل . الآخر : طلب ما يكون من تنوع للمعنى فى هذه التراكيب ، وما يصحب ذلك من أغراض بلاغية ، وذلك فى المطلب البلاغى.

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٠٦.

(مسائل) فى التقديم الخالى من التعقيد والتنافر

« تقديم الخبر »

(المسألة التاسعة) [القول فى تقديم الخبر على المبتدأ]

« ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفردا كان أو جملة، فالمفرد نحو: قائم زيد[١]، وذاهب عمرو، والجملة نحو: أبوه قائم زيد، وأخوه قائم عمرو.

وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، المفرد والجملة ».[٢]

ويحتج الكوفيون لمنعهم تقديم الخبر مفرداً أو جملة على المبتدأ بأنه يترتب عليه تقديم ضمير الاسم على ظاهرة ، لأن فى (قائم) من قولنا : (قائم زيد) ضميرا يعود على زيد ، ومعلوم أن مرتبة الضمير التأخير عن ظاهره . لذا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ فى مثل ذلك.

لكن احتجاجهم مردود ، بأن الخبر وإن كان مقدما فى اللفظ فهو متأخر فى التقدير، فالضمير عائد على متأخر فى اللفظ متقدم فى الرتبة ، وهذا غير ممنوع .

ويؤيد البصريين فى مذهبهم كثرة المسموع والقياس .

قال الشاعر :

فتى ما ابن الأغر إذا شتونا وحب الزاد فى شهرى قِماح

فالتقدير : ابن الأغر فتى ما إذا شتونا ، لأنه لايصح جعل (فتى ما) مبتدأ؛ لأنه نكرة .

وقال آخر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فالمعنى على أن التقدير : بنو أبنائنا بنونا ، على بناء التشبيه بدلالة المقام .

وقد جاء تقديم الضمير على ظاهره كثيراً فى كلامهم ، كقولهم فى المثل : فى بيته يؤتى الحكم ، وفى أكفانه لف الميت ، قال سيبويه : « زعم الخليل – رحمه الله

---

(١) ذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب أن الكوفيين فى مثل : قائم زيد يجوزون الوجهين ٢/ ٨٠ وسنعرض كلامه بمشيئة الله تعالى فى المسألة السادسة عند الحديث عن العامل فى (زيد) فى المثال المذكور.

(٢) الإنصاف ١/ ٦٥.

- أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ؛ وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم ، فتقول : ضرب زيداً عمرو ، وعمرو على (ضرب) مرتفع.

وكان الحد أن يكون مقدما ويكون زيد مؤخرا ، وكذلك هذا . الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما . وهذا عربى جيد . وذلك قولك : تميمى أنا ، ومشنوء من يشنؤك ، ورجل عبدالله، وخز صفتك . فإذا لم يريدوا هذا المعنى ، وأرادوا أن يجعلوا فعلا ، كقوله: يقوم زيد ، وقام زيد ، قبح ، لأنه اسم .... ».[١] « قال السيرافى : يريد أن قولك : قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل (قائم) المبتدأ ، وزيد خبره أو فاعله . وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرا مقدما ، والنية فيه التأخير ، كما تقول : ضرب زيدا عمرو ، والنية تأخير زيد الذى هو مفعول ، وتقديم عمرو الذى هو فاعل ».[٢]

أما القياس فلأن الخبر يشبه الفعل ، والفعل يتقدم ويتأخر ، كما أنه يشبه المفعول، لأنه قد يصير مفعولا فى قولك : ظننت زيدا قائما ، والمفعول يجوز تقديمه كما أشار إلى ذلك سيبويه .[٣]

واضح مما سبق أن البصريين والكوفيين يتفقون على صحة مجئ التراكيب من هذا القبيل فى كلام العرب ، لكنهم يختلفون فى جعل المقدم خبرا مقدما ومابعده مبتدأ مؤخرا كما يرى البصريون ، أو فى جعله مبتدأ وما بعده فاعلا أو خبرا كما يذهب الكوفيون ، فالتركيب فصيح، وإن اختلف الفريقان فى وجه الإعراب.

ولايخفى أن فيه فرقا فى المعنى وتنوعا ومزية على رأى البصريين وأنه لاحرج من عود الضمير على متأخر فى اللفظ دون الرتبة مما سنزيده بيانا بمشيئة الله تعالى فى المطلب البلاغى فى نهاية الفصل.

---

(١) الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) هامش الكتاب بتحقيق المحقق ١٢٧/٢.

(٣) انظر الانصاف ٦٥/١ ومابعدها ، واللباب فى علل البناء والإعراب ١٤٢/١.

(تقديم المتعلقات)

« المسألة السابعة والعشرون » [القول فى تقديم معمول اسم الفعل عليه]

« ذهب الكوفيون إلى أن (عليك ، ودونك ، وعندك) فى الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها ، نحو : زيدا عليك ، وعمرا عندك ، وبكراً دونك . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز تقديم معمولاتها عليها ، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين ».(١)

ويقوم احتجاج الكوفيين على النقل والقياس، أما النقل فقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾(٢) إذ التقدير فيه : عليكم كتاب الله، أى الزموا كتاب الله . وقول الراجز:(٣)

يأيها المائح دلوى دونكا ∴ إنى رأيت الناس يحمدونكا

يثنون خيرا ويمجدونكا

فالتقدير فيه : دونك دلوى ، فدلوى فى موضع نصب بدونك .

أما القياس فإنه قد حصل الإجماع بأن هذه الألفاظ قائمة مقام الفعل ، فيصح أن تعمل مع تقدم معمولها عليها إلحاقا للفرع بأصله . فكما يصح أن نقول : زيداً الزم ، وبكراً خذ ، وعمرا تناول ، يصح أن نقول : زيداً عليك ، وبكراً دونك ، وعمرا عندك .(٤)

أما البصريون فيعللون المنع بأن إعمالها فى حالة تقديم معمولها فيه تسوية بين الفرع والأصل ، والفروع يجب أن تنحط عن درجة الأصول ، لأنها ضعيفة لعدم التصرف.(٥)

---

(١) الإنصاف ١/٢٢٨.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٣) كلام راجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو الانتصاف ١/٢٢٨ ومنسوب فى التصريح لجارية من مازن ٢/٢٠٠ وفى شرح شواهد الأشمونى للعينى ٣/٢٠٦ والمائح الرجل فى جوف البئر يملأ الدلاء ، فإن كان على شفير البئر يسمى ماتح بالتاء .

(٤) ينظر الإنصاف ١/٢٢٩ والتصريح على التوضيح ٢/٢٠٠.

(٥) المرجع السابق والأشمونى على الصبان ٣/٢٠٦.

وردوا احتجاج الكوفيين بالآية والبيت ، ذاهبين إلى « أن (كتاب الله) مصدر محذوف العامل ، و(عليكم) جار ومجرور متعلق به ، أو بالعامل املقدر، والتقدير: كتب الله ذلك كتابا عليكم ، ودل على ذلك المقدر قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾[١] لأن التحريم يستلزم الكتابة ».[٢]

ويذهبون إلى وجوه من رد البيت لا تخلو من وهن ، مما يدل على أن ماذهبوا إليه ليس أولى مما ذهب إليه الكوفيون ، فيقولون : إن (دلوى) مبتدأ ، و (دونك) خبره ، أو هو منصوب بفعل مقدر تقديره (خذ) يفسره (دونك) أو بدونك محذوفا ، دل عليه (دونك) المذكور ، [٣] وقد نوقشوا فى ذلك.

فعلى أن (دلوى) مبتدأ وخبره (دونك) فإن الخبر سيكون غير محض ، وكذلك فيه الإخبار بالإنشاء . ونصبه بفعل مقدر تقديره (خذ) مفسر بدونك ، فيه أن التفسير أخفى من المفسر والشأن فى التفسير أن يكون بما هو أوضح فى الدلالة . وإن كان منصوبا بـ (دونك) مقدرا يكون اسم الفعل عاملا وهو محذوف.[٤]

كل هذا يدفعنا إلى القول بأن فى سلك البصريين تعسفا لاداعى له ، إذ ليس فى تقديم معمول اسم الفعل حرج ما دامت الشواهد دلت عليه ، ويكون هذا التقديم لنكتة، كإظهار الاهتمام بالمقدم ، أو لإفادة الحصر ؛ فإنه لا يخفى الاهتمام بالمفعول به فى الآية الكريمة ، حثا على الحرص عليه ، والعناية بالأخذ بما فيه . وواضح حرص الراجز على تقديم الدلو لمئنه وتقديمه فى كلامه مما يدل على ذلك . وشواهد المسألة ليس فيها تعقيد يغمض به المعنى أو تنافر فى تراكيبها يذهب بفصاحتها.

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٨٢.

(٣) انظر اللباب فى علل البناء والإعراب ٤٦٢/١.

(٤) انظر التصريح على التوضيح وحاشية ياسين عليه ٢٠٠/٢.

(المسألة الحادية والثلاثون) [القول فى تقديم الحال على الفعل العامل فيها]

« ذهب الكوفيون إلى أنه لايجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، نحو : راكبا جاء زيدٌ، ويجوز مع المضمر ، نحو : راكبا جئت . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر ». (١)

واحتج الكوفيون بأنه لايصح عود الضمير المقدم الذى يكون فى الحال على الظاهر المؤخر . أما البصريون فلم يمنعوا تقديم الحال على عاملها المتصرف ، وقال بمذهبهم ابن مالك:

والحال إن ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرفا
فجائز تقديمه كمسرعا ذا راحل ومخلصا زيدٌ دعا (٢)

ويحتج البصريون بالنقل والقياس ، أما النقل ففيه شواهد كثيرة ، منها ما كان صاحب الحال فيها ضميراً ، مثل قوله تعالى : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ (٣) والآية وإن وافقت مذهب الكوفيين إلا أنها ترد على الجرمى والأخفش تعميمهما المنع، سواء كان الفاعل ظاهراً أم مضمرا وإن نازعا بأن قوله تعالى : (خاشعا) صفة لموصوف محذوف ، تقديره : يوم يدعو الداعى إلى شئ نكر قومًا خاشعا أبصارهم ، فقد رد عليهما بأن الأصل عدم الحذف. ومن الشواهد التى قطعت نزاع ثعلب فى ذلك قولهم : شتى تؤوب الحلبة ، فشتى جمع شتيت حال من الحلبة . (٤)

وأما القياس ، فإنه متى كان العامل متصرفا وجب أن يكون عمله متصرفا ، ولم يوافق البصريون الكوفيين فى تعليلهم المنع لكى لايعود الضمير على متأخر ، قائلين : إن الضمير فى الشواهد عائد على متقدم فى الرتبة وإن تأخر فى اللفظ ، وهذا غير ممنوع . والشواهد على ذلك كثيرة سنوفى القول فيها فى المطلب البلاغى .

وقد التمست تعليلا لمنعهم عود الضمير على ظاهر متأخر دون عوده على

---

(١) الإنصاف ١/ ٢٥٠.
(٢) انظر الأشمونى وعليه الصبان ٢/ ١٧٩.
(٣) من الآية ٧ من سورة القمر .
(٤) انظر التصريح على التوضيح ١/ ٣٨١.

ضمير فوجدته عند الصبان ، قال : « لعل وجه مذهبهم - يعنى الكوفيين - أنه لما كان مرجع صاحب الحال مماثلا له ، وكان متقدما - كان كأن صاحب الحال متقدم ، فكأن العامل متقدم ، بخلاف ما إذا لم يكن صاحب الحال ضميراً ، نحو : أنت قائما فى الدار أبوك ، وأما إذا لم يكن مرجعه ضميراً ، نحو : زيد قائما فى الدار فلا يجوز عند الكوفيين ».[١]

وليس بشئ لأنه تعليل راجع إلى المشاكلة فى الألفاظ دون الرجوع إلى المعنى . فلا طائل من ورائه .

ويمكن لنا القول بأن التركيب فى مثل ذلك ليس فيه ضعف أو تعقيد .

(المسألة الثانية والثمانون)

[هل تنصب لام الجحد بنفسها ؟ وهل يتقدم معمول منصوبها عليها ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هى الناصبة بنفسها ، ويجوز إظهار (أن) بعدها للتأكيد ، نحو : ما كان زيد لأن يدخل دارك ، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك. ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها ، نحو : ماكان زيد دارك ليدخل، وما كان عمرو طعامك ليأكل.

وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها ».[٢]

تتصل هذه المسألة بجانب الإعراب ، كما تتصل بجانب الموقع ، وقد ذكرناها هنا نظراً لجانب تقديم المفعول المنصوب بالفعل الواقع بعد لام الجحود . ويتأسس الخلاف حول تقديم المعمول على أمرين :

الأول : أن القاعدة التى يتفق عليها البصريون والكوفيون أن ماكان من صلة المصدر لايتقدم عليه ؛ لأن الصلة تكملة للموصول وتمام له ، وهما فى قوة الكلمة الواحدة، فلا يتقدم ما هو كعجز الكلمة على ماهو كصدرها.

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ١٨١/٢.

(٢) الإنصاف ٥٩٣/٢.

الآخر : ما يراه البصريون من أن الناصب للفعل (أن) المقدرة بعد اللام بينما يراه الكوفيون اللام نفسها .(١)

وعلى هذا فالكوفيون لايرون مانعا من تقديم المعمول ويستشهدون بمثل قول الشاعر:

لقد عذلتنى أم عمرو ولم أكن مقالتَها ماكنت حيًا لأسمعا

فقد تقدم المعمول (مقالتها) على اللام والعامل (لأسمعا)

أما البصريون فيقولون : إن الناصب للفعل (أن) مقدرة ، والعامل الذى نصب المعمول المذكور مقدر ، كأنه قال : لم أكن لأسمع مقالتها ، وقد دل عليه الفعل المذكور، مثل قول الشاعر:

وإنى امرؤ من عصبة خِنْدِفيّة أبت للأعادى أن تديخ رقابها

فالجار والمجرور (للأعادى) ليس من صلة (أن تديخ) المذكورة ، ولكن من صلة فعل مقدر قبله تقديره : أبت أن تديخ للأعادى رقابها وهذا تفسير له بالاتفاق.

ويرى الشيخ محيى الدين أن القاعدة التى أصلها النحاة ، وارتضاها الجمهور من الفريقين من أن معمول الصلة لايتقدم على الموصول منقوضة من أساسها بالنصوص الكثيرة التى تقدم فيها معمول الصلة على الموصول ، مثل قول العجاج :

ربيته حتى إذا تمعددا كان جزائى بالعصا أن أضربا

فقد تقدم قوله (بالعصا) وهو متعلق بقوله (أضربا) وهو معمول لـ (أن) المصدرية، ومثله قول ربيعة بن مقروم الضبى :

هلا سألت وخبر قوم عندهم وشفاء غيك خابراً أن تسألى

فقوله (خابرا) مفعول به مقدم على عامله (تسألى) المنصوب بـ (أن) المصدرية . ونظير ذلك بيت الشاهد:

---

(١) انظر الإنصاف الموضع السابق ، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢/ ٣١ ، ٣٨ ومابعدها والتصريح على التوضيح ٢/ ٢٣٥ وشرح الأشمونى والصبان عليه ٣/ ٢٩٢ وفيها الشواهد.

لقد عذلتنى أم عمرو ولم أكن .....

وهذه الشواهد وغيرها - وهى كثيرة - لاينبغى العدول عنها . لأن النص مقدم على القياس ، وعلى التعليل ، وتقدير شئ وفى الكلام مايغنى عنه مما لايصح ارتكابه ، ولا اللجوء إليه . (١)

نحن إذن أمام شواهد لم يردها أهل المذهبين ؛ لأنهم يتفقون على صحتها ، وإنما يختلفون فى إعرابها وتحديد العامل فى المعمول المذكور هل هو العامل المذكور كما يرى الكوفيون ، أم هو عامل مقدر قبل هذا المعمول كما يرى البصريون . فالتركيب فصيح لاعيب فيه.

ويبقى أن نستشف المعنى حسب رأى كل فريق ، إذ يتعين أن يكون فيه نكتة للتقديم الذى يذهب إليه الكوفيون . قد تكون مراعاة الوزن ، وهذا غالب لكثرة الشواهد فى الموزون ، أو القصر ، أو التأكيد ، أو هما معا القصر والتأكيد ويجمعها جميعا كون المقدم موضع الاهتمام . وهى فى كل الأحوال على حسب مقتضياتها ومايرمى إليه المتكلم. (٢)

وسيكون فى المطلب البلاغى - بمشيئة الله تعالى - مزيد بسط لذلك.

(المسألة السادسة والثمانون)

[هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب فى جملة جواب الشرط ؟ ومايترتب عليه]

« ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع فى جواب الشرط فإنه لايجوز فيه الجزم ، ووجب الرفع ، نحو : إن تأتنى زيدٌ يكرمك ، واختلفوا فى تقديم المنصوب فى جواب الشرط ، نحو : إن تأتنى زيداً أكرمْ. فأباه أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، وأجازه أبو الحسن على بن حمزة الكسائى.

---

(١) بتصرف عن الانتصاف من الإنصاف ٢/٥٩٤ ، ٥٩٦.

(٢) انظر المطول وحاشية السيد عليه ٢٠٠.

وذهب البصريون إلى أن تقديم المرفوع والمنصوب فى جواب الشرط كله جائز».[١]

ويقوم احتجاج الكوفيين بما ذهبوا إليه من أن الجواب يجزم بمجاورته فعل الشرط، فإن انعدت المجاورة رفع.

أما البصريون فيرون أن الجواب مجزوم بالأداة فإذا تقدم على الجواب اسم مرفوع فإنهم يقدرون الجواب قبل الاسم المرفوع كما يقدرون فعل الشرط عند مجئ اسم بعد أداة الشرط.

ويرد البصريون منع تقديم المنصوب بفعل الجواب بقول طفيل الغنوى :

وللخيل أيام فمن يصطبر لها ... ويعرف لها أيامها الخيرَ تعقبِ

فجواب الشرط (من يصطبر) الفعل (تعقب) وهو مجزوم لكنه حرك بالكسر للروى. وقد تقدم عليه المفعول (الخير).[٢]

والتركيب ليس فيه ما يخل بفصاحته ، إذ يتفق البصريون والكوفيون على صحته، وإن اختلفوا فى إعرابه . والذى يبدو أن تقديم المرفوع لا على نية التأخير ، ذلك لأن إعراب (زيد) فى إن تأتنى زيدٌ يكرمك على أنه فاعل لفعل مقدر هو الجواب ، والفعل المذكور تفسير له ، والتقدير : إن تأتنى يكرمك زيد يكرمك . أما تقديم المنصوب فإنه على نية التأخير لأن تقدير : إن تأتنى زيداً أكرمْ - إن تأتنى أكرم زيداً . ويكون هذا التقديم لنكتة ، إما للاهتمام به ، أو لإفادة الحصر. حسب مقتضيات الأحوال .

---

(١) الإنصاف ٢/ ٦٢٠.

(٢) انظر الإنصاف ٢/ ٦٢١ ومابعدها والتصريح على التوضيح ٢/ ٢٤٨ ، وشرح الأشمونى والصبان عليه ٤/ ١٦.

مسائل من التقديم يترتب عليه التعقيد اللفظى

ذكرنا فيما مر من مسائل الموقع صوراً من التراكيب التى فيها تقديم لبعض الكلمات عن مواقعها ، دون أن يترتب عليها تعقيد وغموض فى دلالتها.

والآن نعرض بعض المسائل التى وقع فيها خلاف حول تقديم بعض الكلمات عن مواقعها ، وكان للمخالف فيه سنده من وجود تعقيد فى التركيب يؤدى إلى غموضه، وعدم فصاحته.

« المسألة السابعة عشرة »

[القول فى تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهن وخبر ما دام]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر (مازال) عليها ، وما كان فى معناها من أخواتها ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكرياء الفراء من الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر (مادام) عليها ».(١)

ما حكاه الإنبارى من الخلاف فى المسألة محصور فى (مازال) وأخواتها و(مادام) ، دون بقية أدوات الباب ، مع أن فيها - أيضا - هذا الخلاف.

وكلام الأشمونى أكثر شمولا فى هذه المسألة، إذ قال عند شرح قول ابن مالك:

كذاك سبق خبر (ما) النافية فجئ بها متلوة لا تالية

« أى كما منعوا أن يسبق الخبر (ما) المصدرية ، كذلك منعوا أن يسبق (ما) النافية، لأن لها الصدر ، ولا فرق بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى كـ (زال) ، أولا ، كـ (كان) فلا نقول : قائما ما كان زيد ، ولا قاعداً مازال عمرو. قال فى شرح الكافية: وكلاهما جائز عند الكوفيين ؛ لأن (ما) عندهم لايلزم تصدرها. ووافق ابن كيسان البصريين فى (ماكان) ونحوه ، وخالفهم فى (مازال) ونحوه، لأن نفيها إيجاب ».(٢)

---

(١) الإنصاف ١/١٥٥.

(٢) شرح الأشمونى ١/٢٣٣.

فالبصريون يرون عدم تقدم الخبر على (ما) لأن لها الصدارة. لأنه « إنما جاء لإفادة المعنى فى الاسم والفعل ، فينبغى أن يأتى قبلهما لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لايعمل مابعده فيما قبله ، فكذلك ههنا ، ألا ترى أنك لو قلت فى الاستفهام : زيداً أضربت ؟ لم يجز ؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه ، فكذلك ههنا ، إذا قلت : قائما مازال زيد ؛ ينبغى أن لا يجوز ، لأنك تقدم ماهو متعلق بما بعد حرف النفى عليه ».(١)

وقد ذكر الأشمونى أن منع التقديم خاص بـ (ما) قال : « أفهم كلامه - أى ابن مالك- أنه إذا كان النفى بغير (ما) يجوز التقديم ، نحو : قائما لم يزل زيد ، وقاعداً لم يكن عمرو . قال فى شرح الكافية : عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد

ثم قال الأشمونى : ومن شواهده الصريحة قوله :

مه عاذلى فهائما لن أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى »(٢)

أما الكوفيون فيرون « أن (مازال) ليس بنفى للفعل ، وإنما هو نفى لمفارقة الفعل، وبيان أن الفاعل حاله فى الفعل متطاولة ».(٣)

أما وجه تجويزهم التقديم مطلقا سواء كان مع (مازال) أم مع غيرها، أنهم لا يرون وجود تصدير (ما) لذا يصح عندهم تقديم الخبر عليها.(٤)

وقد لايغيب عنا أن الكوفيين نقضوا بهذا ما ذهبوا إليه فى مسائل أخرى كالمسألة السادسة ، والمسألة التاسعة من رفض تقديم الخبر فى السادسة ، وجعل الظرف خبراً مقدما فى التاسعة ، لأن ذلك يترتب عليه عود الضمير على متأخر ، ولايخفى أن التقديم فى مسألتنا هذه سيترتب عليه هذا المحذور عندهم.

---

(١) الإنصاف ١/١٥٩.

(٢) شرح الأشمونى للألفية ١/٢٣٣ ، ٢٣٤.

(٣) الإنصاف ١/١٥٥.

(٤) انظر التصريح على التوضيح ١/١٨٩.

وحاصل خلافهم فى هذه المسألة ، ورأى أهل اللغة أن منهم من ذهب إلى تعميم منع تقديم الخبر على جميع حروف النفى وهو مذهب الفراء . ومنهم من جوز التقديم على حروف النفى مطلقا كما هو مذهب الكوفيين ، ومنهم من يمنع تقديم الخبر على (ما) النافية دون غيرها ، لأن لها الصدارة ، سواء كان دخولها شرطا فيما دخلت عليه، أم لا . وهو رأى البصريين . ومنهم من يرى المنع فى غير (مازال) لأن نفيها إيجاب ، كاين كيسان من الكوفيين .(١)

لنا الآن أن نسأل عن الحس اللغوى بالمعنى الذى بنى على أساسه كل فريق رأيه ، سواء فى تجويز التقديم أم منعه.

ويبدو أن من ذهب إلى المنع مطلقا لحظ أن من شأن النفى أن يكون مصدرا ، بحيث يقع فى سياقه مايتسلط عليه ، لأنه معنى يتعلق بركنى الجملة من حيث الحكم بأحدهما على الآخر ، لذا ينبغى أن يتأخر هذان الركنان عن أداته ليتسلط عليهما ، إذ تقديم الخبر يخرجه من جو هذا الارتباط بينه وبين المبتدأ ، ولا يخفى مافى ذلك من التعقيد الذى ينشأ عنه اضطراب النفس ، لتلقيها الخبر أولا ، فيكون على معنى الإيجاب ، ثم يأتى بعد ذلك النفى طالبا هذا الخبر فى سياقه.

لذلك لم يبالوا عند رفضهم احتجاج الكوفيين بما آل إليه النفى مع (مازال) وأخواتها ، من كون مآله الإيجاب ، لأنهم يرفضون ذلك مراعاة منهم لدلالة كل لفظ على معناه الموضوع له قبل تركيب الكلام ، « لأن لفظ النفى باق ، والاعتبار به لا بالمعنى ، ألا ترى أن قولك : (لاتفعل) يسمى نهيا ولو جعلت مكانه (اترك الفعل)كان المعنى واحداً ، ويسمى الثانى أمراً ».(٢)

أما الذين جوزوا تقديمه مع (مازال) وأخواتها ، فإنهم لم يراعوا دلالة كل لفظ على معناه الموضوع له ، والحق أنهم على سند لا بأس به ، من كون الكلام على معنى الإيجاب، ولن يحصل من تقدم الخبر فى النفس من التدافع والاضطراب ماكان فى بقية الأدوات عدا مازال وأخواتها ، وأنا أميل إلى هذا الرأى برفض التقديم مع

---

(١) انظر شرح الأشمونى ٢٣٣/١ وما بعدها والتصريح على التوضيح ١٨٩/١.

(٢) اللباب فى علل البناء والإعراب ١٦٨/١.

غير (مازال) لما فيه من تعقيد، أما إجماعهم على منع تقديم خبر (مادام) عليها فحق. لأن ماكان من صلة المصدر لايتقدم عليه بالإجماع [١]، والله أعلم.

« المسألة الثامنة عشرة »

[القول فى تقديم خبر (ليس) عليها]

« ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم (ليس) عليها ، وإليه ذهب أبو الحسن المبرد من البصريين ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه [٢]، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له فى ذلك نص .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها ، كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها »[٣].

يتفق الكوفيون وكثير من البصريين وأكثر المتأخرين على منع تقديم خبر (ليس) عليها، قال ابن مالك : « ومنع سبق خبر ليس اصطفى ». [٤]

ويعللون هذا المنع بأن (ليس) فعل غير متصرف ، وما لا يتصرف فى نفسه لا يتصرف فى العمل ، بل إن كثيراً من النحويين يغلب عليها الحرفية بأدلة كثيرة، إن لم تكن كافية فى كونها حرفا فهى كافية للدلالة على إيغالها فى الشبه بالحرف؛ وإذ ثبت عدم تصرفها ، وإيغالها فى الشبه بالحرف فإنه لاينبغى أن يتقدم خبرها عليها، ومن تعليلهم أيضا أن ليس تشبه (ما) النافية ، والمنفى لاينبغى أن يتقدم على مانفاه. [٥] ويرى صاحب الإنصاف الصحة فى جانب الكوفيين قائلا : « والصحيح عندى ماذهب إليه الكوفيون ». [٦]

---

(١) ينظر الإنصاف ١/ ١٦٠ وحاشية الصبان على الأشمونى ١/ ٢٣٣.

(٢) يخالف هذا الزعم ابن جنى فقد قال : « إجازة هذا مذهب سيبويه وأبى الحسن وكافة أصحابنا ، والكوفيون أيضا معنا » الخصائص ١/ ١٨٨. وواضح أن دعواه بأن الكوفيين معه لاتسلم له كما هو واضح من المسألة محل حديثنا. قال ابن عقيل : « اختلف النحويون فى جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف إلى المنع، وذهب أبو على وابن برهان إلى الجواز » شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٢٤٠ ومحيى الدين .

(٣) الإنصاف ١/ ١٦٠.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٤٠.

(٥) انظر الإنصاف ١/ ١٦١ والتصريح على التوضيح ١/ ١٨٨ ، والأشمونى والصبان ١/ ٢٣٤.

(٦) الإنصاف ١/ ١٦٣.

أما حجة المجوزين فتقوم على ظاهر قوله تعالى : ﴿ أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (١) قال أبو حيان : « والظاهر أن (يوم) منصوب بقوله (مصروفا) فهو معمول لخبر (ليس) وقد استدل به على جواز تقديم خبر (ليس) عليها . وقالوا : لأن تقدم المعمول مؤذن بتقدم العامل ، ونسب هذا المذهب لسيبويه ، وعليه أكثر البصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه لايجوز ذلك . وقالوا : لايدل جواز تقدم المعمول على جواز تقدم العامل ، وأيضا - فإن الظرف والمجرور يتسع فيهما مالايتسع فى غيرهما ، ويقعان حيث لايقع العامل فيهما نحو : إن اليوم زيدا مسافر . وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر (ليس) عليها ، ولا بمعموله ، إلا مادل عليه ظاهر هذه الآية ، وقول الشاعر:

فيأبى فما يزداد إلا لجاجة وكنت أبيا فى الخفا لست أقدم»(٢)

والحق أن رأى الكوفيين فى هذه المسألة أقوى من رأى البصريين لما يأتى :

أولاً : إن احتجاج البصريين بأن معمول خبر (ليس) قد تقدم عليها فى قوله تعالى: « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم » فيدل على صحة تقدم الخبر - لايسلم لهم لأمرين:

الأول : أنه ليس متعينا أن (يوم يأتيهم) معمول للخبر (مصروفا) فقد قيل : إن (يوم) معمول لمحذوف تقديره : يعرفون يوم يأتيهم ، وجملة (ليس مصروفا) جملة حالية ، أو مستأنفة . أو بأن (يوم) فى محل رفع بالابتداء ، وبنى على الفتح ، لإضافته إلى جملة (يأتيهم) و (ليس مصروفا) خبره . وقيل - أيضا - إنه من باب التوسع فى الظروف.

الآخر : أنه على فرض التسليم بأن (يوم يأتيهم) معمولا للخبر (مصروفا) فإنه لايلزم من تقدم المعمول صحة تقديم العامل فيه قال الشيخ محمد محيى الدين : « هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، وإن كان العلماء اتخذوها دليلا فى كثير من المواطن وجعلوها كالشئ

---

(١) من الآية ٨ سورة هود.

(٢) البحر المحيط ٥/٢٠٦.

المسلم به الذى لايتطرق إليه الشك .. ثم يذكر عدة مواضع يجوز فيها تقديم المعمول دون العامل ، كخبر المبتدأ إذا كان فعلا، مثل : زيدٌ خرج ، وخبر (إن) إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجروراً ، فلا يصح تقديمه على اسمها فى : إن زيداً قائم ، والفعل المنفى بلم ، أو لن ، فإنه لايتقدم على الأداة ، وإن صح تقديم المعمول له ، مثل : زيداً لن أضرب ، وأجازوا إيلاء (أما) الشرطية معمول الفعل الواقع بعدها دونه ، مثل قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ ﴾[1] فالقاعدة ليست مطردة ».[2]

ثانياً : إنه بالتأمل فى السياق سيندفع إعراب (يوم يأتيهم) ظرفا مقدما ، لفقدان النكتة من تقديمه ، لأنه لايتأتى أن يكون تقديمه لإفادة حصر نفى صرف العذاب [3] على اليوم الذى يأتى فيه ، قلبا ، أو إفراداً ، أو تعيينا ؛ لأنه ليس فيه من يناقش فى صرفه فى غير يوم إتيانه ، لأنه فيه غير آت فلا معنى لحصر الصرف فيه ، ولا من يعتقد أن صرفه يكون فى يوم إتيانه ، وفى غيره ، ولا من يتردد بين كونه فى هذا أو ذاك .

وكذلك لامعنى لأن يكون التقديم للاهتمام به ؛ لأن محل العناية فى مقام الآية -والله أعلم - هو نفى الصرف ، لا زمن نفى الصرف.

ثالثاً : إنه لايبدو سبب ظاهر يسوغ للبصريين التفريق بين تقديم خبر (ليس) أو معموله بتجويزهم له ، وبين تقديم خبر (مازال) بمنعه ، سوى مجرد التفريق بين النفى بـ (لا) والنفى بـ (ليس) مع أن تقديم خبر (ليس) عليها يوقع اضطرابا فى نسق المعنى فى النفس كالتقديم على (ما) الذى ذكرناه قبلاً ، إذ لو قلنا : قائما ليس زيد ، لكان تلقى الخبر (قائما) فى النفس على معنى الإثبات ، ثم تلتفت النفس إلى نفيه عند تمام الكلام ، لأن النفى

---

(١) الآية ٩ سورة الضحى.

(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٤١/١.

(٣) الصرف رد الشئ عن وجهه ، وأن تصرف إنسانا عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك ، وصرفت الصبيان قلبتهم عن وجهتهم . لسان العرب ٢٤٣٤.

لايتسلط على الذوات إلا باعتبار تعلق المعانى بها ، فتهيأت النفس للإثبات لأنه الأصل ثم انصرفت عنه آخرا ، وفى هذا من القلق والاضطراب مما يلحق التركيب بالتراكيب التى تعاب للتعقيد اللفظى . ويكون ضعف تأليفها راجعًا إلى هذا التعقيد ، والله أعلم .

« المسألة العشرون »

[القول فى تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز (طعامك مازيد آكلا).

وذهب البصريون إلى أنه لايجوز ، وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه ، فاسد من وجه ، فإن كانت (ما) رداً لخبر كانت بمنزلة (لم) ويجوز التقديم ، كما تقول لمن قال فى الخبر : زيد آكل طعامك [١]، فترد عليه نافيا : مازيد آكلاً طعامك فمن هذا الوجه يجوز التقديم ، فتقول : طعامك ما زيد آكلا . فإن كان جوابا للقسم إذا قال : والله مازيد بآكل طعامك ، كانت بمنزلة اللام فى جواب القسم ؛ فلا يجوز التقديم ».[٢]

وكلام الكوفيين مبنى على المقايسة بين (ما) وبين أدوات النفى (لم ، ولن ، ولا) فيصح أن نقول : زيداً ما خالدٌ ضارب ، كما نقول : زيداً لم أضرب ، أما البصريون فيدفعون هذا القياس ، بأن (ما) يليها الاسم والفعل ، بخلاف (لن ، ولم) فإنه لا يليهما إلا الفعل ، فكأنهما جزء منه ، ولذلك لايفصل بينهما العامل.

أما (لا) فإنه وإن كان يليها الاسم والفعل ، إلا أن فيها من التصرف بإعمال ماقبلها فيما بعدها ، فى مثل : جئت بلا شئ ، فكذلك يمكن أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.[٣] وجمهرة النحاة على عدم تقديم معمول خبر (ما) عليها؛ لأن لها الصدارة كأداة الاستفهام ، وحرف الاستفهام لايعمل مابعده فيما قبله ، وكل كلامهم

---

(١) هكذا فى الإنصاف ، ويبدو أن الصواب زيد آكل طعامى ، بدلالة السياق.

(٢) الإنصاف ١/١٧٢.

(٣) المرجع السابق الموضع نفسه.

على تقديم المعمول على مرفوع (ما) أو منصوبها، دون تقديمه على (ما) ذاتها. ولذلك نصوا على أن من شروط إعمال (ما) ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو جاراً ومجروراً، وفى المثال الذى يذكره الكوفيون يقدمونه على (ما) نفسها.(١)

وإنما يكون الإتيان بالمعمول مقدما بعد (ما) لنكتة من نكات التقديم ، كإفادة حصر مدلول الفعل الواقع من الفاعل على المفعول المقدم دون غيره .

قال الإمام عبدالقاهر : « إذا قلت : ما زيداً ضربت ، فقدمت المفعول ، كان المعنى على أن ضربا وقع منك على إنسان ، وظن أن ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه »(٢)

أو حصر مدلول الخبر على معموله مثل : ما طعامك زيد آكل ، فقد نفى القائل ذلك أن يكون طعام مخاطبه المأكول ، وإنما المأكول طعام غيره .

وشواهد الشعر جاءت بتقديم المعمول على المبتدأ دون (ما).

قال مزاحم بن الحارث العقيلى :

وقالوا تعرفها المنازل من منى ... وما كلُّ من وافى منى أنا عارف

وقال الآخر :

بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنا ... فما كلُّ حين من توالى موالیا

نفى الأول أن يعرف كل من يأتى منى ، وإن كان يعرف البعض.

ونفى الآخر موالاة من توالیه كل حين ، وإن وقعت أحيانا. (٣)

وطريق الدلالة على ذلك تقديم المعمول فيهما بعد أداة النفى (ما).

قال الأنبارى : « وأما ماذكره أبو العباس ثعلب من التفصيل ، من أنه إذا كان رداً لخبر جاز التقديم ، وإن كان جوابا للقسم لم يجز - ففاسد ؛ لأن (ما) فى كلا القسمين نافية.

---

(١) ينظر التصريح على التوضيح ١٩٨/١ ومابعدها وشرح الأشمونى والصبان ٢٤٩/١.

(٢) دلائل الإعجاز ١٢٦.

(٣) انظر البيتين فى التصريح على التوضيح ١٩٩/١ ، وشرح الأشمونى وشواهد العينى ٢٤٩/١.

فينبغى ألا يجوز التقديم فيهما جميعا لما بينا والله أعلم ». (١)

وإذا كان ماعليه جمهرة اللغويين عدم تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها. فإن التركيب يكون ضعيفا عند تقديمه لمخالفة ماقالوه ؛ ولأن تقديمه لايخلو من التعقيد اللفظى، إذ شأن النفى التقدم ليتسلط على تمام الجملة بكل متعلقاتها وعليه فالتركيب حينئذ - غير فصيح . لضعفه وتعقيده.

« المسألة الحادية والعشرون »

[القول فى تقديم معمول الفعل المقصور عليه]

« ذهب الكوفيون إلى أنه لايجوز (ما طعامك أكل إلا زيد).

وذهب البصريون إلى أنه يجوز ، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين » (٢)

ويحتج البصريون بأن الفعل متصرف ، فيصح تقديم معموله عليه فى قولنا : ماطعامك أكل إلا زيدٌ كما يصح تقديم المعمول فى قولنا : عمراً ضرب زيد ، لأن هذا هو الشأن مع جميع الأفعال المتصرفة.

أما الكوفيون فيقولون : إن الكلام على وجود فاعل فى الأصل محذوف ، وهو (أحد) وقد قام الفعل مقامه ، فلا يصح أن يتقدم ماهو من صلته عليه. (٣)

والذى نرتضيه هو عدم صحة تقديم المفعول به على فعله المحصور ، وبطلان ماذهب إليه البصريون بوجه من التعليل غير ماذهره الكوفيون.

وهو أن تقديم المفعول به بعد النفى فى مثل : ما طعامك أكل إلا زيد - يدل على أن الغرض قصر الحكم الذى تعلق به النفى على المفعول المقدم ، أى نفى أن يكون الأكل وقع على طعام المخاطب وإثباته لطعام غيره. والاستثناء بـ (إلا) يدل على أن الغرض إثبات أكل طعام المخاطب لزيد ونفيه عن غيره . وفى هذا من التدافع والفساد مالايخفى.

---

(١) الإنصاف ١/١٧٣.

(٢) الإنصاف ١/١٧٣.

(٣) المرجع السابق الموضع نفسه.

يقول الإمام عبدالقاهر فى معرض بيانه الفرق بين التقديم والتأخير للفاعل مع النفى: « إنك تقول : ما ضربت إلا زيداً ، فيكون كلاما مستقيما ، ولو قلت : ما أنا ضربت إلا زيداً - كان لغوا من القول ؛ وذلك لأن نقض النفى بـ (إلا) يقتضى أن تكون ضربت زيداً ، وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النفى يقتضى نفى أن نكون ضربته ، فهما يتدافعان ... ثم يبين الفرق -أيضا- عند تقديم المفعول قائلا : ويجئ لك هذا الفرق على وجهه فى تقديم المفعول وتأخيره ، فإذا قلت : ماضربت زيداً ، فقدمت الفعل ، كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد ، ولم تعرض لأمر غيره، لنفى ولا إثبات ، وتركته مبهما محتملا . وإذا قلت : مازيداً ضربت ، فقدمت المفعول - كان المعنى على أن ضربا وقع منك على إنسان ، وظن أن ذلك الإنسان زيد ، فنفيت أن يكون إياه ».(١)

ولعل فيما ذكره الشيخ - رحمه الله - ما يكفى لبيان تهافت مذهب البصريين، وأن التركيب الذى جوزوه فيه من ضعف التأليف وتعقيد اللفظ مالا يخفى . والله أعلم.

« المسألة السادسة والثلاثون »

[هل يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام ، نحو قولك: إلا طعامك ما أكل زيد . نص عليه الكسائى ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج فى بعض المواضع ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ».(٢)

وقد حكى القرافى اختلاف النحويين فى جواز تقديم المستثنى أول الكلام ، وتجويز الزجاج له ، واستشهاده بقول الشاعر :

خلا أن العتاق من المطايا أحَسْنَ به فهن إليه شُوس

(أحَسْن أصله أحْسَسْن. والشوس جمع أشوس من الشوس وهو النظر بمؤخر العين)

ثم ذكر ما أجيب به عنه ، من أن الكلام المستثنى منه قد تقدم قبل (خلا)

(١) دلائل الإعجاز ١٢٦.

(٢) الإنصاف ١/٢٧٣.

وهو قوله:

إلى أن عرسوا وأخف عنهم قليلا ما يحس له حسيس

وذكر -أيضا- قول العجاج :

وبلـدة لبس بها طـورى ولاخـلا الجن بهـا إنسيّ

ثم رده بأنه ضرورة ، وأنه لم يقدمه على الكلام بجملته : لأنه تقدم على الاستثناء (لا) النافية ، والتقدير : ولا إنسى خلا الجن . ثم صحح عدم جواز تقديمه؛ لأن الاسم الواقع بعد (إلا) منصوب عن تمام الكلام ، فهو كالتمييز لا يجوز تقديمه ، لضعف العامل فيه.(١)

وسيبويه فى باب مايقدم فيه المستثنى لم يذكر له صورة لتقديمه فى أول الكلام، مما يفهم منه عدم تجويزه له . (٢)

والبصريون يعللون منعه بأن (إلا) مشبهة بـ (لا) العاطفة ، فلا يتقدم المستثنى كما لايتقدم المعطوف بـ لا . (٣)

ويقول ابن جنى : « لو قلت : إلا زيداً قام القوم ، لم يجز لمضارعة الاستثناء البدل، ألا تراك تقول : ماقام أحد إلا زيداً ، وإلا زيد ، والمعنى واحد ؛ فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه . فإن قلت : فكيف جاز تقديمه على المستثنى منه والبدل لايصح تقديمه على المبدل منه ؟ قيل : لما تجاذب المستثنى شبهان : أحدهما كونه مفعولا ، والآخر كونه بدلا ، خليت له منزلة وسيطة ، فقدم على المستثنى منه ، وأخر ألبتة على الفعل الناصبه».(٤)

ويمكن التعليل بأن المنع راجع إلى أن الفعل أو ما فى معناه لكونه أحد طرفى الإسناد الدال على الحدث المتجه إليه الإثبات أو النفى لاينبغى أن يتقدم عليه المستثنى الدال على المخرج قبل معرفة الحدث المرتبط به هذا الإخراج ، بخلاف ما إذا

---

(١) انظر الاستغناء فى أحكام الاستثناء ٢١٣.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٣٥.

(٣) انظر الإنصاف ١/٢٧٦ واللباب فى علل البناء والإعراب ١/٣١١ ، وحاشية ياسين على التصريح ١/٣٥٤.

(٤) الخصائص ٢/٣٨٢.

تقدم المستثنى على المستثنى منه ، لأنه - والحالة هذه - يكون قد علم الفعل المتعلق به الاستثناء.

ويترجح عندى مارآه البصريون ، أما ما استشهد به الكوفيون فمحمله التأويل أو الضرورة ، كقول الشاعر :

خلا الله لا أرجو سواك وإنمـا أعد عيالى شعبة من عيالكا[١]

وعن تقديم المستثنى منه يرتضى الشيخ الدسوقى - رحمه الله - فى معرض حديثه عن التعقيد اللفظى أن يحكم على التراكيب التى من هذا القبيل بالجواز ! مع إيجابها التعقيد يقول : « الحاصل أن تقديم المستثنى على المستثنى منه وإن كان جائزاً شائعا لكنه يوجب التعقيد .. ».[٢]

والحق أن كل مايترتب عليه خلل فى المعنى لتعقيد فيه يكون غير فصيح لضعفه، ولن يكون جائزاً ألبتة .سواء كان التقديم على المستثنى منه ، أم فى صدر الجملة كما فى مسألتنا هذه .

« المسألة السابعة والثمانون »

[القول فى تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ، نحو : زيداً إن تضرب أضرب ، واختلفوا فى جواز نصبه بالشرط ، فأجازه الكسائى، ولم يجزه الفراء.

وذهب البصريون إلى أنه لايجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء »[٣]

ويقوم احتجاج الكوفيين على أن الأصل فى الجزاء عندهم أن يكون مقدما على الأداة والشرط ، وأن يكون مرفوعا ، وعند تأخيره يجزم بالجوار ، وعليه فإنه يصح تقديم المعمول موضع عامله .

ويستدلون على أن موضع الجزاء أول الكلام بأبيات ، منها قول زهير :

---

(١) انظر الصبان على الأشمونى ١٤٨/٢.
(٢) حاشية الدسوقى على المختصر = شروح ١٠٧/١.
(٣) الإنصاف ٦٢٣/٢.

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم

فالتقدير : يقول لا غائب مالى ولاحرم إن أتاه خليل يوم مسغبة .

وقول جرير بن عبدالله البجلى :

يا أقرع بن جالس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرعُ

فالتقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك ، وإلا لما جاز أن يكون المضارع (تصرع) مرفوعا ، إذ لو كان الجواب لوجب جزمه.

وقول أبى ذؤيب الهذلى :

فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبعة من يأتها لايضيرها

فقد جاء الفعل (لا يضيرها) مرفوعا. (١)

أما البصريون فيقولون : إن ما يكون على نية التقديم ليس هو الجزاء ، وإنما دليله، ويؤكدون ذلك بأن الشرط سبب فى الجزاء ، فمرتبة الجزاء بعد الشرط ، لأنه من المحال أن يتقدم المسبب على السبب ، وكذلك الشأن فى معمول الجزاء ، لأنه تابع له ، فلا يصح تقديمه.

ويرون أن بين الشرط والاستفهام مشابهة ؛ من حيث كون المطلوب بهما غير مستقر، ومعقود على الشك ، فالشرط يحمل على الاستفهام فى عدم تقدم معموله عليه، فلا يقال : زيداً إن تضرب أضرب ، كما لايصح أن يقال : زيداً أضربت ؟ (٢)

ويرى البصريون فى المثال المذكور رفع الفعل ، فيقال : زيداً إن تضرب أضرب، على نية تقديمه دليلا على الجزاء ، وعند ذلك لايمتنع تقديم المعمول ، أما عند جزم الفعل فيكون جزاء تقدم وعلى أداة الشرط معموله ، وهو ممنوع عندهم.

قال ابن جنى : « وأجاز سيبويه .... زيداً إذا يأتينى أضرب فنصبه بأضرب ونوى تقديمه ، حتى كأنه قال : زيداً أضرب إذا يأتينى ، ألا ترى إلى نيته بما يكون جوابا لإذا -وقد وقع موقعه - أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه ». (٣)

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٧٠ ، والإنصاف ٦٢٨/٢ ، وشرح الأشمونى ١٧/٤ وما بعدها.

(٢) انظر الإنصاف ٦٢٧/٢.

(٣) الخصائص ٣٠٩/١.

وإذا كان البصريون فيما ذهبوا إليه لا يرون المقدم أو ما هو على نية التقديم جوابا، وإنما هو دليل عليه ، خلافا للكوفيين إذ يجعلوه الجواب - فإننا بحاجة إلى استشفاف روح تراكيب الشرط المختلفة ، وتبين معانيها لنرى أى المذهبين أقرب من روح العربية ؟

ولعل حديث الإمام عبدالقاهر عما ينبغى على الناظم من النظر فى وجوه التراكيب المختلفة يكشف لنا عن فروق فى المعنى تقودنا إلى معرفة موضع الشرط والجزاء فى التراكيب.

يقول : « إنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه ، فينظر ..... فى الشرط والجزاء إلى الوجوه التى تراها فى قولك : إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا إن خرجت خارج ».(١)

فهذه التراكيب المختلفة وغيرها مما ذكره الشيخ تدلنا على أن موضع الشرط قبل الجواب .

فقولك : (إن تخرج أخرج) قد جاء على أصل الترتيب ، من تعليق شئ فى المستقبل على تحقق غيره فيه ، أى تعليق خروج المتكلم على خروج مخاطبه ، ومجئ الشرط مقدما والجزاء مؤخراً ، كما هى طبيعة الشرط.

أما قولك : (إن خرجت خرجت) بالمجئ بالشرط ماضيا ، فلكونه مظنونا ظنا راجحا ، يجعله قريب الوقوع والتحقق ، والمجئ بالجزاء - أيضا - ماضيا تيقناً من ترتب الجزاء على الشرط ، وتحقق وقوعه . قال ابن جنى : « إن قمت قمت ، جئت فيه بلفظ الماضى الواجب تحقيقا للأمر ، وتثبيتا له ، أى أن هذا وعد موفى به لا محالة . كما أن الماضى ثابت لا محالة ».(٢)

وأما قولك : (إن تخرج فأنا خارج) ففيه زيادة فى تأكيد وقوع الجزاء لمجيئه جملة اسمية ؛ إذ هى أقوى من قولك : خرجت ؛ لما فيها من الإخبار بوقوع الجزاء ،

---

(١) دلائل الإعجاز ٨١.

(٢) الخصائص ٣/٣٣١.

وأنه وصف قائم بالشارط فى الأزمان كلها . فتأكيد وقوع الجزاء هنا أكثر من مجيئة ماضيا ، لأنه حديث من رتب على خروج مخاطبه وقوع خروجه على جهة الثبات.

أما قولك : (أنا خارج إن خرجت) بتقديم دليل الجواب ، فمعقد الكلام فيه خروج المتكلم (الشارط) وكأن فيه حديثا عن خروجه ، وجدالاً حوله ، فأكد المتكلم خروجه بالجملة الاسمية ، ثم جعله على شريطة خروج المخاطب ، فهو يفهمه أن خروجه موثوق به، ليس له أن يشك فيه ، لكنه مشروط بخروج مخاطبه ، فالشرط فى الكلام (إن خرجت) ، والجزاء تقديره : فأنا خارج ، أى بعد أن يحصل خروجك ، فالجملة المتقدمة دليل الجزاء ، وليست الجزاء .

يقول ابن جنى فى بيان الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى : « من ذلك قولهم: أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون فى معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم أن (وأنت ظالم) جواب مقدم ، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه ، وإنما قوله (أنت ظالم) دال على الجواب ، وساد مسده ، فأما أن يكون هو الجواب فلا ».(١)

ويزيد الأمر تثبيتا أن ننظر إلى جملة (أنت ظالم) قبل مجئ الشرط ، إنها مواجهة للمخاطب بأنه ظالم ، وهذا يدل على الوصف بذلك على الإطلاق ، وفى جميع الأحوال، لكن عندما يسمع الشرط سيذهب عنه ثبوت الحكم على الإطلاق الذى هو مدلول الجملة المقدمة فى أول الكلام ، ويعلم أن الوصف مشروط بوقوع الشرط « إن فعلت » فإن فعل كان به ظالمًا (فأنت ظالم) فجملة الجواب المقدرة مراعى فيها الشرط ، خلافا للجملة المقدمة التى تفيد معناها على الإطلاق قبل مجئ الشرط. فالمقدم المذكور حكم على العموم، والمحذوف المقدر حكم على الخصوص .

أما قولك : (أنا إن خرجت خارج) فهو أقوى فى الدلالة على تعليق خروجك على خروج مخاطبك ؛ لعدم انتظارك إتمام إخبارك له بخروجك بإتيانك بالشرط مسارعة بإعلامه بأنه لاينبغى أن يغفل عنه ، رغبة فى تحققه ليترتب عليه الجواب ،

---

(١) الخصائص ٢٨٣/١.

أو فى دفعه لمنع مايترتب عليه ، والمثال يحتملهما معا. ومما هو واضح فى المسارعة بتقديم الشرط المرغوب فيه قولك : أنت إن تذاكر من الناجحين ، ومن المرغوب عنه أن تقول : أنت إن قصرت من النادمين ، ومن قبيله قول جرير بن عبدالله البحلى :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك أن يصرع أخوك تصرع

لعلنا بهذا نكون قد تبينا حتمية تأخر الجواب عن الشرط كما هو مذهب البصريين وأن مايجئ بمعناه مقدما يكون دليلا عليه ، والجواب مقدر مؤخر بعد الشرط ويتعين أن يكون الجواب عند ذكره بتمامه بأن يذكر معه كل ما يتعلق به ، فلا يصح أن يتقدم مفعوله قبل أداة الشرط منعا لتدافع التركيب وغموضه . لذا يتعين إن تقدم اسم على أداة الشرط أن يكون مرفوعا ليكون جزءا من كلام مقدم ، له مدلوله المراد قبل مجئ الشرط -والله أعلم-.

«المسألة العشرون بعد المائة»

[القول فى تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا]

« اختلف الكوفيون فى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا، نحو: تصبب زيدٌ عرقا ، وتفقأ الكبش شحما ، فذهب بعضهم إلى جوازه ، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازنى ، وأبو العباس المبرد من البصريين وذهب أكثر البصريين إلى أنه لايجوز ».[1]

ويقوم احتجاج الكوفيين على النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء فى الشعر ، من ذلك قوله :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق يطيب

وقول آخر :

أنفسا تطيب بنيل المنى وداعى المنون يدعو جهارا

وقول الشاعر :

ضيعت نفسى فى إبعادى الأملا وما أرعويت وشيبا رأسى اشتعلا

---

(١) الإنصاف ٨٢٨/٢.

فقد قدم التمييز (نفسا) فى البيتين الأولين و (شيبا) فى البيت الثالث ، مما يدل على صحة التقديم له.

ويصح قياسًا على غيره من الفضلات المنصوبة ، فكما يصح فى أكرم خالدٌ زيداً أن نقول : زيداً أكرم خالدٌ - يصح أن نقول : نفسًا طاب زيدٌ. (١)

أمّا البصريون فيمنعون تقديمه ؛ لأن التمييز المنصوب بفعل متصرف يكون فى الغالب فاعلا فى الأصل ، وقد حول الإسناد إلى غيره قصدا إلى المبالغة ، وأعطى -كذلك- غير الفاعل فى الأصل حكم الفاعل طرداً للباب على وتيرة واحدة . فأصل تصبب زيد عرقا ، تصبب عرق زيد ، وأصل ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (٢) اشتعل شيب الرأس ، لأجل ذلك يقبح تقديم التمييز على عامله . (٣)

على أن أقوى ما يندفع به مذهب الكوفيين أمران :

الأول : كون التمييز تفسيراً للمميز وبيانا له ، وشأن التفسير أن يكون بعد المفسر، فهو كالنعت فى إيضاح متبوعه ، فكما لايتقدم النعت لايتقدم التمييز .(٤)

الآخر : أن التمييز الذى حول فيه الإسناد إلى غير ماهو له يكون لقصد المبالغة، فإسناد الطيب فى قولنا : طاب زيد نفسا إلى زيد ، دون الفاعل الحقيقى وهو النفس يفيد أن زيداً طاب من جميع الوجوه ، وذكر التمييز أولا يذهب بهذه الفائدة ؛ لأن تقديمه يبين جهة وقوع الفعل ويذهب بالخفاء فى الإسناد ونكتة البيان بعد الإبهام . (٥)

وعليه فالمرتضى ما ذهب إليه البصريون ، وأن ماذهب إليه الكوفيون يؤدى إلى فساد الغرض وغموض المعنى المراد . والله أعلى وأعلم.

---

(١) انظر المرجع السابق وشرح الأشمونى ٢/ ٢٠٠.

(٢) من الآية ٤ من سورة مريم .

(٣) انظر الخصائص ٢/ ٣٨٤ ، والتصريح على التوضيح ١/ ٤٠٠ ، والأشمونى والصبان ٢/ ٢٠٠.

(٤) انظر التصريح على التوضيح ١/ ٤٠٠.

(٥) انظر الأشمونى والصبان عليه ٢/ ٢٠٠.

« الفصل الثالث »
مسائل النحو المتعلقة بالإعراب

« الإعراب والغاية منه »

يرجع معنى الإعراب فى اللغة إلى الإفصاح والإبانة ، ويذهب أكثر النحويين إلى أنه - فى اصطلاحهم - تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا.(١)

والغرض منه الإبانة عن المعانى ، ورفع الإبهام عن التراكيب بكشفه العلاقة بين الكلمات فيها حسب مواقعها . قال الزجاجى « إن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى ، وتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافا إليها ، ولم يكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى ، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعانى.(٢)

وكذلك الشأن فى الأفعال ، فالفعل المضارع - مثلا- عند وقوعه جزاء فى الشرط يختلف فى إعرابه عنه عند وقوعه موقع الجزاء .

وممن خالف فى ذلك أبو على قطرب إذ يرى أن التغيير الذى يحصل فى الكلمات إنما يحصل عند الوصل لكى لا يلزم الإسكان عنده ، وأن تنوع هذا التغيير توسعة على المتكلم .(٣)

ودع عنك هذا وقول من يزعم مثل ذلك فى حركات الإعراب من « أنها ليست دلائل على المعانى كما يظن النحاة » وأن ما ذهب إليه النحاة من عندهم أنشأوه إنشاء ، بل لا يمت بصلة إلى السليقة العربية . (٤)

---

(١) هذا على أن الاعراب أمر معنوى ، أما من يراه لفظيا فيقول : ما جئ به لبيان مقتضى العامل من حركة ، أو حرف أو سكون أو حذف ، انظر الأشباه والنظائر للسيوطى ١٠١/١ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ١٠٧/١.

(٣) انظر الاشباه والنظائر ١٧١/١ ومسائل خلافيه في النحو للعكبرى ٩٣.

(٤) من أسرار العربية ٢٤٢ د/ ابراهيم أنيس ، انظر صفحة ١٩٨ وغيرها ففيها أدلة أوهى من بيت العنكبوت لسنا بصدد مناقشتها . وليته قرأ عن تأصل العربية عند العربى وأن إعرابهم لم يكن ترجيما وإنما عن بصيرة الخصائص ١/ ٧٦ ومواضع أخرى كثيرة .

والحق أن الدلالة على المعانى بالحركات أصل من أصول العربية ، سواء فى مفرداتها أم فى تراكيبها ، وكان مجئ كلامهم بصورة مطردة على هذا النحو الذى نلمسه ونحسه ، والتزامهم الإعراب لشئ حرصوا عليه فى نفوسهم واهتموا به .

« العامل»

يجعل النحويون لكل تغيير فى الكلمات عند تأليف الكلام عاملا مؤثرا فيه، ملفوظا كان أو مقدرا ، يخضع لضوابط ومعايير حدد معالمها النحويون .

وقد ذهب ابن مضاء القرطبى وتابعه قوم من النحويين إلي التنبيه على خطأ ما أجمع عليه جمهور النحاة من وجود العوامل وفساد القول بها ، ورأوا أنها خرافة ينبغى القضاء عليها .(١)

وربما دفعهم إلى ذلك ما رأوه من بعض الخلافات التى لا طائل من ورائها من ذلك - على سبيل المثال - اختلافهم الواقع فى المسألة الأولى من مسائل الإعراب فى كتاب الانصاف ، وهى :

« المسألة الخامسة» [القول فى رافع المبتدأ ورافع الخبر]

« ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان ،وذلك نحو : زيد أخوك ، وعمرو غلامك .

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه ، فذهب قوم إلى أنه يرفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء » (٢).

فالاختلاف هنا - كما نرى - قائم علي تعليلات لا يعود منها شئ إلى معنى الكلام ؛ لأنها كما يقولون : أمور اعتبارية ، لا يعدو أن يكون الخلاف فيها لفظيا ، لا يترتب عليه فائدة . (٣)

والذى عليه أهل التحقيق أن « العامل في الحقيقة هو المتكلم وكون ما ذكروه عاملا إنما هو باعتبار المعتبر » (٤)

---

(١) انظر الرد علي النحاة ٦٩ وإحياء النحو ٤١ واللغة العربية معناها ومبناها ١٨٩ .

(٢) الانصاف ١/ ٤٤ .

(٣) انظر شرح الأشمونى والصبان عليه ١/ ١٩٤ .

(٤) حاشية ياسين على التصريح ١/ ١٥٩ وانظر التصريح ١/ ١٥٨ .

وظاهر كلام سيبويه فى مواضع كثيرة من كتابه يدل على أن العامل هو المتكلم ، فعند حديثه عن العامل فى أحد شواهد باب التنازع يقول :

«قال امرؤ القيس :

فلو أن ماأسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى ».[١]

ويقول فى باب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى :

« وقد تقول : سير عليه اليوم ،فترفع وأنت تعنى فى بعضه » [٢]

ويقول فى باب ماشبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص :

« واما قول العرب : أنت منى مرأى ومسمع ، فإنما رفعوه لأنهم جعلوه هو الأول ، حتى صار بمنزلة قولهم : أنت منى قريب» [٣]

والشواهد من ذلك كثر فى كتابه ، وواضحة فى دفع ما قاله ابن مضاء من أن سيبويه يقول بأن العامل نفسه هو الذى يحدث الإعراب ، وأن ابن جنى يخالفه في ذلك بقوله :« فأما فى الحقيقة ، ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشئ غيره» [٤] ذلك أنهما يتفقان فى أن العامل هو المتكلم وأن نسبة سيبويه العمل للعوامل إنما هى على سبيل التشبيه؛ لأنه لما كان المتكلم يطلب للمبتدأ خبرا ، وللفعل فاعلا ، ومفعولا به - أقام المطلوب من أجله عاملا ، فكأنه هو الطالب فى الأصل ، وجعلوا العمل له . وهذا ما ذهب إليه ابن جنى قائلا :« وإنما قال النحويون : عامل لفظى ، وعامل معنوى ، ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، وليت عمرا قائم ، وبعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الإسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول. فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث

---

(١) الكتاب ١/ ٧٩ .

(٢) الكتاب ١/ ٢١٦ .

(٣) الكتاب ١/ ٤١٥ .

(٤) الخصائص ١/ ١١٠ وانظر الرد علي النحاة ٦٩ ق د . محمد البنا .

فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم للمتكلم نفسه لا لشئ غيره » [١] .

يقول الدكتور البنا « هذا نص ابن جنى كاملا فى هذا الموضع يشرح فيه كلام النحويين والمتقدمين ، من أمثال الخليل وسيبويه ، ويقول : إنهم يعنون أن العمل يكون مسببا عن لفظ يصحبه ،لا أن اللفظ هو الذى يحدث العمل ، فجاء ابن مضاء فحذف من هذا النص حديثه عن النحاة ، واختار منه فقط : « وأما فى الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشئ غيره « انتزع ابن مضاء هذه الفقرة ليخيل للقارئ أن ابن جنى يخالف النحاة فى مقالتهم ، والحقيقة أنه شارح لكلامهم ، موافق لمنهجهم » [٢]

وهكذا تواردت مقالة جمهور النحاة علي تقرير حقيقة أن العمل للمتكلم وليس للعوامل تأثير فى معمولاتها بالطبع أو الإرادة ، إذ « إن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيرا حسيا ، كالإحراق للنار ، والبرد للماء ، وإنما هى أمارات ودلالات ... وكان أبو اسحاق يجعل العامل فى المبتدأ مافى نفس المتكلم، يعنى من الاخبار عنه ؛ قال : لأن الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث به عنه ، صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ ، وقال ابن يعيش : والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم ، وجعلك إياه أولا لشان يكون خبرا عنه ، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقا به ، وكانت رتبته متقدمة على غيره » [٣]

مقالة النحويين إذن تؤكد على أن العامل فى الحقيقة هو المتكلم ، أى واضع اللغة الأول ، الذى نسجها هذا النسج المحكم ، ونظمها هذا النظام الدقيق المطرد فى معانيه ومبانيه ، فصور بذلك عقل الأمة وعرفها الاجتماعى فى الدلالة علي المعانى والأغراض .

وبقيت اللغة هكذا بأوضاعها ونظامها نحوا يسير عليه أبناؤها عندما يتكلمون .

---

(١) الخصائص ١/١٠٩ ، ١١٠ .

(٢) دراسة وتحقيق كتاب الرد على النحاة ١٨ وانظر الخصائص ١ /١٠٩ ، ١١٠ .

(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٩٥ .

وما كان كلامهم - أى النحاة - عن العوامل إلا للكشف عن طبيعة العلاقة بين الكلمات فى التراكيب ، وتفسير ما يصاحبها من ظواهر الإعراب ، التى هى فى حقيقتها دلالات على مسارب المعنى فى التراكيب .

وقد بين الدكتور البنا مضمون ما استخلصه من كلام سيبويه عن العامل قائلا:

« أما ما تراه فى الكتاب من اصطلاح العمل ونسبته أحيانا إلى اللفظ أو المتكلم ، فذلك شئ تواضعنا عليه ، رأينا أنه يحقق نوعا من الاختصار فى التعبير، على أنك إذا وجدتنا فى الغالب ننسب العمل إلى اللفظ ، فذلك راجع إلى أننا معنيون بوصف الجملة وبيان ما بين أجزائها من العلاقات ، وفي الجملة تجد ترابطا بين الأجزاء علي نحو قد يكون أوليا ، كما فى العلاقة بين الفعل والفاعل ، وبين الفعل والمفعول ، وقد تتعدد العلاقات فى الجملة وتتداخل إذا كثرت القيود ، ولما كان من عملنا أن نبين الارتباط بين الأجزاء ، فقد اصطلحنا على أن نسمى هذه الكلمة الطالبة عاملة ، والكلمة المطلوبة معمولة لها ، نظراً لوجود العمل مع وجودها ، وزواله مع زوالها ، فأما فى الحقيقة فالأمر ما عرفت من قبل لا يعدو أن يكون عرفا لغويا .

على أن سيبويه يمضى فى التحقيق أبعد من هذا فيقول :« «إن الارتباط والتعلق ليس بين الألفاظ على الحقيقة ، بل بين معانيها »[١] فمعنى الكلمة العاملة هو الذى يطلب معنى الكلمة المعمولة ، وقد قلت ذلك فى أول حديثى فى الكتاب ، حين بينت أن الأفعال لما كانت دليلا على ما مضى وما لم يمض من نحو : الذهاب والجلوس والضرب ، فإنها تعمل فى الحدث نحو : ذهب ذهابا ، والزمان نحو : ذهب أمس والمكان نحو : ذهب فرسخين ، من حيث إنها تدل على الحديث والزمان وتتطلب المكان ، فلما كانت دالة عليها وطالبة لها ، فقد تعلقت هذه وارتبطت بها - [٢] فالارتباط فى الحقيقة بين المعانى»[٣]

---

(١) هذا محور قضية النظم عند الامام عبدالقاهر الجرجانى فى دلائل الاعجاز .

(٢) انظر الكتاب ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) دراسة وتحقيق كتاب الرد على النحاة ١٦، ١٥ .

وإذا خلصنا بما سبق إلى القول بأن العامل هو المتكلم معنيا به عقل أصحاب اللغة الذى ينتظم ضوابطها ومعاييرها - فإننا لا نرضى القول : بأن النحاة « لم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر لأنه ليس حرا فيه ، يحدثه متى شاء ، وطلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا وعلة موجبة » [١]

لأنه إن قصد بالمتكلم (أنا وأنت) فإنه ليس لنا حق فى إعمال عامل وإظهار أثر الاعراب إلا على الوجه الذى تكلم به الواضع الأول ، وإلا صارت اللغة ضربا من الفوضى، تتعدد فيها الأنحاء ، بحيث لا يلتقى هذا مع ذاك .

كذلك لا نرضى من الدكتور تمام حسان نقده ما ذهب إليه ابن مضاء من أن العامل هو المتكلم قائلا : « لم يأت بتفسير مقبول للعلامات الإعرابية ، باختلاف المعانى النحوية، ولم يقم مقام العامل فهما آخر لهذه العلاقات غير قوله : إن العامل هو المتكلم ، فجعل اللغة بذلك أمرا فرديا يتوقف على اختيار المتكلم ، ونفى عنها الطابع العرفى الاجتماعى، الذى هو أخص خصائصها » [٢] وإنما لا نرضى به لما أكدنا فيه القول بأن المقصود بالمتكلم من ينحو بكلامه منحى أهل اللغة مراعيا أعرافهم فيها ، وما ورثته لنا سليقتهم من ضوابط ومعايير .

وسنرى فيما نستقبل من مسائل الإعراب بمشيئة الله تعالى - كيف بنى البصريون والكوفيون تجويزهم ، أو منعهم على ما يرونه من موافقة ، أو مخالفة لهذه الضوابط والمقاييس .

« المسألة السادسة » [فى رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور]

« ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك : أمامك زيد ، وفى الدار عمرو. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه ، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع

---

(١) إحياء النحو ٣١.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٥ .

بالابتداء »[١]

هذا ما قاله صاحب الإنصاف ، أما ابن هشام فقد ذكر آراء العلماء في ذلك بشئ من التفصيل يتبين منه أن ما ذكره الأنبارى يتعلق بما كان الظرف والجار والمجرور فيه غير معتمدين على نفى أو استفهام ، أو غيرها ... وأن كلام الكوفيين علي جواز إعمال الظرف والجار والمجرور لا تعينه .

يقول ابن هشام : « إذا وقع بعدهما مرفوع فإن تقدمهما نفى أو استفهام ، أو موصوف أو موصول ، أو صاحب خبر ، أو حال نحو ، مافى الدر أحد ، وأفى الدار زيد؟ ومررت برجل معه صقر ، وجاء الذى فى الدار أبوه ، وزيد عندك أخوه ، ومررت بزيد عليه جبة - ففى المرفوع ثلاثة مذاهب : أحدها أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ، ويجوز كونه فاعلا ، والثانى : أن الأرجح كونه فاعلا ، واختاره ابن مالك ، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير ، والثالث ؛ أنه يجب كونه فاعلا ....وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور ، نحو : فى الدار أو عندك زيد - فالجمهور يوجبون الابتداء ، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين ؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ، ولذا يجيزون فى نحو : قائم زيد أن يكون قائم مبتدأ ، وزيد فاعلا ، وغيرهم يوجب كونهما علي التقديم والتأخير »[٢]

واضح من هذا - كما قلنا - أن صاحب الإنصاف لم يتعرض بالأمثلة والبيان إلا لما كان غير معتمد ، وأن الكوفيين يجيزون فيه الوجهين ، أما ما كان معتمدا فإنهم يوجبون أن يرفع الظرف والجار والمجرور ما بعدهما ، أما البصريون فيجيزون فيه الوجهين .

ويحتج الكوفيون بأن الظرف والجار والمجرور قد حلا محل الفعل فعملا عمله؛ لأن التقدير فى أمامك زيد ، وفى الدار عمرو ، حل أمامك زيد ، وحل فى الدار عمرو . فلما حل الظرف مكان الفعل عمل عمله .

---

(١) الانصاف ١/ ٥١ . ذكرنا هذه المسألة فى مسائل الإعراب وإن كان فيها حديث عن الموقع ؛ لأن أساس الاختلاف بين المذهبين هو الإعراب وإن استتبع ذلك النظر فى الموقع لكونه المقتضى لوجوه الإعراب التى ذكروها .

(٢) مغنى اللبيب ٢/ ٧٩ ، ٨٠ .

أما البصريون فيرون أن الإسم فى المثالين وقع مبتدأ ، وارتفع بالابتداء ؛ لأنه تعرى عن العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ، ويؤيدون قولهم : إن الظرف لم يعمل فيه بأن العامل يتخطاه للعمل فى الإسم ، كما كان فى قوله تعالى ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً﴾[١] فلو كان الظرف عاملا لما تعداه العامل (إن) بنصبه (أنكالا) .

ويرون أن ما ذكره الكوفيون من تقدير الكلام لا يدل على أن تقدير الفعل التقديم ؛ لأن الفعل ومعموله (الظرف والجار والمجرور) فى تقدير التأخير ؛ لأن تقديم المعمول لا يدل علي أن الأصل فى العامل التقديم ، بدليل قولنا : عمرا زيد ضارب ، فقد تقدم المعمول «عمرا» وهو لا يدل علي أن أصل الخبر (ضارب) وهو العامل - التقديم.[٢]

ويرون - أيضا- أن الظرف والجار والمجرور هما الخبر دون المتعلق ؛ يساعدهم على ذلك انتقال الضمير إليه بشرط تأخره عن المبتدأ وشاهده قول الشاعر :

فإن يك جثمانى بأرض سواكم فإن فؤادى عندك الدهر أجمع

فإنه يتعين كون (أجمع) تأكيدا للضمير فى الظرف (عندك) «لعدم صحة كونه تأكيدا لفؤادى ولا للدهر لنصبهما ، ولا يصح كونه للضمير المحذوف مع المتعلق لامتناع حذف المؤكد على الراجح لمنافاة الحذف التأكيد ، ولا لفؤادى باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله . »[٣]

ويقدرون المتعلق فعلا متأخرا لامتناع تقديم الخبر الفعلى الملفوظ به خوفا من اللبس بالجملة الفعلية ، وكذلك فى المقدر - وإن كان اللبس غير موجود - طردا للباب على وتيرة واحدة .[٤]

ويؤكدون دفع ما ذهب إليه الكوفيون بأن إعمال الظرف والجار والمجرور فى الاسم بعدهما يترتب عليه الإضمار قبل الذكر فى بعض الأمثلة ، مثل قولنا : فى

---

(١) من الأية ١٢ سورة المزمل .
(٢) انظر الانصاف ١/ ٥١ وما بعدها .
(٣) الصبان على شرح الأشمونى ١/ ٢٠٠ ، والتصريح علي التوضيح ١/ ١٦٧ .
(٤) انظر المرجع المتقدم ١/ ٢٠٢ .

داره زيد . فقد عاد الضمير « الهاء» علي زيد . وهو متأخر لفظا ورتبة على إعرابهم ، وهم يذهبون إلى منعه كما بينا فى المسألة التاسعة . (١)

ولا يرى البصريون مانعا من إعراب الاسم فاعلا بالظرف والجار والمجرور إذا تحقق اعتماده على ما يشترط لاسم الفاعل اعتماده عليه عند إعماله كالاستفهام والنفى أو وقوعه خبرا لمبتدأ أو صفة لموصوف إلي أخر ما ذكروه لأن الظرف فى هذه المواضع يتقوى شبهه بالفعل فيصح أن يعمل عمله ، وعليه يصح فيه الوجهان عندهم ، بأن يعرب الإسم الذى بعد الظرف مبتدأ والظرف خبرا مقدما ، أو يعرب فاعلا به مثل : أعندك زيد.(٢)

وخلاصة القول : أن البصريين يجوزون فى الظرف والجار والمجرور إذا اعتمدا رفعهما الاسم بعدهما على الفاعلية ، لقوة شبههما بالفعل ، أما الكوفيون فيوجبون رفعهما له .

وإن كانا غير معتمدين فالبصريون يوجبون إعرابهما خبرا مقدما ، أما الكوفيون فيجوزون فيهما رفع ما بعدهما على الفاعلية .

هذا - وقد يعرض بادئ الرأى أن اختلافهم لفظى ، مادامت الأساليب فصيحة ورد بها الاستعمال . لكنه من وجهة النظر البلاغى خلاف معنوى قطعا ؛ لأن المعنى يختلف تبعا لذلك .

فالمعنى عند اعراب (عمرو) في مثل قولنا : عندك عمرو- فاعلا بالظرف(عندك)كما هو رأى الكوفيين - يختلف عن إعراب (عمرو) مبتدأ تقدم عليه خبره الظرف (عندك) كما هو رأى البصريين ؛ لأن الجملة على الاعراب الأول فعلية ، مدلولها الاخبار بحلول عمرو عند المخاطب ، دون قصد إلى تقديم يفيد غرضا .

أما على اعراب البصريين بجعل الظرف خبرا مقدما علي مبتدئه (عمرو) فإنه

---

(١) انظر الانصاف ٥٢/١ وما بعدها ، واللباب فى علل البناء والاعراب ١/ ١٤٣ .

(٢) انظر الانصاف ٥٥/١ .

يكون تقديما عن تأخير ، جاء عن غرض ونكتة من نكات تقديم المسند علي المسند إليه ، « كأن يكون المراد تخصيصة بالمسند إليه ، كقوله عز وعلا :﴿ لكُمْ دينُكُمْ ولي دِيـنِ ﴾ [١] وقولك لمن يقول : زيد إما قائم وإما قاعد ، فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما : قائم هو ، وقولهم : تميمى أنا وارد على هذا » [٢]

ولمْ يفرق البلاغيون عند بيان هذه النكات بين ما يكون فيه الظرف والجار والمجرور معتمدين ، أو غير معتمدين في الدلالة على القصر ، وإن كانت مع المعتمد لازمة ومع غير المعتمد غالبة ويبدو ذلك من حديثهم عن الفرق بين قوله تعالى : ﴿لا فِيها غَوْلٌ ﴾[٣] وكذلك قوله تعالى :﴿ لكم دينكم ولى دينى ﴾. مفادا بهما القصر، وبين قوله تعالى ﴿لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [٤] غير مفاد بها .

فيقولون فى قوله تعالى ﴿ لافيها غول ﴾ أى ليس فى خمور الجنة ما يحصل بشرب خمور الدنيا من وجع الرأس ، وثقل الأعضاء ، فالمعنى علي قصر عدم الغول علي الكون فى خمور الجنة ، لا يتعداه إلى الكون فى خمور الدنيا ، وقد حصل هذا بتقديم الجار والمجرور المحصور فيه علي المبتدأ وهو الغول المنفى ، ولا حرج من الفصل بين أداة النفى «لا» ومدخولها (غول) لأنهم يتسامحون فى الجار والمجرور .

وعلى هذا القياس قوله تعالى : « لكم دينكم ولى دين» فقد تقدم الجار والمجرور دون أن يكون معتمدا . والمعنى : أن دينكم مقصور علي الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوزه إلى الاتصاف بكونه لى ، ودينى محصور على الاتصاف بأنه لى لا يتجاوزه إلى الاتصاف بكونه لكم . وجمهرة المفسرين وأهل اللغة على ذلك مما يضعف مذهب الكوفيين.

والفرق واضح بين الآيتين لإفادة التقديم فيها القصر وبين قوله تعالى ﴿لا رَيْبَ فيه﴾ إذ لم تأت الآية بتقديم الخبر الجار والمجرور (فيه) لئلا يفيد تقديمه معنى الحصر بنفى الريب عن القرآن ، وإثباته لسائر كتب الله ، لأن ذلك غير مراد .[٥]

---

(١) سورة الكافرون الآية ٦ .

(٢) مفتاح العلوم ١١٨.

(٣) من الأية ٤٧ سورة الصافات .

(٤) من الأية ٢ سورة البقرة .

(٥) انظر شروح التلخيص ٢/ ١٠٩ وما بعدها والأطول ١/ ١٩٨ .

وإذا كان البصريون قد جوزوا فيما يتقدم فيه الظرف والجار والمجرور مع اعتمادهما- أن يعرب كل منهما خبرا مقدما وما بعده مبتدأ ، أو ما بعدهما فاعلا مرفوعا بهما فإن الذى يساعد على تعيين أحد الوجهين قرائن الأحوال والسياق .

مسائل من الإضمار على شريطة التفسير .

المسألة الثانية عشرة [القول فى ناصب الاسم المشغول عنه]

«ذهب الكوفيون إلى أن (زيدا) فى قولهم : زيدا ضربته منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : ضربت زيدا ضربته » (١).

ويقوم احتجاج الكوفيين على أن المكنى الذى هو الهاء هو الاسم الواقع أولا فى المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبا بالفعل المذكور ، كمانصبوا به الضمير ، وكما نصبوا (زيدا) فى أكرمت أباك زيدا ، الواقع بدلا من (أباك)بالفعل على البدلية .

جاء فى التصريح على التوضيح :« وزعم الكسائى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ، وألغى الضمير ، وزعم الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور ؛ لأنهما فى المعنى لشئ واحد » (٢) .

لكن البصرين لا تتعلق نظرتهم بهذه الجهة التى نظر منها الكوفيون ؛ إذ يرون أن من شأن العامل أن يكون مرتبطا بالمعمول على سبيل اقتران معناه به فيتسلط عليه بالعمل فيه دليلا على هذا الاقتران ، وقد رأوا أن العامل لا يصح أن يتسلط دائما على الاسم المشغول عنه المتقدم ، من ذلك قولك : أزيدا مررت به ، وأزيدا هدمت داره ؟ .

فزيدا فى المثال منصوب بفعل مضمر تقديره : أجزت زيدا ؟

ولا يصح أن يكون العامل فيه (مررت) لأنه لا يعمل إلا بواسطة حرف الجر ،

---

(١) الإنصاف ١/ ٨٢ .

(٢) التصريح على التوضيح ١/ ٢٩٧ .

وكذلك يفسد المعنى فى المثال الثانى بتسلط الفعل (هدمت) على (زيد) لأن الهدم لداره لا له . [١]

ومن الشواهد التى يمتنع فيها - أيضا - تسلط العامل على الاسم المتقدم مع تسلطه على ضميره قوله تعالى ﴿ وإيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ [٢] فإن الفاء فى (فارهبون) تمنع تسلطه على الضمير (إياى) لأن « الفاء للعطف على المحذوف ، والتقدير : إياى ارهبوا فارهبون » [٣]

ولدقة مذهب البصريين حق لهم أن يمنعوا تسلط العامل المشغول بالضمير على المعمول المتقدم فى جميع الأمثلة ما دام لا يصح فى بعضها ، نزولا على ما ينبغى أن يكون من اطراد قواعد اللغة وأحكامها ، وأن يدفعوا قياس الكوفيين المشغول عنه على البدل فى مثل : أكرمت أباك زيدا .لأن البدل لا يكون إلا متأخرا ، وأن زيدا منصوب على البدلية ، والبدل على نية تكرار العامل.[٤]

ويساعد البصريين - أيضا - طبيعة الباب نفسه ؛ إذ حقيقة الاشتغال أن يتفرغ العامل لما بعده وينشغل به عما قبله بحيث لو تفرغ العامل أو مناسبه لما قبله لعمل فيه ، وليس غير ذلك .[٥]

ولابن جنى رحمة الله - كلام جيد فى معرض حديثه عن حذف الفعل يكشف عن طبيعة أسلوب الاشتغال ، يقول :« حذف الفعل على ضربن أحدهما ؛ أن تحذفه والفاعل فيه ، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة وذلك نحو : زيدا ضربته ؛ لأنك أردت ضربت زيدا ، فلما أضمرت « ضربت» فسرته بقولك : ضربته ، وكذلك قولك : أزيداً مررت به ؟ »[٦]

أى أن المتكلم حين يقول :(زيداً)بإضمار العامل فيه يشوق السامع إلي ذكره ،

---

(١) انظر المرجع المتقدم الموضع نفسه .
(٢) من الأية ٤٠ سورة البقرة .
(٣) المطول ١٩٩ .
(٤) انظر الانصاف ١/ ٨٢ .
(٥) انظر الصبان علي الأشمونى ٢/ ٧٢ .
(٦) الخصائص ٢/٣٧٩ .

فإذا قال : ضربت تسلط العامل على المعمول المتقدم (زيدا) ناصبا إياه ، والتفت الذهن إلى شئ من نكات هذا التقديم ، أما إذا قال : ضربته باشغال العامل بالضمير فإنه يكون بذلك قد جدد إسنادا يفاد به تفسير ما أضمر قبله ، وتأكيد مضمونه .

وموقع التقدير لما أضمر ومايصحبه من تفسير يتنوع حسبما ترمى إليه أغراض المتكلمين ، وتصحبه نكات هى محل نظر البلاغيين سنوفى القول فيها -بمشيئة الله تعالى- فى مبحث الإضمار شريطة التفسير ، ومبحث أغراض التقديم.

« المسألة الخامسة والثمانون » [عامل الرفع فى الإسم المرفوع بعد « إن » الشرطية]

« ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الإسم المرفوع بعد(إن) الشرطية ، نحو قولك: إن زيدٌ أتانى آته - فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه :إن أتانى زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك المقدر ، وحكى عن أبى الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء » [١]

هذه المسألة بسبيل من المسألة السابقة التى تناولت خلافهم فى ناصب الإسم المشغول عنه ، والبصريون والكوفيون يتفقون هنا على أن الجملة التى بعد أداة الشرط جملة فعلية ؛ لأن هذا مقتضى الشرط من وجوب أن يلى أداته فعل [٢] ، لكنهم يختلفون فى تعيينه ، إذ يرى الكوفيون أن فعل الشرط هو الفعل المذكور ، تقدم عليه الاسم فصار مرفوعا بالعائد الذى رفعه هذا الفعل ، كما ارتفع البدل بالمبدل منه فى جاءنى الظريف زيد.

أما البصريون فيرون تقدير فعل محذوف وجوبا ؛ لوجود ما يفسره ، ويرفضون ما ذهب إليه الكوفيون ؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه . [٣]

(١) الانصاف ٢/ ٦١٥ .

(٢) كلام العكبرى يفهم أن الجملة بعد (إن) فى مثل ذلك اسمية عند الكوفيين وليس كذلك . انظر اللباب فى علل البناء والاعراب ٢/ ٥٧ .

(٣) انظر الإنصاف ٢/ ٦١٥ ، ٦١٦ .

ففى الآيات : ﴿ وإن امرأةٌ خافتْ من بعلها نُشوزا ﴾[١] و ﴿ إن امْرُؤٌ هلك ليْس لهُ ولـدٌ ﴾[٢] . ﴿ وإنْ أحدٌ مِن المُشركين استجارك ﴾ [٣] - يكون الفعل الرافع للاسم الواقع بعد(إن) محذوفا ، والتقدير : وإن خافت امرأة خافت ، إن هلك امرؤ هلك ، وإن استجارك أحد استجارك .

وهذه الشواهد من شواهد الضرب الثانى الذى ذكره ابن جنى لحذف الفعل بعد أن ذكر الضرب الأول وشواهده الذى ذكرناه فى المسألة السابقة ، قال :« والآخر أن تحذف الفعل وحده ، ... وذلك أن يكون الفاعل مفصولا عنه ، مرفوعا به ، وذلك نحو قولك : أزيد قام ؟ فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل ؛ لأنك تريد أقام زيد؟ فلما أضمرته فسرته بقولك : قام، وكذلك ﴿إذَا السَّمَاءُ انشقَّتْ ﴾ [٤] و﴿ إذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾[٥] و ﴿إن امـرؤ هلك﴾ و ﴿لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾[٦] ونحوه . الفعل فيه مضمر وحده ، أى إذا انشقت السماء ، وإذا كورت الشمس ، وإن هلك امرؤ ، ولو تملكون، وعليه قول ذى الرمة :

إذا ابن أبى موسى بلال بلغته ... فقام بفأس بين وصليك جازر[٧].

أى إذا بلغ ابن أبى موسى » [٨]

وهذا الذى ذهب إليه البصريون هو ما عليه أهل المعانى ، ففى سياق الحديث عن الحالة المقتضية لترك الفعل عندما تغنى قرائن الأحوال عن ذكره ، ويكون المطلوب هو الاختصار أو اتباع الاستعمال الوارد يذكر السكاكى بعض الضوابط لصور ذلك ، منها أن يكون الفعل مفسرا ، ثم يذكر لذلك شواهد منها شواهد مسألتنا هذه ، نحو : إن ذو لوثة لانا ، ولو ذات سوار لطمتنى ، وهلا أبوك حضر ، ونحو : أزيد ذهب أو ذهب به ، ويستطرد فى ذكر مواضع كثيرة تدل على اطراد حذف الفعل ، ثم يذكر أن أمثال ما ذكره من التراكيب متى وقعت موقعها رفعت شأن الكلام فى باب البلاغة .[٩]

---

(١) من الآية ١٢٨ سورة النساء .
(٢) من الأية ١٧٦ سورة النساء .
(٣) من الأية ٦ سورة التوبة .
(٤) سورة الإنشقاق ١.
(٥) سورة التكوير ١.
(٦) من الأية ١٠٠ من سورة الإسراء .
(٧) يخاطب ناقتة بأنه سيجزيها على تبليغها له بلالا بأن يذبحها لأنه لن تكون له حاجة ليرحل بها إلى غيره ، وما هو بالجزاء الحسن !
(٨) الخصائص ٢/ ٣٧٩ .
(٩) انظر مفتاح العلوم ٨٧ وما بعدها .

حمل الإعراب على ما فيه فائدة أولى

« المسألة الثالثة والثلاثون »

[ما يجوز من وجود الإعراب فى الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر]

« ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب فى الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ ، وذلك نحو قولك : فى الدار زيد قائما فيها . وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب ، وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب » (١)

ويقوم احتجاج الكوفيين على النقل والقياس . أما النقل فقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾(٢) بنصب (خالدين)على الحال ، وقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ﴾ (٣) بنصب (خالدين) على الحال ، وقد جاءت القراءات بالنصب .

أما القياس ، فلأن الفائدة فى قولنا : فى الدار زيد قائما فيها - إنما تحصل بحمله على النصب ، لأن الظرف الأول سيكون خبراً للمبتدأ ، ويكون الظرف الثانى ظرفا للحال منقطعا عما قبله ، ويكون الكلام عندئذ مستقيما لم يلغ منه شئ ، لكن عند الرفع تذهب هذه الفائدة ، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أولى ، وأشبه بالحكمة من حمله على ماليس فيه فائدة .

أما البصريون فيرون أنه لا مانع من إفادة الظرف الثانى ما يفيده الأول ويكون ذلك على سبيل التكرير للتأكيد ، وهو من مسالك اللغة ، وهو كقولنا : فيك زيد راغب فيك ، فالظرف «فيك» الثانى أكد الأول ، ودفعوا استشهاد الكوفيين بالآيات ، قائلين إن الإستدلال بها لا يعدو أن يكون على الجواز دون الوجوب ، إذ مجئ القرآن الكريم بإعمال (ما) النافية عمل (ليس) بلغة الحجازيين لايدل على

---

(١) الانصاف ١/ ٢٥٨ .

(٢) من الآية ١٠٨ سورة هود .

(٣) من الآية ١٧ سورة الحشر .

بطلان استعمالها غير عاملة بلغة التميميين .[١]

والذى أرتضيه هو مذهب الكوفيين لأمرين :

الأول : أن الأصل فى زيادة المبنى أن تكون لزيادة المعنى ، ومـا دام قـد صح فى الصفة الرفع على أنها خبر والنصب على أنها حال عند عدم تكرار الظرف - فإن المجئ بالظرف مرة أخرى لابد أن يكون لحكمة وغرض ، وهو زيادة المعنى وتربيته ، ولا يتحقق ذلك إلا بنصب الصفة لتتنوع جهة تعلق الظرف ، مرة بالخبر ، ومرة بالصفة الحالية ؛ لأن الصفة بالنصب تكون حالا يفيد زيادة فى المعنى الذى أفاده الظرف الأول الواقع خبرا ؛ لأن الكلام عندئذ يكن متضمنا خبرا هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة إلا به ، وخبرا ليس جزءا من الجملة ، لكنه زيادة فى الخبر السابق عليه .

«ذلك لأن الحال خبر فى الحقيقة ، من حيث إنك تثبت به المعنى لذى الحال ، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ ، وبالفعل للفاعل ، ألا تراك قد أثبت الركوب فى قولك : جاءنى زيد راكبا - لزيد ؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى فى اخبارك عنه بالمجئ ، وهو أن تجعله بهذه الهيئة فى مجيئه ، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به ، بل ابتدأت فأثبت المجئ ، ثم وصلت به الركوب ، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجئ ، وبشرط أن يكون فى صلته »[٢] .

وعليه فنصب الصفة يؤصل جميع كلمات التركيب فى القصد والدلالة ، وبه قد جاء القرآن الكريم .

الآخر : أن التنظير بين الأمثلة الذى قاله البصريون لإثبات صحة ما ذهبوا إليه فيه نظر ، وحاجة إلى التأمل ؛ ذلك أن المثال ؛ فى الدار زيد قائم فيها - يختلف عن المثال الذى يبدو فيه تكلف الصنعة : فيك زيد راغب فيك ؛ لأنه يصح مجى (قائم) منصوبا علي الحالية ، ولا يصح أن يأتى (راغب) منصوبا على هذا السبيل ؛ لأن (راغب) هو الخبر فى الحقيقة و(فيك) يتعلق به ، بل لا

(١) انظر الانصاف ٢٥٩/١ وما بعدها .

(٢) دلائل الاعجاز ١٧٣.

يجوز - أيضا- الأمران اللذان أجمعوا على صحتها ، وهما الرفع والنصب عند عدم تكرار الظرف ، فلا تقول فيك زيد راغبا ، بل يتعين الرفع ، هذا من ناحية ، ومن ناحية آخرى أن تقديم الجار والمجرور فى قولنا : فى الدار زيد قائم فيها لابد أن يكون عن غرض ؛ كإفادة الحصر ، أو الاهتمام به مما يذكر من أغراض التقديم .

ومجيئة مرة آخرى مؤخرا فيه مخالفة لصورته الأولى ، ومما ينبغى أن يكون التأكيد على شريطة المؤكد ، بأن تقول : فى الدار فيها زيد قائم ، وفيك فيك زيد راغب .

لذا لا نتردد فى اختيار مذهب الكوفيين وترجيحة على رأى البصريين .

(التعجيل بالبيان بعد الابهام)

من وسائل تمكين المعنى فى نفس السامع تشويقه إليه بلون من الإبهام ، ليهتز له ، فيستقر فى نفسه عندما يأتيه البيان .

ومن بلاغة القول ألا يبالغ فى الإبهام ، ولا يؤخر البيان ، وإلا تحول الشوق إلى ملل وإنصراف ، ومما يعيننا على تعجيل البيان مذهب البصريين فى المسألة الآتية :

« المسألة الثالثة عشرة »

[القول فى أولى العاملين بالعمل فى التنازع]

« ذهب الكوفيون فى إعمال الفعلين نحو : أكرمنى وأكرمت زيداً ، وأكرمت وأكرمنى زيد - إلى أن إعمال الفعل الثانى أولى » [١]

فالكوفيون والبصريون متفقون على جواز إعمال أحد العاملين دون الآخر ، لسماع إعمالهما عن العرب ، لكنهم يختلفون فى أولوية إعمال أحدهما من الآخر

---

(١)الانصاف ٨٣/١ وشواهد المسألة فى مراجعها .

« ومحل الخلاف ما لم يوجد موجب لأحدهما ، فيجب إعمال الثانى فى : ضربت بل أكرمت عمرا ، وإعمال الأول فى ضربت لا أكرمت عمرا » [١].

ولكل مذهب أدلته على الأولوية من النقل والقياس ، فمن شواهد الكوفيين قول المرار الأسدى :

فرّد على الفوائد هوى عميدا ∴ وسوئل لو يبين لنا سؤالا

وقد نغنى بها ونرى عصورا ∴ بها يقتدننا الخرد الخدالا [٢]

ففى البيت الثانى الفعلان :(نرى) ويحتاج مفعولا به ، و(يقتاد)ويحتاج فاعلا ، وقد أعطى (الخرد الخدالا) مفعولا للفعل (نرى) وأضمر فى يقتاد ، فقال: يقتدننا ، ولو أعمل الثانى ، لقال : تقتادنا الخرد الخدال بالرفع . وقول الآخر :

ولما أن تحمل آل ليلى ∴ سمعت بينهم نعب الغرابا

فأعمل الأول(سمعت) فأعطاها(الغرابا) مفعولا به ، ولم يعطه للفعل الثانى (نعب) الذى يحتاجه فاعلا .

أما القياس ، فإنه وإن كان الفعلان يصلحان للعمل فى المعمول إلا أن الأول أولى للبدء به ، والشأن أن يعتنى بالابتداء ،كما لا تلغى (ظن) عند الابتداء فى مثل : ظننت زيدا قائما ، بخلاف ما إذا توسطت فى مثل : زيد ظننت قائم . وكذلك فإن إعمال الثانى يؤدى إلى الاضمار فى الأول قبل الذكر ، وهو لا يجوز عندهم [٣] بل إن الفراء يشدد فى الإضمار قبل الذكر ، ويلزم تأخير المرفوع المضمر فيقول : ضربنى وضربت زيدا هو.[٤]

أما البصريون فيساعدهم على ترجيح مذهبهم كثرة الشواهد التى جاءت بإعمال الثانى ، من ذلك قول الفرزدق :

---

(١) الصبان على الأشمونى ١٠١/٢ وانظر اللباب فى علل البناء والاعراب ١٥٣/١.

(٢) البيتان من شواهد سيبويه الكتاب ١/ ٧٨ والانصاف ٨٥/١ والعميد : الفادح الذى يسقم صاحبه والخرد جمع خريدة وهى البكر التي لم تمس والخدال جمع خدلة وهى غليظة الساق مستديرتها.

(٣) انظر الانصاف ٨٦/١ .

(٤) انظر التصريح ٣٢١/١ وشرح الأشمونى والصبان عليه ١٠٢/٢ ، ١٠٣. ،وهذا مما يستغرب ، لأن الضمير سيكون تأكيدا للضمير المستتر فى الفعل ، فهل يكفى مجرد تأخيره فى اللفظ ؟!

ولكن نَصْفًا لَوْ سببت وسبنى ∴ بنو عبد شمس من مناف وهاشم

فأعمل الثانى (سبنى) بإعطائه (بنو عبد شمس) فاعلا ، ولو أعمل الأول لقال : سببت وسبونى بنى عبد شمس ، بنصب (بنى)مفعولا للأول ، وإظهار الضمير فى (سبونى)وقال طفيل الغنوى :

وكمتا مدماة كأن متونها ∴ جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

فالعاملان : (جرى) و (استشعر) يطلبان (لون) فاعلا للأول ، ومفعولا للثانى ، وقد أعطى للثانى مفعولا به.(١)

أما القياس عندهم فيقوم على أن الفعل الثانى أقرب إلى المعمول من الفعل الأول ، وليس في إعماله نقض لمعنى فيكون أولى ، كما حملهم القرب والجوار على حمل (خرب) علي (ضب) فى قولهم : جحر ضب خرب (بالجر) وهوفى الحقيقة صفة للجحر وليس لـ (ضب)(٢).

قال سيبويه :«قولك : ضربت وضربنى زيد ، وضربنى وضربت زيدا ، تحمل الاسم علي الفعل الذى يليه ... وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ، كما كان : خشنت بصدره وصدر زيد ، وجه الكلام حيث كان الجر فى الأول وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ، ولا تنقض معنى سووا بينهما فى الجر ، كما يستويان فى النصب»(٣)

أى مع صحة أن يكون المعطوف منصوبا ، لأن الفعل متعد بنفسه فمحل المعطوف عليه النصب .

ويقول البصريون إن الإضمار قبل الذكر ليس ممتنعا ؛ إذ وجد فى بعض الأبواب ، مثل : ربه رجلا ، ونعم رجلا ، وذلك لغرض الإجمال ثم التفصيل ، ليأخذ فى النفس موقعه .

---

(١) انظر الشواهد فى الانصاف والانتصاف منه ٨٧/١ وما بعدها وفى مراجع المسألة وهى كثيرة قد اكتفينا بما يوفي بالغرض .

(٢) انظر الانصاف ٩٢/١ واللباب فى علل البناء والاعراب ١٥٤/١ .

(٣) الكتاب ١/ ٧٣ وما بعدها فقد وفى الحديث فى الشواهد .

والداعى إلى الإضمار فى الأول فى باب التنازع امتناع حذف العمدة ،كما لم يؤت به مظهرا منعا للتكرار وله شواهد كثيرة فى الشعر ، مثل قول الشاعر :

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى لغير جميل من خليلى مهمل

فقد أضمر الفاعل في (جفونى) وهو واو الجماعة وقول الآخر :

هوينني وهويت الغانيات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالى

فأتى بنون النسوة فى العامل الأول (هويننى) وهكذا [١].

ولما اختار الكوفيون الأول لسبقه ، واختار البصريون الثانى لقربه «قيل : هما سيان؟ لأن لكل منهما مرجحا . حكاه ابن العلج فى البسيط » [٢] .

وقال الشيخ محيى الدين : إنه « إذا كانت الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم قد أعمل العامل الأول في بعضها ، وأعمل العامل الثانى في بعضها الآخر، فقد تكافأ العاملان في جواز الإعمال ، ولم يبق أحدهما أولى من إعمال أخيه، فأما سبق الأول صاحبه وقرب الآخر من المعمول فلا يفيد ؛ فإنا نعلم أن الأفعال تعمل متقدمة على المعمول ومتأخرة عنه ، وتعمل متصلة بمعمولها ومنفصلة عنه ، وذلك كله واقع في أفصح كلام ، ولذا نرى أن الخلاف فى هذه المسألة مما لا طائل له»[٣] ويؤكد - رحمة الله - على هذا فى أكثر من موضع عند عرضه شواهد الفريقين .

لكن لا يخفى أن جواز الإعمال لا يستلزم تكافؤ الإعمال ، وانتقاء أولوية أحدهما عن الآخر ، وأنه لم يقل أحد بانتقاء أولوية عمل الأفعال عندما تكون متقدمة على المعمول من كونها متآخرة ، ولا بانتقاء أولوية كونها متصلة من كونها منفصلة عن عاملها .

على أن لنا رأيا آخر يستند إلى كون المعنى على أحد الاستعمالين أوضح منه على الاستعمال الاخر ، وأكثر مجيئا عن طريقة - وهو أولوية إعمال العامل الثانى،

---

(١) انظر التصريح وحاشية ياسين عليه ١/ ٣٢٠ والأشمونى والصبان عليه ٢/ ١٠٢وما بعدها .

(٢) التصريح علي التوضيح ١/ ٣٢٠ .

(٣) الانتصاف من الانصاف ٨٨/١ .

والإضمار فى الأول ، كما هو رأى البصريين ، لما يأتى :

أولا : إن إعمال العامل الأول - مثلا - فى : قام وقعدا أخواك ، وقام وأكرمتهما أخواك ، وذهب ومررت بهما أخواك - قد تأخر به إتمام الكلام ، وتأخر - كذلك- معه البيان ، وهذا ما يرجع إليه تعليلهم « أولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ، ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى »[١]

ثانيا : يؤيد ذلك - أيضا - أن ما استشهدوا به من الآيات القرآنية وكذلك الحديث الشريف فى هذا الباب جاء بإعمال العامل الثانى . [٢]

من ذلك قوله تعالى ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ [٣] فقد أعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لقيل : « فيها » والفرق واضح بين ما جاءت عليه الآية وبين : يستفتونك قل الله يفتيكم فيها فى الكلالة .

وقوله تعالى : ﴿ قَالَ انفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [٤] فأعمل الفعل الثانى (أفرغ) ولو أعمل الفعل الأول (آتونى) لقيل : أفرغه عليه .

وقال تعالى : ﴿ هاؤم اقرءوا كتابية ﴾ [٥] فلو عمل الأول لقيل (اقرءوه) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين » [٦] ولو أعمل الأول لقيل :تسبحون وتحمدون دبرها ... وتكبرون دبرها.. دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين .

وقال صلى الله عليه وسلم : « ونخلع ونترك من يفجرك » [٧] ولو أعمل الأول لقيل : ونخلع ونتركه من يفجرك ، لأن إضمار الفضلات مع العامل الثانى عليه الأكثرون.[٨]

---

(١) حاشية الصبان علي الأشمونى ١٠١/٢ وانظر اللباب .. ١٥٥/١ .

(٢) استقص جميع الشواهد فى المراجع المشار إليها في هذه المسألة وغيرها فربما تجد شواهد جاءت باعمال العامل الأول .

(٣) من الأية ١٧٦ سورة النساء .

(٤) من الآية ٩٦ سورة الكهف .

(٥) من الأية ١٩ سورة الحاقة .

(٦) هذا جزء من حديث طويل فى شكوى فقراء المهاجرين إلى رسول الله من ذهاب أهل الدثور بالأجور ... صحيح مسلم ٩٢/٥ .

(٧) الحديث مذكور فى الانصاف ٨٧/١ .

(٨) انظر شرح الأشمونى ٢/ ١٠٥ والانصاف ١/ ٨٧ .

ثالثا : إننا نلحظ أن أكثر شواهد الشعر قد جاءت بإعمال العامل الثانى فى المعمول فاعلا كان أو مفعولا ، دون ضرورة مرجحة لذلك . أما الشواهد التى استشهد بها الكوفيون على مذهبهم بإعمال العامل الأول قد دفعت فيهامسالك الشعر إلى ترجيح العامل الأول ؛ من ذلك علي سبيل المثال قول الشاعر :

وقد نغنى بها ونرى عصورا بها يقتدننا الخرد الخدالا

فإنه قد أعمل العامل الأول (نرى) فى (الخرد ..) ولم يعمل فيه العامل الثانى (يقتاد) وذلك « مراعاة لحركة الروى ، فإن القصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية ، ولا خلاف فى الجواز ، وإنما الخلاف فى الأولى، وكذلك أيضا قول الآخر :

ولما أن تحمل آل ليلى سمعت بينهم نعب الغرابا

يدل على الجواز » [1] لكنه لا يدل علي الأولوية ؛ لأن الشاعر أعمل الأول لتسلم له قافيته .

وإذا كانت الكثرة بإعمال العامل الثانى فإنه لا ينبغى أن يغمط لها حقها بأن تكون دليلا علي الأولوية . والله أعلم .

« حذف الحرف العامل مع بقاء أثره دون تعويض »

من طرائق العرب أن يحذفوا من كلامهم ميلا منهم إلى الايجاز فنراه وقد حذفوا منه جملة أو اسما أو فعلا أو حرفا أو حركة ، وحسبهم أن يقيموا على ذلك دليلا ؛ لئلا يكلفوا السامع علم الغيب لمعرفته كما يقول ابن جنى .

ومن مسائل الخلاف مسألتان تتعلقان بحذف الحرف ، يرى البصريون الحذف فيهما غير قياسى ؛ متمسكين بضرورة وجود عوض عن المحذوف . ويعلل ابن جنى عدم قياسيته بما يحكيه عن شيوخه . قائلا : «أخبرنا أبو علي - رحمه الله - قال : قال أبو بكر : حذف الحروف ليس بالقياس ، قال : وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هى أيضا ،

---

(١) الانصاف ١/ ٩٣ .

واختصار المختصر اجحاف به »[١]

لكننا نرى من شواهد المسألتين ما يدل على أن العربى قد حذف دون عوض مكتفيا بالقرائن ، وقد جاء استعمالهم هذا كثيرا عند رغبتهم عن الإطالة فى الكلام إلى التخفيف منه ، مع أحوال النفس التى تدعوهم إلى ذلك .

« من ذلك ما كان يعتاده رؤية إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ فيقول : خير عافاك »[٢] أى بخير عافاك الله ، فقد حذف حرفاً (الياء) للعلم به ، وحذف اسما (الله) وهو الفاعل لحضوره فى النفس ؛ لأنه لا يعافى إلا الله ، فالسياق سياق استغناء بالعلم بالشئ عن ذكره ، وحذفه اختصارا ، وهذا من مسالك اللغة .

« المسألة السابعة والخمسون »

[هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض فى القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض ، نحو ألف الاستفهام، نحو قولك للرجل : آلله ما فعلت كذا ؟ أو هاء التنبيه نحو (هاألله) »[٣]

ويحتج الكوفيون لمذهبهم بكلام جاء عن العرب بهذا المسلك ، فهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بها ، قال الفراء : سمعناهم يقولون :(آلله لتفعلن ، فيقول المجيب : ألله لأفعلن) بألف واحدة مقصورة فى الثانية ، ويختص بتقدير حرف الخفض ويشتهدون بشواهد كثيرة عمل فيها حرف الخفض محذوفا ، مما يدل على صحة ما ذهبوا إليه من حذف حرف القسم دون عوض ،

من ذلك قول الشاعر :

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

فخفض (لاه) بتقدير اللام ، كأنه قال : لله ابن عمك .

---

(١) الخصائص ٢/ ٢٧٣ .

(٢) النص هكذا فى الخصائص ٢/ ٢٨١ ، وفي الانصاف (خير عافاك الله) ١/ ٣٩٤ .

(٣) الانصاف ١/ ٣٩٣ .

وقال الأخر :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

أى : ولا بسابق شيئا .

وقال الفرزدق :

وما زرت ليلى أن تكـون حبيبة إلى ولا دين بها أنا طالبه

فجاء «دين» مخفوضا بإضمار حرف الخفض ، والشواهد من هذا كثيرة .

أما البصريون فيرفضون ما احتج به الكوفيون متمسكين بوجود عوض عن حرف الجر المحذوف ، مثل همزة الاستفهام ، و(ها) للتنبيه . نحو : آلله ما فعل ، وها آلله ما فعلت ، ويضعفون كل ما رواه الكوفيون ، قائلين إنها لغات قليلة فى الاستعمال ، ضعيفة فى القياس . (١)

لكن هل نحكم بعدم فصاحة ما جاء من هذا القبيل مع كثرته وشيوعه ؟ الحق لا . لأن البصريين وإن قالوا بعدم قياسية حذف الحرف فإنهم أقروا بمجيئه عن العرب ، قال ابن جنى :« القياس ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها ، ومع ذلك فقد حذفت تارة ، وزيدت أخرى» (٢) وإذا كان هذا المجئ ، على سبيل الكثرة والشيوع على ألسنة كثيرين من أفراد العرب فإننا نرى ذلك وجها لقبوله ، وفصاحة ما جاء منه .

«المسألة السابعة والسبعون»

[هل تعمل (أن) المصدرية محذوفة دون بدل ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن (أن) الخفيفة تعمل فى الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل ، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل»(٣)

ويستدل الكوفيون لمذهبهم بكثير من الشواهد ، من القرآن الكريم ، والشعر

---

(١) انظر المرجع المتقدم الموضع نفسه والخصائص ٢/ ٢٧٣ وما بعدها .

(٢) الخصائص ٢/ ٢٨٠ وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٩ .

(٣) الإنصاف ٢/ ٥٥٩.

والنثر، من ذلك قراءة عبد الله بن مسعود، وأبى ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدوا إلا الله ﴾ [١] بنصب الفعل (تعبدوا) بأن مقدرة ، التقدير : أن لا تعبدوا إلا الله .

وقراءة الحسن :﴿ قل أفغير الله تأمرونى أعبدَ﴾ [٢] بنصب (أعبد) بتقدير (أن).

وقراءة عيسى بن عمر ﴿ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ﴾ [٣] ينصب (يدفغة) .

وقراءة الحسن والأعمش ويحيى ﴿ ولا تمنن تستكثرَ ﴾ [٤] بنصب (تستكثر) بأن يكون المصدر المؤول منه ومن (أن) المحذوفة بدلا من قوله (ولا تمنن) علي المعنى؛ لأن المعنى : لا يكن منك منّ واستكثار ، فكأنه قال : لا يكن منك منّ واستكثار»[٥].

ومن الشعر قول طرفة :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوعى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

وقول عامر بن الطفيل :

فلم أر مثلها خباسة واجد ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله [٦]

والعلماء متفقون علي أن الرواية بنصب اللام فى (أفعله) وإن اختلفوا فى توجيهه .

---

(١) من الآية ٨٣ سورة البقرة . انظر الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٢٥ ومعجم القراءات القرآنية ١/٧٨ وقد حمل أبو حيان القراءة على النهى انظر البحر المحيط ١/٢٨٢ .

(٢) من الآية ٦٤ من سورة الزمر . انظر معجم القراءات القرآنية ٦ /٢٨ والكشاف ف ٣/٤٠٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن قسم أول ١/ ٤٩٣ ، والتصريح على التوضيح ٢/ ٢٤٥ ، وشرح الأشمونى ٣/ ٣١٥.

(٣) من الآية ١٨ سورة الأنبياء انظر معجم القراءات القرآنية ٤/ ١٣٠ ودراسات لأسلوب القرآن أول ١/ ٤٩٣ وشرح الأشمونى ٣/ ٣١٥ .

(٤) سورة المدثر ٦ انظر معجم القراءات ٧/ ٢٦ والكشاف ٤/١٨١.

(٥) انظر الدراسات لأسلوب القرآن قسم أول ١/٤٩٣ .

(٦) البيت من شواهد سيبويه الكتاب ١/ ٣٠٧ ونسب لعامر بن جوين وخباسة بضم الخاء غنيمة ونهنهت نفسى زجرتها ، وهو فى حديث عن إبل .

ومن النثر ما هو منقول عن العدول مثل : خذ اللص قبل يأخذك .

وقولهم : مره يحفرها ، وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه . (١)

فهذه الشواهد واضحة الدلالة على صحة ما ذهب إليه الكوفيون من كون حذف (أن) ونصب الفعل معه مما يقاس عليه .

أما البصريون فيحتجون لمنع إعمال (أن) عند حذفها دون عوض بأنها من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ؛ وبأنها عملت النصب تشبيها لها بـ (أنّ) المشددة ، و(أن) لا تعمل محذوفة ، وشأن الفرع أن يكون كالأصل ، ويؤولون الشواهد التى استشهد بها الكوفيون ، ويعدون كل ماجاء بحذف (أن) مع نصب الفعل فى غير المواضع العشرة الواجبة والجائزة غير مقيس وشاذ ، لا يقبل منه إلا ما نقله العدول ، مثل : خذ اللص قبل يأخذك .

قال ابن مالك :

وشذ حذف أن ونصب فى سوى ... مامر فاقبل منه ما عدل روى

وقد أجاز الأخفش حذف (أن) قياسا بشرط رفع الفعل .(٢)

وجعل منه قوله تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (٣) فيريكم صلة لـ (أن) حذفت، وبقى مرفوعا ، ومنه آية الزمر السابقة السابقة {قل أفغير الله تأمرونى أعبدُ} بقراءة (أعبدُ) بالرفع .(٤)

هذا . ولا نعرف لم يفرق البصريون بين ما ينوب فيه حرف عن (أن) إغناء عن ضعفها ، وعده قياسيا ، وبين ما يدل على تقدير (أن) فيه قرائن أخرى . وحكمهم بعدم قياسيته ؟

وكذلك تقسيمهم ما عدوه شاذا إلي نوعين : نوع يحسن فيه حذف (أن) إن

---

(١) انظر الانصاف والانتصاف منه ٢/ ٥٦١ ومغنى اللبيب ٢/ ١٧٢ والتصريح ٢/٢٤٥ وشرح الأشمونى ٣/ ٣١٥ .

(٢) انظر التصريح على التوضيح ٢/ ٢٤٥ .

(٣) من الآية ٢٤ سورة الروم .

(٤) انظر التصريح على التوضيح ٢/ ٢٤٥ وشرح الأشمونى ٣/ ٣١٥ .

كان فى الكلام مثلها ، كقولهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، وقوله :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

وآخر لا يحسن فيه حذفها إن لم يوجد فى الكلام مثلها ،كقوله : خذ اللص قبل يأخذك ، وحكمهم بشذوذ قراءة النصب فى قوله تعالى ﴿بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ﴾ وفى قوله تعالى : ﴿ أفغير الله تأمرونى أعبد﴾ [١] مع أن استحسانهم ما استحسنوه لا يعدو كونه مشتملا على مايدل على (أن) المحذوفة.

وإذا كان الأمر كذلك لايحسن - وإن لم يكن مقيسا كما يقولون - كل ما فيه قرينة تدل على حذفها ؟ مثل قولهم :خذ اللص قبل يأخذك ، إذ من المعلوم أن ما بعد (قبل) مضاف إليه ويتعين أن يكون اسما مؤولا من (أن) المحذوفة والفعل (يأخذ)وكذلك يتعين أن يكون المأمور به مصدرا مؤولا فى قول القائل :مرة يحفرها... وهكذا

ثم أليس من المواضع العشرة التى تعمل فيها (أن) محذوفة وجوبا أو جوازا مالیس فيه مثل (أن) ؟ بلى . فأكثرها ليس فيه مثلها ، وكانت عاملة فيها لوجود قرائن دالة عليها .

والحق أننا لا نتردد فى قبول ما ذهب إليه الكوفيون ما دامت التراكيب التى تحذف فيها (أن) واضحة الدلالة خالية من الغموض .

" فصاحة الكلام بموافقته وجها غير ضعيف فى اللغة "

عندما يتحدث علماء المعانى عن فصاحة الكلام ، ويذكرون له خلوه من ضعف التأليف فإنهم يعنون أن يكون جاريا علي قياس العرب دون أن يراد لغة معينة يأخذون بها؛ لأن العرب جميعا كانوا يتحوطون من الفساد فى كلامهم ، فجاء على وجه من القياس يؤخذ به .

قال ابن جنى :« كيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خير منه » [٢]

---

(١) انظر المرجع المتقدم الموضع نفسه .

(٢)الخصائص ٢/ ١٢ وانظر حاشية ياسين علي التصريح ٢/١٥.

وسنسوق هنا بعض المسائل التى اختلف فيها الكوفيون جوازا ومنعا .نذهب فيها إلى اختيار الوجه الذى ذكره المجوزون لموافقته قياس لغة من لغات العرب ، وسماعه عنهم؛ لأن كل كلام يعد فصيحا ما وافق وجها من وجوه اللغة غير ضعيف فى القياس مطرح فى الاستعمال .

« المسألة الثانية والخمسون» [هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندية على الصفة ، نحو قولك : وزيد الظريفاه ، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصرى ، وأبو الحسن بن كيسان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز » [١]

وقد قاس الكوفيون تجويز إلقاء علامة الندية على الصفة - على إلقائها على المضاف إليه ، نحو : واعبد زيداه ، واغلام عمراه ، فكذلك يكون فى الصفة ، واحتجوا أيضا بما سمع العرب ، فقد سمع عن عربى ضاع منه جمجمتان - أى قدحان - قوله : واجمجمتى الشاميَتَيْنَاه .

ويرد البصريون بأن فيه فرقاً بين الصفة وبين المضاف إليه ، لأن المضاف إليه لا يستغنى عنه فى إفادة المعنى المراد ، بخلاف الصفة ، فقد يكتفى بالموصوف دونها ، وعدوا ما حكى عن العرب من الشاذ .[٢]

لكن الكوفيين لم يسلموا بقول البصريين إن الصفة يمكن الاستغناء عنها ، وأنها ليست كالمضاف إليه ، قائلين :« إن الصفة فى بعض المواضع تلزم كصفة (أى) فى باب النداء ، وصفة (من) و(ما) النكرتين ، فجرت مجرى المضاف إليه ، ولأنها توضح كما يوضح » [٣].

وهذا حق ، لأننا نرى العربى عندما قال : واجمجمتى الشاميتيناه -كان يلحظ وصف جمجمتيه عند ندبتهما ، وربما لولا هذا الوصف ما ندبهما ، واحتجاج البصرين بأن المضاف إليه لا يستغنى عنه راجع إلى غرض المتكلم ، فكيف إذن نغفل غرضه عند الوصف ؟

---

(١) الانصاف ١/ ٣٦٤.

(٢) انظر المرجع المتقدم الموضع نفسه ، والتصريح على التوضيح ٢/ ١٨٢ والأشمونى والصبان عليه ١٦٩/٣ .

(٣) اللباب فى علل البناء والإعراب ١/ ٣٤٤ .

لذا ، فنحن نختار ما ذهب إليه الكوفيون ، ولن يكون فى الكلام عليه مخالفة لمجئ السماع به وتأييد القياس له . والله أعلم .

« المسألة الثالثة والستون » [هل يجوز تأكيد النكرة توكيدا معنويا ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز ، إذا كانت مؤقتة ،نحو قولك : قعدت يوما كله ، وقمت ليلة كلها .

وذهب البصريون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق ، وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها ، نحو : جاءنى رجل رجل ، ورأيت رجلا رجلا ، ومررت برجل رجل ، وما أشبه ذلك » (١)

ويقوم احتجاج الكوفيين علي النقل والقياس ، أما النقل فقد جاءت منه شواهد كثيرة ، قال الشاعر :

لكنه شاقة أن قيل ذا رجب ياليت عدة حول كله رجب

فأكد (حول) وهو نكرة بقوله (كله)

وقول الشاعر :

إنـــا إذا خطـافنا تقعقا قد صرت البكرة يوما أجمعا

فأكد (يوما) بـ (أجمع) وقوله :

ياليتنى كنت صبيا مرضعا تحملنى الزلفاء يومـا أكتعـا

فأكد (يوما) بـ (أكتع) والشواهد من هذا كثيرة .

أما القياس فيقولون : إنه متى تحققت الإفادة المرادة من التأكيد فإنه يصح ، ويشترطون لتحقق الإفادة أن يكون المنكر المؤكد محدودا ، وأن يكون التوكيد من ألفاظ الاحاطة ، وهى (كل وأجمع) فلا يصح عندهم صمت زمنا كله ، ولا شهرا نفسه . (٢)

وظاهر كلام ابن مالك أنهم يشترطون الفائدة دون التوقيت .

---

(١) الانصاف ٢/ ٤٥١ والشواهد فيه .

(٢) انظر التصريح علي التوضيح ٢/ ١٢٥ وشرح الأشمونى ٣/ ٧٧ .

قال :

وإن يفد تأكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل

وتمثيل النحاة بالنكرة الدالة على الزمن لا يدل على تخصيص المحدود بالزمن، بل يراد كل ماكان معلوم المقدار ،كدرهم ،ودينار .[١]

أما البصريون فيحتجون بأمرين : أحدهما ؛ أن النكرة شائعة وليس لها عين ثابتة كالمعرفة ، فلا تحتاج إلى تأكيد ؛ لأنه لا فائدة منه ، الآخر : أن النكرة إذا كانت تدل على العموم والشياع ، والتأكيد يدل على التخصيص والتعيين ، فإنه لا يصح تأكيد النكرة ؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه ، ولو جوزنا ذلك لصيرنا الشائع مخصصا .[٢]

وبالتأمل يظهر تهافت دليل البصريين ؛ لأن شيوع النكرة المقصود تأكيدها معناه شيوعها فى أفراد الجنس ، بأن لا يراد بها فرد معين منه ، فالمراد في قوله : [قد صرت البكرة يوما أجمعا] - يوم ما من الأيام ، دون تعيينه بيوم الأحد أو الاثنين .. وغير ذلك، والتأكيد ليوم يقصد به شمول الحدث لفرد من أفراد النكرة ، أى يوم كان ، فجهة الشيوع غير جهة التأكيد . وما دام الأمركذلك فلا مانع منه .

قال ابن هشام :« وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودا ، والتوكيد من ألفاظ الاحاطة ، كاعتكفت أسبوعا كله وقوله : ياليت عدة حول كله رجب»[٣].

وعلى هذا فالأساليب من هذا الباب على شريطة ما ذكر فصيحة لا عيب فيها.

« المسألة الخامسة والستون » [هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟]

«ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك : مررت بك وزيد ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز »[٤]

ومحل خلافهم عند عدم إعادة الخافض ، أما إذا وجد الخافض اسما أو حرفا -

(١) انظر حاشية ياسين على التصريح ٢/ ١٢٥ .
(٢) انظر الانصاف ٢/٤٥٥ .
(٣) التوضيح وعليه التصريح ٢/١٢٤ .
(٤) الانصاف ٢/ ٤٦٣ .

فإنه يجوز بالاتفاق ، مثل قوله تعالى ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ﴾[١] فالأرض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام ، وقد أعيدت اللام مع المعطوف .

ومثال الاسم قوله تعالى :﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾[٢] بعطف (آبائك) على الكاف المخفوضة بإضافة (إله) إليها ، فأعيد المضاف (إله) مع المعطوف .

والكوفيون لا يشترطون إعادة الخافض ، ويوافقهم في ذلك يونس والأخفش ، ويذهب مذهبهم ابن مالك قائلا :

وليس عندى لازما إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا [٣]

وقد استشهدوا بشواهد كثيرة من القرآن الكريم ، والشعر ، وما حكى عند العرب .

فمن شواهده فى القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام ﴾[٤] بجر الأرحام عطفا على الضمير الهاء فى (به) فقد قرأ بها ابن عباس، والحسن البصرى ، وحمزة ، وإبراهيم النخعى وقتادة والأعمش [٥].

وقوله تعالى :﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ ﴾ [٦] فالمقيمين فى موضع خفض معطوفة على الكاف فى (إليك) والتقدير يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة ، يعنى من الأنبياء عليهم السلام .

وقوله تعالى ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [٧] بجر المسجد الحرام ، عطفا على الضمير فى (به) والآيات من هذه النحو كثيرة .[٨]

ومن الشعر قوله :

---

(١) من الآية ١١ سورة فصلت .

(٢) من الآية ١٣٣ سورة البقرة .

(٣) انظر شرح الأشمونى ١١٤/٣ والتصريح على التوضيح ١٥١/٢ .

(٤) من الآية ١ سورة النساء .

(٥) انظر القراءة فى الحجة للقراء السبعة ١٢١/٣ والغاية فى القراءات العشر ٢٢٢ والتلخيص فى القراءات الثمان ٢٤٢ ومعجم القراءات ١٠٤/٢.

(٦) من الأية ١٦١ سورة النساء .

(٧) من الأية ٢١٧ سورة البقرة .

(٨) انظر الانصاف ٢/ ٤٦٣ وما بعدها والتصريح ١٥١/٢ والأشمونى ١٥٥/٣ ومابعدها .

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

بعطف (الأيام)على الضمير الكاف فى (بك) وهو فى محل جر باليـاء والتقدير : بك وبالأيام .

وقوله :

تعلق فى مثل السوارى سيوفنا وما بينها والكعب غوطٌ نفانف [١]

فقد عطف (الكعب) علي الضمير فى (بينها) والضمير فى محل جر .

وقوله :

هلا سألت بذى الجماجم عنهم وأبى نعيم ذى اللواء المحرق

فعطف (أبى نعيم) بالخفض على محل الضمير فى (عنهم)

ومما حكى عن العرب ما حكاه قطرب عنهم : ما فيها غيره وفرسه بخفض (فرس) عطفا على الهاء فى (غيره) .

والشواهد كثيرة تؤيد ما ذهب إليه الكوفيون .[٢]

أما البصريون فإنهم لا يجوزون العطف على الضمير إلا بإعادة الخافض مع المعطوف ، ويذكرون لذلك وجوها من التعليل ؛ منها أن الجار والضمير المجرور به كالشئ الواحد ، فإذا عطف على الضمير دون إعادة الجار كان كالعطف على بعض الكلمة .

ومنها أن الضمير المخفوض كالتنوين فى شدة اللزوم ، وكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على الضمير .

ومنها أن المعطوف لو كان مضمرا لم يكن بد من إعادة الجار ، فكذلك إذا كان معطوفا عليه .[٣]

ثم هم يذهبون إلى تخريج جميع الشواهد التى ذكرها الكوفيون تخريجا يبدو

---

(١) السوارى جمع سارية وهى العمود ، يشبه أنفسهم بالسوارى ، والغوط جمع غائط وهو المنخفض من الأرض ، والنفانف جمع نفنف على وزن جعفر الهواء بين شيئين .

(٢) انظر الانصاف ٤٦٣/٢ وما بعدها ، والتصريح على التوضيح ٢/ ١٥٢ .وشرح الأشمونى١١٥/٣.

(٣) انظر المراجع المتقدمة واللباب فى علل البناء والاعراب ١/ ٤٣٢.

فيه التحامل على الكوفيين ، كأن يقولوا : إن قراءة الجر فى الآية «تساءلون به والأرحام» من القارئ تنبيها على أصولهم لأنه كوفى [١] وهذا غريب ، مع كثرة القراء ومنهم ابن عباس كما ذكرنا .

على أنه مما يدفع تمسك البصرين بعود الخافض أنه لا يطرد لهم ، لامتناعه فى بعض المواضع لما يؤديه من الإلباس ، فالمثال : جاءنى غلامك وغلام زيد ، عند إرادة غلام مشترك بينهما يلبس بكون المجئ من غلام للمخاطب وغلام لزيد ، ولا نستطيع منع هذا اللبس إلا بترك إعادة الخافض بأن نقول : جاءنى غلامك وزيد .

هذا. مع أن من العلماء من يذهب إلى أن المعطوف عند وجود الخافض هوالجار والمجرور والمعطوف عليه الجار والمجرور قبله ، وبهذا لا يكون فيه عطف على المجرور المدعى تحقق شرط العطف عليه ، وهو عود الخافض .[٢]

كل هذا واضح غاية الوضوح فى الدلالة على صحة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، وعدم مخالفته للغة ، كما صح العطف مع إعادة الجار .

ويكون الإتيان بالتراكيب على أحد الطريقين حسبما تقتضيه الأحوال وتدل عليه القرائن ، والله أعلم .

«المسألة السادسة والستون» [العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام نحو قمت وزيد . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح فى ضرورة الشعر ، وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد ، أو فصل ، فإنه يجوز معه العطف من غير قبح»[٣]

ويقوم استدلال الكوفيين على شواهد من القرآن الكريم ، ومن كلام العرب . من ذلك قوله تعالى ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴾ [٤] فقالوا إن

---

(١) انظر اللباب فى علل البناء والاعراب ١/ ٤٣٣ .

(٢) انظر الصبان علي شرح الأشمونى ٣/ ١١٤ .

(٣) الانصاف ٢/ ٤٧٤ .

(٤) سورة النجم ٦ ، ٧ .

الضمير (هو) معطوف على الضمير المرفوع المستكن فى (استوى) والمعنى - والله أعلم - فاستوى جبريل ومحمد -عليهما السلام - بالأفق الأعلى .

ومن الحديث ما رواه البخارى فى صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم : كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر وما روى عن عمر : كنت وجار لى من الأنصار [١].

ومن الشعر قول عمر بن أبى ربيعة :

قلت إذ أقبلت وزُهْرٌ تـــهادى كنعاج الملا تعسفن رملا [٢]

بعطف (زهر) على فاعل (أقبلت) وهو ضمير مستتر تقديره (هى)

وقول جرير :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه مالم يكن وأب له لينـــالا

بعطف (أب) على اسم (يكن) الضمير المستتر ، وتقديره (هو) فكل هذه الشواهد يؤخذ منها حكم الجواز .[٣]

أما البصريون فكلام صاحب الانصاف يدل على أنهم يمنعونه قطعا في الاختيار ، ولا يجوزونه إلا فى الشعر على قبح . والتحقيق أنهم يضعفونه ، ولا يمنعونه فى اختيار الكلام ، قال ابن مالك :

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

قال الأشمونى :« وهو على ضعفه جائز فى السعة ، نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب ، مررت برجل سواء والعدم ، برفع العدم عطفا علي الضمير المستتر فى (سواء) لأنه مؤول بمشتق ، أى : مستوهو والعدم ، وليس بينهما فاصل» .[٤]

---

(١) هذه الأخبار فى الانتصاف من الانصاف ٢/٤٧٥ وانظر التصريح ٢/١٥١ وشرح شواهد الأشمونى للعينى ٣/١١٤ .

(٢) زُهر جمع زهراء وهى المرأة البيضاء المشرقة ، تهادى تمشى ساكنة ، والنعاج بقر الوحش ، الملا: الأرض الواسعة ، تعسفن : سرن سيرا شديدا.

(٣) انظر الشواهد في الانصاف والانتصاف منه ٢/٤٧٥ وما بعدها وفى مراجع المسألة المذكورة .

(٤) شرح الأشمونى ٣/١١٤ وانظر التصريح على التوضيح ٢/١٥١ .

وعبارة سيبويه « وأما قوله : مررت برجل سواء والعدم، فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم ، لأن فى (سواء) اسما مضمرا مرفوعا كما تقول : مررت بقوم عرب أجمعون ، فارتفع (أجمعون) على مضمر فى (عرب) بالنية » (١)

ويعلل البصريون منعهم العطف على الضمير المرفوع إلا بشرطه بأن العطف على المتصل إن كان مقدرا في الفعل مثل : قام وزيد يوهم العطف على الفعل ، وإن كان ملفوظا به يوهم العطف على ماهو كجزء الكلمة ، ذلك لأن الضمير المتصل كالجزء مما اتصل به .

وعبارة العكبرى - وهى جيدة - « الضمير إن كان مستترا لم يعطف عليه ، لأن العطف من أحكام الألفاظ لا المعانى ، وإن كان ملفوظا به فهو فى حكم جزء من الفعل ، بدليل أن الفعل يسكن له » (٢)

وعليه إذا أكدنا الضمير برزت صورته في اللفظ ، ودل على إفراده مما اتصل به ، فحصل له نوع من الاستقلال يهيئ له صحة العطف عليه ، ولا يشترطون التأكيد فى الضمير المنصوب كما هو الشأن فى المرفوع ؛ لأنه على نية الانفصال ، بخلاف المرفوع ، لأنه يبقى على صفة الاتصال لفظا وتقديرا .

وعبارة سيبويه فى تعليل الفرق بينهما :«زعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يبنى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرا يغير الفعل عن حاله إذا بعد عنه . وإنما حسنت شركته المنصوب لأنه لا يغير الفعل فيه عن حاله التى كان عليها قبل أن يضمر ، فأشبه المظهر ، وصار منفصلا عندهم بمنزلة المظهر ؛ إذ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن يضمر فيه ... ثم قال : وقد يجوز فى الشعر قال الشاعر :

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا » (٣)

ويدفع البصريون ما استشهد به الكوفيون ، إذ يرون أن الواو فى الآية الكريمة: «وهو بالأفق الأعلى » - واو الحال ، وأن الحديث مروى بالمعنى ، وماستشهدوا به من الشعر جائز للضرورة ، ولا يقاس عليه . (٤)

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١ .

(٢) اللباب فى علل البناء والاعراب ١/ ٤٣١.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٨.

(٤) انظر الانصاف ٢/ ٤٧٧ .

وحاصل القول فى المسألة الذى نراه معيارا لها - ما يأتى :

أولا : صحة العطف على الضمير البارز بتأكيد ، ودون تأكيد ، فى السعة والشعر، وأقوى مايستدل به عليه مجئ القرآن الكريم بذلك . قال تعالى :﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [١] فالضمير المتصل فى (كنتم) مؤكد بالضمير (أنتم) قبل عطف (آباؤكم) عليه .

ومما جاء دون تأكيد قوله تعالى :﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ﴾ [٢] . بعطف الاسم الموصول (من) على الواو فى (يدخلونها) وقوله تعالى :

﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾[٣] بعطف (آباء) على الضمير (نا) دون تأكيد له بالمنفصل وقال سيبويه :« حسن لمكان - لا- » [٤].

ومجئ الآيتين الآخيرتين دون الفصل بالضمير الذى طلبوه للدلالة على إفراد الضمير المعطوف عليه وانفصاله فى الصورة ليحصل له نوع من الاستقلال - يكفى للدلالة على عدم لزوم الفصل به ، كما أن طول الكلام بالفصل بغيره لا يغنى عنه فى ذلك ، فضلا عن أن آية الأنعام (ما أشركنا ولا آباؤنا) لم يأت الفاصل فيها قبل أداة العطف الذى طلبوا الفصل من أجله .

ثانيا : يتعين التأكيد بالضمير للضمير المرفوع المستتر قبل العطف عليه فى سعة الكلام ؛ لما ذكرناه من أن العطف من أحكام الألفاظ لا المعانى ، فيتعين أن يكون لفظ المعطوف عليه مذكورا صورة ، ليحصل له نوع من الاستقلال المهيئ للعطف .

وقد جاء القرآن الكريم بذلك ، قال تعالى ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [٥] فقد أكد الضمير المستتر فى الفعل (اسكن) بالضمير (أنت) قبل عطف (زوجك) عليه .

---

(١) سورة الأنبياء ٥٤ .

(٢) من الآية ٢٣ سورة الرعد .

(٣) من الآية ١٤٨ سورة الأنعام.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٧٩.

(٥) من الآية ٣٥ سورة البقرة .

ولم يذكر النحاة شواهد للعطف على المستتر دون تأكيد فى سعة الكلام إلا ما حكاه سيبويه عن بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم . وقد عده سيبويه قبيحا لا يقاس عليه لضعفه .

على أنى أرى وجها فى مجئ المثال دون تأكيد ، وهو أن كلمة (سواء) العاملة فى الضمير المستتر تفتقر فى مرفوعها إلى اثنين ، فساعدت تلك القرينة على الاكتفاء بذكر المعطوف لكونه والمعطوف عليه لفقان لا يستغنى عن أحدهما ، فارتقى المثال إلى الصورة التى يكون الضمير المرفوع بارزا ، فضلا عن وجود مرجع الضمير (رجل)فى اللفظ مما يقوى هذا الاعتبار .

وإذا ارتضينا ذلك فى المثال الذى حكاه سيبويه فلن يبقى لما يجئ من العطف على الضمير المرفوع المستتر دون فاصل أو وجه يقربه من الفصل - موضع من القبول، لخروجه عن دائرة الفصاحة .

أما ما يجئ فى النظم دون تأكيد للضمير المستتر فهو خاص بالشعر لا يخل بفصاحة الكلام ، وعلى قبوله جمهور النحاة .

« المسألة الستون» [القول فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه]

«ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر»[1]

ويبدو من كلام النحويين أن البصريين لم يتفقوا على مايصح به الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

فكلام صاحب الانصاف يفهم أن البصريين لا يجيزون الفصل بينهما إلا بالظرف وحرف الجر فى الشعر خاصة ، دون أن يذكر فرقا بين أن يكون الفاصل أجنبيا عن المضاف، أو غير أجنبى ، فقد مثل للأجنبى بقول أبى حية النمرى :

كما خط الكتاب بكف يـــوما يهوديٌ يقارب أو يزيل

---

(١) الانصاف ٢/ ٤٢٧ .

ومثل لغير الأجنبى بقول الراجز :

فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى كناحت يوما صخرة بعسيل

وكذلك جوزوا - فيما حكى عن الكسائى - الفصل باليمين فى النثر كقولهم: هذا غلام - والله - زيد ، وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم : إن الشاة لتجتبر فتسمع صوت - والله - ربها ؛ وذلك لأن اليمين تدخل فى الأخبار للتوكيد .(١)

ويبدو أن هذا ليس رأى جميع البصريين ، فالأشمونى عند شرحه قوله ابن مالك :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

يقول :« والإشارة بذلك أن من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة ، خلافا للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا » ويقول الصبان شارحا قوله «مطلقا » : «أى سواء كان ذلك بالأمور الثلاثة أم بغيرها »(٢)

ويذهب بعض البصريين إلى قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر ولو بالظرف ، ففى سياق حديثه عن الفروق والفصول يقول ابن جنى :« فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه ، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبى ، وهو دون الأول ، ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف ، نحو قولك :كان فيك زيد راغبا ، وقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، نحو قول الفرزدق :

فلما للصلاة دعا المنادى نهضت وكنت منها فى غرور »(٣)

ومع أن أكثر النحويين على أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا فى الشعر ، فإن الكوفيين قد جوزوا الفصل فى سبع مسائل منها ثلاث فى السعة (النثر) هى:

الأولى : أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله ، واستشهدوا له بقراءة ابن عامر :﴿ وكذلك زُيِّن لكثيرمن المشركين قَتْلُ أولادَهَمْ شُرَكَائِهم ﴾(٤).

---

(١) انظر المرجع المتقدم الموضع نفسه .

(٢) شرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢٧٦.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٩٠ وجاء فى تحقيق النجار بالهامش : وهذا مبنى على أن (لما) اسم بمعنى (حين) مضاف إلى جملة (دعا المنادى) .

(٤) من الآية ١٣٧ سورة الأنعام ، انظر الغاية فى القراءات العشر ٢٥٠ وإملاء ما من به الرحمن ٢٦٢/١ وانحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/ ٣٢ .

ومثاله فى الشعر قول الطرماح بن حكيم :

يُطِفْن بحُوزِيّ المراتِع لم تُرَع بواديه من قرع القِسِيَّ الكنائنِ (١)

وإما أن يكون الفاصل ظرف المضاف ، واستشهدوا له بقول بعضهم : ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها .

الثانية : أن يكون المضاف إليه وصفا والمضاف إليه مفعوله الأول ، والفاصل إما مفعوله الثانى مثل قراءة بعضهم :﴿ فلا تحسَبَنّ الله مخلفَ وعدَهُ رسلِه﴾ (٢) باضافة مخلف إلى رسله ، ونصب (وعده) ومنه قول الشاعر :

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضلَه المحتاجِ

وإما أن يكون الفاصل ظرف الوصف الذى هو المضاف (ويصدق الظرف بالجار والمجرور) وقد استشهدوا له بقول الرسول-ﷺ- :« هل أنتم تاركو لى صاحبى »(٣).

ومنه قول الشاعر :

فرشنى بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل

الثالثة : الفصل بالقسم ، وإليه أشار ابن مالك بقوله :

« ولم يعب فصل يمين » نحو : هذا غلام - والله- زيد وقد وافق بعض البصريين على هذه المسألة كما سبق أن حكيناه عن الكسائى ،وحكى أبو عبيدة :

---

(١) يطفن : يحطن ، حوزى يريد به فحل البقر الوحشى، لم يرع لم يخف ، والقرع الضرب ، والقسى جمع قوس ، والكنائن جمع كنانة وهى جراب السهام .

(٢) من الآية ٤٧ سورة إبراهيم ، انظر القراءة فى البحر المحيط ٥/٤٣٩ وفتح القدير ٣/ ١١٨.

(٣) هذا جزء من حديث لرسول الله ﷺ رواه البخارى من طريق أبى الدرداء بمناسبة محاورة بين أبى بكر وعمر رضى الله عنهما والحديث : « هل أنتم تاركو لى صاحبى ؟ هل أنتم تاركو لى صاحبى؟ إنى قلت : يأيها الناس إنى رسول الله إليكم جميعا ، فقلتم : كذبت، وقال أبو بكر : صدقت » قال العينى فى شرح الحديث « تاركو لى صاحبى » بحذف النون من « تاركون» لأنه مضاف إلى قوله صاحبى ، لكن وقع الجار والمجرور ، أعنى قوله (لى) فاصلا بين المضاف والمضاف إليه ، وذلك جائز وقد وقع فى كلام العرب كثيرا ، ويروى (تاركون) بالنون على الأصل » عمدة القارى شرح صحيح البخارى ١٨ / ٢٤١ وجاء فى حاشية الصبان على الأشمونى « قال الدمامينى : تحتمل عدم الاضافة بأن تكون النون محذوفة كحذفها فى قراءة الحسن :« وما هم بضارى به من أحد » من الآية ١٠٢ سورة البقرة » الصبان ٢/ ٢٧٦ .

إن الشاة لتجتر فتسمع صوت - والله- ربها .[١] وزادوا فى هذه المسألة الفصل بالشرط ، مثل : هذا غلام - إن شاء الله- ابن أخيك . وكذلك الفصل بإما كقول تأبط شرا :

هما خطتا إما إسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر

والمسائل الأربعة الباقية مختصة بالشعر وهى :

الأولى : الفصل بأجنبى ، بألا يكون الفاصل معمول بالمضاف ، فاعلا كان مثل قول الأعشى :

أنجب أيـــام والده به إذ نجلاه فنعم ما نجلا [٢]

أو مفعولا ، مثل قول جرير :

تسقى امتياحا ندى المسواكَ ريقتِها كما تضمن ماءَ المزنة الرصفُ

إذ التقدير : تسقى ندى ريقتها المسواك .

أو ظرفا ، مثل قول أبى حية النميرى :

كما خط الكتاب بكف يومـا يهودى يقارب أو يزيل

أى بكف يهودى يوما ،

والثانية : الفصل بفاعل المضاف ، مثل قول الشاعر :

نرى أسهما للموت تُصمِى ولا تُنمى ولا نرعوى عن نقض أهواؤُنا العزمِ[٣]

أى نقض العزم أهواؤنا . ومنه قول الشاعر :

ما إن وجدنا للهوى من طـب ولا عدمنا قهرَ وجدٌ صبِّ

أى : قهر صب وجد .

الثالثة : الفصل بنعت المضاف كقول الفرزدق :

لئن حلفت على يديك لأحلفن بيمين أصدق من يمينك مقسم

أى بيمين مقسم أصدق من يمينك .

---

(١) انظر شرح الأشمونى والصبان عليه ٢/ ٢٧٧ .

(٢) الشاهد الفصل بين المضاف (أيام) والمضاف إليه(إذ) بالفاعل (والده) ...

(٣) تصمى من الاصماء من أصميت الصيد إذا قتلته بحيث تراه تنمى من الإنماء من أنميت الصيد إذا رميته فغاب عنك ثم مات .

وأبعد منه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت هو نعت لهما ، مثل قول معاوية ابن أبى سفيان :

نجوت وقد بل المرادى سيفه من ابن أبى شيخ الأباطح طالب

أى من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

الرابعة : الفصل بالنداء مثل قول الشاعر :

كأن برذون أبا عصام زيد حمار دق باللجام

أى كان بردون زيد يا أبا عصام .(١)

وهذه الشواهد على كثرتها تؤيد ما ذهب إليه الكوفيون ، ولا يمكن دفعها ، ورفض البصريين استشهاد الكوفيين بالآيات بحجة تنزه القرآن عن الضرورات نوع من العنت ؛ لأن مااستشهد به الكوفيون من الأيات لا يتصل بالضرورة فى قراءاتها؛ لأن ذلك خاص بالمنظوم .

ومن القراءات التى كثر جدال البصريين فى صحتها قراءة ابن عامر : ﴿وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتْل أولادَهم وشركائِهم﴾ باضافة (قتل) إلى (شركائهم) مع الفصل بينهما بالمفعول(أولادهم) وهى من شواهد المسألة الأولى التى ذكرناها للفصل فى السعة .

فالفراء ينكر القراءة ويقول :« إنها ليست بشئ ، وأن قول الشاعر الذى استشهدوا به (زج القلوص أبى مزادة) لا يوجد له مثل فى العربية » (٢)

ويقول القيسى : « ومن قرأ هذه القراءة ، ونصب الأولاد ، وخفض الشركاء فهى قراءة بعيدة» (٣)

ويقول العكبرى :« وقد فصل بينهما المفعول ، وهو بعيد وإنما يجئ فى ضرورة الشعر » (٤)

ويقول الرازى :« أما وجه قراءة ابن عامر فالتقدير : زين لكثير من المشركين

(١) تنظر الشواهد فى التصريح على التوضيح ٢/ ٥٧ وما بعدها ، والأشمونى والصبان وشرح شواهد العينى ٢/ ٢٧٥ والانصاف ٢/ ٤٢٧ وما بعدها .

(٢) معانى القرآن ١/ ٣٥٨ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢٧٢.

(٤) املاء ما من به الرحمن ١/ ٢٦٢ .

قتل شركائهم أولادهم ، إلا أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ، وهو الأولاد ، وهو مكروه فى الشعر فى قوله :(فززجتها بمزجة زج القلوص أبى مزادة)

وإذا كان مستكرها فى الشعر فكيف فى القرآن ، الذى هو معجز فى الفصاحة؟ والذى حمل ابن عامر على القراءة أنه رأى فى بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء»[١]هكذا !!

وقد بدا فى كلام الرازى أثر كلام الزمخشرى الذى قال « وأما قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم» ... فشئ لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا ، فكيف به فى الكلام المنثور فكيف به فى القرآن المعجز بحسب نظمه وجزالته ، والذى حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء» [٢].

وقد أنكر ابن المنير وأبو حيان - رحمهما الله- على الزمخشرى أشد الانكار مقالته بتغليطه أحد حملة كتاب الله تعالى ، وسوء ظنه بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا ، واعتمد المسلمون على نقلهم وضبطهم وديانتهم ، إذ معتقد الحق فى جميع الحروف السبعة إنها متواترة جملة وتفصيلا ، وأن ما قرأ به ابن عامر انتقل إليه خلفا عن سلف عن أفصح العرب سيدنا رسول الله-ﷺ- وقد كان موجودا قبل وجود اللحن ، فقد قرأ على عثمان ابن عفان ، ونصر ابن عاصم أحد أيمة النحو ، وهو ممن أخذ علم النحو عن أبى الأسود الدؤلى مستنبط علم النحو ، حتى إننا لوتنزلنا مع من يعتقد اطراد الأقيسة النحوية فإن قراءة ابن عامر لا تخالف ذلك ، ولا يمنعها قياس ، لأن المصدر مقدر بالفعل ، وبهذا التقدير عمل عمله وصح فيه إيلاؤه الفعل أو الفاعل ، وأن يفصل بينه وبين ما أضيف هو إليه ، فضلا عن أن ما ينبغى أن يكون غرضا هو تصحيح القواعد العربية بالقراءة ، وليس تصحيح القراءة بقواعد العربية .[٣]

« وقد حسن الفصل فى الآية ثلاثة أمور : كون الفاصل فضلة فإن ذلك مسوغ

---

(١) التفسير الكبير للرازى ١٣ / ٢١٧ وذهب السيرا في إلى ذلك أيضا فى شرح الكتاب قال « وهذا خطأ عند النحويين)٢/٢١٩ .

(٢) الكشاف ٢/ ٥٤ .

(٣) انظر كتاب الانصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٢/٥٣، ٥٤ والبحر المحيط٤/٢٢٩، ٢٣٠.

لعدم الاعتداد به ، وكونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعليه المعنوية ، فسقط بذلك قول الزمخشرى فى الكشاف.. »[١]

ويقول الشيخ عضيمة - رحمة الله- « القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة ، كما هو حجة فى الشريعة ، فالقراءة الشاذة التى فقدت شرط التواتر لا تقل شأنا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها ، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفى فيه برواية الآحاد » [٢]

ومن العجب أن ابن جنى لايرى قياسية الفصل بالمفعول بين المصدر وفاعله المضاف إليه ويرى أن ارتكاب ذلك ضرورة ، بل إن هذه الضرورة أسهل على نفس العربى من تركه اضافة المصدر إلى فاعله مع تمكنه من ترك هذه الضرورة - فى قول الشاعر :

فززجتها بمزجة زج القلوص أبى مزادة

يقول : « وفى هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه فى نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها ، لا لشئ غير الرغبة فى إضافة المصدر إلي الفاعل دون المفعول »[٣]

والحق أن الشاعر لم يرتكب ضرورة وإنما جاء به مقيسا على ما جاء به كثير من كلام العرب ، وابن جنى نفسه يعترف بكثرته قائلا:« والفصل بين المضاف والمضاف إليه كثير » [٤] وإنما اختار الشاعر إضافة المصدر (زج) إلى فاعله (أبى مزادة) فاصلا بينهما بالمفعول (القلوص) ليصيب بذلك غرضين: اهتمامه بالمفعول وتقديمه على الفاعل ، واهتمامه بأن يكون المصدر مضافا إلى فاعله ، فلم يقل : زج أبى مزادة القلوص ، ولا زج القلوص أبو مزادة ، بإضافة المصدر إلى مفعوله .

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/ ٥٧.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن القسم الأول جـ١ ، ص ١ .

(٣) الخصائص ٢/ ٤٠٦ .

(٤) الخصائص ٢/ ٤٠٩ .

وعلى ذلك فنحن نرتضى مذهب الكوفين بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه على التفصيل الذى ذكرناه عنهم فى المسائل السبع السابقة ، وأن ما جاء من هذا الباب فصيح على سنن العرب بشهادة كثرته التى لا يتسنى معها دعوى التكلف لصناعتها هذا مالم يتعسف الشاعر بكثرة الفصول فى كلامه ، فيدخله فى التعقيد اللفظى الذى بيناه قبل بأنه قد يحصل من عدة أشياء كلها جارية على القانون النحوى لكن وجودها مجتمعة توجبه .

« المسألة الحادية والأربعون »

[إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجرورا؟]

« ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) فى الخبر وبين الاسم (التمييز) الظرف وحرف الجر كان مخفوضا ، نحو : كم عندك رجلٍ ،وكم فى الدار غلامٍ .
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوبا » [١].

هذه المسألة تتصل بالمسألة السابقة من حيث إن الفصل فيها فصل بين المضاف والمضاف إليه . لكن الخلاف هنا فى إبقاء المضاف إليه مجرورا أو نصبه . فبينما يرى البصريون النصب فرارا من الفصل بين المضاف والمضاف إليه الذى لا يرون جوازه فى اختيار الكلام واعتباره ضرورة فى الشعر - نرى الكوفين يجوزون الفصل مع ابقاء التمييز مجرورا ، وحجة الكوفيين النقل والقياس .

أما النقل فمثل قول الشاعر :

كم بجود مقرفٍ نال العلا وشريف بخلهُ قد وَضَعه [٢]

فقد أبقى التمييز(مقرف) مجرورا مع الفصل ، وقول الآخر :

كم فى بنى بكر بن سعد سيدٍ ضخمِ الدسيعة ماجد نفاع [٣]

فقد فصل بين (كم) وتمييزها المجرور(سيد)بقوله : فى بنى بكر بن سعد .

---

(١) الانصاف ١/ ٣٠٣ .
(٢) المقرف : النذل اللئيم ، والمعنى أنه قد يرتفع اللئيم بكرمه وينخفض الشريف ببخله .
(٣) الدسيعة العطية وقيل الجفنة .

أما القياس؛ فلأن خفض التمييز بتقدير (من) وذلك يستوى مع الفصل وعدمه والبصريون يوجبون النصب ويستشهدون بقول الشاعر :

كم نالنى منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

فنصب (فضلا) مع الفصل بينه وبين (كم) وقول الآخر :

تؤم سنانا وكم دونه من الأرض محدودبا غارها

فنصب(محدودبا) بعد الفصل بينه وبين (كم) بقوله : دونه من الأرض.

فالبصريون يشبهون تمييز (كم) الخبرية بتمييز (كم) الاستفهامية ؛ لأنه لما صح الفصل بين (كم) الاستفهامية وتمييزها ، وجاءت (كم) الخبرية مفصولا بينها وبين تميزها نصبوه كما يكون منصوبا مع (كم) الاستفهامية .

ثم ردوا ما استشهد به الكوفيون بحمل بعضه على الشذوذ وتصحيح رواية البعض الآخر .[١]

على أننا لا نستطيع إغفال ما استشهد به الفريقان ، بل نقول بصحة الأمرين؛ إذ فيه من الشواهد ما تعددت فيه الروايات بوجوه الإعراب الثلاثة ، مثل قوله :

كم بجود مقرف .. « فقد روى بثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجر ، فأما رواية الرفع فعلى أن تكون(كم) ظرفا متعلقا بقوله (نال) ويكون (مقرف) مبتدأ ، وجملة : نال العلا فى محل رفع خبر المبتدأ ، كأنه قال : مقرف نال العلا مرات كثيرة بسبب جوده ، وأما رواية النصب فعلى أن تجعل مقرفا تمييزا لكم الخبرية وإنما نصب للفصل بينه وبينها.

وأما رواية الجر فعلى أن تجعل(مقرف) تمييزا (لكم) الخبرية على أصله ، ولا تعتد بالفاصل بينهما ، (وكم) على وجهى النصب والجر مبتدأ وجملة نال العلا فى محل رفع خبره »[٢]

فعلى الوجوه الثلاثة فيه تقديم ، ولما كان تقديم الشئ يفيد الاهتمام به ، فإن موضع الاهتمام فى البيت يتنوع حسب الروايات الثلاث .

---

(١) انظر شرح الأشمونى والصبان عليه ٧٩/٤ وما بعدها ، والانصاف ٣٠٣/١ ومابعدها .

(٢)الانتصاف من الانصاف ٣٠٤/١ وانظر الكتاب ١٦٧/٢.

فعلى رفع (مقرف) وإعرابه مبتدأ يكون محل الاهتمام هو معنى الظرفية المفادبـ(كم) مع الكثرة . وفى رواية جره يكون محل الاهتمام هو الجار والمجرور (بجود) المتعلق بالفعل (نال) وكذلك على رواية نصب التمييز (مقرفا).

لكن لا يخفى أن درجة الاهتمام بالجار والمجرور تكون أظهر ، وأكثر عند جر التمييز ، إذ يكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه اللذين هما كالكلمة الواحدة أدل على شدة الاهتمام بالجار والمجرور .

« المسألة السابعة والتسعون» [القول فى هل يقال : لولاى ، ولولاك وموضع الضمائر]

ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف فى « لولاى ، ولولاك» فى موضع رفع، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصرين . وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف فى موضع جر بـ (لولا) ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز أن يقال : لولاى ، ولولاك، ويجب أن يقال :لولا أنا ، ولولا أنت ، فيؤتى بالضمير المتفصل ، كما جاء به التنزيل فى قوله تعالى : ﴿لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [١]ولهذا لم يأت فى التنزيل إلا منفصلا»[٢]

ويحتج البصريون لقولهم : إن لولا حرف جر والمكنى فى موضع الجر - بأن الياء والكاف فى (لولاى ولولاك) ليستا من ضمائر الرفع ، وموضعهما ليس موضع نصب ؛ لأن (لولا) حرف وليست فعلا يحتاج فاعلا ومفعولا ، قال سيبويه :«هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم ، وذلك لولاى، ولولاك ، إذا أضمرت الاسم فيه جر ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت .كما قال سبحانه « لولا أنتم لكنا مؤمنين» ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع ، قال يزيد بن الحكم:

---

(١) من الآية ٣١ سورة سبأ .

(٢) الإنصاف ٢/ ٦٨٧ . وقد فصل صاحب الانتصاف من الإنصاف المذاهب فى المسألة تفصيلا واضحا، عفا الله عنه وجزاه خيرا .

وكم موطن لولاى طحتَ كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى

وهذا قول الخليل رحمة الله ويونس» [١]

أما الكوفيون فيقولون : إنه إذا جاء بعد (لولا) اسم ظاهر، أو مضمر منفصل فالمقام مقام رفع ، لذا يكون الضمير المتصل - أيضا- فى مقام رفع ، ولا يرضون بأن (لولا) حرف خفض ، لأنه ليس فى كلام العرب حرف يعمل الخفض فى المكنى دون الظاهر الذى هو مقتضى كلام البصريين . ومما يدل - أيضا - على أن (لولا) ليست حرف خفض أنه لو كان شأنها كذلك لوجب تعلقها بفعل أو بمعنى الفعل ، وليس فى محل الخلاف ما يتعلق به (لولا) .

وذهب الأنبارى بعد عرض حجج الفريقين إلى أن الصحيح ماذهب إليه الكوفيون[٢].

وعلى هذا نقول : إن مناقشة جمهور النحاة لوجه الاعراب فى هذا التركيب دليل على أنهم تلقوه عمن يحتج بهم ، ويدفع إنكار المبرد له .

يعلل إبراهيم مصطفى مجئ المتصل بعد (لولا) قائلا : « نعلم من أسلوب العرب أن الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسهم اللغوى إلى أن يصلوا بينهما ، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب ؛ لأن ضمير الرفع لا يوصل إلا بالفعل ، ولأن الضمير المتصل أكثر فى لسانهم ، وهم أحب استعمالا له من المنفصل ، قال ابن مالك :

وفى اختيار لا يجئ المنفصل إذا تأتى أن يجئ المتصل

ومن ذلك كلمة (لولا) لا يكون الاسم الظاهر بعدها إلا مرفوعا ، فكان من حق الضمير إذا جاء بعدها أن يكون مرفوعا أيضا ، ولكن العرب يقولون : لولاه ، ولولاهو ، ولولاكم ، ولو أنتم ، يستعملون ضمير النصب وضمير الرفع ، أما ضمير الرفع فوجه استعماله واضح ، والموضع موضعه ، وأما ضمير النصب فاستجابة

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٣ .

(٢) انظر الانصاف ٢/ ٦٨٧ وما بعدها .

لداعية الحس اللغوى ، من وصل الأداة بالضمير إذا وليها » [١]

وإذ رأينا اتفاق البصريين والكوفيين فى هذه المسألة على صحة مجئ المتصل مكان المنفصل ، وفصاحته لمجيئه عمن يحتج بهم وكثرته ، وإن اختلفوا فى إعرابه - فإنه سيكون سندا لنا فى تصحيح مذهب الكوفيين فى المسألة الآتية .

« المسألة التاسعة والتسعون » [المسألة الزنبورية]

«ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال : فإذا هو إياها ، ويجب أن يقال : فإذا هو هى » [٢] .

هذه المسألة من المسائل التى دار حولها الخلاف بين سيبويه والكسائى فى مجلس يحى بن خالد البرمكى . [٣]

وقد انتصر العرب الموجودون بباب يحيى لماذهب إليه الكسائى من صحة الإتيان في محل الخبر بالضمير المنصوب ، أما سيبويه فلم يرض إلا بالرفع .

ويحتج البصريون بأن (هو) مرفوع بالابتداء ، ويحتاج إلى خبر ، والذى يصلح له هو الضمير موضع الخلاف ، فوجب أن يكون مرفوعا .

فيقال : فإذا هو هى .

قال ابن هشام :« وأما سؤال الكسائى فجوابه ماقاله سيبويه ، وهو : فإذا هوهى ، هذا وجه الكلام ، مثل :﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾ [٤] و﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [٥] وأما فإذا هو إياها - إن ثبت - فخارج عن القياس ، واستعمال

---

(١) إحياء النحو ٦٨، ٦٩ .

(٢) الانصاف ٢/ ٧٠٢ .

(٣) انظر القصة فى المرجع المتقدم وفى مغنى اللبيب ، فقد فصل القول فى تخريج المسألة ١/ ٨٠ ومابعدها ، وفى الأشباه والنظائر ٣/٨٧ وغير ذلك .

(٤) من الآية ١٠٨ سورة الأعراف .

(٥) من الآية ٢٠ سورة طه .

الفصحاء ، كالجزم (بلن) والجر (بلعل) وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإن تكلم بعض العرب به » [١]

ونحن لا نتفق مع ابن هشام فى حكمه بأن ما ذهب إليه سيبويه هو الوجه فى الكلام دون غيره ، وأن ما ذهب إليه الكوفيون خارج عن القياس واستعمال الفصحاء ، حتى وإن صح ثبوته !! .

لأنه ما دامت العرب تكلمت به ، وحكاه عنهم أئمة اللغة كأبى زيد الأنصارى- [٢] فإنه لا يسعنا رفضه ، والحكم بعدم فصاحته ، لأننا لو دققنا النظر فيه ما عدمنا له وجها من القياس ؛ بأن يكون ضمير النصب قد وضع موضع ضمير الرفع ، فيأخذ - على تقدير - حكما آخر من الإعراب ، كما وضع بعد (لولا)- فى المسألة السابقة - الضمير المتصل فى موضع هو للظاهر أو المنفصل ، فقالوا : لولاى ولولاك . وقد جوزه سيبويه ، واستشهد له بشواهد مما جاء عن العرب. [٣]

ويكون وجه إعراب فإذا هو إياها - الوجه الثالث الذى ذكره ابن هشام فى توجيهه على رأى الكوفيين ، قال :« الوجه الثالث : أنه(أى الضمير إياها)مفعول به ، والأصل فإذا هو يساويها أو فإذا هو يشابهها ، ثم حذف الفعل ، فانفصل الضمير ، وهذا الوجه لابن مالك ، ونظيره قراءة على رضى الله عنه :﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[٤] بالنصب ، أى : نوجد عصبة ، أو نرى عصبة » [٥].

وعلى هذا يكون المثال بهذا الوجه من الشواهد التى يحذف فيها الفعل ، وقد ذكروا اطراده فى مواضع كثيرة .

ولا يكون التركيب على ما ذهب إليه الكوفيون مخالفا لما جاء عن العرب أو بمعزل عن الفصاحة .

---

(١) مغنى اللبيب ١/ ٨٣ .
(٢) انظر الانصاف ٢/ ٧٠٤ .
(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣٧٣ .
(٤) من الآية ١٤ سورة يوسف .
(٥) مغنى اللبيب ١/ ٨٤ .

مسائل تتصل بضعف التأليف والتعقيد

« المسألة الثالثة والعشرون »

[القول فى العطف على إسم (إن) بالرفع قبل مجئ الخبر]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك ، فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى إلى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل (إن) أم لم يظهر ، وذلك نحو قولك : (إن زيدا وعمرو قائمان ، وإنك وبكر منطلقان) وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال » (١)

ويستدل الكوفيون لمذهبهم بالنقل والقياس ، أما النقل فقد ذكروا شواهد من القرآن الكريم ، ومن الشعر . قال تعالى :﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾(٢)

فقالوا : قد عطف قوله (الصائبون) على موضع اسم (إن) « الذين أمنوا ، قبل مجئ الخبر ، وهو « من آمن بالله واليوم الآخر ... »

ومن الشعر قول بشر بن أبى خازم :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا فى شقاق

« والاستشهاد بالبيت في قوله « أنا وأنتم بغاة » حيث وقع الضمير المنفصل الذى يكون فى محل الرفع بعد اسم (أن) وقبل ذكر خبرها ، وقد تمسك بظاهر هذا الفراء وشيخه الكسائى ، فقالا : يجوز أن يعطف بالرفع على اسم (إن) قبل أن يذكر الخبر ، فتقول : إننى ومحمد على وفاق » (٣)

---

(١) الانصاف ١/ ١٨٥ .

(٢) ٦٩ سورة المائدة .

(٣) الانتصاف من الانصاف ١/ ١٩٠ .

أما القياس فقد قاسوا العطف فى ذلك على جواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو : لا رجل ولا امرأة أفضل منك ، لأن (إن) بمنزلة (لا)

وقد دفع البصريون ما ذهب إليه الكوفيون بأن هذا العطف يؤدى إلى تسلط عاملين على معمول واحد ؛ لأن خبر (إن) معمول لها ومع المعطوف المقدر إعرابه مبتدأ - معمول لهذا المبتدأ ، فتصير (إن) والمبتدأ عاملين فى الخبر ، وهذا ممنوع.(١)

والواقع أن بناء الخلاف بين الفريقين على أن (إن) العاملة فى الخبر عند البصريين ، وأن اسم (إن) العامل فيه عند الكوفيين - بناء على أمور اعتبارية لاثبات لها ولا استقرار ، وقد قال أهل العلم :

إن الخلاف فى رافع المبتدأ والخبر خلاف لفظى لا تترتب عليه فائدة .(٢)

وأياما كان الاعتبار الذى يترتب عليه خلافهم فإنه ينبغى أن ننظر فيما تدل عليه شواهد المسألة - وفيما يترجح به أحد المذهبين .

وهذه الشواهد نوعان : نوع لا يوافق عليه البصريون ألبتة ، ويعدونه من قبيل الغلط؛ إذ لا تقبل عندهم تخريجا ، ونوع آخر : يخرجه البصريون تخريجا يغاير تخريج الكوفيين له . يشير صاحب التصريح إلى النوعين قائلا :« موضع الخلاف كون الخبر للاسمين جميعا ، نحو : إنك وزيد ذاهبان ، وأما نحو : إن زيدا وعمرو فى الدار فجائز باتفاق »(٣)

فالنوع الأول : ومثاله (إنك وزيد ذاهبان) يتعين فيه كون الخبر لهما وهذا يرفضه البصريون ؛ لأنه لا يتأتى فيه تخريجه بتقدير خبر لأحد الاسمين كما هو مذهبهم من منع تسلط عاملين على معمول واحد؛ لأنه يترتب عليه الاخبار بالمثنى عن المفرد ، قال سيبويه:«وأعلم أن ناسا من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وذلك أن معناه الابتداء، فيرى أنه قال: هم... »(٤)

---

(١) انظر الانصاف ١/ ١٧٦ وما بعدها .

(٢) انظر الأشمونى والصبان عليه ١/ ١٩٤ .

(٣) التصريح على التوضيح ١/ ٢٣٠ .

(٤) الكتاب ٢/ ١٥٥ .

والنوع الأخر: ومثاله إن عمرا وزيد فى الدار ، فجائز باتفاق ، وإن كان وجه الجواز مختلفا ؛ لأن البصريين لا يعربون شبه الجمله خبرا للمعطوف عليه والمعطوف، وإنما هو خبر لأحدهما ، وخبر الثانى محذوف .

أما الكوفيون فيعربونه خبرا للاثنين معا ، والفرق بين شاهدى النوعين أن تثنية الخبر حتمت كونه خبرا لهما فى المثال الأول ، بخلاف الثانى ، فإن شبه الجملة متعلق بمقدر غير بارز ، يحتمل تقديره على كلا المذهبين .

وعلى ذلك يكون إعراب قوله تعالى :« إن الذين أمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن منهم بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون» فالكوفيون يرون عطف (الصائبون) على الذين آمنوا » و(من آمن ....) خبر لهما ، بينما يذهب البصريون إلى أن الخبر خبر (إن) وخبر (الصائبون) تقديره : كذلك ، أو أنه خبر (الصائبون) وخبر (إن) تقديره :كذلك . وكذلك يجرى توجيههم قول الشاعر :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا فى شقاق

ويبدو لى أن الرأى ما ذهب إليه البصريون لما يأتى :

أولا : إنه لا يطرد للكوفيين ما ذهبوا إليه فى جميع الشواهد ؛ لأن منها ما لايصلح خبرا للاثنين معا من ذلك قول الشاعر :

خليلى هل طب فإنى وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان

فقد حذف خبر (إن)لدلالة خبر المبتدأ (أنتما) عليه، إذ التقدير : إنى دنف (أى مريض) وأنتما دنفان . [1] ولا يصح أن يكون الخبر المذكور خبرا عن المعطوف والمعطوف عليه ، لأنهما فى معنى الجمع ، والخبر مثنى كذلك لا يصح أن يكون خبرا لـ (إن) لأن اسمها مفرد وهو مثنى .

وهذا واضح فى دفع ما ذهب إليه الكوفيون من كون الاسم المرفوع الواقع معطوفا بعد اسم (إن) من عطف المفرد على المفرد ، لأنه من باب عطف الجملة على

---

(١) انظر التصريح ١/ ٢٢٩ .

الجملة ، بتقدير خبر (إن) أو أن يكون الكلام على نية التقديم .

وأيضا - من الشواهد التى تؤيد مذهب البصريين قول البرجمى

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنى وقيار بها الغريب

إذ لا يصلح كون (الغريب) خبرا (لقيار) لاقترانه بلام الابتداء ، ولا يصح أن يكون خبرا للاثنين معا ، لأنه مفرد ، وإسم إن والمعطوف عليه معا مثنى، وإنما هو خبر(لإن) وقيار خبره محذوف دل عليه المذكور . (١)

كذلك لن يجوز على رأى الكوفيين أن نقول : إن زيدا وعمر وقائم ، مع صحته عربية - لأنه سيلزم الإخبار بالمفرد عن المثنى ، لكنه يجوز عند البصريين ، بأن يكون (قائم) خبر (إن) وخبر (عمرو) محذوف تقديره (كذلك) أو أن يكون خبرا عن (عمرو) وخبر (إن) محذوف . (٢)

وهنا نسأل الكوفيين هل تجرون فى إعراب المثال على ما ذهب إليه البصريون، أم لا ؟ فإن قالوا بموافقة البصريين ، فإنه يلزمهم أن يكونوا معهم فى تقدير خبر لأحدهما (المعطوف أو المعطوف عليه) دائما ولجميع الشواهد طردا لها على وتيرة واحدة ، وإن قالوا : لا نوافقهم ، قيل لهم : كيف تقولون فى المثال مع صحته عربية؟ ونظيره قوله : (فإنى وقيار بها لغريب)

ثانيا : إنه لا تبدو نكته فى العدول عن النصب إلى الرفع مع بقاء الخبر خبرا للاثنين كما يرى الكوفيون ، لأن مقتضى هذا العدول أن يكون فيه تغيير فى الاعراب، لا أن يبقى الخبر خبرا لهما كما كان المعطوف منصوبا ، وهل يمكن أن يكون مجئ المعطوف (والصابئون) فى الآية الكريمة مرفوعا دون نكته التحول بمساق الآية إلى الإتيان بجملة معترضة للتنصيص على الصابئين والنصارى بأنهم يأخذون حكم الذين آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم إن كان

---

(١) قد نوقش في كون (غريب) صيغة (فعيل) يستوى فيها الفرد والجمع وانظر شرح شواهد الأشمونى للعينى ١/ ٢٨٦ .

(٢) انظر اللباب فى علل البناء والاعراب ١/ ٢١٣ .

إيمانهم بأنبيائهم وباليوم الآخر مصحوبا بالعمل الصالح ، وذلك بحذف الخبر من الثانى لدلالة الأول عليه ، أو إن الذين آمنوا قد علمتم حكم الله فيهم بأنهم لا خوف عليهم ، كما أن الصابئين والنصارى إذا آمنوا بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، وذلك بتقدير الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه . (١)

وكذلك يقتضينا مذهب الكوفيين أن نقول فى قوله تعالى ﴿ إن الله وملائكته يصلون﴾ (٢) برفع «ملائكته» (٣) إن رفعه لمجرد عطفه على محل لفظ الجلاله ، دون أن تحصل فائدة من تحويل العطف إلى المحل .

والوجه أن تكون جملة «يصلون» خبرا عن (ملائكته)لوجود واو الجماعة ، ويكون خبر (إن) محذوفا معلوما من سياق الكلام ؛ إذ يكفى والله أعلم العلم بصلاة الملائكة على النبى للعلم بأن الله يرضي عن نبيه ويصلى عليه ، لأن الملائكة لا تفعل إلا ما يؤمرون به ، ويرضى به ربهم .

وهذا النمط من دلالة الأساليب معهود فيما استشهدنا به فقوله :

خليلى هل طب فإنى وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان

لم يذكر فيه خبر (إن) لدلالة السياق ، فحذف من الآول لدلالة الثانى عليه .

وقد يسلك الكلام منحنى آخر ، بأن يكون الخبر للأول ، لأنه الأولى .

لكن يعجل بذكر مبتدأ محذوف خبره قبل الخبر المذكور تنبيها إلى المقدم كقوله:

فمن يك أمسى فى المدينة رحله فإنى وقيار بها لغريب

فإنه أراد الإخبار بأنه غريب ، لكن عَنّ له قبل أن يتم اخباره بهذا أن يلفت إلى شئ مهم ، وهو أنه لا ينفرد بهذه الغربة ؛ فإن معه فرسه الذى يستطيع به أن يفك إساره منها .

---

(١) ينظر اللباب فى علل البناء والاعراب ١/ ٢١٢ والصبان على الأشمونى ١/ ٢٨٦ .

(٢) من الآية ٥٦ سورة الأحزاب .

(٣) قرأ برفع (ملائكته) ابن عباس وأبو عمرو وعبد الوارث انظر الكشاف ٣/ ٢٧٢ والبحر المحيط ٧/ ٢٤٨ ، ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ١٣٤ .

ومما يحتمل الحذف على الطريقين من الأول لدلالة الثانى ، أو من الثانى لدلالة الأول قوله :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا فى شقاق

فإنه أراد أن يخبر بأنه وقومه بغاة طالبون حقهم والانتصار على خصمهم ،كما أن خصومه كذلك مادامت الأسباب والدواعى إلي ذلك موجودة ، وهى الشقاق والمخاصمة .

وهكذا تتبدى لنا محاسن التراكيب وثراء الفكرة على مذهب البصريين لأن التصرف فيها يكون بمقتضى من معنى وغرض يسوق إليه ، لا مجرد تصرف فى صورة اللفظ .

هذا فيما قلنا إنه موضع اتفاق على جوازه ، أماما كان موضع اختلاف على صحته، وهو ما يكون الخبر للمعطوف والمعطوف عليه ، ولا يصح الحمل فيه على التقديم فإنه ضعيف التأليف غير فصيح .

« المسألة الثانية والأربعون » [هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة ؟]

« ذهب الكوفيون إلي أنه يجوز إضافة النيف إلي العشرة ، نحو : خمسة عشرِ ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز » (١)

هذا مذهب ثالث فى العدد المركب إذا أضيف اختص به الكوفيون .

« وهو أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما ، حكى الفراء أنه سمع من أبى فقعس الأسدى وأبى الهيثم العقيلى : مافعلت خمسةُ عشرِك» (٢) برفع (خمسة) وجر(عشرك) فيكون الجزء الأول بحسب العوامل ، ويجر الثانى بالإضافة مثل عبد الله .

---

(١) الانصاف ١/ ٣٠٩ وقد جاء المثال فيه يفتح (خمسة) فتحة بناء (خمسة عشر ولعله سهو ، لأن هذا هو المذهب الثانى بابقاء بناء الصدر وإعراب العجز مع بقاء التركيب كبعلبك ، وقد حكاه سيبويه عن بعض العرب ، أما المذهب الأول فهو بقاء بناء المركب على جزئيه عند الإضافة مثل : هذه أحد عشرك انظر التصريح ٢/ ٢٧٥ وشرح الأشمونى للألفية ٤/ ٧١ .

(٢) شرح الأشمونى ٤/ ٧١ .

ويستدل الكوفيون من الشعر ببيت واحد ، وهو قوله :

كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته

فقد أضيف صدر المركب (ثماني) إلي عجزه(عشرة) و (بنت) مضاف ، و(ثماني) مضاف إليه .

وهم يرون أن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة ، فتجوز إضافته إلى مابعده من الأسماء المظهرة التى تجوز اضافتها .(١)

أما البصريون فيستندون فى ردهم ما ذهب إليه الكوفيون إلى المعنى الذى يعد أصلا يرجع إليه عند الاعراب ، فهم يرون أن تركيب الاسمين وصيرورتهما اسما واحدا دالا على معنى واحد يمنع إضافة الصدر إلي العجز ، لأن شأن الإضافة الدلالة على المغايرة بين المضاف والمضاف إليه ، وانفراد كل منهما بمعنى دون الآخر ، ثم قيد أحدهما بالآخر عن طريق الاضافة ، فلو قلنا كما يقول الكوفيون : قبضت خمسة عشر بإضافة الصدر إلي العجز كان المقبوض الخمسة دون العشرة ، كما لو قلت : قبضت مال زيد ، فإن المقبوض هو المال دون زيد .

ويرى البصريون أن البيت المستشهد به نسبته غير مؤكدة ، وهو شاذ قد صرفه الشاعر لضرورة الوزن « لأن ثماني عشرة لما كان بمنزلة اسم واحد وقد أضيف إليها بنت فى قوله : (بنت ثماني عشرة)، رد الاعراب إلى الأصل بإضافة (بنت) إليهما لا بإضافة ثماني إلى عشرة ، وهم إذا صرفوا المبنى للضرورة ردوه إلى الأصل » (٢)

ونحن نرى صحة ما ذهب إليه البصريون ، وأن التركيب باضافة الصدر إلى العجز فى المركب فيه ضعف تأليف يؤدي إلى غموض المعنى .

« المسألة الحادية والستون »

[هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى؟]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشئ إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ،

---

(١) انظر الانصاف ١/ ٣٠٩ ومابعدها والتصريح ٢/ ٢٧٥ .

(٢) الانصاف ١/ ٣١٠ .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز » [١]

هذه المسألة بسبيل من المسألة السابقة إذ مناط النظر فيهما تحقق ما تقتضيه الإضافة من المغايرة بين المضاف والمضاف إليه لفظا ومعنى ، أو أحدهما دون الآخر .

فالكوفيون لا يشترطون الاختلاف بينهما فى المعنى ويكتفون بالاختلاف فى اللفظ، ويحتجون بشواهد من القرآن الكريم ومن كلام العرب ، من ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ [٢] قالوا : اليقين فى المعنى نعت للحق ، لأن الأصل فيه :الحق اليقين ، فأضيف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد .

وقوله تعالى :﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ [٣]فالآخرة فى المعنى نعت للدار ، وقد أضيف المنعوت إلى النعت ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿وللدار الأخرة خير للذين يتقون ﴾ [٤]فقد جاءت الدار موصوفة بالآخرة.

وقوله تعالى : ﴿ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ [٥] والحب فى المعنى هو الحصيد .

ومن ذلك قولهم : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وبقلة الحمقاء فالمضاف فيها بمعنى المضاف إليه .

أما البصريون فيرفضون ما ذهب إليه الكوفيون مؤولين الشواهد التى استشهدوا بها ؛ فيقدرون فيما أوهم إضافة الموصوف إلى الصفة حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه ، فيقدرون : إن هذا لحق الأمر اليقين ، ولدار الساعة الآخرة خير، وحب الزرع الحصيد ، وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع ، وبقلة الحبة الحمقاء .

وفيما أوهم إضافة الشئ إلى مرادفه فى مثل : جاءنى سعيد كرز يراد بالأول المسمى وبالثانى الاسم ، أى جاءنى مسمى هذا الاسم [٦].

---

(١) الانصاف ٢/ ٤٣٦ .

(٢) ٩٥ سورة الواقعة .

(٣) من الآية ١٠٩ سورة يوسف ، ومن الآية ٣٠ سورة النحل .

(٤) من الآية ٣٢ سورة الأنعام .

(٥) من الآية ٩ سورة ق .

(٦) انظر التصريح على التوضيح ٢/٣٣ وشرح الأشمونى والصبان ٢/ ٢٤٩.

وقد عقد ابن جنى فى كتابه (الخصائص) بابا ترجم له بـ (إضافة الاسم إلى المسمى ، والمسمى إلى الاسم ، ودفع فيه قول من زعم أن الاسم هو المسمى ، بأنه لو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى الآخر ؛ لأن الشئ لا يضاف إلى نفسه ، قال:« لأن الغرض فى الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص ، والشئ إنما يعرفه غيره ، لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبدا أن يعرف بغيره ، لأن نفسه فى حالى تعريفه وتنكيره واحدة ، وموجودة غير مفتقدة ، ولو كانت نفسه هى المعرفة له أيضا لما احتاج إلى إضافته إليها ، لأنه ليس فيها إلا ما فيه ، فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها ، فلهذا لم يأت عنهم نحو : هذا غلامه ، ومررت بصاحبه ، والمظهر هو المضمر المضاف إليه ، هذا مع فساده فى المعنى لأن الإنسان لا يكون أخا نفسه ، ولا صاحبها »[١]

ثم ساق شواهد كثيرة مما يوهم إضافة الشئ إلى نفسه وفسرها ، وبين الوجه فيها بيانا شافيا ، وإن كان بعض شيوخنا يذهب إلى أن التأويل الذى ذهب إليه البصريون تكلف لا داعى له .[٢]

لكننا لا نرى ذلك ؛ لأن تركهم ما استشهد به الكوفيون دون تخريج تسليم بقياسيته ، وهم يرون ذلك ، لذا سلكوا طريق تخريجها على وجه جائز ، لكنه لا يسوغ لنا هذه الإضافة ، فلا نقول : ليث أسد ولا قمح بر ، ولا رجل فاضل ، ولا فاضل رجل ، وهكذا .

والكوفيون أنفسهم لا تسعهم المخالفة فى كون المضاف والمضاف إليه لا بد أن تكون بينهما مغايزة ، لذلك رأيناهم يشترطون فيما أضيفا وهما بمعنى واحد أن يختلف لفظاهما ، ونحن إذا تدبرنا لن نجد هذا الشرط مغنيا فى تحقيق التغاير الذى يسلمون به ، لأن المضاف والمضاف إليه قد يتفقان فى اللفظ وتصح إضافتهما ، كقولنا : ابن الابن ، وأبو الأب ، فصحت الاضافة مع كون اللفظ فيهما واحدا.[٣]

وإنما الذى صحح هذه الاضافة عنصر القصد والإدارة ، أى أن يكون مرادا

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٤ .

(٢) انظر الانتصاف من الإنصاف ٢/ ٤٣٧ .

(٣) انظر التصريح ٢/ ٣٤ وشرح الأشمونى والصبان عليه ٢/ ٢٥٠ .

بالمضاف معنى غير معنى المضاف إليه ، وأن ما أوهم خلاف ذلك يتبين بالتحقيق أن مآله إليه ، فمثلا توهم إضافة الصفة إلى الموصوف فى قولهم : حبة الحمقاء يزول لو علمنا أنه يكون « لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول ، أما إذا كانت واحدة الحب كما فى القاموس ،كالبر وبزر الرجلة وسائر الحبوب والبزور فلا »[١]

كذلك يزول توهم إضافة الصفة إلى الموصوف فى قوله تعالى :« ولدار الآخرة خير» استدلالا بوصف الدار الآخرة فى قوله تعالى ﴿ وللدار الآخرة خير للذين يتقون﴾ - إذا علمنا - والله أعلم - أن السياق فى الآية الأولى ونظيرتها [٢] يتجه إلى ذكر الدار الآخرة موصوفة بالآخرة مراعى فيها المصير ومقر الخلود ، أما السياق فى الآية الثانية ونظيراتها [٣] فسياق للحديث عن ساعة الجزاء والحساب، فجاء الوصف مضافا إليه -والله أعلم - مشيرا إلي موصوف محذوف كأن يقدر : دار الساعة الآخرة .

ونلحظ فى الآيات الكريمة إضافة الدار - كثيرا- إلى مافيه معنى الجزاء ونهاية حساب الخلق فيها مثل قوله تعالى ﴿دَارَ الْمُقَامَةِ ﴾ [٤] و﴿ دَارُ الْخُلْدِ﴾ [٥] و ﴿ دَارُ الْقَرَارِ ﴾ [٦] و ﴿ودار البوار﴾ ..[٧]

وبهذا نخلص إلى اختيار مذهب البصريين ، وأن يكتفى بما سمع من الشواهد التى تأولناها لدفع إضافة الشئ إلى نفسه أو إلى صفته وكل ما يكون من هذا الباب: وذلك دفعا للالباس والغموض والله أعلم .

---

(١) الصبان علي شرح الأشمونى ٢/ ٢٥٠ .

(٢) جاءت هذه الآيات فى الأنعام ٣٢ الأعراف ١٦٩ ، البقرة ٩٤ القصص ٧٧ ، ٨٣ ، العنكبوت٦٤ الأحزاب ٢٩ (سبع آيات) .

(٣) الآيتان : يوسف ١٠٩ النحل ٣٠ .

(٤) من الآية ٣٥ سورة فاطر .

(٥) من الآية ٢٨ فصلت وغيرها .

(٦) من الآية ٣٩ سورة غافر .

(٧) من الآية ٢٨ سورة إبراهيم .

« المسألة الحادية والخمسون » [القول فى ندبة النكرة والأسماء الموصولة]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك » (١)

أهل اللغة على أن الغرض من الندبة الإعلام بعظم المصاب ليحصل التأسى وقت المصيبة فيخف ألمها عند النادب ، وتحقق هذا الإعلام يكون بالمندوب المعلوم ، غير الخفى عن السامعين ، لذا قالوا : لا يندب إلا المعروف علما كان أم لا. (٢)

والكوفيون يرون صحة ندبة كل ما يقرب من الوضوح حتى وإن كان فى أصله من المبهمات ، فيجوزون ندبة النكرة القريبة من المعرفة بالإشارة مثل : واركباه، واجبلاه . وكذلك الأسماء المصولة المعرفة بصلاتها مثل : وامن حفر بئر زمزماه ، وكل ما صاحبه إشارة حسية مثل واهذاه ، وأنتاه .

أما البصريون فلا يرضون إلا بأن يكون المندوب معرفة سالمة من الإبهام ، هذا هو الأصل عندهم ، فما جاء على خلافه من الشاذ ؛ لأنهم يرون إبهام النكرة لعدم تخصصها بمعين ، وكذلك الأسماء الموصولة ، إذ أشبهت بإبهامها النكرة ، فلا يجوز ندبتها لفوات المقصود من الندبة بها .

وأما ما استشهد به الكوفيون من نحو : وامن حفر بئر زمزماه فهو وإن كان من الشاذ عند البصريين إلا أن الذى سوغه هو كونه مشهورا بالصلة ، ومعلوما بها، وهو عبد المطلب جد المصطفى صلى الله عليه وسلم (٣)

أما من وجهة النظر البلاغى فإنه ما دام قد سمع عن العرب ندبة المبهمات المشتهرة بإشارة أو صلة ، أو غير ذلك ، فإن التركيب يكون مقبولا بموافقته المسموع عن العرب ، وخلوه من التعقيد المؤدى إلى غموض معناه ، وأما ما يكون فيه غموض لعدم معرفة المندوب والجهل به فإنه تركيب غير فصيح لضعفه فى التأليف .

---

(١) الانصاف ١/ ٣٦٢ .

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ٣/ ١٦٨ .

(٣) انظر الانصاف ١/ ٣٦٢ وما بعدها ، والتصريح على التوضيح ٢/ ١٨٢ وشرح الأشمونى والصبان عليه ٣/ ١٦٨ .

« المسألة الثامنة والستون » [هل يجوز العطف بلكن بعد الإيجاب؟]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ (لكن) فى الإيجاب ، نحو : أتانى زيد لكن عمرو . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها فى الإيجاب ، فإذا جئ بها فى الايجاب وجب أن تكون الجملة التى بعدها مخالفة للجملة التى قبلها ، نحو : أتانى زيد لكن عمرو لم يأت ، وما أشبه ذلك وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها فى النفى »(١)

ويقوم احتجاج الكوفيين على أنه ينبغى المساواة بين (لكن وبل) فى العطف لاشتراكهما فى المعنى ، فيصح أن نقول : جاء زيد لكن عمرو ، كما يصح جاء زيد بل عمرو .

أما البصريون فيرون العطف بهما فى النفى لا يفيد الغلط أو النسيان ، فالمعنى فيهما على الصواب فى قولنا : ما قام زيد بل عمرو ، أو لكن عمرو ، لكن العطف فى الايجاب يفيد الغلط فى مثل : جاء زيد بل عمرو ، فالجملة تفيد الغلط أو النسيان فى الحكم بمجئ زيد ، ولو جئنا بـ (لكن) لأفاد ذلك أيضا ، فاكتفى بإفادة (بل) ذلك عن (لكن) لأنه لا داعى إلى تكثير الحروف الدالة على الغلط أو النسيان ، بخلاف تكثيرها فيما يدل على الصواب ؛ إذ لا يتعين تساوى الحروف فى جميع الأحوال .(٢)

وقالوا : إن الاستدراك لازم لـ (لكن) والاستدراك لا يوجد إلا مع مختلفين ، ولا يجرى ذلك إلا إذا كان الأول نفيا أو نهيا . (٣)

وجمهور النحويين على أنها تكون للعطف بثلاثة شروط : إفراد معطوفها ، وأن يسبق بنفى أو نهى ، وألا تقترن بالواو ، وأنه إذا سبقت بإيجاب تعين أن يأتى بعدها جملة ، وتكون عندئذ للإبتداء . قال ابن هشام .« فإن قلت : قام زيد ، ثم

---

(١) الانصاف ٢/ ٤٨٤ .

(٢) انظر المرجع المتقدم الموضع نفسه .

(٣) انظر اللباب فى علل البناء والاعراب ١/ ٤٢٨ .

جئت بـ (لكن) جعلتها حرف ابتداء ، فجئت بالجملة ، فقلت : لكن عمرو لم يقم ، وأجاز الكوفيون لكن عمرو على العطف ، وليس بمسموع » [١]

وعدم السماع أقوى ما يرد به قول الكوفيين ، وإذا كان كذلك فإن التركيب يكون غير فصيح لضعفه فى التأليف المتبع والمنقول عن العرب .

« المسألة الحادية والتسعون » [هل يجازى بـ (كيف)؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن (كيف) يجازى بها كما يجازى بـ (متى ما) وأينما ، وما أشبههما من كلمات المجازاة . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بها » [٢]

ومحل خلافهم المجازاة بها عملا بأن يجزم بها الفعل ، أما المجازاة بها معنى فلا خلاف فيه . [٣]

والفرق بين المجازاة فى المعنى بأن يكون الفعل مرفوعا والمجازاة لفظا بأن يكون مجزوما - أن المجازاة فى المعنى تكون على شرط معلوم وقوعه عند المجازى (الشارط) أما فى حالة الجزم فإن الشرط يكون مبهما غير معلوم كما هو مقتضى الشرط .

ويرى الكوفيون أن (كيف) شابهت ما يجازى به فى الاستفهام ومعنى المجازاة فيجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من أدوات المجازاة ، فينبغى جواز كيف تكن أكن بالمجازاة لفظا ، كما جاز عند البصريين - كيف تكون أكون بالمحازاة معنى. [٤]

أما البصريون فقد دفعوا ما ذهب إليه الكوفيون بأن (كيف) نقصت عن سائر اخواتها بأن جوابها لا يكون إلا نكرة ؛ لكون السؤال بها عن الحال وهى لا تكون إلا

---

(١) مغنى اللبيب ١/ ٢٢٦ وانظر التصريح ٢/ ١٤٦وشرح الأشمونى ٣/ ١١٠ .
(٢) الانصاف ٢/ ٦٤٣ .
(٣) انظر شرح الأشمونى والصبان عليه ٤/ ١٤.
(٤) انظر الانصاف ٢/ ٦٤٣ وما بعدها .

نكرة، وأنه يجوز الاخبار عنها ، ولا يعود إليها الضمير كما يكون ذلك فى (من، وما ، وأى ، ومهما) ولمخالفتها أدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها ، وأقوى ذلك أن (كيف) تدل على جميع الأحوال ، وبعض الأحوال لا يدخل فى الإمكان ، سواء من المجازى أم المجازى . والمجازاة بها بأن يؤتى بالفعل مجزوما مثل : كيف تكن أكن - تقتضى أن يكون المجازى على جميع أحوال المجازى ، وهذا مستحيل ، لذا امتنع الجزاء بها فى اللفظ، ويضعف رأى الكوفيين أنه لم يثبت لهم من السماع ما فيه إعمال (كيف)(١)

وإنما جاء السماع بإعمالها فى المعنى دون اللفظ ، قال تعالى :﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (٢) وقوله تعالى ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (٣) والجواب فى الآيتين محذوف لدلالة ماقبله عليه .

وعلى ذلك يكون المجئ ، بـ (كيف) مجزوما بها الجواب قصدا إلى الجزاء بها فى اللفظ ضعيف التأليف لما ذكرناه من تعليل ، ولعدم مجئ السماع به .

مسائل تتصل بضعف التأليف وتنافر الكلام

« المسألة السادسة والأربعون » [القول فى نداء الاسم المحلى بأل]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام ، نحو : يا الرجل ويا الغلام . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز » (٤)

ويقوم احتجاج الكوفيين على مجيئه فى كلامهم بشواهد قليلة من الشعر ، مثل قول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرا ... إياكما أن تعقبانا شرا

وقول الأخر :

فديتك يا التى تيمت قلبى ... وأنت بخيلة بالود عنى

(١) انظر اللباب فى علل البناء والاعراب ٢/ ٦٢ والانصاف ٢/ ٦٤٤ .

(٢) من الآية ٦ سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٦٤ المائدة فيه مناقشة حول تحقق شرط مماثلة الجواب للشرط فى الآيتين . انظر مغنى اللبيب ١/ ١٧٣ وحاشية الصبان ٤/ ١٤ .

(٤) الانصاف ١/ ٣٣٥ .

فقد جاء فيهما (فيا الغلامان) و (يا التى..) بالنداء مع وجود (أل) فدل ذلك على الجواز .

أما البصريون فيرون ذلك ضرورة شعرية ، وهو قليل .

وعللوا منعه بأن النداء يفيد التعريف ، والألف واللام تفيده - أيضا - فلا ينبغى أن يجتمع معرفان . ولذلك لما صارت اللام فى بعض المواضع كأنها من بنية الكلمة أصالة ، وفقدت إفادتها التعريف صح نداء المحلى بأل . من ذلك لفظ الجلالة (الله) فنقول : يا ألله دون مفارقة اللام ، وكذلك الجمل المحكية مثل ياالمنطق زيد ، واسم الجنس المشبه به مثل : يا الخليفة هيبة . (١)

ومن الأدلة على صحة ما ذهب إليه البصريون - وهى جيدة - « أن تعريف الألف واللام تعريف العهد ، وهو يتضمن معنى الغيبة ، لأن العهد يكون بين اثنين - هما المتكلم والمخاطب - فى شأن ثالث غائب عنهما ، والنداء خطاب لحاضر ، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان (وعلة آخرى) أن المنادى المقرون بأل إما أن يبنى وإما أن يعرب ، وكلاهما مشكل أما البناء فوجه إشكاله من جهتين : الأولى أن الألف واللام من خصائص الأسماء فهى تبعد الاسم من شبه الحرف الذى هو علة البناء . والجهة الثانية : أن الألف واللام معاقبة للتنوين فهى كالتنوين ، فكأن الاسم المقترن بها منون ، فمن أجل ذلك استكرهوا دخول الألف واللام مطردا فى المنادى المبنى ، وأما الإعراب فوجه إشكاله العلة التى من أجلها بنوا المنادى - وهى وقوع المنادى موقع الضمير ومشابهته الضمير فى الإفراد والتعريف - موجودة فى ذى الألف واللام إذا نودى ، فكيف يعرب ؟ »(٢)

وإذا كانت هذه الوجوه من التعليل تكشف عما فى نداء المحلى بأل من ضعف فى التكاليف راجع إلى تدافع أجزاء التركيب فى الدلالة والإعراب الذى يكشف عنها - فإن هذا الضعف يصحبه- أيضا - من ثقل التركيب ، وتنافره عن النطق به مالا يخفى على الذوق السليم إدراكه .

---

(١) انظر التصريح على التوضيح ٢/ ١٧٢ وشرح الأشمونى عليه ٣/ ١٤٥.

(٢) الانتصاف من الإنصاف ١/ ٣٣٨ .

وعلى هذا فالتراكيب التى تكون من هذا القبيل غير فصيحة لضعف التأليف المصحوب بالتنافر فى الكلمات ، أما ما جاء منه فى الشعر فمحمول على الضرورة التى لن تكون مطية تجويزه ، لشدة ضعفه والله أعلم .

« المسألة الثمانون » [هل يجوز إظهار (أن) المصدرية بعد لكى وبعد حتى ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار (أن) بعد (كى) نحو : جئت لكى أن أكرمك ، فتنصب (أكرمك) بـ (كى) و(لأن) توكيد لها ، ولا عمل لها ، وذهب بعضهم إلى أن العامل فى قولك : جئت لكى أن أكرمك ، اللام ، وكى ، وأن توكيدان لها ، وكذلك أيضا يجوز إظهار (أن) بعد حتى . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار (أن) بعد شئ من ذلك بحال» [١]

ويحتج الكوفيون لمذهبهم بالنقل والقياس ، فمن شواهدهم قول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتى فتتركها شنا ببيداء بلقع [٢]

فقد أظهر (أن) المصدرية بعد (كى)

أما من ناحية القياس فهم يقولون : إن (أن) فى مثل هذا جاءت للتأكيد ، والتوكيد من كلام العرب ، فأكدت (أن) كى لا تفاقهما فى المعنى ، وإن اختلفا فى اللفظ، كما قال الشاعر :

قد يكسب المال الهدان الجافى بغير لا عصف ولا اصطراف [٣]

فقد أكد(غير) بـ (لا) لا تفاقهما فى المعنى : ولا يبعد فى كلامهم مثل ذلك ، فقد قالوا : لا إن ما رأيت مثل زيد ، فجمعوا بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد للمبالغة فى التأكيد .

أما البصريون فيردون البيت المذكور لعدم معرفته ومعرفة قائله ، أو يحمل على الضرورة ، أو أن يكون الشاعر أبدل (أن) من (كيما) لأنهما بمعنى واحد . كما هو معهود فى اللغة . [٤]

---

(١) الانصاف ٢/ ٥٧٩ .

(٢) شنا بابسة متخرقة ، البيداء : الصحراء التى يبيد سالكها ، بلقع خالية .

(٣) الهدان : الأحمق الثقيل ، الجافى الغليظ ، والعصف : الطلب والحيلة والاصطراف التصرف فى الكسب والحيلة فيه .

(٤) انظر الانصاف ٢/ ٥٧٩ وما بعدها .

على أن فى هذه الوجوه التى ذكروها فى البيت نظرا ، لأن عدم معرفة القائل لا تقوم حجة لهم لأن كثيرا من شواهد الاستدلال عند الفريقين لا يعرف قائلوها ، وفى كتاب سيبويه خمسون بيتا من ذلك ، أما قولهم إن البيت ضرورة فإن فيه شواهد غير هذا البيت، من ذلك قول جميل بن معمر :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وقول الأخر :

أردت لكى أن ترى لى عثرة ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل [١]

وقد رأينا من يحكى عن البصريين القول بقلة ذلك ، وأنه ليس من باب الضرورة.[٢]

لكن أليس فى إظهار(أن) بعد (كى) فى شواهد المسألة - وإن حملناها على التأكيد - ثقل نتيجة لتتابع الحروف فى اللفظ ؟

برأيى أن هذا واضح غير خاف ، وعليه ينبغى إبقاؤه فى دائرة المسموع القليل الذى لا يتسع بالقياس ؛ لمافيه من تنافر يعيبه .

مسائل من الإعراب تتصل بدفع الثقل والتنافر

« المسألة التاسعة والستون »

[هل يجوز صرف(أفعل) التفضيل فى ضرورة الشعر؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل منك) لا يجوز صرفه فى ضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه فى ضرورة الشعر » [٣].

كلام الكوفيين فى هذه المسألة مستثنى من اتفاقهم على صرف الممنوع من الصرف الذى يصرح به الأنبارى فى المسألة السبعين الآتية .

---

(١) انظر الانتصاف من الانصاف ٢/ ٥٨٣ .

(٢) انظر الصبان على الأشمونى ٣/ ٢٧٩ .

(٣) الانصاف ٢/ ٤٨٨ . قال البهاء السبكى : « الضرائر المتعلقة بحركة إعراب الكلمة لا ينبغى أن ينظر إليها المتكلم فى فصاحة الكلمة ؛ لأن الحركة زائدة على وضع الكلمة تحدث عند التركيب» عروس الأفراح = شروح ١/ ٨٩ .

وقال الكوفيون سبب منعه من الصرف وجود (من) وقوة اتصالها به ، فلا يجمع بينهما ، وأيدوا ذلك بأنه يبقى بلفظ واحد فى المذكر والمؤنث والتثنيه والجمع لوجود (من).

ومنهم من قال : إن(من) قامت مقام الإضافة ، وإذا كان لا يجوز الجمع بين التنوين والاضافة ، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة .

أما البصريون فيرون صحة صرفه ، لأن المانع له من الصرف الوزن والوصف كـ (أحمر) وليس المانع (من) بدليل أن (خيرا منه) و(شرا منه) مصروف لزوال الوزن مع وجود منه . ويشهد لذلك قول امرئ القيس : وما الإصباح منك بأمثل .

فجر (أمثل) بالكسرة للضرورة مع وجود (من) مقدمة عليه [١]

وتبدو قوة احتجاج البصريين ؛ لما استشهدوا به ، ولأنهم يرون فى صرف الممنوع رجوعا إلى الأصل ، وأنه عند قوة الضرورة لا ينظر إلى الأسباب الداعية إلى منعه ، واحتجوا على الكوفيين ، بأنهم منعوا المصروف من الصرف ، وهو عدول عن الأصل إلى غيره ، فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل ، لأن الأصل فى الأسماء الصرف .

والحق أولوية ما ذهب إليه البصريون رعاية للوزن فى الشعر حتى إنه قيل: «عن بعضهم اطراد ذلك فى لغة ، حكاها الأخفش وقال كأنها لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه فى الشعر فجرت على ألسنتهم فى الكلام» [٢]

وعليه لا تخرج التراكيب عن الفصاحة بصرف الممنوع من الصرف للضرورة مطلقا.

« المسألة السبعون » [منع صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسى و أبو القاسم بن برهان من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر» [٣]

---

(١) انظر الانصاف ٢/ ٤٨٨ وما بعدها ، وشرح الأشمونى والصبان عليه ٣/ ٢٧٥ .

(٢) التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٧ .

(٣) الانصاف ٢/ ٤٩٣ .

وقد علل البصريون رفضهم منع صرف المصروف بأنه خروج عن الأصل ، بخلاف صرف ما لا ينصرف ؛ فإنه رجوع إلى الأصل ، فيكون محتملا فى الضرورة.

على أن الصحيح جواز منع صرفه كما ذهب الكوفيون ، وهو اختيار كثير من أهل اللغة ، وقد حكى « عن أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنه أجاز منع صرف المنصرف فى الكلام مطلقا » أى دون تفصيل (١)

وذلك لثبوته فى السماع وكثرة ما ورد منه ، من ذلك قول حسان رضى الله عنه :

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنينَ يوم تواكل الأبطال

« فترك صرف (حنين) وهو منصرف ، قال الله تعالى : ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ (٢) ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه»(٣)

وقال الأخطل :

طلبَ الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة الثغور غدور

فترك صرف(شبيب) وهو منصرف .

وقال العباس من مرداس السلمى :

فمـا كـان حصن ولا حـابس يفوقان مرادس فى مجمع

فترك صرف (مرداس) وهو منصرف .

والشواهد على ذلك كثيرة لا تحصى . (٤)

ومع كثرة شواهد منع المصروف فإن القياس يؤيده ، يقول الأنبارى :

« إنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله :

فبيناه بشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب (٥)

---

(١) التوضيح والتصريح عليه ٢/ ٢٢٨ .

(٢) من الآية ٢٥ سورة التوبة .

(٣) الانصاف ٢/ ٤٩٥ وقد ذكر صاحب الانتصاف أن (حنين) إن قصد بها الموضع ذكرت وصرفت كالأية ، وإن أريدبها البقعة أنثت ولم تصرف جرياً . وهو ما جاء به بيت حسان فهو قياسى ولذلك لا يحتج بالقراءة ، لأنها سنة متبعة جاءت على وجه من وجوه اللغة ، على عدم صحة الوجه الآخر ، لأنه ليس كل ما جاز فى العربية جاءت القراءة به . الانتصاف ٢/ ٤٩٥ .

(٤) انظر الانصاف ٢ / ٢٩٣ وما بعدها ، والتصريح ٢/٢٢٨ والأشمونى ٣/٢٧٥.

(٥) الملاط ، جانب السنام أو الكتف أو العضد ، انظر الصحاح ٤٢٦٢ والبيت فى وصف رجل ؛ أضل بعيره فبينما يبيع رحله إذ سمع من يطلب صاحبه والشاهد فى قوله : فبيناه ؛ إذ أصل الكلمة: فبينا هو . الانتصاف ٢/ ٥١٢.

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة ، كان ذلك من طريق الأولى ، وهذا لأن الواو من (هو) متحركة والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ... ثم يذهب مع كثرة انصافه لمذهب البصريين في أكثر المسائل إلى ترجيح رأى الكوفيين قائلا : والذى أذهب إليه فى هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذى خرج عن حكم الشذوذ لا لقوته فى القياس» [١]

وهو ما نرتضيه كما ارتضينا من قبل صرف الممنوع من الصرف ، لأن هذا ما عليه جمهور النحاة ، قال ابن مالك :

ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

ذلك لأن للشعر أوزانه وموسيقاه ، لو لم يبح للشاعر ذلك فيه لاختل وزنه واضطرب ، وصار ثقيلا متنافرا .

« المسألة الرابعة والتسعون»

[هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة؟]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة ، نحو : (افعلان ، وافعلنان) بالنون الخفيفة ، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصرى ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها فى هذين الموضعين»[٢].

ومناط النظر فى المسألة هو وجود ثقل فى التراكيب (الفعل ، الضمير ، النون) أو عدم وجوده ، وكلام النحويين عن حكم النون فى هذين الموضعين فيه ميل إلى رأى البصريين [٣] الذين يحتجون للمنع بأنه يتعين إما حذف الألف وهذا يلبس بفعل الواحد ، وإما كسر النون فتلتبس بنون الإعراب ، فيؤول الحال إلى إبقائها ساكنه ، وهو ما يرفضونه لالتقاء الساكنين .

---

(١) الانصاف ٢/ ٥١٢ ، ٥١٤ .

(٢) الانصاف ٢/ ٦٥٠ .

(٣) انظر التصريح على التوضيح ٢٠٧/٢ وشرح الأشمونى والصبان ٣/ ٢٢٤ وغيرها.

وكذلك عند اتصالها بنون النسوة ، فإنه يتعين وجود ألف بينهما منعا لالتقاء مثلين تترتب عليه أحوال تؤدى إلى الإلباس . وكذلك يمتنع كسر نون التوكيد لأنها تجرى مجرى نون الاعراب فيتعين اسكانها فيلتقى ساكنان ، وهو ما يمنعه البصريون.[١]

أما الكوفيون فإنهم يردون عليهم بأن وجود الألف قبل النون - يسهل النطق ؛ لوجود فرط مد فى الألف ، وهو يقوم مقام الحركة .

واستشهدوا لذلك بقراءة نافع (وهو من أئمة القراء) وأبو جعفر ﴿إن صلاتى ونسكى ومحياىْ ﴾ بسكون الياء بعد الألف [٢] وقراءة ذكوان﴿ولا تتبعانْ ﴾ بنون التوكيد الخفيفة . [٣]

وقول بعض العرب : التقت حلقتا البطان ، بإثبات الألف مع لام التعريف[٤]

وقول بعض العرب - أيضا- له ثلثا المال ، وكذلك الكلمات : هؤلاء ، لام ، راء صاد ، كاف ، عين .. وهكذا . [٥]

ومع كل هذا فقد ذهب البصريون إلى دفع ما استشهد به الكوفيون بشئ يشبه

---

(١) انظر تفصيل ذلك وأمثلته فى مراجع المسألة .

(٢) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام . والقراءة وإسنادها فى كتاب التذكرة فى القراءات ٢/ ٤١٥ واتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ٢/ ٤٠ والغاية فى القراءات العشر ٢٥٢ والبحر المحيط ٤/ ٢٦٢ .

(٣) من الآية ٨٩ سورة يونس ، والقراءة فى الغاية فى القراءات العشر ٢٧٨ واتحاف فضلاء البشر... ١١٩/٢ والبحر المحيط ٥/ ١٨٧ والكشاف ٢٥١/٢ وفى كتاب التذكرة فى القراءات أن ابن ذكوان قرأها بكسر النون وهى علامة رفع للمضارع ولا نافية والجملة حالية ٢/ ٤٥٣ ومسندة فى الانصاف لابن عامر ٢/ ٦٥١ .

(٤) للشيخ ياسين - رحمه الله - لفتة لطيفة إلى أن للغة فوق دلالة ألفاظها التركيبية دلالة أبعد من ذلك ؛ بامساسها شبه الأحوال والمقامات بحركات الحروف وسكناتها ، قال :« البطان الحزام الذى تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ، فإذا التقتا دلا على نهاية الهزال ، وهو مثل يضرب لشدة الأمر ، وتفاقم الشر ، وكأنهم لم يحذفوا فيه ألف التثنية تفظيعا للحادثة بتحقيق التثنية فى اللفظ المذكور» حاشية ياسين على التصريح ٢٠٧/٢ وانظر باب فى إمساس الألفاظ أشباه المعانى ، الخصائص ٢/ ١٥٢ .

(٥) انظر الانصاف ٢/ ٢٥١ وما بعدها والتصريح على التوضيح ٢/ ٢٠٧ .

التعسف ، كأن يقولوا بتفرد ابن عامر بقراءة (ولا تتبعان) أو أن النون للإعراب علامة رفع ، و (لا) محمول على النفى لا على النهى ، والواو واو الحال ، ويقولون مع كل هذا : « إن السماع لا يشهد به »[1]

والحق أن ما ذهب إليه الكوفيون لا يوجب ثقلا فى التركيب وتنافراً عند النطق به ، يشهد بذلك الذوق ، ومجئ القراءات به ، وهى حجة على ذلك . وأقوى فى الاستدلال بها من مجئ بيت أو ديوان من الشعر . والله أعلم .

---

(١) اللباب فى علل البناء والاعراب ٢/ ٦٨ .

المطلب البلاغى
-للفصلين الثانى والثالث-

معايير للتمييز بين الفصيح وغيره من التراكيب

تناولنا فى الفصلين الثانى والثالث مسائل الخلاف التى اتصلت ببعض التراكيب النحوية ، من حيث مواقع الكلمات فيها ، ومن حيث إعرابها .

وقد مهدنا لها بحديث عن فصاحة الكلام - وما تتحقق به من خلوه من ضعف التأليف ، وتنافر الكلمات ، والتعقيد لفظيا ومعنويا .وبينا ما يعنى بهذه المفاهيم والعلاقة بينها .

وفى ضوء ما قرره البلاغيون من ضرورة موافقة الكلام لوجه غير ضعيف فى اللغة مشهور عن النحويين لتحقيق فصاحته - عقبنا على كل مسألة بما نراه فى تراكيبها من حيث الفصاحة أو عدمها .

ومطلبنا الآن أن نصنف تراكيب مسائل هذين الفصلين مميزين بين ما يكون فيها فصيحا ، ومالا يكون كذلك ، تمييزا قائما على المعايير الآتية :

أولا : التركيب الفصيح : وميزان صحته : اتفاق أهل اللغة جميعا على صحته وإن اختلفوا فى توجيه إعرابه ، أو كثرة سماعه وشيوعه عن جمهور أهل اللغة وافق القياس أم خالفه ، أو سماعه عنهم سماعا دون الكثرة مؤيد بالقياس .

ثانيا : التركيب غير الفصيح : ومعياره: عدم استعمال العرب له وكون الرأى بتجويزه مبنيا على قياس ضعيف ، أو قلة استعماله مع ضعف قياسه .

ومن هذا الأخير ما كان بناؤه للضرورة للتخلص من اضطراب الوزن وخلله ، وتكون درجة قبوله تبعا لسماعه عنهم .

وبهدى من الله ستعرض تراكيب المسائل على هذه المعايير [١]

(معايير التراكيب الفصيحة)

(المعيار الأول) اتفاق أهل اللغة على صحة التركيب ، بحيث لا يسع أحداً

---

(١) سنراعى فى ذكر التراكيب انتظامها في سياق الفكرة والغرض ، دون نظر إلى رقم المسألة ، مع تقديم تراكيب الموقع على تراكيب الإعراب

انكاره لسماعه عن العربى سماعا يكاد يكون مطردا ، لكنهم يختلفون فى مواقع الكلمات وإعرابها ، وعليه يتنوع المعنى وتتعدد الأغراض ، من ذلك :

١- التركيب (قائم زيد) عن تقديم الخبر (المسألة ٩)

يتفق أهل اللغة على صحته لكن البصريين والكوفيين يختلفون فى إعرابه وظاهر كلام الأنبارى أنه يتعين - عند الكوفيين- أن يكون (قائم) مبتدأ (وزيد) فاعل به لمنعهم تقديم الضمير على الظاهر ، أما البصريون فيرون أن (قائم) خبر مقدم ، وزيد مبتدأ مؤخر، لكننا عند ذكر خلافهم فى رافع الاسم الواقع بعد الظرف (المسألة السادسة) قلنا إن ابن هشام قال فى المغنى : إن الكوفيين يجيزون فى مثل: قائم زيد ، أن يعرب (زيد) مبتدأ مؤخرا ، وذكرنا حكاية سيبويه عن الخليل استقباحه المثال ؛ إذا لم يجعل (قائم) خبرا مقدما مبنيا على المبتدأ المؤخر .

واستشهد النحويون مع سيبويه بكثير من الشواهد على صحة ذلك ، لموافقته القياس ، أى قياس الخبر على الفعل ، وعلى المفعول مع الفاعل من حيث التقديم والتأخير.

فالبصريون والكوفيون يتفقون على صحة التركيب وإن اختلفوا فى الإعراب وموقع الكلمات . وهو خلاف يدعونا إلى بحث مسألة الاضمار قبل الذكر الذى احتج به الكوفيون ، وصلته بضعف التأليف ، ثم ما يترتب على اعتبار التقديم على رأى البصريين من أغراض بلاغية . وسنوفى بسط ذلك بمشيئة الله تعالى - بعد ذكر معايير الفصاحة .

٢- والتركيب :(أمامك زيد وفى الدار عمرو) عن رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور. (المسألة ٦)

يذهب الكوفيون - كما بينا قبل فى شرح المسألة - إلى أن الاسم الظاهر يعرب فاعلا بالظرف والجار والمجرور ؛ لأنهما حلا محل الفعل ، فعملا عمله ، كما ذكرنا تجويزهم أن يكونا خبرين مقدمين ؛ لأنهم لا يوجبون جعل الظاهر فاعلا إلا عند الاعتماد على نفى أو استفهام ....أما البصريون فيرون أن الظاهر مبتدأ مؤخر ،

والظرف خبر مقدم، ولا يرون جواز اعراب الظاهر فاعلا إلا عند الاعتماد ، وناقشوا الكوفيين بأدلة كثيرة منها أن القول بإعمال الظرف والجار والمجرور يترتب عليه فى بعض الشواهد عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ، مثل : فى داره زيد ، وهو مايرفضه الكوفيون .

وأيا ما كان فالتركيب صحيح عربية باتفاق ويبقى نظرنا إلى الاضمار فيه ونكات التقديم.

٣- والتركيب : (ماكان زيد دارك ليدخل) عن تقديم معمول منصوب لام الجحد. (المسألة ٨٢)

التركيب يتفق عليه أهل اللغة ويشيع استعماله فهو فصيح .

وإن كان الكوفيون يرون أن (دارك) معمول الفعل(ليدخل) واستشهدوا على ذلك بأمثلة كثيرة ، أما البصريون فيقولون : إن الناصب للفعل (أن) مقدرة ، والعامل الذى نصب المذكور مقدر ، لأن القياس ألا يتقدم معمول الصلة عليها . فالاختلاف فى الاعراب وتحديد العامل فى المعمول المذكور ، لافى صحة المثال .وسننظر فى موقع العامل من المعمول لمعرفة نكتة التقديم .

٤- والتركيب : (أكرمنى وأكرمت زيدا ، وأكرمنى وأكرمته زيد) عن أولى العاملين بالعمل فى التنازع (المسألة ١٣)

فقد جاء عن العرب الاستعمالان بإعمال أى من العاملين وقد رأى البصريون أولوية إعمال العامل الثانى لأسباب ذكرناها عند شرح المسألة، قال تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهْ ﴾ [١]وذهب الكوفيون إلى أولوية الثانى ، قال :

سمعت بينهم نعب الغرابا

وحجتهم كراهة الإضمار قبل الذكر ، وسنقف على الرأى فى ذلك فيما وعدنا به بمشيئة الله .

٥- والتركيب : (زيدا أكرمته) عن ناصب الاسم المشغول عنه (المسألة ١٢)

وهو تركيب مستعمل فى العربية فصيح فى الاستعمال ، والخلاف فى كون

---

(١) من الآية ١٩ سورة الحاقة .

الاسم المنصوب منصوبا بالفعل الذى نصب ضميره فيكونان منصوبين به، وهو ما يراه الكوفيون، أو أن النصب يفعل مقدر يفسره المذكور كما يرى البصريون. ففى التركيب تقديم على رأى البصريين يكون حسب موقع العامل المقدر، وسنعرف نكات ذلك بعد .

٦- والتركيب :(إن زيد أتانى آته) عن عامل الرفع فى الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية . (المسألة ٨٥)

فصيح لأنه مشهور متفق على عربيته ، وقد جاء فى القرآن الكريم فى آيات كثيرة ذكرناها ثمة ، قال تعالى :﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (١)

والخلاف فى تعيين رافع الاسم بعد (إن) فبينما يرى الكوفيون رفعه بالعائد بعده دون تقدير فعل يرى البصريون رفعه بفعل مقدر محذوف وجوبا لوجود ما يفسره، وهو ما عليه أهل المعانى . لكن يتعين التقدير له بعد (إن) لاختصاصها بالدخول على الفعل . وتبقى نكتة إيلائها الاسم .

٧- والتركيب :(فى الدار زيد قائما فيها) عن وجوه إعراب الصفة الصالحة للخبرية عند تكرير الظرف (المسألة ٣٣).

تركيب وارد فى العربية متفق على صحته وفصاحته .

والكوفيون يوجبون فى الصفة النصب مؤيدين رأيهم بمجئ القرآن الكريم به، قال تعالى:﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٢)ولأن الفائدة تزيد بذلك.

أما البصريون فيجوزون الرفع والنصب، على أن ما ذهب إليه الكوفيون أولى لما فيه من تربية الفائدة، ولأن تأصيل الكلمة فى الدلالة يوافق الحكمة والاصابة فى الكلام.

(المعيار الثانى)

كثرة السماع عن جمهور أهل اللغة وشيوعه عنهم وافق القياس أم خالفه .

إذ يعد شيوع التركيب من أكبر علامات القبول والفصاحة ؛ وإلا لما ساغ لهم أن يتداولوه .

---

(١) من الآية ٦ سورة التوبة .

(٢) من الآية ١٠٨ سورة هود .

ويستوى فيه كونه موافقا للقياس أو مخالفا ، على منهج ما قرروه في فصاحة الكلمة ، من كونها تعد فصيحة مادام العربى نطق بها حتى وإن خالفت القياس مثل الكلمات : استحوذ ، وعور ، وسرر (جمع سرير) لأن النص مقدم على القياس والتعليل .

والتراكيب التى تدخل تحت هذا المعيار ما يأتى :

١- التركيب :(شتى تؤوب الحلبة ، ومسرعا جاء خالد) عن تقديم الحال على عاملها . (المسألة ٣١)

وقد منع الكوفيون ذلك لكى لا يعود الضمير على متأخر، وقد أجازه البصريون لكثرة سماعه ، فقد جاء فى القرآن الكريم وفى كلام العرب - كما ذكرنا فى شرح المسألة . والضمير فى التركيب عائد على متأخر فى اللفظ دون الرتبة ، وحديث تقديمه هنا كتقديمه فى خبر المبتدأ المقدم فى المسألتين السادسة والتاسعة .

وكما وعدنا سيكون فيه بيان لهذه المسألة .

والتركيب غير ضعيف التأليف وإنما هو فصيح لا عيب فيه .

٢- والتركيب :(قعدت يوماً كلَّه ، وقمت ليلةَ كلَّها) عن توكيد النكرة توكيدا معنويا (المسألة ٦٣)

وشواهد ذلك كثيرة خاصة فى الشعر ويؤيد السماع لها القياس ، إذ يرى الكوفيون أنه متى تحققت الإفادة من التأكيد صح ، ولذلك سمع كثيرا ، وبهذا دفعوا ما احتج به البصريون من أن التنكير في المؤكد يخالف التأكيد ، وقد ناقشنا البصريين عند عرض المسألة نقاشا كشف عن تحقق الفائدة ، وعن صحة ما ذهب إليه الكوفيون ، فتراكيب هذا الباب فصيحة لكثرة السماع مع تأييد القياس لها .

٣-والتركيب :(اصْدُقَانْ ، واصدُقْنَانْ) عن ادخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة (المسألة ٩٤)

فصيح لشيوع استعماله وكثرته ، وقرأ ذكوان :﴿ ولا تَتَّبِعَانِّ ﴾[1] بنون التوكيد الخفيفة . وقد استدل بذلك الكوفيون ، وجوزواهم وجماعة من البصريين

---

(١) من الآية ٨٩ سورة يونس .

التركيب أما جمهور البصريين فقد منعوه خوفا من الثقل . وهو مدفوع بكثرة الشواهد ، وبأن الثقل لا يقع ؛ لأن استطالة المد تمنع منه ، وقد بينا ذلك عند شرح المسألة ، وأثبتنا كثرة استعماله وقياسيته مع جميع الأفعال ؛ لانتفاء المانع .

٤- والتركيب :(مررت بك وزيد) عن العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض . (المسألة ٦٥)

وهو مسموع وشواهده كثيرة . ومن القرآن قراءة :﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ (١) بجر الأرحام ، واحتج بذلك الكوفيون فلم يشترطوا إعادة الخافض لكثرة المسموع . وقد قال البصريون إن القياس وجود الخافض ، ولا يخفى قوة ما ذهب إليه الكوفيون لكثرة السماع ، بل إن من الشواهد ما تعين فيه ترك الخافض منعا للالباس كما ذكرنا فى بيان المسألة فالتركيب فصيح لشيوع استعماله .

٥- والتركيب :(قمت وزيد) عن العطف على الضمير المرفوع المتصل دون تأكيده بالمنفصل . (المسألة ٦٦)

وقد أجازه الكوفيون لكثرة شواهده من القرآن الكريم والحديث النبوى ومن كلام العرب ، وكثرة النحاة على تجويزهم ذلك ، أما البصريون فلم يقبلوا منه إلا ما كان فى الشعر ويؤولون ما استشهد به الكوفيون تأويلا لا يخلو من تهافت . فالتركيب فصيح لما سمع منه سماعا لا ينكر كثرته أحد .

٦- والتركيب :(هذا كتاب - والله - خالد ، وقوله: ولا عد منا قهرَ - وجدٌ - صبٌ ...) عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الجار والمجرور. (المسألة ٦٠)

والشواهد من هذا الضرب كثيرة السماع ، فصلها النحويين فى مواضع ذكرناها ثمة عند شرح المسألة ، ومنها قراءة ابن عامر :﴿ **وكذلك زين لكثير من**

---

(١) من الآية ١ سورة النساء .

المشركين قتل أولادَهم شركائِهم ﴾ [1] بإضافة (قتل) إلى(شركائهم) والفصل بينهما (بأولادهم) منصوبا . وقد ذكرنا ما وفى به العلماء القول فى القراءة وكذلك فى شواهد المسألة ، مما دلنا على كثرة الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقا ، أى سواء كان بالظرف أم بغيره ، فى الشعر أم فى النثر . وهو ما ذهب إليه الكوفيون .

وعليه فالتراكيب من هذا الضرب فصيحة .

٧- والتركيب : (كم عندك رجل ، وكم فى الدار غلام) عن الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها مع إبقائه مجرورا (المسألة ٤١)

ذهب الكوفيون إلى ابقاء التمييز مجرورا ، لأنهم لا يرون حرجا فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه كما فى المسألة السابقة (٦٠) أما البصريون فيوجبون النصب لكن كثرة المسموع فى المسألتين فى جانب صحة الفصل مع تأييد القياس له، وإن كان البصريون قد استشهدوا ببعض الشواهد إلا أن الكثرة فى جانب إبقاء المضاف إليه مجرورا ، وإذا كنا نذهب إلى فصاحة التركيب بالجر كما ذهب الكوفيون فإننا لا نستطيع نفي فصاحة التركيب عند نصب التمييز ؛ لما له من حظ فى السماع، ولجانب من القياس رآه البصريون ، كما ذكرناه في شرح المسألة .

٨- والتركيب : (ألله لأفعلن) بهمزة واحدة جوابا عن سؤال (آلله لتفعلن) وقوله: لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب . أى لله - عن عمل حرف القسم محذوفا دون عوض (المسألة ٥٧)

وقد جوزه الكوفيون لكثرة ما روى منه ، وإن قال البصريون بعدم قياسية حذف الحروف أو زيادتها ، مع اعترافهم بمجيئها كذلك .

فكثرة مجئ التركيب دليل قبوله عند جمهور أهل اللغة ، وفصاحته .

٩- والتركيب : (مُرْه يحفِرَها - بنصب المضارع - وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه) عن عمل (أن) المصدرية محذوفة دون بدل (المسألة ٧٧)

والشواهد من القراءات ، ومن الشعر كثيرة وقد جوزه الكوفيون ، أما البصريون فيعدونه شاذا غير مقيس.

---

(١) من الآية ١٣٧ سورة الأنعام .

على أننا ذهبنا إلى ماذهب إليه الكوفيون ، ما دامت التراكيب واضحة الدلالة خالية من الغموض ، وأيدتها كثرة السماع .

١٠- والتركيب:(لولاى ، ولولاك قال الشاعر :

وكم موطن لولاى طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى

عن صحة مجئ الضمير المتصل بعد لولا (المسألة ٩٧)

والبصريون والكوفيون على صحته ؛ لمجيئه ممن يحتج بهم وكثرته .

وإن كان القياس أن يؤتى بالضمير منفصلا ، مثل قوله تعالى :﴿ **لولا أنتم لكنا مؤمنين** ﴾ [١] لكنهم اختلفوا فى إعرابه .

فالتركيب فصيح لسلامته من عيب ضعف التأليف .

١١- والتركيب : « فإذا هو اياها » فى المسألة الزنبورية ٩٩ عن الإتيان بالضمير المنصوب موضع الضمير المرفوع .

وقد منعه البصريون ، وجوزه الكوفيون ، والمسألة من باب المسألة السابقة ، ومن أدلة الكوفيين على مذهبهم مجئ التركيب عن العرب ، واستشهادهم له من كلامهم . إذ اعتمدوا على اثبات ما قالوه بكلام من كلام العرب .

فالتركيب فصيح لموافقته كلام العرب .

(المعيار الثالث)

السماع دون الكثرة ، مع تأييد القياس له.

وذلك بأن يكون التركيب مسموعا عن العرب ؛ لكنه سماع غير مطرد ، وغير كثير ، وينهض به جانب من القياس الذى يصير به مقبولا فصيحا .

من ذلك :

١- التركيب: (بكراً دونك) وقال تعالى :﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [٢]

عن تقديم معمول اسم الفعل عليه . **(المسألة ٢٧)**

أجازه الكوفيون بما استشهدوا عليه بالآية والشعر ، ومن كلامهم . لكن

---

(١) من الآية ٣١ سورة سبأ .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

شواهده لم تصل إلى درجة الكثرة ، ويعلل الكوفيون ما ذهبوا إليه بأن اسم الفعل يحل محل الفعل ويعمل عمله ، فيصح أن يعمل فى المعمول - أيضا- عند تقديمه إلحاقا للفرع بالأصل ، وقد بينا - عند شرح المسألة - ضعف ما احتج به البصريون، وعليه فتقديم معمول اسم الفعل لا يضعف تركيب الكلام ، ويكون التركيب فصيحا . .

٢- والتركيب :(إن تأتنى زيد يكرمْك - بالجزم - وإن تأتنى زيدا أكرِمْ - بالجزم) عن تقديم اسم مرفوع أو منصوب فى جواب الشرط **(المسألة ٨٦)**

يرى الكوفيون رفع الفعل لزوال مجاورته الشرط التى هى سبب الجزم عندهم ، أما البصريون فيبقونه مجزوما ، ويصح تقديم المنصوب والمرفوع عليه ، ومن شواهدهم على ذلك قول طفيل الغنوى :

وللخيل أيام فمن يصطبر لها ويعرف لها أيامها الخيرَ تعقب

بجزم (تعقب) وتحريكه بالكسر للروى .

فالتركيب مع اختلافهم فى ضبط الجواب وإعرابه - فصيح لسماعه وموافقته وجها من القياس عند كل فريق ، ولاعتبار التقديم فيه نكاته وأغراضه البلاغية .

٣- والتركيب : (واركباه ، وامن حفر بئز زمزماه) عن ندبة النكرة والأسماء الموصولة **(المسألة ٥١)**

و التركيب سمع قليلا ، لكن القياس يؤيده ، لأن اشتراط معرفة المندوب متحقق فى النكرة المعينة بمثل اشارة حسية ، أو اشتهار الموصول بالصلة ، فالتركيب خال من ضعف التأليف ، ومن التعقيد والغموض فى معناه .

٤- والتركيب : (وازيد الظريفاه) عن إلقاء علامة الندبة على الصفة **(المسألة٥٢)**

أجاز الكوفيون التركيب لسماعه ، وهو وإن كان قليلا إلا أن القياس يؤيده لأنه كما يصح إلقاء علامة الندبة علي المضاف إليه يصح إلقاؤها على الصفة . ودفعهم احتجاج البصريين فى المسألة ثمة واضح ودال على صحة التراكيب وفصاحته.

بهذا نكون قد استوفينا بيان التراكيب التى قلنا بفصاحتها لخلوها من ضعف

التأليف ، في اطار المعايير التى ذكرناها لمعرفة الكلام الفصيح ، وقد بدا لنا أن البصريين والكوفيين يقيمون احتجاجهم فى بعض المسائل على صحة الإضمار قبل الذكر ، أو عدم صحته ، وفى بعض آخر على تأصيل الكلمة فى الدلالة بالحمل على مافيه فائدة ، أو على كون الكلمة يتحقق بها الغرض من التركيب ، إلى غير ذلك من وجوه من النظر قالوا بها.

والآن نوفى - بعون من الله تعالى - بما وعدنا به من هذه المباحث .

(مبحث) الإضمار قبل الذكر وصلته بضعف التأليف

شغلت قضية (الإضمار) قبل الذكر) حيزا غير قليل فى مسائل عدة من النحو والبلاغة ، لما له - أى الاضمار قبل الذكر - من أثر فى دلالة التراكيب على المعنى المراد.

ففى باب (المبتدأ والخبر) يرفض الكوفيون فى المسألة التاسعة تقديم الخبر ، وفى المسألة السادسة المتعلقة برفع الاسم الواقع بعد الظرف يرفضون اعراب الظاهر مبتدأ مؤخرا ، وفى المسألة الحادية والثلاثين يرفضون تقديم الحال على العامل فيها منعا - فى كل ذلك - من تقديم الضمير على الظاهر . وكذلك يذهبون فى المسألة الثالثة عشرة المتعلقة بأى العاملين أولى بالعمل عند التنازع إلى أولوية إعمال الأول للعلة نفسها .

ويتعرض البلاغيون للاضمار قبل الذكر عند حديثهم عن ضعف التأليف ، وإخلاله بفصاحة الكلام . فالسعد عند شرحه قول الخطيب :« فالضعف نحو : ضرب غلامه زيدا » يقول « فالضعف - أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوى المشتهر فيما بين معظم أصحابه ، وحتى يمتنع عند الجمهور ، كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى ، نحو ضرب غلامه زيدا ، فإنه غير فصيح ، وإن كان مثل هذه الصورة - أعنى ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به - مما أجازه الأخفش ، وتبعه ابن جنى ؛ لشدة اقتضاء الفعل المفعول به ، كالفاعل . واستشهد بقوله :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقوله :

لما عصى أصحابه مصعبا　　أدى إليه الكيل صاعا بصاع

ورد بأن الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل ، أي رب الجزاء وأصحاب العصيان، كقوله تعالى :﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (١) أى العدل .

وأما قوله :.

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر　　وحسن فعل كما يجزى سنمـــار

وقوله :

ألا ليت شعرى هل يلومن قومُه　　زهيرا على ما جر من كل جانب

فشاذ لا يقاس عليه» (٢)

وهذه الصورة التى جوزها الأخفش وابن جنى ، ورفضها السعد وحكم عليها بالشذوذ إحدى سبع صور ذكروها لصحة عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وضابط ضعف التأليف فى ذلك أن يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة دون غرض لذلك ، ويتعين لسلامة الكلام من الضعف « أن يذكر لفظ المعاد حقيقة أو تقديرا ، أو يذكر ما يقتضى معناه ولو لم يذكر لفظه ، أو يكون فى حكم المذكور ولو لم يذكر لفظه ولا معناه ، فإذا لم يذكر معاد الضمير بأحد هذه الوجوه كان التأليف ضعيفا » (٣)

وحاصل تقديمه لفظا حقيقة أن يكون لفظه مقدما ، سواء كانت مرتبته التقديم مثل: جاءنى أخوك فأكرمته ، أم كانت مرتبته التأخير مثل : أخذ القوس باريها ، فإن(القوس) وإن كان مقدما فى اللفظ إلا أن مرتبته التأخير ؛ لأنه مفعول به . قال تعالى :﴿ وإذ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّه ﴾ (٤)

أما تقديمه تقديرا فأن يتأخر في اللفظ لكنه فى قوة المقدم لأن رتبته التقديم ، مثل: ضرب غلامه زيد ، فإن مرتبة (زيد) التقدم ؛ لأنه فاعل . وهذا لا يخل

---

(١) من الآية ٨ سورة المائدة .

(٢) المطول على التلخيص ٢٠ .

(٣) مواهب الفتاح = شروح ١/ ٩٧.

(٤) من الآية ١٢٤ سورة البقرة .

بفصاحة التركيب مادام المتأخر رتبته التأخير ، ومثله : أعطيت درهمه زيدا ، فإن مرتبة (زيد) التقدم لأنه المفعول الأول .

ومن قبيل ذلك التراكيب التى اختلف فيها البصريون والكوفيون واحتج الكوفيون فيها للمنع ، بألا يعود الضمير على متأخر ، وذلك كتقديم الخبر فى مثل (قائم زيد) وإعراب الظاهر بعد الجار والمجرور والظرف مبتدأ مؤخرا ، مثل فى داره زيد وتقديم الحال على عاملها ، مثل : مسرعاجاء زيد ، وقد بينا ثمة قوة احتجاج البصريين بتجويزهم ذلك، ودفع ما احتج به الكوفيون ، لأن الضمير فى كل هذا وإن عاد على متأخر إلا أن رتبته التقدم ، وهذا لا يضر . لأن هذا التقديم والتأخير لغرض سنعرفه .

وأما جهة تقدمه فى المعنى فذلك بأن يذكر قبله ما يتضمن معناه ، لا لفظه مثل قوله تعالى :﴿اعدولوا هو أقرب للتقوى﴾ فإن الفعل(اعدلوا) يتضمن معنى المرجع ، أى : العدل أقرب ، أو أن يستلزمه السياق استلزاما قريبا ، مثل قوله تعالى :﴿ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ (١) أو استلزاما بعيدا مثل قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (٢)

فضمير (توارت) يعود على الشمس المدلول عليها بذكر العشى .

وأما جهة التقدم حكما فهى « أن يتأخرا المرجع عن الضمير لفظا ، وليس هناك ما يقتضى ذكره قبله إلا حكم الواضع بأن المرجع يجب تقدمه ، لكن خولف حكم الواضع لأغراض »(٣)

وجماع الغرض من ذلك القصد إلى المبالغة ، بتفخيم أمر المبهم وإعظام شأنه، بإذهاب النفس إلى طلبه ، والبحث عنه ، فإذا ما جاءها البيان استقر فيها واطمأنت إليه .

ولذا قالوا :« إن الشئ اذا أضمر ثم فسر ، كان ذلك أفخم له من أن يذكر من

---

(١) من الآية ١١ سورة النساء .

(٢) من الآية ٣٢ سورة ص .

(٣) حاشية الدسوقى على المختصر - شروح ١/ ٩٨ .

غير تقدمة إضمار ، ويدل على صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورة فى قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّها لا تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾ (١) فخامة وشرفا وروعة ، لا نجد منها شيئا فى قولنا: إن الأبصار لا تعمى ... » (٢)

وهذه النكتة حاصلة فى المواضع التى ذكرها النحويون التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وهى :

الموضع الأول : أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ، ويفسر بالتمييز مثل: نعم رجلا عمرو ، وبئس رجلا زيد ، فالضمير فيهما عائد على عمرو وزيد ، وقد تقدم الضمير فى الفعلين للإبهام المشوق إلى البيان الذى يأتى بعده ، ليتمكن المعنى فى ذهب السامع أى تمكن .

الموضع الثانى : أن يجر الضمير (برب) مفسرا بتمييز ، وحكمه حكم ضمير (نعم وبئس) فى وجوب كون مفسره تمييزا ، وكونه هو مفردا ، قال الشاعر :

ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائبا فأجابوا

الموضع الثالث : ضمير الشأن والقصة : نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٤)

الموضع الرابع : أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره ، قال تعالى :

﴿ إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ (٥)

قال الزمخشرى :« وأصله : إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع (هى) موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها وَيُبَيِّنُهَا ومنه : هى النفس تتحمل ما حملت ، هى العرب تقول ما شاءت ، والمعنى : لا حياة إلا هذه الحياة ، لأن (إن) النافية دخلت على (هى) التى فى معنى الحياة الدالة على الجنس فنفتها ، فوازنت (لا) التى نفت ما بعدها نفى الجنس» (٦)

---

(١) من الآية ٤٦ سورة الحج .
(٢) دلائل الاعجاز ١٣٢ .
(٣) الآية ١ سورة الاخلاص .
(٤) من الآية ٩٧ سورة الأنبياء .
(٥) الآية ٣٧ سورة المؤمنون .
(٦) الكشاف ٣/ ٣٢ .

فوقع عموم النفى ، ثم حصل الاستثناء .

الموضع الخامس : أن يكون مبدلا من الضمير الظاهر المفسر له .

مثل : أكرمته خالدا ، وشربته الدواء .

ففى هذا إبهام يشوق إلى البيان بما يذكر بعده .

الموضع السادس : أن يكون الضمير مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ، مثل قول الشاعر :

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى لغير جميل من خليلى مهمل

ومعلوم أن الإتيان بالظاهر مرتين لاعمال العاملين فيهما مستكره ، فلابد من اضمار أحدهما ، وعند الاضمار مع العامل الأول يكون للاستغناء عن إظهاره بالبيان الذى يأتى فى الثانى ، وللتشويق إليه .

وهذه النكتة تقوى ما اختاره البصريون من أولوية إعمال الثانى لقربه من المعمول المذكور .

الموضع السابع : أن يكون الضمير متصلا بالفاعل عائدا على المفعول به المؤخر، وهذا الموضع ما ذكرنا فيه الخلاف ، إذ جوزه الأخفش وابن جنى وابن الطراوة، بينما عده السعد من الشاذ لكن المجوزين يرون « أن المفعول يستدعيه الفعل المتعدى ، فكأنه فى رتبة التقديم ، فعود الضمير إليه نفسه له مدخل فى الجواز»[1]

ولا يخفى أن قرائن السياق فى هذا الموضع تدل على المفعول به وتستدعيه لأن الفعل المتعدى وفاعله يطلبان معهما المفعول به ويفسحان له موضعا فى الكلام ، فإذا ما حل ضميره مكانه على خلاف مقتضى الظاهر تشوقت إليه النفس ، وتطلعت إلى معرفته ، ثم أنست بعد مجيئه .

ولعلهم لما لم يجدوا هذه القرائن لم يقبلوا ما كان الضمير فيه متصلا بغير الفاعل، أو غير عائد على المفعول به ، فقالوا :« ويمتنع بالاجماع نحو : صاحبها فى

---

(١) حاشية الأمير على مغنى اللبيب ٢/ ١٠٤ وانظر المواضع المذكورة فى المغنى الموضع نفسه.

الدار ، لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو : ضرب غلامها عبد هند ، لتفسيره بغير المفعول ، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول » [١]

وخلاصة القول أن النكتة التى سوغت عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فى المواضع السبعة المذكورة هى - كما ذكرنا - البيان بعد الابهام لما له من مزية فى الكلام ، وأن التراكيب فيها فصيحة لا ضعف فيها أما مايكون عود الضمير فيه على متأخر لفظا دون الرتبة أو العكس فإن الأمرفى ذلك يكون راجعا إلى نكات تغيير موقع المرجع فى الرتبة أو اللفظ ، وذلك يتجلى فى مبحث التقديم بمشيئة الله تعالى.

(مبحث فى التقديم)

تعقبنا فى مسائل من الخلاف وفى مبحث (عود الضمير على متأخر)مقالة النحويين فى أحوال مرجع الضمير وما يرونه فيها ، وذكرنا أن مرجع الضمير قديكون متأخرا فى اللفظ والرتبة ، مخالفا حكم الواضع من وجوب تقديمه ، وهذا لا يقبل منه إلا ما كان من المواضع السبعة التى ذكروها لما فيها من غرض البيان بعد الابهام الذى اكتفى معه بأن يكون المرجع متقدما حكما أى بحكم الواضع .

وقد يكون المرجع متأخرا فى اللفظ دون الرتبة ، وهذه الحالة لا يرى البصريون فيها بأسا مكتفين بالرتبة ، لذا جوزوا تقديم الخبر ، وإعراب الظرف والجار والمجرور المقدمين خبرا مقدما ، والظاهر بعدهما مبتدأ مؤخرا ، وجوزوا تقديم الحال على عاملها ، بينما خالف فى ذلك الكوفيون لئلا يعود الضمير على متأخر . ولما كانت التراكيب فى هذه الحالة مشتملة على تقديم ما حقه التأخير كما يرى البصريون،خلافا للحالة السابقة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وكذلك فى حالة ما إذا عاد الضمير على متقدم لفظا ورتبة التى هى على أصل حكم الواضع - فإننا نرى أنفسنا فى حاجة إلى النظر إلى نكات التقديم فى التراكيب سواء ما كان مرتبطا منها بعود الضمير أم ما كان غير مرتبط به .

تقديم المسند (الخبر)

يتفق أهل المعانى على وجود أغراض بلاغية يرجع إليها تقديم المسند(الخبر)

---

(٢) مغنى اللبيب ٢/١٠٤ .

فى التراكيب التى قال فيها الكوفيون بعدم تقديم الخبر مفردا كان ، أو جملة ، أو شبه جملة ، مما يؤيد ما ذهب إليه البصريون ، من هذه الأغراض ما يأتى :

١- إفادة التخصيص ، أى تخصيص المسند إليه بالمسند ، وقصره عليه .

ويأتى ذلك عندما يكون الخبر مفردا ، مثل : قائم زيد ، ففيه قصر (زيد) على قائم بحيث لا يتعداه إلى صفة أخرى كالقعود مثلا .

وقد ذكرنا فى المسألة التاسعة ، أن سيبويه تابع شيخه الخليل فى استقباحه ألا يجعل (قائم) خبرا مقدما مبنيا على المبتدأ (زيد) وأن مثل ذلك عربى جيد مثل: تميمى أنا ، ورجل عبد الله ، ومشنوء من يشنؤك . (١)

« ومنه قوله تعالى :﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٢)فإنما قدم المسند - شاخصة - ولم يقل : فإذا هى أبصار الذين كفروا شاخصة ، لأنه إذا قدم الخبر أفاد أن الأبصار مختصة بالشخوص من بين سائر صفاتها من كونها حائرة أو مطموسة أو مزورة إلى غير ذلك من صفات العذاب ، أى ليست إلا شاخصة ولو قيل: واقترب الوعد الحق فشخصت أبصارهم لما أفاد شيئا من هذه الصورة » (٣)

ومثال تقديمه جمله :(أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو) .

وقولهم فى المثل : فى بيته يؤتى الحكم ، بتقديم الخبر (يؤتى) فحصل قصر المسند إليه (الحكم) على المسند (يؤتى) على معنى أن الحكم مقصور على الاتيان له فى بيته ، فلا يؤتى فى بيت غيره .

ومثال تقديم الخبر شبه الجملة أن نقول : فى الدار زيد ، وعندك عمرو ، فإن القصد بتقديم شبه الجملة فى المثالين - غالبا- تخصيص (زيد) بأنه فى الدار وقصره على الوجود فيها ، وتخصيص (عمرو) بأنه عند المخاطب لا عند غيره ، إذ لو كان الغرض مجرد الحكم بالكينونة فى الدار ، والعندية عند عمرو - لما قدم الخبر شبه الجملة على المبتدأ فى المثالين.

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٢٧ .

(٢) من الآية ٩٧ سورة الأنبياء .

(٣) خصائص التراكيب ٢٤٨.

ومن شواهده قوله تعالى ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[١] فقد قدم المسند وهو الجار والمجرور فى الجملتين لغرض القصر ، والمعنى : دينكم مقصور على كونه لكم ، لا يتصف بلى ، ودينى مقصور على كونه لى ، لا يتجاوزه إلى كونه لكم.[٢]

على أننا فى حاجة إلى قرائن السياق لتدلنا على الغرض المقصود من التقديم، فقد يقصد منه الاختصاص ، وقد يكون للاهتمام ، ذلك لأن « صور التقديم بالنسبة لدلالتها على القصر متفاوته بعضها يدل على القصر دلالة لازمة ، وبعضها يدل عليه دلالة غالبة ، وبعضها يدل عليه أحيانا ... ويفهم من كلام البلاغيين أن النفى حين يدخل على المسند الجار والمجرور المقدم تكون دلالته على القصر دلالة لازمة ... »[٣]

ومن شواهد تقديم الخبر شبه الجملة المسبوق بنفى لإفادة التخصيص قوله تعالى : ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾[٤] فظاهر المعنى كما يقول السعد : « أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بفى خمور الجنة ، أو على الحصول فيها ، لا يتجاوزه إلى الاتصاف بفى خمور الدنيا ، والحصول فيها ... ثم يؤكد السعد على أن تقديم الخبر شبه الجملة يفيد القصر قائلا : ولهذا - أي ولأن التقديم يفيد التخصيص - لم يقدم الظرف الذى هو المسند على المسند إليه فى ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾[٥] ولم يقل : لا فيه ريب - لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى ،بحسب دلالة الخطاب ، بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن... »[٦]

وقد يصح لنا أن نلحظ للتقديم فى التركيب غرضين يتحققان بوجوده ويزولان عند وضع الكلمات فى رتبتها لأن البلاغيين يرون عدم تزاحم النكات البلاغية وتدافعها فقد قدم المسند الجار والمجرور (إلى ربك) فى قوله تعالى :« إلى ربك

---

(١) الآية ٦ سورة الكافرون .
(٢) انظر المطول ١٨٤ .
(٣) دلالات التراكيب ١٧٧.
(٤) من الآية ٤٧ سورة الصافات .
(٥) من الآية ٢ سورة البقرة .
(٦) المطول ١٨٤.

يومئذ المساق» لإفادة قصر السوق يوم القيامة على كونه إلى الله جل وعلا ، لا إلي غيره وقد أفاد هذا التقديم أيضا - رعاية الفاصلة مع الآيات قبلها ، قال تعالى:﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ ﴿٢٨﴾ وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾[١]فلا تدافع بين النكتتين ، ولن تذهب إحدى النكتتين بالآخرى ، والشواهد من هذا الباب كثيرة .[٢]

٢- التنبية من أول الأمر على أنه خبر لا صفة ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [٣]وقولنا : فى الدار رجل ، فإنه لو أخر شبه الجملة الواقع خبرا فى المثالين لتوهم أنه نعت للمبتدأ لا خبر ، لأن المبتدأ النكرة يكون فى حاجة إلى شيئين : خبر تتم به معه الفائدة ، وتخصيص له لكى لا يكون الحكم على منكور غير بين ، فلوكان نكرة كان متلقى الكلام فى حاجة إلى تخصيص النكرة قبل الحكم عليها .

لذا تعين تقديم الخبر « ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كأنه موصوف معلوم بهذا الحكم ، كالفاعل فإنه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو : قام رجل »[٤] وصار هذاالتقديم للخبر عن النكرة بمنزلة ضمير الفصل فى الخبر المعرفة لتعيين كل منها للخبرية.

وذهب ابن يعقوب إلى أن توهم اللبس واقع أيضا فى الخبر المعرفة مثل : زيد قائم ، إلا أنه لما كانت حاجة النكرة إلى النعت آكد من حاجة المعرفة اعتبر التوهم مع النكرة والتزم التقديم معها .[٥]

لكن لا يخفى أن إزالة اللبس مع المعرفة بطريق الفصل بالضمير لا بالتقديم لأنه لو قدم الخبر المعرفة لالتبس بكونه مبتدأ ، بل يجب عندئذ إعرابه مبتدأ ؛

---

(١) الآيات ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ سورة القيامة .

(٢) انظر خصائص التراكيب ٢٤٩.

(٣)من الآية ٧٦ سورة يوسف .

(٤) المطول ١٧٥ وانظر حاشية الصبان على الأشمونى ٢٠٤/١ ، ومغنى اللبيب ٩٣/٢.

(٥) انظر مواهب الفتاح = شروح ١١٥/٢ .

لاستوائهما فى التعريف ، لذا كان طريق تعيينه للخبرية ضمير الفصل .وذلك كما يلتبس تقديم الخبر النكرة غير الظرف فى مثل : رجل قائم ، إن قلنا : قائم رجل - بأن يكون (قائم) مبتدأ ، ورجل بدل منه .

وأهل اللغة على « وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة ، وكان الخبر عنه ظرفاً نحو قولهم : عندك مال ، وعليك دين ، وتحتك بساطان ومعك ألفان ، فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء ، ومواضعها التقديم على الظرف قبلها التى هى أخبار عنها ، إلا أن مانعا منع من ذلك ، حتى لا نقدمها عليها ، ألا ترى أنك لو قلت : غلام لك، أو بساطان تحتك ، ونحو ذلك - لم يحسن؟ لا لأن المبتدأ ليس موضعه التقديم، لكن لأمر حدث ، وهو كون المبتدأ هنا نكرة ، ألا تراه لو كان معرفة لاستمر وتوجه تقديمه ؟ فنقول : البساطان تحتك ، والغلام لك ، أفلا ترى أن ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه »(٤٦٨)

وهذا فى غاية الوضوح فى أن تقديم الخبر على المبتدأ النكرة يدفع وقوع الغموض فى التركيب ويبعد رائحة التعقيد فيه ، الذى يوجد مع تأخير الخبر على النكرة التى تنتظر مخصصا لها .

وكان قولهم : « من أول الأمر » عند بيان الغرض من تقديم الخبر محض النكتة فيه، لأن تقديمه يمنع ما كان يقع عند تأخيره من كد الذهن بتوجهه إلى جعله ما بعد النكرة مخصصا لها ، ثم تحوله مرة أخرى إلى جعله خبرا لها ، لشدة حاجة المبتدأ إلى الخبر ليتم الكلام به .

ومن شواهدهم لهذا الغرض قول حسان بن ثابت فى مدح سيد الخلق وخاتم رسل الله صلى الله عليه وسلم :

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

وقد تواردت أقوالهم على أن تقديم الظرف(له) على المبتدأ (أهم)لدفع توهم أنه صفة لا خبر . فينتظر عندئذ الخبر ، ويخل من أول وهلة بتمكين المدح والتعظيم فى القلوب المناسب للمقام (٢).

(١) الخصائص ٢٩٩/١ وانظر ٣١٧ .

(٢) انظر مواهب الفتاح - شروح ١١٥/٢.

فإن قيل : إن الوهم يزول بأن يقال : همم لا منتهى لكبارها له ؛ فإن(له) عندئذ يتعين للخبرية ، إذ يضعف اعتباره صفة ثانية ، لمرجوحية الوصف بالجملة ، قبل الجار والمجرور. (١)

قلنا : إنهم يحترزون عن الفصل بين المبتدأ والخبر بالوصف سيما الطويل كما فى هذا الشاهد . (٢)

وكما سبق أن قلنا فى غرض التقديم للحصر - من أنه قد يتبدى فى التركيب أكثر من نكته لعدم تدافع النكات ، فإن البهاء السبكى يرى فى البيت غرضين وجيهين ، قال : « ويمكن أن يقال : التقديم إما للاختصاص ، وإما للتفاؤل ومسرة السامع مثل : عليه من الرحمن ما يستحقه ... » (٣)

وعندى أن الاختصاص يناسب مقام المدح - وهو الحق - للمصطفى صلى الله عليه وسلم . بحصر الهمم الكبار التى لا يحاط بها على المصطفى عليه الصلاة والسلام بحيث لا تتجاوزه إلي غيره .

٣- التشويق إلى ذكر المسند إليه ، بأن يكون فى المسند المتقدم حديث يشوق النفس إلى معرفة ما هو له هذا الحكم ، وذلك مثل قول محمد بن وهيب فى مدح المعتصم .

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر

فقد قدم المسند (ثلاثة) متبوعاً بصفة تشوق إلي ذكر المسند إليه وهو(شمس الضحى وما عطف عليه) وقول أبى العلاء :

وكالنار الحياة فمن رما دٍ أواخرها وأولها دخان

فقدم المسند (كالنار) على المسند إليه (الحياة) للغرض نفسه . والأمثلة منه كثيرة . يدخل فيها ما يكون المسند خبرا وما يكون فعلا .

٤- التعجيل بما هو محل الغرض مثل قوله :

---

(١) انظر عروس الأفراح - شروح ٢/١١٥.

(٢) انظر الأطول ١/٢٠٠.

(٣) عروس الأفراح - شروح ٢/١١٦.

سلام الله يا مطـر عليهـا وليس عليك يامطر السلام

فقدم (عليك) على (السلام) لأن اهتمامه بنفي وقوع السلام عليه ، لا نفى السلام . ويمكن حمله على القصر . ومن ذلك قول القائل :مشنوء من يشنؤك معجلا ذكر ما أخبر به .

والأمثلة من هذا الغرض كثيرة . بل الأغراض لتقديم المسند أكثر مما ذكر تبعا للمقامات وسياقات التراكيب .

(تقديم المتعلقات)

يعنى البلاغيون بالنظر فى الأحوال المختلفة لمتعلقات الفعل (والمفعول به ونحوه) ومنها التقديم بنوعيه : تقديم المتعلقات على الفعل ، وتقديم بعض المتعلقات على بعض .

ونعنى هنا بمعرفة نكات التقديم لبعض المتعلقات الذى اختلف فيه البصريون والكوفيون ، وقلنا بصحة التقديم ، وفصاحة التراكيب الواقع فيها حسب المعايير التى ذكرناها لذلك .

والتقديم فى هذه التراكيب للمفعول به : عندما يقع مشغولا عنه مقدرا بعده الناصب له (المسألة ١٢) أو يقع معمولا للمنصوب بلام الجحد (المسألة ٢٩) أو معمولا لاسم الفعل(المسألة ٢٧) أو معمولا لجواب الشرط (المسألة ٨٦)

وللحال إذا تقدمت على عاملها وصاحبها الظاهر أو المضمر (المسألة ٣١) وقد ذكروا لتقديم المتعلقات أغراضا كثيرة : منها التخصيص والتأكيد والاهتمام ، والتبرك ، والاستلذاذ ، وموافقة كلام السامع ، وضرورة الشعر ، والسجع ، والفاصلة ، ونحو ذلك .[1]وهو فى كل ذلك حسب ما تدل عليه قرائن السياق وأغراض المتكلمين .

ولا يخفى أن إغفال القرائن وعدم التأمل فيها يوقع فى خطأ عند تعيين الغرض من التقديم ، من ذلك ما وقع للبهاء السبكى - عفا الله عنه - فقد قال

---

(١) انظر شروح التلخيص ٢/ ١٥٠ ، والمطول ٢٠٠.

:«وقد اجتمع الاختصاص وعدمه فى آية واحدة !!! وهى قوله تعالى :﴿ **أفغير الله تدعون إن كنتم صادقين * بل إياه تدعون** ﴾ [١]فإن التقديم فى الأول قطعا ليس للاختصاص ، وفى إياه قطعا للاختصاص ،كما يظهر بالتأمل» [٢] على أن التأمل يهدينا إلى أن التقديم فى الآيتين للاختصاص ؛ فإن السؤال فى الأولى يقررهم بتخصيص دعائهم لغير الله إن كانوا صادقين فى دعوى أنها آلهة من دونه، ثم يبين جل وعلا لهم ، الحقيقة بأنهم سيخصونه بالدعاء دون غيره ، ويظهر كذبهم .

قال الزمخشرى :«-أغير الله تدعون- بمعنى : أتخصون آلهتكم بالدعوة فيما هو عادتكم إذا أصابكم ضر ، أم تدعون الله دونها » [٣]

كما يظهر بالتأمل - أيضا - أن السياق قد يحتمل من الأغراض دون تزاحم بينها ، ما دامت لا تدفعها قرائن مانعة منها .

والتخصيص هو النكتة من تقديم المتعلقات غالبا ؛ إذ لا ينفك عنه فى أكثر الصور باستقصاء الشواهد .

وقد قال أئمة التفسير فى قوله تعالى :﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[٤] إن المعنى : نخصك بالعبادة والاستعانة ، وهو معنى الاختصاص .[٥]

وقوله تعالى :﴿ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [٦] قدم المفعول (إياه) أى إن كنتم تخصونه بالعبادة فاشكروه علي ما رزقكم من الطيبات ، وقال البهاء السبكى « قوله تعالى :{ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ ﴾[٧] من أقوى أدلة الاختصاص ، فإنها قبلها ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ ﴾ [٨] فلو لم تكن للاختصاص وكان معناها أعبد الله لما حصل الإضراب الذى هو معنى (بل) » [٩]

---

(١) من الآيتين ٤٠، ٤١ سورة الأنعام .
(٢) عروس الأفراح - شروح ١٥٤/٢.
(٣) الكشاف ١٨/٢.
(٤) الآية ٥ سورة الفاتحة .
(٥) انظر شروح التلخيص ١٥٢/٢.
(٦) من الآية ١٧٢ سورة البقرة .
(٧) من الآية ٦٦ سورة الزمر .
(٨) من الآية ٦٥ سورة الزمر .
(٩) عروس الأفراح - شروح ١٥٣/٢.

وكذلك يرى ابن الأثير أن التقديم فى الآية السابقة للاختصاص ، وهذا - كما قلنا - صحيح ، لكن الذى لا يصح له ادعاؤه أن البيانيين ومنهم الزمخشرى لايرون لصورة تقديم المتعلقات غرضا إلا الاختصاص ، وعبارته : « وقال علماء البيان ومنهم الزمخشرى رحمه الله - إن تقديم هذه الصورة المذكورة (إنما هو للاختصاص) وليس كذلك ، والذى عندى فيه أن يستعمل على وجهين : أحدهما الاختصاص ، والآخر مراعاة نظم الكلام ... » [١]

ثم يدخل فى الوجه الثانى قوله تعالى ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ منكرا على الزمخشرى قوله فيها : « وتقديم المفعول لقصد الاختصاص » [٢] وكأنه يرى أن مراعاة جانب المعنى الذى ترشد إليه القرائن يحتل جانب صناعة الألفاظ ، ويلج فى هذا المسلك ، رافضا كون التقديم لغرض الاختصاص فى قوله تعالى ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾ [٣] وإنما هو لمراعاة فضيلة السجع ، ثم يلمز الزمخشرى قائلا: « فإن قيل:إنما قدمت الجحيم للاختصاص لأنها نار عظيمة [٤] ، ولو أخرت لجاز وقوع الفعل على غيرها فالجواب عن ذلك أن الدرك الأسفل أعظم من الجحيم وكان ينبغى أن يخص بالذكر دون الجحيم ، على ما ذهب إليه ، لأنه أعظم ، وهذا لا يذهب إليه إلا من هو بنجوةعن رموز الفصاحة والبلاغة » [٥]

وقد غاب عن ابن الأثير أن سياق الحديث عن النار فى الآية سياق تصلية وشدة إذاقة ، وصريح المناسبة للتصلية لفظ الجحيم التى هى النار شديدة التوهج والتأجج لكثرة جمرها ، وتوقدها نارا بعد نار تحتها . [٦]

ويأتى الحديث عن الدرك الأسفل فى سياق يشير إلى البعد مكانا ، وعن النصرة والرحمة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ

---

(١) المثل السائر ٢/٣٩.
(٢) الكشاف ١/٦١.
(٣) الآيتان ٣٠ ، ٣١ سورة الحاقة .
(٤) انظر الكشاف ٤/١٥٣ .
(٥) المثل السائر ٢/٤٠.
(٦) انظر مادة (جحم) لسان العرب ٥٥٣.

نصيراً﴾ [١] والله أعلم .

ومن شواهد هذا الباب قولك : زيدا عرفت ، فالتقديم للمفعول يفيد - غالبا- التخصيص قصرا أو قلبا أو إفرادا ؛ ويكون شاهدا لمسألة الاشتغال(١٢) لوقلت : زيدا عرفته ، قال السعد :« وأما نحو : زيدا عرفته فتأكيد ، إن قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب ، أى عرفت زيدا عرفته ، وإلا فتخصيص ، أى : زيدا عرفت عرفته ، لأن المحذوف المقدر كالمذكور ، فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور فى إفادة الاختصاص ، كما فى (باسم الله) فنحو : زيدا عرفته يحتمل المعنيين» [٢]

هذا على رأى البصريين فى تقدير عامل محذوف مفسر بالمذكور أما على رأى الكوفيين الذين ينصبونه بالفعل الواقع على الهاء فإنه يعكر على قصد الاختصاص كون معموله الضمير مؤخرا ، وإن كان على المذهبين يصح كونه للاهتمام بالمقدم ، أى الاهتمام بالمسارعة بذكر من وقع عليه الفعل ، والاعتناء بشأنه ، دون قصد إلى الاختصاص .

ووراء التخصيص دائما اهتمام بالمقدم[٣] لكن التقديم عند عدم التخصيص قديكون للاهتمام أو لغرض آخر.

أما التأكيد فى المثال فحاصل مع التخيصص وعدمه ، لتكرر وقوع الفعل مرة على الظاهر- قدر عامله مقدما أو مؤخرا- لوقوعه على ضميره . وإن كان التأكيد أكثر مع التخصيص ، لزيادته بتأكيد التخصيص له تأكيدا ، ولذلك قيل : التأكيد فى (زيدا عرفته) أبلغ منه فى (عرفت زيدا عرفته) ووجه كونه أوكد فى إفادة الاختصاص أن ذكر المفسر خلوا عن قصد الاختصاص ليس فيه إلا تكرار الإثبات ، فليس فيه إلا تأكيد الإثبات دون الاختصاص [٤].

ومن شواهد تقديم المفعول وحمله على التخصيص تقديمه فى جواب الشرط (المسألة ٨٦) فى قول طفيل الغنوى :

---

(١) الآية ١٤٥ سورة النساء .

(٢) المختصر على التلخيص - شروح ١٤٨/٢ وانظر الأطول ٢٠٩/١ .

(٣) المرجع المتقدم ١٥٤/٢ .

(٤) بتصرف عن الأطول ٢٠٩/١.

وللخيل أيام فمن يصطبر لها ويعرف لها أيامها الخير تعقب

قدم (الخير) على عامله (تعقب) على معنى : إنما تعقب الخير ، فهذا معلوم لكثير من الناس .

ومن ذلك تقديم الحال على صاحبها (المسألة ٣١) فى قوله تعالى : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[١] أى لا يخرجون إلا على هذه الصفة - والله أعلم- ومنه قول الشاعر :

سريعا يهون الصعب عند أولى النهى إذا برجاء صادق قابلوا البأسا

أى يهون الصعب على حالة السرعة دون حالة البطء إذا ما تحققت مقابلة البأس بالرجاء فى وجه الله تعالى . ومنه قولهم : شتى تؤوب الحلبة ، ويصح الحمل على الاهتمام بالمسارعة إلى بيان الحال فى الشواهد .

ومما يكون تقديمه للاهتمام تقديم معمول اسم الفعل (المسألة ٢٧) مثل قوله تعالى :﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[٢] فقدم (كتاب الله) اهتماما وحثا على التزامه والحرص عليه ، ومنه قول الراجز :

يأيها المائح دلوى دونكا فإنى رأيت الناس يحمدونكا

فقدم (دلوى) مفعول اسم الفعل (دونك) للاهتمام ، وقد يكون لمراعاة النظم ، وتقديم معمول منصوب لام الجحد (المسألة ٢٩) فى قول الشاعر :

لقد عذلتنى أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حيا لأسمعا

فقدم المفعول (مقالتها) للاهتمام ؛ ومن قال للنظم لم يبعد .

ومثله تقديم معمول المنصوب بأن فى قوله

ربيتــه حتى إذا تمعــددا كان جزائى بالعصا أن أضربا

قدم الجار والمجرور (بالعصا) للاهتمام بما يثير نفسه ، أو للنظم .

وأيا ما كان فإن نكات تقديم المتعلقات على كثرتها - كما قلنا قبل - تخضع فى كل الأحوال لما يقصد إليه المتكلمون بها ، وطريق الوصول إليها يحتاج إلى قرائن السياق .

---

(١) من الآية ٧ سورة القمر .

(٢) من الآية ٢٤ سورة النساء .

(معايير التراكيب غير الفصيحة)

معنا لهذه التراكيب - كما نوهنا من قبل - معياران :

المعيار الأول : عدم السماع وضعف القياس .

وذلك بأن لايسمع التركيب عن العربى ويذهب المجوز له إلى قياس ضعيف ، فيعد التركيب غير فصيح لضعف تأليفه .

من ذلك :

١- التركيب : (قائما ماكان زيد ، وقاعداً مازال عمرو)

عن تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهن **(المسألة ١٧)**

وقد جوزه الكوفيون ، ومنعه البصريون ، لأنه لم يسمع تقدم الخبر على (ما) وإن سمع تقدمه مع غيرها . أماوجه ضعف قياسهم أن النفى يأتى لإفادة معنى فى الاسم والفعل ، فينبغى أن يأ تى قبلهما كالا ستفهام الذى شأنه أن يكون مقدما .

وقد ارتضينا ترجيح رأى البصريين ، لكن لما قوى قياس الكوفين فى تقديم خبر (مازال) لأن مآله الإثبات أخذنا بقولهم . لكن يبقى عليهم مخالفتهم ماذهبوا إليه من عدم عود الضمير على متأخر لفظا ، الذى ناقشناه فى مبحث عودالضمير على متأخر .

٢ - والتركيب : فائما ليس زيد ، عن تقديم خبر ليس عليها **(المسألة ١٨)**

ولم يسمع منه شئ ، الإ ما حمل على ظاهره. من تقديم معمول خبر ليس فى قوله تعالى﴿ أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (١) وقد احتج بها البصريون على الجواز، وقد بينا فى شرح المسألة مايدفع رأى البصريين بوجوه كثيرة ،والقياس لايساعدهم لأن (ليس) فعل غير متصرف فى نفسه فلايتصرف فى غيره.

٣- والتركيب : طعامك مازيد آكلا . عن تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها **(المسألة ٢٠)**

وقد جوزه الكوفيون ، ومنعه البصريون ولم يسمع منه شئ ، وهو ضعيف فى

---

(١) من الآية ٨ سورة هود .

القياس لأن قياس (ما) على أدوات النفى الأخرى يدفعه أن (ما) يليها الاسم والفعل ، بخلاف (لن ، ولم) فهما كالجزء من الفعل ، ولأن (ما) لها الصدارة كأدوات الاستفهام .

والجمهور على تقديمه ، وكلام أهل اللغة على تقديم المعمول على مرفوع (ما) أو منصوبها ، لا تقديمه عليها ، فهى مصدرة دائما فى كل ما أتى عن العرب.

٤- والتركيب : ما طعامك أكل إلا زيد .

عن تقديم معمول الفعل المقصور عليه **(المسألة ٢١)**

جوزه البصريون ومنعه الكوفيون والحق معهم ، لأنه لم يسمع عن العرب ، فضلا عن أن التركيب - كما بينا فى شرح المسألة - فاسد قبيح ، لما فيه من تدافع المعنى ، لأن تقديم المعمول يشعر بقصر مدلول الفعل المنفى عليه ، والاستثناء بإلا يدل على أن الغرض حصر الفعل على المستثنى المؤخر ، وقد ذكرنا كلاماً للشيخ عبد القاهر يؤسس لما ذهبنا إليه ، فالتركيب ضعيف التأليف غير فصيح .

٥- والتركيب : زيدا إن تضرب أضربْ ، عن تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط **(المسأله ٨٧)**

ذهب الصريون إلى عدم جواز نصبه بالشرط أو الجزاء ، وجوز الكوفيون نصبه لكن السماع لم يأت بذلك ، ويؤيد البصريين فى منعهم له أن الشأن فى الشرط والجزاء وصلتاتهما أن تأتى بعد الأداة ، لأن الشرط كالاستفهام له الصدارة ، أما الكوفيون فيرون أن موضع الجواب كالشرط ، لذا جوزواتقديم معموله ، أما البصريون فلا يرون ذلك لأدلة ذكرناها ثمة .

فالتركيب على ماذهب إليه الكوفيون ضعيف التأليف ، لعدم سماعه ، وضعف قياسه ، وقد بينا فى شرح المسألة مايفى بأن موضع الجزاء التأخير .

٦- والتركيب : إن زيداً وعمرو قائمان ، وماهو مثل ذلك .

عن العطف على اسم إن بالرفع قبل مجىء الخبر **(المسألة ٢٣)** والقول فيما يتعين فيه أن يكون الخبر للاثنين معا . وقد عده البصريون من الغلط ، وهذا هو

الصحيح ، أما ما أستشهد به الكوفيون من الشواهد الكثيرة على صحة ما ذهبوا إليه فلا يسلم لهم ، لأن حملها على ماذهب إليه البصريون ممكن ، بل هو الصحيح ، طرداً للشواهد على وتيرة واحدة ، بدليل أن الكوفيين لا يستطيعون فى مثل . إن زيدا وعمرو قائم أن يجعلوا (قائم) خبرا للاثنين ، ويتحتم عليهم أن يجروا الإعراب على طريقة البصريين ، من حذف خبر أحدهما لدلالة المذكور عليه ، وقد فصلنا القول فى ذلك بما لا يحتاج إلى مزيد عند شرح المسألة .

فالتركيب المذكور المتعين شاهداً للمسألة لم يأت به السماع ، ولا يؤيده القياس ، فهو ضعيف التأليف غير فصيح .

٧ - أتانى زيد لكن عمرو ،عن العطف (بلكن) بعد الإيجاب **(المسألة ٦٨).**

جوزه الكوفيون ، ومنعه البصريون ،ولم يستدل عليه الكوفيون بالسماع ، واعتمدوا عل قياس ضعيف غاية الضعيف ، وجمهور أهل اللغة على منعه ، فالتركيب ضعيف التأليف غير فصيح .

٨ - والتركيب : كيف تكن أكن . عن المجازاة (بكيف) لفظا بجزم الفعل **(المسألة ٩١)**

جوزه الكوفيون ، ومنعه البصريون لعدم سماعه ،و إنما أتت المجازاة بها معنى مثل قوله تعالى ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾[1] وامتناع المجازاة بها لفظا لأنها تقتضى أن يكون المجازى على جميع أحوال المجازى ، وهذا مستحيل .

فالتركيب ضعيف التأليف غير فصيح ، لعدم سماعه وضعفه فى القياس .

(المعيار الآخر) قلة السماع وضعف القياس .

وذلك بأن يسمع التركيب قليلا قلة تقربه إلى النادر ، ويكون سنده فى القياس ضعيفا ، من ذلك :

١- التركيب : إلا خالداً حضر الضيوف ، وقوله (خلا الله لا أرجو سواك) عن تقديم حرفى الاستثناء أول الكلام **(المسأله ٣٦)**

---

(١) من الآية ٦٤ سورة المائدة

جوزه الكوفيون ، ومنعه البصريون ، وهو حق ، لقلة سماعه عن العرب ، وحمل ما جاء على الضرورة، ولأن القياس لا يؤيده ، لأن شأن المستثنى أن يأتى بعد تمام الكلام للإخراج من الحكم ، كالتمييز فى وجوب تأخيره عن المميز، إذ كيف يهتم بذكر المستثنى قبل أن يعرف المستثنى منه ، فالتركيب ضعيف التأليف غير فصيح.

٢- والتركيب : نفسا طاب زيد ، عن تقديم التمييز على العامل المتصرف (المسألة ١٢٠)

جوزه الكوفيون ، ومنعه البصريون ، وهو الرأى ، لقلة سماعه ، وحمل ما جاء منه على الضرورة ، ولضعفه فى القياس ، لأن الشأن فى التفسير أن يكون بعد المفسر ، إذ لا يفسر مجهول لم يعلم بسبق ذكر له ، ولأنه تضيع فائدة التمييز فى بعض الأحوال فيما إذا كان محولا عن الفاعل أو المفعول ، كمجئ التميز فى المثال المذكور ، فقد ضاعت بتقديمة فائدة المبالغة بالمجئ به محولا عن الفاعل لإسناد الطيب إلى زيد كله ، فتقديم (نفسا) فى المثال يذهب بهذه الفائدة .

فالتركيب ضعيف التأليف غير فصيح .

٣ - والتركيب : خذ خمسة عشر ك باضافه خمسة إلى عشرة ، عن إضافة النيف إلى العشرة **(المسألة ٤٢)**

جوزه الكوفيون ، ومنعه البصريون ، ولم يستهشد الكوفيون الا ببيت واحد ، وهو ضعيف فى القياس ، لأن التركيب يقتضى الوحدة ، والإضافة تقتضى المغايرة ، مما يؤدى إلى فساد المعنى .

فالتركيب ضعيف التأليف نازل عن درجة الفصاحة .

٤- والتركيب مثل : هذا ليث أسد ،قمح بر ، ورجل فاضل عن إضافة الاسم إلى مايوافقه فى المعنى **(المسألة ٦١)**

فقد جوز الكوفيون إضافة الاسم إلى ماهو بمعناه ، بشرط اختلاف اللفظ ، واحتجوا بشواهد كثيرة ، لكن التحقيق دلنا عند شرح المسالة - أنهم لم يأتوا بمثال صريح فى إضافة الشىء إلى ماهو بمعناه المطابق ، والشواهد محمولة على التأويل ، ويبطل شرط الاختلاف فى اللفظ قولنا ابن الابن .. باتحاد لفظها.

وماجاز ذلك إلا لاختلاف معناهما ،وهو ما تقتضيه الإضافة وكذلك الشأن فيما استشهد به الكوفيون . فالتركيب ضعيف غير فصيح .

٥- والتركيب : مثل : ياالرجل ، يا الغلام عن مسألة نداء المحلى (بأل)

وقد جوزه الكوفيون ومنعه البصريون ، والشواهد القليلة التى استشهد بها الكوفيون داخلة فى حكم الضرورة . والقياس لا يؤيدها ، لأن نداء مافيه (أل) فيه تضارب من حيث إن تعريف العهد يدل على الغيبة ، والنداء يدل على الحضور ، فيتنافى التعريفان ، كما يقع فيه إشكال من حيث الإعراب والبناء ، ووجوه أخرى داله على ضعفه بيناها ثمة .

ومع مافى البيت من تعقيد فيه ثقل وتنافر فى التركيب .

فالتركيب غير فصيح لضعفه فى التأليف ضعفا أدى إلى التعقيد والتنافر .

٦- والتركيب : جئت لكى أن أكرمك . عن إظهار (أن) المصدرية بعد (لكى ، وحتى) (المسألة ٨٠)

جوزه الكوفيون ، ومنعه البصريون ، لأنه قليل السماع وما جاء منه فهو للضرورة ، ويضعف قياسه وقد أدى ضعف تأليفه إلى ثقل لا يخفى ، فالتركيب ضعيف التأليف ، وفيه ثقل وتنافر بين الكلمات .

٧- والتركيب : واركباه ، واجبلاه ، عن ندبة النكرة والمبهمات. (المسألة ٥١)

أجازه الكوفيون ومنعه البصريون ، لأنه لم يسمع إلا شواهد ذهب منها الابهام وهو ضعيف من ناحية القياس ، لأن الغرض من الندبة الإعلام بعظم المصاب، وهذا لا يتحقق مع النكرات والمبهات .

فالتركيب غير فصيح لضعف تأليفه المصاحب له التعقيد وغموض المعنى فيه.

يبقى معنا تركيبان لم نذكرهما فى التركيب الفصيحة ، ولافى التراكيب غير الفصيحة ، هما :

١- صرف أفعل التفضيل فى ضرورة الشعر (المسألة ٦٩) وقد رجحنا عند شرح المسألة مذهب البصريين إلى صرفه على مذهب الكوفيين إلى منع صرفه .

٢ - منع صرف ماينصرف فى ضرورة الشعر (المسألة ٧٠) وقد اخترنا ما ذهب إليه الكوفيون - عند شرح المسألة - بتجويز صرفه ، موافقة لما رآه جمهور النحاة طلبا للتوسعة على الشاعر لإقامة وزنه وقافيته .

وقد أرجأنا الحديث عنهما إلى المبحث الآتى عن الضرورة الشعرية ،

« مبحث » الضرورات الشعرية

(الاهتمام بالمعنى) تلتقى علوم العربية - بوجه عام - عند الاهتمام بالمعنى وطريق أدائه والوصول إليه .

وكان للنحو اهتمامه ببيان ضوابط الصيغ وأحكامها ، وطريق تأليف الكلام ، ومايجب أن تكون عليه الكلمة مع الكلمة ، والجملة مع الجملة ، حتى تؤدى التراكيب معانيها الأصلية دون خلل وفساد فيها .

وقد اهتمت البلاغة بفصاحة الكلام فى مفرداته وتراكيبه ، ومطابقته لمقتضى الحال ، فلا يوجد قبح فى التراكيب عند أداء الأغراض بها .

وفى إطار هذا الاهتمام تناول النحويون والبلاغيون ما ارتكبه الشعراء من ضرورات فرضتها عليهم قيود الشعر كالوزن والقافية.

فتناولها النحويون من جانبها النحوى حيث صحة التركيب وأداؤه أصل المعنى أو خروجه عن ذلك ، وتناولها البلاغيون من جانبها البلاغى حيث حسن التركيب وقبوله لمطابقته لمقتضى الحال وفصاحته ، أو قصوره دون ذلك .

(مفهوم الضرورة) هى : الخروج على القاعدة النحوية والصرفية فى الشعر ، مما لا يقع فى النثر ، لإقامة الوزن وتسويه القافيه [١] لكن متى يعد هذا الخروج ضرورة ؟

قال الألوسى عند تعريفها : « ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ماوقع فى الشعر مما لايقع فى النثر ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة (مخلص) أم لا . ومنهم من قال :إنها ماليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره ، وبه قال ابن مالك ، فإن الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل مما لا مدفع له [٢]

---

(١) الضرورة الشعرية فى النحو العربى ١٣

(٢) الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر ٦

لكن يعكر على القول بأن سيبويه يخص الضرورة بما لا مندوحة عنه [١]

قوله عن جرتمييز (كم) مع وجود فاصل : «وقد يجوز فى الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز ، على قول الشاعر :

كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه

الجر والرفع على مافسرناه . [٢]

ويوجه الأعلم الجر بقول : « إنه أجاز الفصل بين كم وماعملت فيه ضرورة »[٣]

فتجويز سيبويه جر (مقرف) بإضافة (كم) إليها مع أمكان الإتيان به مرفوعاً أو منصوباً دون ضرر من الوزن وتفسير الأعلم بأن ذلك على الضرورة دليل على أن سيبويه يرى وجود الضرورة مع وجود المندوحة منها .

والذى أميل إليه هو الرأى الثانى ، لوضوح علة التسمية ، أما القول : بأنه «مامن ضرورة الا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره » [٤] فهو واضح التهافت ، ويبدو فى تفسيرهم لها يقولهم : « إن معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ماتضمنته ضرورة النطق به فى ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يثنيه غيره إلى أن يحتال فى شئ يزيل تلك الضرورة [٥]

وأى تهافت أظهر من هذا وأعجب من أن يقال يتمكن غير الشاعر الذى يأتى بالضرورة من أن يتجنبها ، فالضرورة على هذا لواحد ، والتمكن لغيره ، بل إذا كان الحال يقتضى الشاعر أن يأتى بهذه اللفظة لأنها المناسبة للمعنى المراد فإنه يكون لا مندوحة له عنها ، ولا يتسنى له تركها و الإتيان بغيرها ، وإلا فسد التركيب لعدم وفائه بالمعنى المراد .

---

(١) أنظر أقوالهم فى ذلك الضرورة الشعرية فى النحو العربى ١٣٢ وما بعدها .

(٢) الكتاب ٢/ ١٦٦، ١٦٧ .

(٣) تحصيل عين الذهب ١/ ٢٩٦ عن الضرورة الشعرية ٣٤٨

(٤) الضرائر للألوسى ٧ .

(٥) الضرورة الشعرية فى النحو العربى ١٤٠ وانظر الضرائر للألوسى ٧ وما بعدها .

ويرى ابن جنى أن الضرورة تشمل ماوقع فى الشعر سواء كان عنه مندوحة أم لا ،فهو ومن نهج نهجه كأبى حيان يرون أنها لو خصصت بما لا مندوجة عنه لما وجدت ضرورة .

لأنه مامن لفظ أو ضرورة الإ ويمكن إزالتها ونظم تركيب غير التركيب المشتمل عليها ، بل منهم من يذهب إلى فساد القول بأنه لا بد أن يضطر الشاعر إليها . (١)

وفى معرض حديثه عما ذكره له شيخه أبو على الفارسى من تجويز الضرورة للولدين قياساً لشعرهم على شعر القدامى . يذكر شواهد على تلطف العربى فى شعره وحسن صناعته له مستشهداً بأقوالهم ، ثم يذكر شيئا من ضروراتهم ويقول «فإذا جاز هذا للعرب عن غير حصر (ضيق) ولاضرورة قول - كان استعمال الضرورة فى الشعر للمولدين أسهل ، وهم فيه أعذر » (٢)

وأيا ماكان الأمر من جعلها خاصة بما لا مندوجة عنه ، أو يكون له ولغيره فإننا بحاجة إلى معرفة منزلتها فى الاستشهاد بها عند النحويين ، ومرتبتها من الحسن أو القبح عند البلاغيين .

موقف النحويين من الضرورة

ظهر لنا عند عرض مسائل الخلاف على مستوى الصرف والنحو ، واستشهاد البصريين والكوفيين بالشعر - أن الكوفيين يسلكون فى مسائل كثيرة إلى الجواز معتمدين على بيت أو بيتين من الشعر كما هو شأنهم من عدم اطراح المسموع واعتماده أصلا يقيمون عليه قاعدتهم ، أما البصريون فيردون ذلك حملا له على الشذوذ والضرورة .

فمثلا . فى مسألة التعجب من البياض والسواد (١٦)

يذهب الكوفيون إلى جوازه ، استشهاداً بمجئ أفعل التفضيل (وهما من باب

---

(١) المرجع السابق الموضع نفسه .

(٢) الخصائص ١/ ٣٢٩ .

واحد) فى قول الشاعر : « فأنت أبيضهم سربال طباخ »

لكن البصريين يردونه قائلين : « إنه شاذ فلا يؤخذ به » [١]

وفى مسألة إضافة النيف إلى العشرة (٤٢) يستشهد الكوفيون على الجواز بقوله : بنت ثمانى عشرة من حجته .

بينما يقول البصريون : « إنما صرفه لضرورة الشعر ... وجميع مايروى من هذا شاذ لايقاس عليه» [٢]

وفى مسأله نداء مافيه (أل) (٤٦) يستشهد الكوفيون بقوله :

فيـا الغلامـان اللـذان فـرا .

ويقول البصريون : « إنما يجئ فى الشعر فلا يكون فيه حجه [٣]

وفى مسألة ترخيم المضاف بحذف أخر المضاف إليه (٤٨) يستهشد الكوفيون يقول زهير :

خذوا حظكم ياآل عكوم واحفظوا ...

ويعتبره البصريون شاذا لأن ماقيس عليه شاذ ، بل يعده سيبويه من ترخيم غير المنادى لضرورة الشعر . [٤]

وفى مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير تأكيد (٦٦) يستشهد الكوفيون بقوله :

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى

وقوله : ما لم يكن وأب له لينالا

ويقول البصريون : « هو من الشاذ الذى لا يؤخذ به ، ولا يقاس عليه ، على أنا نقول إنما جاء ههنا لضرورة الشعر » [٥]

---

(١) الإنصاف ١/ ١٥١.

(٢) الإنصاف ١/ ٣١٠ ، ٣١١ .

(٣) الإنصاف ١/ ٣٣٩ .

(٤) أنظر الانصاف ١ / ٣٤٧ وما بعدها والكتاب ٢/٢٦٩ .

(٥) الإنصاف ٢ /٤٧٧ .

وهكذا يربطون الضرورة بالشذوذ لخروجها عن القاعدة وإن كانت جازت فى الشعر ترخيصا للشاعر لإقامة وزنه .

لكن هل يرقى هذا الجواز إلى مرتبة من القوة ، أم أنه يبقى ضعيفا غير مقبول؟

لو رجعنا إلى شيخ البصريين (سيبوية) لم نجده يربط بين الجواز والقوة ، وانما يربط بينه وبين الضعف حينا ، وبينه وبين القبح حينا ، وحينا ينوه بمخالفة الضرورة ماعليه جمهور أهل اللغة .

فعند حديثه - مثلا - عن الابتداء بالنكرة يجمع بين الجواز والضعف قائلا :

« ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة .. وقد يجوز فى الشعر وفى ضعف من الكلام » (١)

ويجمع بين الجواز والقبح عند حديثه عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قائلا: « كما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قبح أن تفصل بين (لك) وبين المنفى الذى قبله .... وهذا يجوز فى الشعر لأن الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه قال الشاعر وهو ذو الرمة :

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج (٢)

وذكر أيضا ما لاجدال فى ضعفه وقبحه من أمثله مايخالف ماعليه جمهور أهل اللغة ، قال « واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل ، قال الشاعر :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى أنى أجود لأقوام وإن ضننوا » (٣)

يتضح من كل ذلك أن جواز الضرورة لا يرقى بها إلى درجة القوة ، بل يبقى ضعفها وقبحها لمخالفة القاعدة .

« عله الضرورة » (٤)

---

(١) الكتاب ١/ ٤٨

(٢) الكتاب ٢ / ٢٨٠

(٣) الكتاب ٣ / ٥٣٥

(٤) يقصد بالعلة مايطرد عليه كلام العرب وتنساق عليه لغتهم ، وله أنواع كثيرة ، منها الوجهان اللذان أرجع إليها سيبوية الضرورة ، وهما : عله الأصل ، وعله التشبيه انظر الاقتراح ١١٥ ومابعدها

لما كانت الضرورة سلوكا باللغة فى ألفاظها وتراكيبها يمكن اعتباره لونا من التطور فى أوضاع اللغة وتراكيبها - لم يفت سيبويه أن يذكر مايمكن أن يكون بمثابة قاعدة تطرد عليه الضرورات ، وتصير محكومة به ، وهو وجود وجه لها .

فقال : وليس شئ يضطرون إليه الإ وهم يحاولون به وجها ، وما يجوز فى الشعر أكثر من أن أذكره لك . (١)

وهذا الوجه يمثل نوعاً من المناسبة بين الضرورة وما تغيرت عنه وخالفته ، كالشأن فى وجود نوع من المناسبة عند وضع الألفاظ ، وعند اشتقاقها ، وعند التجوز بها . (٢)

و إلا صارت الضرورة نوعاً من الفوضى فى التصرف بألفاظ اللغة وتراكيبها .

يقول أبن جنى عما يكون من خلاف فى اللغة ومايحكم أوضاعها عند هذا الخلاف : « ليس شئ مما يخلفون فيه - على قلته وخفته - إلا له وجه من القياس يؤخذ به ، ولو كانت هذه اللغة حشوا مكيلا ، وحشوا مهيلا ، لكثر خلافها ، وتعادت أوصافها . (٣)

فاللغة فى كل متصرفاتها واستعمالاتها لابد أن تكون فيما تأخذ وتدع على وجه يوافق الحكمة ويراعى النظام .

والضرورة عند سيبويه ترجع إلى أحد وجهين : الرجوع إلى الأصل ، أو تشبيه غير الجائز بالجائز ، وقد يحتمعان معا ،يضح ذلك من قوله : « اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام ، من صرف مالا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف مالايحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا قال العجاج : قواطنا مكة من ورق الحمى

أى : الحمام .... ثم قال : وقد يبلغون بالمعتل (٤)

---

(١) الكتاب ١/ ٣٢ .

(٢) انظر (مراعاة المناسبة) فى العلاقات والقرائن فى التعبير البيانى ١٩ رسالة ماجستير للمؤلف مخطوطة بكلية اللغة العربية .

(٣) الخصائص ١ / ٢٤٤

(٤) يقصد بالمعتل المضعف .

الأصل ، فيقولون : رادد فى راد ، وضننوافى ضنوا ، ومررتم بجوارى قبل، قال قعنب بن أم صاحب !

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى أنى أجود لأقوام و إن ضننوا (١)

فقد مثل للوجه الأول وهو الرجوع إلى الأصل بفك المدغم (ضنواً) إرجاعا إلى أصله (ضننوا) غير المدغم ، ومثل لوجه التشبيه بالحذف من (الحمام) تشبيها له بما يحذف منه ، وكذلك بصرف (قواطنا) تشبيها بما يصرف ، لأنهما شبيهان فى الاسمية ، وفيه - أيضا - علة الرجوع إلى الأصل لأن الأصل فى الأسماء الصرف .

على أن الأصل الذى ترجع إليه وجوه الضرورة هو إقامة الوزن والقافية الذى يدفع الشاعر إلى مخالفة القاعدة ، ولذلك نراهم يستقبحون الضرورة دون ضرورة ملجئة إليها .

قال السيرا فى « قال أبو العباس محمد بن يزيد : ومن أقبح الضروات التى ينبغى أن لا يجوز مثلها ، ولا تصحح فيه الرواية عن شاعر لقبحه أبيات تروى عن بعض المتقدمين :

إذا المرء صم فلم يناجى ولم يك سمعه إلا ندايا

ولا عب بالعشى بنى بنيه كفعل الهر يلتمس العطايا

يلا عبهم وودوا لوسقوه من الذيقات مترعه ملايا

فأبعد ه الإله ولا يؤبى ولا يشفى من المرض الشفايا

فقال أبو العباس: هذه أبيات لو أنشدت على الصواب لم تنكسر و فلا وجه لإ جازتها (٢)

إذ ليس فى قوله : (نداءا وعطاءا وملاءا وشقاءا) إشكال فى الوزن يدعو إلى هذا الإبدال .

---

(١) الكتاب ١/ ٢٦ ، ٢٩ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٨٤

وذهب كثيرون إلى أن الضرورة لماكان بابها الشعر ، وشعر العرب لا يحيط به أحد ، فإنه لا يمكن حصر الضرورات فى عدد معين ، وأن الحزم عدم الجزم بذلك .(١)

لكننى أرتضى للسيرا فى حصرا جيدا للوجوه التى تأتى من بابها الضرائر على كثرتها ، قال :« وضرورة الشعر على سبعة أوجه ، وهى : الزيادة ، والنقصان، والحذف ، والتقديم والتأخير ، والإبدال ، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه ، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث » (٢)

فكل ما جاء على وجه من هذه الوجوه فهو ضرورة يحكم عليها بالقوة والضعف . لكن ينبغى أن نتنبه إلى أمرين يمنعان من الخلط بين ماهو من باب الضرورة وبين ماجاء على طريق سنته العرب فى كلامها ، وصار لغة لها .

الأول : أن ماجاء علي لغة من اللغات مخالفا للغة أخرى وإن كانت أشهر منها لا يعد ضرورة ، ومن باب أولى ما كانت أشهر ، فتخفيف الهمزة فى قول حسان:

سالت هذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما قالت ولم تصب

إذ قال (سالت) دون همزة - لغة وليس ضرورة قال السيرافى :« هذا ليس من تخفيف الهمز ؛ وذلك أن من العرب من يقول :« سلته أسأله» ، « وهما يتساولان» فلا يهمز ، وإنما أتى به الشاعر غير مهموز على هذه اللغة » (٣)

فالتنبه لهذا يكشف زيف كثير مما استشهد به فى باب الضرورة .

الثانى : أن كل ما جاء مؤيدا بنظيره من القرآن الكريم لا يعد من باب الضرورة ! لأن ما يجئ به القرآن الكريم دليل على قياسية ما يجئ من بابه من الشعر والنثر على حد سواء .

ولهذا فنحن ننكر أشد الانكار أن يذهب السيرافى إلى القول بعدم صحة رواية الشواهد التى فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، ثم

---

(١) انظر الضرائر ٢٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢/٩٦.

(٣) المرجع السابق ٢/١٨٤.

يقرن القول بقبح ذلك بتخطئ قراءة لابن عامر فيها هذا الفصل . يقول :«ولا يجوز هذا عند البصريين إلا فى الظروف ، وقد أنشد فيه ما لا يثبته أهل الرواية وهو :

فزججتها بمزجة　　زج القلوص أبى مزادة

أى زج أبى مزادة القلوص ، وليست القلوص بظرف .

وقال آخر :

تمر على ما تستمر وقد شفت　　غلائل عبد القيس منها صدورها

أراد : وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها ،وهذا قبيح جدا .

وأما قراءة بعضهم وهو ابن عامر :﴿ **وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم** ﴾ (١)

أراد : قتل شركائهم أولادهم ، وهذا خطأ عند النحويين » (٢)

وقد فصلنا القول فى هذه القراءة عند شرح المسألة (٦٠) مما يغنى عن إعادته.

(منزلة الضرورة من الحسن والقبح عند البلاغيين)

لا يخفى تميز الموقف النقدى من الضرورة عن الموقف النحوى ؛ ذلك أن التناول النحوى يراعى فى أحكامه النظر إلى قياسية الضرورة أو شذوذها ، وصحة البناء على ما اختلف فيه ، وجعله أساسا لقاعدة أو تأكيدا لأخرى ، ولذلك كان كلامهم حول الصحة والفساد والقوة والضعف .

أما التناول البلاغى فإنه ينظر إلى حسن الضرورة لكون المعنى معها واضحا لم يصبه لبس لمصاحبتها قرائن دالة عليها ، أقواها شيوع استعمالها .

وإلى قبحها لخفاء المعنى معها لضيق مسلكها ، وعدم شيوعها ، لنفرة النفس منها .وقد ذهب كثير من أهل اللغة والأدب إلى قبح الضرورة ، فقد رأينا قبل ذهاب سيبويه إلى القول بضعفها وقبحها .

ويقول أبو هلال العسكرى :« وينبغى أن تجتنب ارتكاب الضرورات ، وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية ، فإنها قبيحة تشين الكلام ، وتذهب بمائه ، وإنما

---

(١) من الآية ١٣٧ سورة الأنعام .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢/٢١٩.

استعملها القدماء فى أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها ،ولأن بعضهم كان صاحب بداية والبداية مذلة ، وما كان أيضا - تنقد عليهم أشعارهم ، ولو قد نقدت وبهرج منها المعيب كما تنقد علي شعراء هذه الأزمنة ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها » (١)

فهى عنده قبيحة يجب أن تجتنب دون استثناء .

ويقول ابن رشيق عند حديثه فى باب الرخص فى الشعر :

« إنه لا خير فى الضرورة ، على أن بعضهاأسهل من بعض ، ومنها ما يسمع عن العرب ولا يعمل به ، لأنهم أتوا به على جبلتهم ، والمولد المحدث قد عرف أنه عيب ، ودخوله فى العيب يلزمه إياه » (٢)

فهى عنده معيبة لا خير فيها .

ويظهر من كلام البلاغيين أن ما يرتكبه الشاعر من ضرورة يخل بفصاحة الكلمة والكلام . (٣)

ويذهب حازم فى المنهاج إلى تقسيم الضرائر إلى نوعين : نوع حسن ، ونوع قبيح .

قال :« والضرائر الشائعة منها المستقبح وغيره ، وهو مالا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف ، وقد تستوحش منه النفس فى البعض ، كالأسماء المعدولة ، وأشد ما تستوحشه النفس تنوين أفعل منه ، ومما لا يستقبح قصر الجمع الممدود ، ومد الجمع المقصور ، ويستقبح منه ما أدى إلى التباس جمع بجمع ، مثل رد مطاعم إلى مطاعيم ، أو رد مطاعيم إلى مطاعم ، فإنه يؤدى إلى التباس مطعم بمطعام، وأقبح ضرائر الزيادة المؤدية إلى ماليس أصلا فى كلامهم كقوله : من حوثما نظروا أدنو فأنظور.

أى : أنظر ، أو الزيادة لما يقل فى الكلام ، كقول امرئ القيس فى بعض الروايات : طأطأت شيمالى ، أراد شمالى وكذلك يستقبح النقص المجحف ،كقول لبيد :

---

(١) كتاب الصناعتين ١٥٠.

(٢) العمدة فى محاسن الشعر ٢/ ٢٦٩.

(٣) انظر ما كتبه البلاغيون عن فصاحة الكلمة والكلام فى كتب البلاغة وعروس الأفراح - شروح ٨٨/١ ، ٩٩ .

درس المنا بمتالع فأبان أراد المنـــازل .

وكذلك العدول عن صيغة لأخرى ، كقول الحطيئة :

فيها الزجاج وفيها كل سابغة جدلاء محكمة من نسج سلام

أراد سليمان عليه السلام » (١)

وبما ذكرناه فيما سبق من الوجوه السبعة التى ذكرها السيرافى لمجئ الضرورة : من الزيادة والنقصان والحذف والتقديم والتأخير إلى آخر ذلك ، وبتنوع هذه الوجوه إلى أنواع كثيرة ، ككون الزيادة - مثلا- زيادة حرف أو حرفين أو حركة إلى غير ذلك ، وككون النقص نقصا لحرف أو حرفين أو حركة إلى غير ذلك .. وككون الحذف حذفا لحرف من القافية أو من الحشو أو حذف ترخيم لغير منادى إلى غير ذلك مما يجرى فى أنواع هذه الوجوه ، وما يندرج تحتها من صور متعددة ، (٢)حتى كثرت كثرة أذهبت إلى القول بعدم انحصار الضرورة فى عدد معين .(٣)

بهذا وبما قاله حازم يتبدى لنا أن الضرائر مع هذه الكثرة نوعان : نوع شائع مطرد ، ونوع مسموع غير مطرد ، فغير المطرد قبيح غير مقبول ألبته ، أما ما شاعت روايته واطرد فمنه الحسن ، ومنه القبيح ، ويفصح لنا عن هذا التقسيم قول السيرافى عند حديثه عن ضرورة الزيادة :« وهذه الأشياء بعضها حسن مطرد ، وبعضها مطرد ليس بالحسن الجيد ، وبعضها يسمع سماعا ولا يطرد» (٤)

والذي يستخلص من كلامهم أن المعيار الذى يقوم عليه حسن الضرورة ما يأتى : (٥)

أولا : أن لا تستوحش النفس منها ، ولا تنفر عنها ، بأن تؤدى الغرض منها ، وهو إقامة الوزن و القافية ، دون تكلف فيها يوقع فى خلل آخر دون الوزن ، أو أن تؤدى إلى ماليس أصلا فى كلامهم .

---

(١) مناهج البلغاء وسراج الأدباء (ملحق) ٣٨٣.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافى ٢/ ٩٥ وما بعدها .

(٣) انظر الضرائر للألوسى ٢٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٩٦.

(٥) بذلنا لتحقيق القول فى ذلك ما وسعنا الجهد وأعان الله تعالى عليه .

فإن خلت من ذلك وقعت موقع القبول ، ولذلك شواهد غير محصورة ، من ذلك - مثلا - الزيادة للإطلاق ، وتقع كثيرا ، منها قول زهير :

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو

وأقفر من سلمى التعانيق فالثقلو

وقول الأعشى :

استأثر الله بالوفاء وبالـ حمد وولى الملامة الرجلا

« وإنما جازت هذه الزيادة فى الشعر فى القوافى ، لأنهم يترنمون بالشعر ، ويحدون به ، ويقع فيه تطريب لا يتم إلا بحرف المد » (١)

ومما يقع موقع الحسن صرف ما لا ينصرف مثل قول النابغة :

فلتأتينك قصائدٌ وليركبا جيش إليك قوادم الأكوار

فَنَوّن (قصائد) وهى لا تنصرف .

وقد بينا عند شرح المسألة (السادسة والستين) أن الكوفيين يذهبون إلى منع صرف (أفعل منك) لأن المانع من صرفه لفظ (من) وقد اختار حازم مذهبهم ، أما البصريون فيرون أن المانع من صرفه وزن الفعل ، فكما جاز صرف الصفة مثل (أحمر) فإنه يصرف . على أن التنوين فى ذلك يعتبر تنوين ضرورة لا تنوين صرف ، فما كان من هذا الباب يكون كالمنصرف وليس مصروفا حقيقة .(٢)

وقد بينا فى شرح المسألة (السبعين) إجازة الكوفيين والأخفش وغيرهما ترك صرف ما ينصرف للضرورة ، وأباه البصريون إلا أن الشواهد تدل على صحة ما ذهب إليه الكوفيون وقد ذكرناها ثمة .

وكذلك يحسن قصر المدود للضرورة « وقد أجمع على جوازه النحويون ، غير أن الفراء يشرط فيه شروطا يهملها غيره ، فمن ذلك قول الراجز :

لابـــد من صنعـــا وإن طـــال السفـــر

وإنما هو (صنعاء) ممدود . وقول الأعشى :

---

(١) المرجع السابق ٢/٩٩ .

(٢) انظر الضرائر للألوسى ١٣٣ وما بعدها .

والقارح العَدَاَ وكل طمرة ما إن تنال يد الطويل قذالها

وإنما هو (العداء) فعال من العدو »[١]

أما مد القصور فقد بينا جوازه فى شرح المسألة (التاسعة بعد المائة) عند الكوفيين وذهبنا إلى فصاحة الكلمة استشهادا بكثير من أقوال الشعراء ، وشيوع ذلك عنهم ، للحاجة إليه في دفع ما يمكن أن يكون من خلل فى وزن الشعر وتنافر فيه .

وهكذا يقبل من الضرائر ما كان غير مستهجن لا تنفر منه النفس ، ولا يقبل منها ما يكون قبيحا .

من ذلك زيادة حركة على ما ينبغى أن يكون اللفظ عليه كإظهار المدغم فى قول قعنب بن أم العبد :

مهلا أعازل قد جربت من خلقى أنى أجود لأقوام وإن ضننوا

والمستعمل (ضنوا) وكذلك قوله :

الحمد لله العلى الأجلل

والمستعمل (الأجل) ومما يؤكد قبح الضرورة هنا أنهم قالوا إن الإدغام فى مثل ذلك للتخفيف ؛ لثقل أن يتكلم بالحرف ثم يعاد إليه فيتكلم به من غير فاصل.[٢]

وارتكاب الضرورة محافظة على الوزن تخلص من قبيح إلى أقبح ، لأن بقاء الكلمة على الأصل الذى نطق به الواضع للتخفيف أولى .

ومما تقبح فيه الضرورة أن تؤدى إلى ماليس له أصل فى كلامهم مثل قول الشاعر :

وإننى حوثما يثنى الهوى بصرى من حوثما سلكوا فأنظور

فليس لكلمة (أنظور) أصل عندهم[٣]

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢/ ١٤٥.

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢/ ١١٥.

(٣) جاءت (حوث) بالواو ، وهى لغة طيئ إبقاء لها على أصلها وهو الواو التى قلبت فى اللغات الأخرى ياء للتخفيف انظر لسان العرب ١٠٣٧، ١٠٦٤.

« ومن أقبح الضرورات جعل الألف واللام بمعنى الذى مع الفعل كقول طارق ابن ديسق. (١)

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

أراد الذى يجدع ، ولو قال : المجدع للزمه أن يخفض فيقوى ، لأن القصيدة مرفوعة ، ففر من الإقواء إلى ما هو أقبح » (٢)

ومن الضرورات المستقبحة أن ينادى ما فيه (أل) « وقد ذهب النحاة إلى منعه، وذهب الكوفيون إلى جوازه ، وقد بينا عند شرح المسألة (السادسة والأربعين) تدافع الدلالة بأداتى التعريف ، وأن التركيب من هذا القبيل ضعيف التأليف وفيه من الثقل مالا يخفى ، ومن أمثلته قوله :

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تعقبانا شرا

والشواهد للضرائر التى تقبح كثيرة (٣)

ثانيا : أن تكون الضرورة غير ملبسة ، فلا يخفى معها المعنى . وإلا كانت قبيحة .

فمما يلبس رد جمع إلى صيغة جمع آخر فيلتبسان أو أن يعدل عن صيغة إلى أخرى فيقع اللبس . قال حازم :« ويستقبح ماأدى إلى التباس جمع بجمع ، مثل رد مطاعم إلى مطاعيم أو رد مطاعيم إلى مطاعم ، فإنه يؤدى إلى التباس مطعم بمطعام... ثم قال : وكذلك العدول عن صيغة لأخرى كقول الحطيئة :

فيها الزجاج وفيها كل سابغة جدلاء محكمة من نسج سلام »(٤)

ومن قبيل ما يلبس فيقبح حذف الواو والياء من هو وهى ، وذلك أن الواو والياء فيهما متحركتان يثبتان فى الوقف ، قال :

دار لسلمى إذه من هواكا

أراد : إذ هى من هواكا.

وقال آخر :

---

(١) نسب الألوسى البيت إلى أبى الخرق الطهوى ، الضرائر ٣٠١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢/ ٢٠٦ .

(٣) انظر الضرائر للألوسى والعمدة لابن وشيق .

(٤) منهاج البلغاء ٣٨٣ .

فبيناه يشرى رحله قال قائله لمن جمل رخو الملاط نجيب

أراد : فبينا هو يشرى .

وللبصريين والكوفيين مناقشات فى كون الضمير الهاء فقط أو هو الهاء مع الواو والياء (١)

وقال السيرافى :« وربما حذفوا فأجحفوا وبقوا من الكلمة الحرف منها والحرفين كقوله :

بالخير خيرات وإن شرًّا فآ ولا أحب الشر إلا أن تآ

أراد (إلا أن تشا) فحذف الشين والألف » (٢)

وقوله : (فآ) أراد : فأصابك الشر ، وأطلق الهمزة بالألف لأنها مفتوحة .

ولا يخفى خفاء المعنى فى الشواهد التى ذكرناها ، ومن قبيل ذلك توجد شواهد كثيرة .

ثالثا : أن يكون للضرورة وجه للترخص بها مما ذكره سيبويه : من كونها رجوع إلى الأصل ، أو تشبيه لغير الجائز بالجائز . لكن ليس ذلك على سبيل الوجوب إذ هما شرطا تحسين للضرورة ، لأنها قد توجد دون وجود أحدهما ،كما فى مد المقصور ، ومنع صرف المصروف ، فليس فيهما رجوع إلى الأصل . وإنما يكتفى فى كثير من الضرورات بوجه مراعاة وزن الشعر والقافية .

ثم نقول وأمارة تحقق هذه الأمور الثلاثة شيوع استعمال ما تحققت فيه ، وكثرة دورانه كثرة تكون بمثابة الاستثناء من القاعدة فى لغة الشعر ، كما كان السماع عن العربى لما ثبت عن الواضع مع مخالفته للقياس دليلا على الفصاحة ، فى مثل : استحوز وعور ، وسرر (جمع سرير) وأمثال ذلك . والله أعلم .

---

(١) انظر شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٦٠ والضرائر للألوسى ٧٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٧ وانظر صفحة ١٤٢ .

الفصل الرابـع
المسائل المتعلقة بالوضع (المعنى المعجمي)

(تمهيد) نتناول فى هذا الفصل - بمشيئة الله تعالى - المسائل التى تعرض فيها النحويون لبعض الكلمات وضعاً واستعمالا فى التراكيب ، على سبيل الأصالة، أو النيابة أو الزيادة فيها .... ثم نضع ذلك فى ضوء النظر البلاغى من حيث الوفاء بالمعنى المراد من التراكيب ، وتنوع طريق هذا الوفاء فى الدلالة والوضوح ، وما يتصل بذلك .

(المعنى يستدعى الكلمة ظاهرة أو مقدرة)

(المسألة السابعة) [القول فى تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ]

«ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً [١] يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، نحو : (زيد أخوك ، وعمرو غلامك) وإليه ذهب على بن عيسى الرمانى من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً.

وأجمعوا على أنه إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير ، نحو : (زيد قائم ، وعمرو حسن) وما أشبه ذلك » [٢]

ومحل خلافهم الجامد الذي ليس فى تأويل المشتق ، أما هو كأسد بمعنى شجاع ، فمحتمل اتفاقاً . [٣]

ويذهب الكوفيون إلى القول بتضمنه الضمير وإن كان اسماً غير صفة لأنه فى معنى ما هو صفة ، فقولنا : زيد أخوك فى معني : زيد قريبك ، وعمرو غلامك ، فى معنى عمرو خادمك ، وما هو بمعناه متضمن للضمير، فوجب أن يتضمن (أخوك) و(غلامك) ضميراً يرجع إلى المبتدأ .

---

(١) الاسم المحض « الاسم الجامد ، ووجهه أن الاسم المشتق يتضمن معني الفعل ، فهو مشوب برائحة الفعل ، أما الجامد فخالص للاسمية لا تشوبه رائحة الفعل ، ولا يتضمن معناه » الانتصاف من الإنصاف ١ / ٥٥

(٢) الإنصاف ١ / ٥٥

(٣) انظر الصبان علي الأشمونى ١ / ١٩٧

أما البصريون فيرون أنه اسم محض غيرصفة ، فينبغي خلوه من الضمير ، لكونه عاريا عن الوصفية ، لأن فى كلمة (أخوك) دلالة على الشخص الذي دل عليه (زيد) وكذلك كلمة (غلامك) تدل على الشخص الذي دلت عليه كلمة (عمرو) وليس الكلام جاريا على التشبيه بحيث يكون الخبر مؤولاً بالمشتق ، فيحتاج إلى الضمير .(١)

ولذلك يرى البصريون أنه إن أريد بـ (أسد) من قولنا : زيد أسد، التشبيه على إضمار الكاف ، أو أنه الأسد نفسه مبالغة - فإنه لا يتحمل ضمير المبتدأ ، أما تقدير أداة التشبية فإنه يخرجه من الخبر المفرد ويبقي لفظ (أسد) مراداً به حقيقته وأما إرادة الأسد نفسه فلخلوه حينئذ من التأويل بالمشتق الداعي إلى تحمل الضمير عندهم .(٢)

وتحقيق القول فى ذلك أن البصريين يرون أن الخبر الجامد إن كان معناه مساوياً لمعني المبتدأ على سبيل الحقيقة ، مثل : زيد أخوك ، وعلى أبوك ، وعمرو غلامك ، أو على سبيل الادعاء، مثل قولنا : خالد أسد ، بجعل خالد أسداً ، أى : الأسد هو خالد ، وخالد هو الأسد ، فإنه لا يتحمل الضمير ، ويجرى مجرى لو قلنا : زيد أخوك ، ولم يكن (زيد) أخاً فى الحقيقة ، ولكن ادعينا له الأخوة .

أما إن قلنا : زيد أسد ، بإرادة معنى شجاع - فإنه يتحمل الضمير تصحيحاً لحمله على المبتدأ ، إذ « صوغ الكلام فى الظاهر لإثبات معني الأسد على (زيد) وهو ممتنع على الحقيقة ، فيحمل على أنه لإثبات شبه من الأسد له ، فيكون الإثيان بالأسد لإثبات التشبيه ، بخلاف نحو : لقيت أسداً ، فإن الإتيان بالمشبة به ليس لإثيات معناه لشيء ، بل صوغ الكلام لإثبات الفعل واقعاً على الأسد ، فلا يكون لإثبات التشبية ، فيكون قصد التشبيه مكنوناً فى الضمير ، لا يعرف إلا بعد نظر وتأمل ، وإذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب أن يفرق بينهما فى الاصطلاح والعبارة ، بأن تسمي إحداهما تشبيها ، والأخرى استعارة ، هذا خلاصة كلام الشيخ

---

(١) انظر الإنصاف ١ / ٥٦

(٢) انظر التصريح علي التوضيح وحاشية ياسين عليه ١ / ١٦٠

فى (أسرار البلاغة) وعليه جميع المحققين من الناس ، ومن الناس من ذهب إلى أن الثاني - أيضاً - أعني نحو : زيد أسد ، استعارة لإجرائه [١] على المشبه مع حذف كلمة التشبية » [٢]

وهذا فى غاية الوضوح على موافقة كلام البصريين لطبيعة الكلام والمعنى المقصود منه ، إذ الاتفاق فى المعنى بين المبتدأ والخبر يكفى لإدراك الارتباط بينهما ، دون حاجة إلى تقدير ضمير ،وقد رأينا النحويين يذهبون إلى ذلك عندما يكون الخبر جملة هي نفس المبتدأ فى المعنى ، مثل : نطقي الله حسبي ، فلا يرون حاجة إلى ضمير . أما إذا كان الخبر غير المبتدأ فى المعنى فلا محاجة فى كونه يحتاج إلى ضمير ظاهر أو منوى فى الكلام . [٣]

وهذا ما قصدناه من القول باستدعاء المعنى الكلمة ظاهرة أو مقدرة.

« المسألة الثامنة »

[القول فى إبراز الضمير إذا جري الوصف على غير صاحبه]

ذهب الكوفيون إلى أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جري على غير من هو له نحو قولك : هند زيد ضاربته هي - لا يجب إبرازه ، وذهب البصريون إلى أنه - يجب إبرازه ، وأجمعوا على أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جري على من هو له لا يجب إبرازه » [٤]

هذه المسألة تكملة للمسألة السابقة ، إذ بينت السابقة استدعاء المعنى اللفظ على سبيل التحمل والتقدير ، بأن يتحمل الخبر المشتق أو ما فى معناه ضميراً يعود إلى المبتدأ ، وحديث هذه عن استدعاء المعنى بروز الضمير بصورته فى الكلام .

فالبصريون يرون وجوب إبراز الضمير إذا جري الخبر على غير ما هو له ،

---

(١) قال السيد : « إجراؤه عليه أعم من أن يكون باستعماله فيه (مثل : لقيت أسداً) أو بحمله عليه وإثبات معناه له (مثل : زيد أسد) حاشية السيد على المطول ٢٤٦

(٢) المطول ٢٤٦

(٣) انظر التصريح علي التوضيح ١ / ١٦٢ وشرح الأشموني ١ / ١٩٧ وما بعدها .

(٤) الإنصاف ١ / ٥٧ وشواهد المسألة في مصادرها .

سواء أمن اللبس أم لم يؤمن ، فمثاله عند خوف اللبس أن تقول : زيد عمرو ضاربه هو : عند إرادة الإخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو . بإبراز الضمير ليعلم ذلك ، إذ لو استتر لآذن الكلام بعكس ذلك .

ومثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو ، وهند زيد ضاربته هي ، فقد جري الوصف على غير من هوله ، ولو حذف الضمير من الكلام لم يحصل لبس .[١]

أما الكوفيون فيرون عدم تعين إبراز الضمير عند أمن اللبس خلافاً للبصريين الذين يذهبون إلى طرد المسألة على سبيل واحد فيوجبون الإبراز سواء كان فيه لبس أم لا .

لكن الشواهد تؤيد ما ذهب إليه الكوفيون ، من ذلك قول الشاعر :

وإن امرأ أسرى إليك ودونه ... من الأرض موماة وبيداء سملق

لمحقوقةٌ أن تستجيبى دعاءه ... وأن تعلمى أن المعان موفق

فترك إبراز الضمير ، ولو أبرزه لقال : (محقوقة أنت)

وقول الأخر :

قومى ذرا المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان

ولو أبرز لقال : بانوها هم ، لكنه تركه مع جريان الخبر على غير من هوله، لعدم اللبس مع الاستتار .

وقد دفع البصريون ما استشهد به الكوفيون بحمله على الاتساع ، وبعض توجيهات لا تنهض بدفع ما ذهب إليه الكوفيون الذين لم يحتاجوا إلى تأويل وتقدير كما ذهب البصريون [٢]

والنظر البلاغى يؤيد ما ذهب إليه الكوفيون ، لأن شأن الكلام البليغ أن يتنزه عن ذكر ما لا يحتاج إليه فى الكلام ، فضلاً عن أن ذكر الضميرعند عدم الإلباس يتناقض مع الغرض الذي من أجله وضعت الضمائر فى اللغة ، لأنه « إنما جيء بالضمائر للاختصار وإزالة اللبس ، وذلك أنك لو أعدت اللفظ الظاهر لم يعلم أن

---

(١) انظر التصريح علي التوضيح ١ / ١٦١ وشرح الأشموني ١ / ١٩٩

(٢) انظر الإنصاف ١ / ٦٠ وما بعدها .

الثاني هو الأول ، وفيه إطالة - أيضاً - كقولك : جاءني زيد فقلت له ، ولو قلت : فقلت لزيد - لم يلعم أن زيداً الثاني هو الأول » (١)

ولا يخفى أن الإتيان بالضمير فى مسألتنا هذه عند عدم اللبس ليس له فائدة، فيكون ذكره إطالة للكلام دون حاجة ، والله أعلم .

«المسألة المائة »[ضمير الفصل]

« ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمي عماداً ، وله موضع من الإعراب ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده .

وذهب البصريون إلى أنه يسمي فصلاً ، لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ، ليخرج من معني النعت ، كقولك : زيد هو العاقل ، ولا موضع له من الإعراب» (٢)

هذه المسألة من باب المسألتين السابقتين من حيث إن المعنى المراد قد يستدعي كلمة معينة يقوم عليها بناؤه ، بحيث لو تركت لما أفاد التركيب المعنى المراد ، أو أن يتوقف عليها إزالة الخفاء كما هنا.

ويتصل ما ذكره الأنباري بأمرين : أحدهما : تسمية هذا الضمير، وعلة هذه التسمية ، الآخر : حكمه الإعرابى .

أما بالنسبة للأمر الأول وهو ما يعنينا فى سياق ذكرنا للمسألة - هو تسمية هذا الضمير وعلتها - فقد سماه البصريون (فصلاً) لأنه يفصل بين الخبر والتابع أي يميز بينهما وبسمية الكوفيون (عماداً) لأنه يعتمد عليه فى بيان المعنى المراد (٣)

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٧٤ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٧٠٦ .

(٣)انظر اللباب فى علل البناء والإعراب ٤٩٦/١ ومغنى اللبيب ٢ / ١٠٥ .

وهذه الفائدة وإن عدها بعض النحويين لفظية [١] إلا أن مآلها إلى المعنى . ولهذا الضمير فائدتان أخريان : إفادته تأكيد الحكم ، أى تأكيد ثبوت الخبر للمبتدأ ، وإفادته الاختصاص .

وقد ذكر الزمخشرى الثلاثة عند تفسير قول الله جل وعلا : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [٢] قال : « فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابته للمسند إليه دون غيره » [٣] وهذه الفائدة الأخيرة هي ما يعنيه البلاغيون بالحصر.

أما الأمر الثانى وهو الإعراب فقد ذكر الأنباري فى رأس المسألة السابق ما اتجه إليه أهل البصرة وأهل الكوفة فى إعرابه ، وقد فصل القول فيه ابن هشام .[٤]

وقد بينا ما يهمنا فى هذا السياق من استدعاء المعنى للكلمة ونعني ضمير الفصل ، لأن ظهور المعنى ووضوحه يعتمد عليه ، إذ يزول به اللبس والخفاء ، وهذه هي نكتة الإتيان به ، لا أنه يصحح المعنى بعد فساد ، كما سنبينه - بمشيئة الله تعالى - فى المطلب البلاغى ، مناسبة الكلمة للسياق .

« المسألة الثانية والثلاثون » [هل يقع الفعل الماضى حالا ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين - وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه (قد) أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً » [٥]

ويحتج الكوفيون بالنقل والقياس ، أما النقل فمثل قوله تعالى :﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[٦] فقد جاء الفعل الماضى (حصرت) فى موضع الحالي ،

---

(١) انظر مغنى اللبيب ٢ / ١٠٥ .
(٢) من الآية ٥ سورة البقرة .
(٣) الكشاف ١ / ١٤٦ .
(٤) انظر مغنى اللبيب ٢ / ١٠٤ وما بعدها .
(٥) الإنصاف ١ / ٢٥٢
(٦) من الآية ٩٠ سورة النساء

والتقدير (حصرة) صدورهم ، بدليل قراءة : (حصرت صدورهم)[١] وقـــول أبى صخر الهذلى :

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

فقد جاء الفعل الماضي (بلله) فى موضع الحال .

أما القياس : فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة صح أن يكون حالاً من المعرفة ، فكما يصح مررت برجل قعد ، يصح مررت بالرجل قعد .

وقد دفع البصريون ما استشهد به الكوفيون ، قائلين : إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما كان بمعنى الحال ، ويقال فيه : الآن ، أو الساعة ، وقولنا : مررت بالرجل قعد ، لا يصح فيه الآن أو الساعة ، ويذهبون فى الآية إلى وجوه من التأويل لا تخلو من تكلف ، منها : أن يكون (حصرت) صفة (لقوم) المجرور فى أول الآية (إلا الذين يصلون إلى قوم) أو أن يكون خبراً بعد خبر ، أو أن يحمل على الدعاء .

ويقولون : إن البيت على تقدير وجود الحرف (قد) التي تقرب الماضي من الحال ، أي قد بلله القطر ، وحذف الحرف (قد) للضرورة .[٢]

والحق صحة مجيء الحال ماضية دون تقدير (قد) إذ لا دليل عليه ، ولكثرة مجيئه دونها ، ومقاييس اللغة تبني على الكثرة .[٣]

فمن هذه النصوص قوله تعالى : « وجَاءُوا أباهم عشاء يبكون . قالوا »[٤] أى قائلين ، وقوله تعالى : « هذه بضاعتنا ردت إلينا »[٥] أى مردودة .

---

(١) قراءة يعقوب وسهل في رواية ابن مهران . الغاية في القراءات العشر ٢٢٨ وفي الإنصاف قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم ١ / ٢٥٣ وخزانة الأدب ٣ / ٢٥٥ والبحر المحيط ٣ / ٣١٧ وكتاب التذكرة في القراءات العشر ٢ / ٣٧٨ .

(٢) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٩٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤١ . والبحر المحيط؛ ٣ / ٣١٧ ، والخزانة ٣ / ٢٥٤ والنحو الوافي ٢ / ٣٩٩.

(٣) انظر الإنتصاف من الإنصاف /١ ٢٥٣

(٤) الأيتان ١٦ ، ١٧ سورة يوسف .

(٥) من الآية ٦٥ سورة يوسف .

وقد حكى الأشمونى « أن المختار وفاقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط .. ثم قال : الأصل عدم التقدير لاسيما مع الكثرة ، نعم ، فى ذلك أربع صور مرتبة فى الكثرة ، هي : جاء زيد، وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ، ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه » (١)

قال الصبان : « وإن كانت الثالثة أقل من الرابعة لقرب احتمال العطف فيها » (٢)

ومن الشواهد التي يمكن توجيهها على طريقة الصورة الثالثة قوله جل وعلا : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (٣) بأن يكون (فتحت) حالاً من الضمير (ها) العائد إلى الجنة ، وإن كان البصريون - على مذهبهم - يرون الواو عاطفة ، والكوفيون يرونها زائدة ، قال ابن جني : « قالوا - أي الكوفيون - الواو هنا زائدة مخرجة عن العطف ، والتقدير عندهم فيها : حتى إذا جاءوها ،فتحت أبوابها ، وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريون ، لكنه عندنا على حذف الجواب ، أي حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صدقوا وعدهم ، وطابت نفوسهم ، ونحو ذلك مما يقال فى مثل هذا » (٤)

ولا يخفى أن مقام المدح والثناء على المتقين فى الآية يناسبه الإعلام بأن الجنة وقت مجيئهم فى حال استعداد لهم ، فهي تفتح لهم أبوابها فرحاً بمقدمهم ، وهذا شأن يكون مع المحتفى به ، ويكون الفعل « وقال لهم خزنتها » حالاً أخري معطوفة ، والجواب محذوف تقديره : صدقوا ما وعدوا .

ونظيرها فى وقوع الماضي حالاً مع وجود الواو قوله تعالى :﴿ **الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا** ﴾ (٥) أى قاعدين (٦) .

---

(١) شرح الأشموني ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ ،انظر خزانة الأدب ٣ / ٢٥٤

(٢) حاشية الصبان علي الأشمونى ٢ / ١٩٢ .

(٣) من الآية ٧٣ سورة الزمر .

(٤) الخصائص ٢ / ٤٦٢ .

(٥) من الآية ١٦٨ سورة آل عمران .

(٦) انظر الصبان علي الأشمونى ٢ / ١٩٢ .

أما البصريون فيرون تعين وجود (قد) بعد الواو ، أو أن تكون الجملة اسمية قال ابن جني : « ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر، لو قلت : كلمت محمداً وقام أخوه ، وأنت تريد معني الحال لم يجز إلا أن تريد معني (قد) فكأنك قلت : كلمت محمداً وقد قام أخوه ، وذلك أن (قد) تقرب الماضي من الحال، حتى تلحقه بحكمه أو تكاد ، ألا تراهم يقولون : قد قامت الصلاة ، قبل حال قيامها ، وإنما جاز ذلك لمكان قد »[١]

وهذا واضح فى أن البصريون يرون أن مجئ الحال بلفظ الماضى غير سائغ ؛ لما ينبغى من وجوب مقارنة الحال لزمن العامل أو أن تكون منتظرة ، والماضى منقطع عن زمن العامل ، وأنه ليس للكوفيين الاحتجاج بأنه لا يمتنع عدم وجود الحال زمن الفعل عندما يكون ماضيا ، كما لا يمتنع فى الحال المقدرة - لأن الفرق بينهما أن الحال والاستقبال متقاربان ، والمنتظر يصير إلى الحال ، بخلاف الماضى فإنه منقطع بالكلية .[٢]

لكن تعليل البصريين يفترض أن الحال فى الأمثلة التى استشهد بها الكوفيون منقطعة دون أن يراعوا دلالة المقامات التى جاءت فيها . ونحن إذا نظرنا سنجد أن القرائن تساعد فى الدلالة على أن معنى الحال (حصرت) مستمر ، فيصير للماضى التصاق بالأزمنة المتطاولة ، والحال تكون فى حكم اللازمة عندئذ : ولذلك قيل فى توجيه الحال فى الآية الكريمة : « لفظه ماض ، والمعنى على المضارعة ، أى جاءوكم تحصر صدورهم ، لأن الحصر كان موجودا وقت مجيئهم ، فحقة أن يعبر عنه بلفظ الحال»[٣] بل هى فى حكم الملازمة لهم .

ومثل ذلك فى وقوع الماضى حالا قوله تعالى :﴿ وجاءوا أباهم عشاء يبكون، قالوا .. ﴾ فإن اعتذارهم مستمر عند بكائهم ، وكذلك (بلله القطر) فى قول الشاعر حال باقية عند انتفاض العصفور ، وهكذا فيما يأتى فيه الحال فعلا

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٦١ .
(٢) انظر اللباب فى علل البناء والاعراب ٢٩٣/١ .
(٣) المرجع السابق ١/ ٢٩٤.

ماضيا بدلالة السياق ، بل إن تقديرهم الحرف (قد) وليد السياق نفسه ، وكذلك استمرار الحال على حسب ما يقتضيه ، وعلى هذا نقول : يمكن مجئ الماضى حالا دون غضاضة مادامت قرائن السياق تساعدنا على ذلك .

الاختلاف فى معنى الكلمة

قد يختلف النحويون فى معني كلمة ما ، وعندئذ يترتب على هذا الاختلاف اختلاف معني التركيب الذي اشتمل عليها من ذلك :

« المسألة الثامنة والخمسون »

[اللام الداخلة على المبتدأ لام الابتداء أو لام جواب القسم]

« ذهب الكوفيون إلى أن اللام فى قولهم : زيد أفضل من عمرو . فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها . وذهب البصريون إلى أن اللام لام الابتداء » [١]

ويحتج الكوفيون بأنها لو كانت لام الابتداء لما جاء ما بعدها منصوباً فى مثل لطعامك زيد آكل ، فهذا يدل على أنها ليست للابتداء ، لدخولها على غير المبتدأ.

ويستدل البصريون بأنها إذا دخلت على المنصوب بظننت علقت عمل (ظن) وأوجبت له الرفع . فبعد أن نقول : ظننت زيداً قائماً ، نقول عند مجيء اللام : ظننت لزيد قائم ، وهذا دليل واضح على أنها لام ابتداء ، أما ما احتج به الكوفيون من وقوع المفعول بعدها ، فإنه ليس موقعه أصلاً .

وقد زعم ابن هشام الاتفاق على أنها لام الابتداء ، فقال : « وتدخل باتفاق فى موضوعين : أحدهما المبتدأ ، نحو : » لأنتم أشد رهبة » [٢] والثانى : بعد (إن) وتدخل فى هذا الباب على ثلاثة باتفاق : الاسم نحو : « إن ربي لسميع الدعاء » [٣] والمضارع لشبهه به ، نحو : « وإن ربك ليحكم بينهم » [٤] والظرف نحو : « وإنك لعلى خلق عظيم » [٥] ..... » [٦]

---

(١) الانصاف ١/٣٩٩.

(٢) من الآية ١٣ سورة الحشر .

(٣) من الآية ٣٩ سورة إبراهيم

(٤) من الآية ١٢٤ سورة النحل .

(٥) الآية ٤ سورة القلم .

(٦) مغنى اللبيب ١ / ١٨٩ .

ويظهر أن الكوفيين يعممون القول بأن اللام دائماً لام قسم ، خلافاً للمشهور عن النحويين بتخصيص لام الابتداء بالمواضع التي ذكرناها آنفاً ، وهي مواضع المبتدأ والخبر ، وأن لام القسم تختص بالجمل الفعلية إلا فى باب (إن) [١]

والذي يهمنينا من خلافهم فى هذه المسألة أمران :

الأول : رتبة الجملة فى التأكيد على الرأيين فالواضح أن الجملة تكون أكثر تأكيداً على رأى الكوفيين ، لما فيها من اسميتها ، ووقوعها جواباً القسم ، والقسم آكد .

الآخر : أن الكلام سيكون مجراه الإيجاز بالحذف على رأي الكوفيين ، لوجود قسم مقدر وهو جملة : أقسم .

« المسألة التسعون » [القول فى معني (إن) ومعنى اللام بعدها]

« ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها لام التوكيد » [٢]

يبدو من الشواهد الكثيرة التى استشهد بها الفريقان إثباتاً ودفعاً - أن توجيه كل فريق للمعني يساعده على إثبات ما ذهب إليه ، وسنعرض رأيهم فى ذلك ، ثم يكون لنا مطلب فى تبين المعنى وما تقدمه القرائن عليه .....

يرفض الكوفيون القول بتخفيف (إنْ) ويعدون (إن) فى الشواهد التى قال فيها البصريون بأنها مخففة وأن اللام التي بعدها فارقة بينها وبين النافية - يعدونها (إن) النافية ، واللام بمعنى (إلا) قال ابن هشام :

« وزعم الكوفيون أن اللام فى ذلك كله بمعنى (إلا) وأن(إنْ) قبلها نافية ، واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله :

أمسى أبان ذليلاً بعد عزته وما أبان لمن أعلاج سودان » [٣]

---

(١) انظر مغني اللبيب ١ / ١٨٩ .

(٢) الانصاف ٢/ ٦٤٠

(٣) مغنى اللبيب ١ / ١٩١ .

أى : وما أبان إلا من أعلاج سودان :

وعليه ففى قول الله تعالى : ﴿ وإن كانتْ لكبيرة إلاَّ على الَّذين هدىٰ اللَّهُ ﴾ [١] (إن) نافية ، واللام بمعنى (إلا) أي : ما كانت إلا كبيرة ، وهكذا فى جميع الآيات التى جاء فيها بعد (إن) فعل ناسخ أو جملة اسمية مهملة [٢]

ويؤيد الكوفيين - أيضاً - قراءة ابن مسعود : « إن ليثتم لقليلاً » [٣] لمجيء فعل غير ناسخ بعدها .

إذ أكثر النحويين القائلين بتخفيف (إن) على أن تكون الجملة الفعلية بعدها فعلها ناسخ ، قال ابن مالك :

والفعل إن لم يك ناسخاً فلا تلفيه غالباً بإن ذى موصلاً [٤]

ويقول أبو حيان عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وإن كانُوا من قَبْلُ لَفي ضَلالٍ مُبِينٍ ﴾[٥] : « وإن وليها جملة فعلية فلابد عند البصريين أن تكون من نواسخ الابتداء، وإن جاء الفعل من غيرها فهو شاذ ، لا يقاس عليه عند جمهورهم » [٦] وعليه يتعين أن تكون (إن) فى الآية (إن لبثتم) نافية ، واللام بمعنى (إلا) وعلى مسلك الآية قول إمرأة من العرب : والذي يحلف به إن جاء لخاطباً ، أي : ما جاء إلا خاطباً ، وقول عائكة بنت زيد العدوية :

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد

أي ما قتلت إلا مسلماً . فالفعل فى الشاهدين غير ناسخ .[٧] أما البصريون

---

(١) من الآية ١٤٣ سورة البقرة .

(٢) ذكر الشيخ عضيمة شواهد ذلك في سبع وعشرين آية دراسات لأسلوب القرآن الكريم قسم ١ جـ١ صـ ٥٩٠ وما بعدها .

(٣) من الآية ٥٢ سورة الإسراء انظر القراءة في المرجع السابق وفي معجم القراءات القرآنية ٣ / ٣٢٦ .

(٤) انظر الأشموني ١ / ٢٨٩ والتصريح علي التوضيح ١ / ٢٣١ .

(٥) من الآية ١٦٤ سورة آل عمران .

(٦) البحر المحيط ٣ / ١٠٥ .

(٧) انظر البيت وعزوة في الإنصاف ٢ / ٦٤١ والتصريح ١ / ٢٣١ والأشموني ١ / ٢٩٠ والمثال في التصريح ١ / ٢٣١ .

فيردون على الكوفيين قولهم إن (إن) لاتخفف بقراءة ﴿ وإنْ كلاً لمآ ليوفينهم ﴾ [١] بتخفيف (إن) بدليل إعمالها . [٢]

ويقولون : إن كون اللام بمعنى (إلا) ليس له نظير ويرفضون احتجاج الكوفيين بالبيت : وما أيان لمن أعلاج سودان . ويقولون : إن (ما) اسم استفهام ، وتم الكلام عند أبان ، فكأنه استفهم عنه قائلاً : وما أيان ؟ ثم ابتدأ قائلاً : لمن أعلاج ، بتقدير : لهو من أعلاج، وقيل : هي لام زيدت فى خبر (ما) النافية ،[٣] ويستبعد ابن الشجري القول بأن اللام بمعنى(إلا) قائلاً فى بيان إعراب قوله تعالى: ﴿ إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [٤] :

« من خفف الميم جعل (ما) زائدة ، و(إن) مخففة من الثقيلة ، واللام للتوكيد ، فارقة بين النافية والموجبة ، والمعنى : إن كل نفس لعليها حافظ ، والكوفيون يقولون فى هذا النحو : (إن) نافية ، واللام بمعنى (إلا) وهو من الأقوال البعيدة » [٥]

ويؤكدون دفع ما استشهد به الكوفيون بأن (إن) التي بمعنى (ما) لا تجيء اللام معها ، فقد قال تعالى : ﴿ إنِ الْكَافِرُونَ إلاَّ فِي غُرُورٍ ﴾[٦] وقال تعالى :-إنْ أنتَ إلاَّ نَذِيرٌ ﴾ [٧] وقال تعالى : ﴿إنْ هَذَا إلاَّ إفْكٌ افْتَرَاهُ ﴾[٨]

فهذه الشواهد على كثرتها كافية فى دفع ما ذهب إليه الكوفيون [٩] لكن

---

(١) من الآية ١١ سورة هود ، وقد قرأ بهذه القراءة مكي ونافع وأبو بكر وابن عامر وابن كثير وعاصم وشعبة وابن محيصن انظر الحجة للقراء السبعة ٤ / ٣٨٠ والغاية في القراءات العشر ٢٨٤ ومعجم القراءات القرآنية ٣ / ١٣٦ .

(٢) انظر الصبان علي شرح الأشمونى ١ / ٢٩٠

(٣) انظر مغني اللبيب ١ / ١٩٢ .

(٤) الآية ٤ سورة الطارق ، القرراءة بالتخفيف والتشديد انظر كتاب التذكرة في القراءات مجلد ٢ صـ ٦٣٠ وإتحاف فضلاء البشر ٢ / ٦٠٢ .

(٥) الأمالي لابن الشجري ٣ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٦) من الآية ٢٠ سورة الملك .

(٧) ٢٣ سورة فاطر.

(٨) من الآية ٤ سورة الفرقان .

(٩) انظر الانصاف ٢ / ٦٤٢ .

هذا الدفع واضح التهافت لأن الكوفيين لم ينفوا مجئ (إلا) مع (إن) النافية وإنما أثبتوا مجئ اللام بمعنى (إلا) مع (إن)النافية وشهدت لهم القراءات التي ذكرناها فى جانبهم .

هذا ما بدا لنا من وجهة نظر الفريقين وأدلتهم التي لا يشوبها ضعف ، بل قوتها القراءات الثابتة ، ولا يبقي لنا إلا النظر إلى المعنى فى إطار سياقه فى هذه الشواهد وما يصاحبه من قرائن دالة عليه ، وذلك فى المطلب البلاغي بمشيئة الله تعالى .

استعمال الكلمة فى أكثر من معنى

غايتنا فى هذا الموضع النظر فى المسائل التي تعرض فيها الفريقان لصحة استعمال بعض الكلمات فى معني ثان ، مجيزاً له أحد الفريقين ، ومانعاً له الفريق الآخر.

« المسألة التاسعة والثلاثون »

[هل تكون (سوى) اسماً ، أو تلزم الظرفية ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن (سوى) تكون اسماً ، وتكون ظرفاً ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفاً » [١]

ويحتج الكوفيون بشواهد كثيرة جاءت فيها (سوي) غير ظرف ، بمعنى : (غير) بأن تتأثر بالعوامل المختلفة ، فتقع فاعلاً ، ومفعولاً به ، ومبتدأ، ومجروراً ، إلى غير ذلك . مما هو كثير يؤيد مذهبهم ، فمن وقوعها مجرورة قوله :

ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

فأدخل عليها حرف الخفض (من) وقال الآخر:

تجانف عن جو اليمامة ناقتى وما قصدت من أهلها لسوائكا

فأدخل عليها لام الخفض ، وقال غيره :

وكل من ظن أن الموت مخطئه معلل بسواء الحق مكذوب

---

(١) الإنصاف ١ / ٢٩٤ .

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعها وأنت المشتري

ومن وقوعها مرفوعة بالفاعلية قوله :

ولم يبق سوي العدوا ن دناهم كما دانوا

والشواهد من الشعر كثيرة تدفع القول بالشذوذ أو الضرورة [١]

أما البصريون فيرون أنها لا تستعمل فى اختيار الكلام إلا ظرفا ، وقالوا ما جاء على غير ذلك فهو لضرورة الشعر . [٢]

على أن الحق ما ذهب إليه الكوفيون لكثرة مجيئها غير ظرفية فى الشعر والنثر ، وما احتج به البصريون على ظرفيتها لا يدفع ما احتج به الكوفيون على صحة مجيئها غير ظرفية فى السعة .

قال صلي الله عليه وسلم : « دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسها [٣] » وقال صلي الله عليه وسلم : « ما أنتم فى سواكم إلا كالشعرة البيضاء فى الثور الأسود »[٤]

وقد جاء عن العرب : أتاني سواك - حكاه الفراء [٥] وقد اختارذلك كثير من التحويين كالزجاج فى كتابه الجمل والرمانى وأبو البقاء العكبري ، وابن هشام وابن مالك وقد قال :

ولِسِوَى سِوًى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعلا

وما ذهبوا إليه يخرج عن عهدة التكلف ، ولا يحوج إلى التأويل [٦].

---

(١) انظر هذه الشواهد ونسبتها إلى قائليها فى المرجع السابق وشرح الأشموني ٢ / ١٥٨ وما يعدها والتصريح علي التوضح ١ / ٣٦٢ .

(٢) انظر مغنى اللبيب ١ / ١٢٤ والمراجع السابقة . ومن ذهب إلي ذلك جمهورهم لا جميعهم ، انظر ياسين على التصريح ١ / ٣٦٢ .

(٣) هذا جزء من حديث طويل عن ثوبان ، قال : قال رسول صلي الله عليه وسلم إن الله زوي لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها ... وهو في صحيح مسلم ٨ / ١٧١ .

(٤) الحديث مذكور فى شرح الأشموني ٢ / ١٥٨ .

(٥) انظر التوضيح على التصريح ١ / ٣٦٢ وحاشية الأمير علي المغني ١ / ١٢٤ .

(٦) انظر التصريح على التوضح ١ / ٣٦٢ وشرح الأشمونى ٢ / ١٦٠ .

وإذ تقرر صحة ما ذهب إليه الكوفيون فإننا نستفيد منه أمرين :

الأول : فصاحة الكلمة عند استعمالها غير ظرف .

الثاني : استعمال الكلمة فى ذلك استعمال حقيقي لا تجوز فيه .

« المسألة الرابعة والخمسون » [هل تقع (من) لابتداء الغاية فى الزمان ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن (من) يجوز استعمالها فى الزمان والمكان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها فى الزمان » (١)

وقد احتج الكوفيون بأنها جاءت لابتداء الغاية من الزمان فى كتاب الله تعالى ، وفى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ،وفى كلام العرب الخلص .

من ذلك قوله تعالى :﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾(٢) فدخلت (من) على (أول يوم) وهو من الزمان .

وفى الحديث قوله صلى الله عليه وسلم : « فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة »(٣)

ومن كلام العرب قول بعضهم : من الآن إلى الغد .

ومن الشعر قول زهير بن أبي سلمي :

لمن الديار بقنة الحجر ... أقوين من حجج ومن دهر

فدخلت (من) على (حجج) وعلى (دهر)

وقول النابغة :

تخيرن من أزمان يوم حليمة ... إلى اليوم قد جربن كل التجارب

فدخلت (من) على أزمان .

---

(١) الإنصاف ١ / ٣٧٠ وشواهد المسألة فى مراجعها .

(٢) من الآية ١٠٨ سورة التوبة .

(٣) الحديث عن أنس قال : جاء رجل إلى النبي صلي الله عليه وسلم قال : هلكت المواشي وتقطعت السبل . فدعا ، فمطرنا من الجمعة إلي الجمعة ثم جاء فقال : تهدمت البيوت وتقطعت السبل ، وهلكت المواشي فادع الله يمسكها ، فقام صلي الله عليه وسلم ، فقال : اللهم علي الآكام والظراب والأودية ، ومنابت الشجر ، فانجابت عن المدينة انجياب الثوب » صحيح البخارى ١ / ١٢٠ .

أما البصريون فيذهبون إلى دفع ما استشهد به الكوفيون ، بتأويله ، فيقدرون محذوفاً واقعاً مضافاً .

فيقدرون فى الآية : من تأسيس أول يوم ، وفى الحديث : من صلاة الجمعة ، وفى البيت : من استمرار أزمان يوم حليمة ، وقالوا فى بيت زهير : إن الرواية الصحيحة : مذحجج ومذدهر. (١)

والحق أن التقديرات التي ذهب إليها البصريون فيها تكلف ظاهر لذا رأينا كثيراً من النحويين يستظهرون رأى الكوفيين ، ويرون عدم المانع من أن نقول : صمت من أول الشهر إلى آخره ، ونمت من أول الليل إلى آخره . (٢)

وعليه فاستعمال (من) فى ابتداء الأزمنة استعمال فصيح إذ أيدته كثرة الشواهد وضعف تأويلها كما ذهب إليه البصريون ، ولذلك مزيد حديث فى المطلب البلاغى بمشيئة الله تعالى .

« المسألة الثامنة والسبعون » [هل يجوز أن تأتى ركى) حرف جر ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن (كى) لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض ، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر » (٣)

ويحتج الكوفيون على أن (كى) لا تكون حرف خفض بأن اللام تدخل عليها فى مثل : جئتك لكى تفعل كذا ، ولا يعقل أن يدخل حرف الجر على نظيره إلا فى الشاذ الذي لا يؤخذ به كقول الشاعر :

فلا والله ما يلفى لما بى ولا للما بهم آبداً دواء

ويقولون - أيضاً - إن (كى) من عوامل الأفعال فلا ينبغي أن تكون من عوامل الأسماء.

أما البصريون فيدفعون ما ذهب إليه الكوفيون ، بأنه ليس فيه ما يمنع أن

---

(١) انظر الإنصاف١/ ٣٧١ وما بعدها .

(٢) انظر الصبان علي الأشمونى ٢ / ٢١١ وحاشية الأمير علي مغني اللبيب ٢ / ١٤ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٥٧٠ وشواهد المسألة في مراجعها .

تكون الكلمة فى حال عاملاً فى الفعل ، وفى حال أخري عاملاً فى الاسم - ويمثلون لذلك بقولك : جئت لكى أتعلم ، وكيمة ؟ فإن (كى) فى المثال الأول حرف نصب مصدرية ، وفى المثال الثاني حرف جر ، جرت (ما) الاستفهامية ، ومثلها فى ذلك مثل (حتى) فى كونها تأتى ناصبة للفعل ، ولا يمنع ذلك أن تكون خافضة للاسم.(١) .

ومما يضعف رأي الكوفيين ويقوي مذهب البصرين مجيء (كى) قبل اللام فى مثل : جئت كى لأزورك ، وقول الشاعر :

كى لتقضينى رقية ما وعدتنى غير مختلس

فإنه يتعين أن تكون (كى) حرف جر للتعليل ، وذلك لتأخر اللام بعدها ، واللام تأكيد لها ، وأن مضمرة بعد اللام نصبت المضارع . إذ لا يجوز أن تكون (كى) ناصبة ، للفصل بينها وبين الفعل باللام.

ولا يصح أن تكون (كى) زائدة ، لأنه لم يثبت زيادتها فى موضع غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه ، والشواهد من هذا النحو كثيرة ، ومما يقوي مذهب البصريين إظهار (أن) بعد (كى) فى بعض الشواهد، مثل : جئت كى أن آزورك ، وقول الشاعر :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تفر وتخدعا

فمجيء(أن) بعد (كى) دليل واضح على كونها تعليلية وليست ناصبة ، وسواء كان إظهار (أن) قليلاً أم ضرورة، فإن إظهارها دليل على أنها العاملة وللأخفش وقوم معه رأي جيد ، إذ يرون أن (كى) حرف جر دائماً. ويكون النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة .(٢)

ولئن اعترض على الأخفش بمثل : جئت لكى أزورك ، وقوله تعالى :

---

(١) انظر المرجع السابق

(٢) انظر التصريح علي التوضيح وحاشية ياسين عليه ٢ / ٢٣٠ ومغني اللبيب ١ / ١٥٦ وشرح الأشموني والصبان عليه ٣ / ٢٧٩ .

﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[١] لسبق اللام لها ، وأنه لا يصح الزعم بأن (كى) تأكيد للام ، كقوله : ولا للما بهم آبداً دواء.

لأنه شاذ لا يخرج عليه الفصيح [٢] أقول : لئن اعترض بذلك فلم لا يصح أن تكون (كى) مؤكدة للام وإن اتفقا معني لكون اللفظ مختلفاً ، كتأكيد الكاف بمثل فى قوله تعالى : « ليس كمثله شيء » [٣] وتأكيد مثل بالكاف فى قوله :

فصيروا مثل كعصف مأكول [٤]

وأى فرق بين تأكيد (كى) للام هنا وتأكيد اللام لـ (كى) المتعين فى مثل قول الشاعر :

فأوقدت ناري كى ليبصر ضوؤها وأخرجت كلبي وهو فى البيت داخله

فكى هنا متعينة للتعليل وهي حرف جر ، وقد أكدت باللام.

ونحن لن نجد صعوبة أو فساداً فى المعنى بجعل (كى) حرف جر للتعليل فى جميع الأحوال . ففى قولنا : جئت كى أزورك ، لا ضرر من جعل (كى) للتعليل والناصب للفعل (أن) مقدرة ، ونفس الأمر فى : جئت لكى أزورك ، بكون (كى) للتعليل مؤكدة للام - كما سبق - وفى جئت لكى أن أزورك (كى) للتعليل ، وليست ناصبة لظهور (أن) وفى : جئت كى لأزورك متعين كون (كى) للتعليل ، وبهذا نخلص من كثرة التأويلات التي لا داعى لها .

« مجيء الكلمة بمعنى أخرى »

هذا ضرب من الكلام عن اتجاه بعض النحويين إلى القول بمجيء بعض الكلمات بمعنى أخري ، وهو قول ناشيء عما يوحي به المعنى المفهوم من دلالة

---

(١) من الآية ٢٣ سورة الحديد

(٢) انظر التصريح علي التوضيح ٢ / ٢٣٠ .

(٣) من الآية ١١ سورة الشوري .

(٤) من مشطور السريع وهو لرؤبة . مغني اللبيب وحاشية الأمير ١ / ١٥٤ .

التراكيب على معانيها الأصلية ، فيجعلون ذلك دليلاً على أن الكلمة قد خرجت عن معناها إلى معني الكلمة الأخرى .

وهذا يحتاج إلى تحقيق قد بدلنا على أن الكلمات لا تصير إلى معاني كلمات أخري ، لكن يكون للمعنى المفاد بها فحوي وإشارة إلى معاني كلمات أخري، أو أن تستعمل الكلمة مكان أخري بمصاحبة قرائن دالة على ذلك .

« المسألة الخامسة والثلاثون » [هل تكون (إلا) بمعنى الواو ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن (إلا) تكون بمعنى (الواو) وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو » (١)

وقد جعل الكوفيون مسلكهم إلى الاحتجاج لذلك هو إثبات أن (إلا) فى قوله تعالى : ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾(٢) » تتفق مع (إلى) فى المعنى فى الآية على قراءة : « إلى الذين ظلموا » (٣)

وقالوا : إن (إلى) بمعنى الواو ، فتكون (إلا) - أيضاً - بمعنى الواو ، فتتفق القراءتان فى المعنى . واستدلوا على أن (إلى) جاءت بمعنى الواو (٤) بشواهد عدة ، منها قوله تعالى :﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (٥) أى مع الله ، وقوله تعالى : « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم » (٦) أي مع أموالكم ، وقوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (٧) أي مع المرافق ومع الكعبين .

---

(١) الإنصاف ١ / ٢٦٦ وانظر شواهد المسألة في مصادرها .

(٢) من الآية ١٥٠ سورة البقرة .

(٣) روي القراءة أبو بكر بن مجاهد ، انظر البحر المحيط ١ / ٤٤١ والإسناد المذكور فى الإنصاف١/٢٦٦ .

(٤) انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٥٧١ .

(٥) من الآية ٥٢ سورة آل عمران .

(٦) من الآية ٢ سورة النساء .

(٧) من الأية ٦ سورة المائدة .

وقولهم فى المثل : « الذود إلى الذود إبل » أى مع الذود . وقول الشاعر :

شدخت غرة السوابق فيهم فى وجوه إلى اللمام الجعاد

آي : مع اللمام . (١)

وإذا كانت (إلى) فى هذه الشواهد ، وفى شواهد كثيرة غيرها بمعنى(الواو) فتكون (إلي)فى الآية الكريمة بمعنى الواو ، ولاتفاق القراءتين فى المعنى تكون (إلا) فى القراءة المشهورة - أيضاً - بمعناها .

ومن هذا القبيل قول الله تعالى - والله أعلم - : ﴿ لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ ﴾ (٢) أى : ومن ظلم لا يحب - أيضاً - الجهر بالسوء منه .

ومنه على وجه من التأويل قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلاَّ اللَّمَمَ ﴾ (٣) أى - والله أعلم - واللمم قال الطبري فى إشارة مختصرة: « عن ابن عباس يقول فى تأويل ذلك : لم يؤذن لهم فى اللمم » (٤) وقال القرطبي : « وقيل : (إلا) بمعنى الواو ، وأنكر هذا الفراء » (٥)

أما البصريون فيرفضون ما ذهب إليه الكوفيون ، ويدفعونه من أساسه بناء على اختلاف الحرفين (إلا ، والواو) فى مقتضاهما ، لأن (إلا) تقتضي إخراج الثاني من حكم الأول ، والواو تقتضي الجمع « والأصل استعمال كل حرف فيما وضع له ، لئلا يفضي إلى اللبس ، وإسقاط . فائدة الوضع » (٦)

والفراء وهو من ائمة الكوفيين (٧) يرفض القول بأن(إلا) فى قوله تعالى

---

(١) شدخت : اتسعت في الوجة ، والسوابق : الخيول المتقدمة في الحلبة ، واللمام جمع لمه وهي الشعر النازل من الرأس ، والجعد ضد من المسترسل الناعم الانتصاف ١ / ٢٦٦ .

(٢) من الآية ١٤٨ سورة النساء

(٣) من الآية ٣٢ سورة النجم .

(٤) جامع البيان في تفسير آي القرآن ٢٧ / ٦٥ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٦٢٧٩ .

(٦) االلباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٢٤

(٧)هو أعلم الكوفيين بالنحو بعد إمامهم الكسائي ، أخذ علمه عنه وعن أعراب وثق بهم مثل أبي الجراح وأبي مروان وغيرهما ، وكان ورعاً متديناً ، وكان يخالف الكسائى فى كثير من مذهبه - المزهر ٢ / ٤١٠ .

«إلا الذين ظلموا» بمعنى الواو بمنزلة الواو ، كأنه قال : لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا الذين ظلموا . فهذا صواب فى التفسير ، خطأ فى العربية ، إنما تكون (إلا بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها ، فهنالك تصير بمنزلة الواو ، كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة ، تريد بـ (إلا) الثانية أن ترجع على الألف ، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت : اللهم إلا مائة ، فالمعنى : له على ألف ومائة»[1] لكننا استفدنا منه أن (إلا) تأتي بمعنى الواو ، لكن بما اشترطه له .

ويذهب الطبري - أيضاً - إلى ذلك ، منكراً أن تكون (إلا) بمعنى الواو أشد الإنكار ، قال : « نفى عن أن يكون لأحد خصومة وجدل قبل رسول الله صلي الله عليه وسلم ، ودعوي باطلة عليه وعلى أصحابه ، بسبب توجههم فى صلاتهم قبل الكعبة ، إلا الذين ظلموا أنفسهم من قريش ، فإن لهم قبلهم خصومة ودعوي باطلة ..... وإذا كان ذلك معنى الآية بإجماع الحجة من أهل التأويل ، فبين خطأ قول من زعم أن معنى قوله : (إلا الذين ظلموا منهم) ولا الذين ظلموا منهم ، وأن (إلا) بمعنى الواو ، لأن ذلك لو كان معناه لكان النفى الأول عن جميع الناس أن يكون لهم حجة على رسول الله صلي الله عليه وسلم وأصحابه فى تحولهم نحو الكعبة بوجوههم مبينا عن المعنى المراد ، ولم يكن فى ذكر قوله بعد ذلك (إلا الذين ظلموا منهم) إلا التلبيس الذى يتعالى أن يضاف إليه ، أو يوصف به ، هذا مع خروج معنى الكلام إذا وجهت إلا إلى معنى الواو ، ومعنى العطف من كلام العرب ، وذلك أنه غير موجودة (إلا) فى شيء من كلامها بمعنى الواو إلا مع استثناء سابق قد تقدمها ، كقول القائل : سار القوم إلا عمراً إلا آخاك بمعنى إلا عمراً وآخاك ، فتكون (إلا) حينئذ مؤدية عما تؤدي عنه الواو ، لتعلق (إلا) الثانية بإلا الأولي ، ويجمع فيها أيضاً بين (إلا) والواو ، فيقال : سار القوم إلا عمراً وإلا آخاك. فتحذف إحداهما فتنوب الأخري عنها ، فيقال : سار القوم إلا عمراً وأخاك ، أو إلا

---

(١) معاني القرآن ١ / ٨٩ ، لكن يبدو أن صحة العبارة : فالمعني : لي عليه ألف ومائة . إن كان المثال لي علي فلان - ولعلة خطأ

عمراً إلا أخاك ، لما وصفنا قبل ، وإذا كان ذلك كذلك فغير جائز لمدع من الناس أن يدعي أن (إلا) فى هذا الموضع بمعنى الواو التى تأتي بمعنى العطف » [١]

وفى تمسك البصريين برفضهم أن تكون (إلا) بمعنى الواو يقولون : إنه على فرض التسليم بأن (إلى) فى قراءة : إلى الذين ظلموا » بمعنى (مع) فإنه لايتعين أن تكون (إلا) بمعنى (مع) لكي تتفق القراءتان فى المعنى .

لأنه لا يشترط أن تكون القراءتان بمعنى واحد، إذ غاية ما يشترط أن لا يكون بينهما اختلاف تضاد فى المعنى ، لكن لا حرج من اختلاف التغاير فيه ، لأنه جائز ، ومنه كثير فى القراءات . [٢]

وعليه تكون قراءة من قرأ « إلى الذين » بمعنى (مع) وقراءة «إلا الذين » بمعنى (لكن) على الاستثناء المنقطع ، والمعنى : لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة ، والاستثناء المنقطع كثير فى كتاب الله تعالى وكلام العرب . [٣]

لكن مع القول بتغاير القراءتين فى المعنى يبقي استفادة معنى الواو من (إلى) فى كثير من الشواهد كما ذهب الكوفيون .

أما طريق هذه الإفادة فسنوفى فيه القول بمشيئة الله تعالى - فى المطلب البلاغي .

« المسألة السابعة والستون » [هل تأتي (أو) بمعنى (الواو) وبمعنى (بل) ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن (أو) تكون بمعنى الواو ، وبمعنى (بل) وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى (بل) » [٤]

ويحتج الكوفيون بشواهد كثيرة من القرآن الكريم ، ومن كلام العرب . من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [٥] فالمعنى : ولا تطع منهم آثماً،

---

(١) جامع البيان .. ٢ / ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبية ٤٠ .

(٣) انظر الإنصاف١ / ٢٦٩ وما بعدها .

(٤) الإنصاف ٢ / ٤٧٨ شواهد المسألة والأبيات وعزوها في مراجع المسألة .

(٥) من الآية ٢٤ سورة الإنسان .

ولا تطع منهم كفوراً فأو بمعنى الواو . وقال تعالى : ﴿ وأرسلْناهُ إلى مائة ألْفٍ أو يزيدُون ﴾[١] قيل : (أو)بمعنى الواو ، أى : ويزيدون [٢] وقيل : بمعنى (بل) قال الفراء: « (أو) ههنا فى معنى (بل) كذلك فى التفسير ، مع صحته فى العربية »[٣] وقال أبو حيان : « قرأ الجمهور (أو) قال ابن عباس : بمعنى (بل) وقيل : بمعنى (الواو) وبالواو قرأ جعفر بن محمد) وقيل : للإبهام على المخاطب »[٤] أى المجيء بـ (أو) للإبهام على المخاطب .

وقال تعالى : ﴿ حرمنا عليهم شحومها إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ﴾ [٥] فأو بمعنى الواو . [٦]

وقال النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

أى : ونصفه .

وقال جرير:

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قتلت أولادي

أى : وزادوا ثمانية ، ويصح الحمل على (بل) -

وقال الشاعر :

بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحي وصورتها أو أنت فى العين أملح

أى : بل أنت فى العيون أملح . قال البغدادي : « أو - فيه حرف استئناف للإضراب ، ولا يحتمل أن تكون عاطفة ، إذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله : مثل قرن الشمس ، كما هو حق المعطوف » [٧]

---

(١) الآية ١٤٧ سورة الصافات .
(٢) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٢٤ .
(٣) معاني القرآن ٢ / ٣٩٢ .
(٤) البحر المحيط ٧ / ٣٧٦ .
(٥) من الآية ١٤٦ سورة الأنعام .
(٦) انظر اللباب ..... ١ / ٤٢٤ .
(٧) الخزانة ١١ / ٦٦ .

وقال ابن أحمر :

قرى عنكما شهرين أو نصف ثالث إلى ذاكما قد غيبتني غيابياً

قال ابن قتيبية : «وهذا البيت يوضح لك معنى الواو . وأراد قري شهرين ونصفاً ، ولا يجوز أن يكون أراد قرى شهرين بل نصف شهر ثالث » [١] ذلك لأن قوله ثالث قرينة على معنى الواو .

أما البصريون فيتمسكون بالأصل، بأن يدل كل حرف على ما وضع له ، ويستعمل فيه ، ولا يدل على معنى حرف آخر ، لأن العدول عن الأصل يؤدي إلى اللبس ، وإضاعة الحكمة من الوضع ، و (أو) موضوعة لمعنى يخالف معنى الواو ، وبل . [٢]

ويدفع البصريون ما استشهد به الكوفيون بتأويله . يقول العكبري فى قوله تعالى : « ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً » : « أو - هنا على بابها عند سيبويه ، وتفيد فى النهي المنع من الجميع ، لأنك إذا قلت فى الإباحة : جالس الحسن أو ابن سيرين ، كان التقدير : جالس أحدهما ، فإذا نهي قال : لا تكلم زيداً أو عمراً ، فالتقدير : لا تكلم أحدهما ، فأيهما كلمه كان أحدهما ، فيكون ممنوعاً منه ، فكذلك فى الآية ، ويؤول المنع إلى تقدير : فلا تطع منهما آثما وكفوراً » [٣] .

ويقولون فى قوله تعالى « وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » : إن أو للتخيير ، أى يتخير الرائي فى تقديرهم مائة ألف ، أو بأكثر من ذلك ، أو أن (أو) للشك ، أى : يشك الرائي فى عدتهم ، وقيل للتقريب ، أو للتفصيل ، وقال الزمخشري : « أو يزيدون - فى مرأى الناظر ، أى إذا رآها الرائي قال : هي مائة ألف ، أو أكثر ، والغرض الوصف بالكثرة » [٤]

وقد بولغ فى تخريج الشواهد إبقاء للكلمة على أصلها ، يقول ابن جني فى

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٥٤٤ .

(٢) انظر الإنصاف ٢ / ٤٨٠ واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٢٤ .

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٧٧ .

(٤) الكشاف ٣ / ٣٥٤ .

سياق سعيه إلى إقرار الألفاظ على أول أحوالها : « أو - إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت ، وكيف تصرفت . فهي عندنا على ذلك ، وإن كان بعضهم قد خفى عليه هذا من حالها فى بعض الأحوال ، حتي دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها ،وذلك أن الفراء قال : إنها قد تأتي بمعنى (بل) وأنشد بيت ذي الرمة : .

بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحي وصورتها أو أنت فى العين أملح

وقال : معناه ، بل أنت فى العين أملح ، وإذا أرينا أنها فى موضعها ، وعلى بابها - بل إذا كانت هنا على بابها كانت أحسن معنى ، وأعلى مذهبا فقد وفينا ماعلينا ، وذلك أنها على بابها من الشك ، ألا تري أنه لو أراد بها معنى (بل) فقال : بل أنت فى العين أملح ، لم يف بمعنى (أو) فى الشك ، لأنه إذا قطع بيقين أنها فى العين أملح كان فى ذلك سرف منه ، ودعاء إلى التهمة فى الإفراط له ، وإذا أخرج الكلام مخرج الشك كان فى صورة المقتصد غير المتحامل ، ولا المتعجرف، فكان أعذب للفظة ، ألا تراه نفسه قال :

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آ أنت أم أم سالم » [1]

وهذا التنظير لا يخلو من شيء ، لأن شك ذي الرمة فى بيته : أيا ظبية .... متعين ، لأنه لا يتسني له الإضراب ، والقطع بأنها أم سالم ، بعد أن ناداها بقوله :

أياظبية الوعساء . وتساؤله : أأنت ؟ فالشك هنا فى الموصوف أما فى قوله : بدت مثل قرن الشمس ..... فإن الشك فى الصفة ، وهذا يمكن فيه الحمل على أنها أملح من الشمس ، ويكون فيه من الملاحة والظرف ما لا يخفى ، لأنه بعد أن جعلها فى جمال الشمس وإشراقها بدا له أن يجعلها أكثر ملاحة فأضرب بأو التى بمعنى (بل) وهذا لون من المبالغة غير معيب ، إذ المحب يري محبوبه أكثر ملاحة مما يمكن أن يشبه به .

وعلى هذا المسلك ذهب الصبان فى قوله الشاعر :

مه عاذلي فهائما لن أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى

---

(١) الخصائص ٢ / ٤٥٧ .

قال : « الأحسن أن (أو) بمعنى (بل) ..... » [١]

ومع أن ابن جني يرتضي فيما سنذكره عنه بعد - أن تأتي (أو) بمعنى الواو - يتعسف فى إبقاء (أو) بمعناها على الشك فى بيت النابغة :

قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فيقدرمعطوفاً عليه محذوفاً مع حرف العطف ، فيكون الشطر الثاني هكذا (إلى حمامتنا أو هو ونصفه) وهذا فيه ضعف بين من جهة كون المشهور حذف المعطوف وحرف العطف ، ويستشهد لما ذهب إليه بقول الله تعالى : ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾[٢] فالتقدير : فضرب فانفجرت ، فهو ينظر إلى المقدر (فضرب) باعتبار كونه معطوفاً عليه قوله : (فانفجرت) على أن النظر إليه باعتباره معطوفاً على قوله : (اضرب)أكثر اعتباراً بين النجاة ، لأن كونه معطوفاً أسبق منه حال كونه معطوفاً عليه ، يقول الشيخ محيي الدين :« وتخريج البيت على أن فى الكلام حذف المعطوف عليه وحرف العطف ، وأن تقدير الكلام : ليتما هذاالحمام لنا أو هو ونصفه - مع بقاء (لو) على معناها الأصلي - بعيد كل البعد ، فوق أنه لا مستند له من كلام النحاة ، فإن الذى تعودوا أن يقولوه: إن المحذوف هو الحرف العاطف والمعطوف به ، كما فى الآية الكريمة « فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت»

فالمحذوف الذى قدره هو فاء العطف ، والفعل الذى تعطفه هذه الفاء على ما قبله ، فأما ما قدره فى البيت فهو معطوف على اسم مذكور بحرف مذكور ، وعاطف آخر لاسم مذكور على المعطوف المحذوف ، وهذا شيء عجيب أوقعة فيه التعصب للبصريين ، ولو سلمنا أن ذلك جائز لما صح أيضاً ، لأن مراد النابغة أن يصف هذه الفتاة بدقة النظر ، وسرعة الحساب ، فكيف يتفق ذلك مع شكها فيما تتمناه » [٣]

على أن هذه المحاولات لتأويل الشواهد لن تجدي فى كثير منها ، مما يلزم

---

(١) الصبان علي الأشموني ١ / ٢٣٤ .

(٢) من الآية ٦٠ سورة البقرة .

(٣) الإنتصاف من الإنصاف ٢ / ٤٨٠ وانظرالخصائص ٢ / ٤٦٠ .

البصريين بدلالة (أو) على ما تدل عليه الواو أو (بل) لوضوح القرائن على ذلك ، كما فى بيت ابن أحمر السابق (شهرين أو نصف ثالث)

وكما فى قول الراجز :

إن بها أكتل أو رزاما خويربين ينقفان الهاماً [١]

فإن قوله : (خويربين) قرينة دالة على أن (أو) فى قوله :(أكتل أو رزاما) بمعنى الواو ، إذ لو كانت على بابها لقال : خويربا .

وقول الآخر :

وقالوا لنا ثنتان لابد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل

فقوله : (ثنتان لابد منهما) قرينة على أن (أو) بمعنى الواو فى قوله : أو سلاسل .والشواهد من هذا الباب كثيرة . [٢]

وإذا ثبت لنا أن الأصل فى (أو) أن تدل على أحد الشيئين أو الأشياء على الإبهام ، لكنها قد تستعمل بمعنى (الواو) وبمعنى (بل) بدلالة القرائن - فإننا بحاجة إلى معرفة طريق هذا الاستعمال وهو ما سنتناوله فى المطلب البلاغي بمشيئة الله تعالى .

المسألة الحادية والثمانون »

[هل يجوز مجيء (كما) بمعنى (كيما) وينصب بعدها المضارع ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن (كما) تأتي بمعنى (كيما) وينصبون بهاما بعدها ولا يمنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين .

وذهب الصريون إلى أن (كما) لا تأتى بمعنى (كيما) ولا يجوز نصب ما بعدها بها »[٣]

ذكرت هذه المسألة فى هذا المبحث لعبارة صاحب الإنصاف (مجيء كما بمعنى كيما) مما يفهم أنهما حرفان يجيء أحدهما بمعنى الآخر ومكانه .

---

(١) (أكتل ورزام : لصان) وخويرب : تصغير خارب ، وهو المخرب ، والهام جمع هامة وهي الرأس ، ونقفها : كسرها .

(٢) انظر مغنى اللبيب ١ ٥٩/ وما بعدها ومصادر ومراجع المسألة .

(٣) الإنصاف ٢ / ٥٨٥ .

والكوفيون يرون أن كما) أصلها (كيما) حذفت منها الياء تخفيفا ، وقد ذهب إلى ذلك أبو على الفارسي عند روايته قول الشاعر :

وطرفك إما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا أن الهوي حيث تنظر

أراد الشاعر (كيما يحسبوا)

ومثله قول صخر الغي :

جاءت كبير كما أخفرها والقوم صيدكأنهم رمدوا [١]

أراد (كيما أخفرها) ولهذا انتصب الفعل (أخفرها)

وذهب ابن مالك إلى أن (كما) كاف التشبية ، كفت بـ (ما)ودخلها معنى التعليل فنصبت الفعل حملاً للكاف على (كي) [٢]

أما البصريون فلا يرون نصب الفعل بعدها ، إذ صارت الكاف و(ما) كحرف واحد ، مثل (ربما) لذلك لا ينصب بها . وخرجوا ما استشهد به الكوفيون على روايات أخري ، أو أنها من الشاذ . [٣]

والحق أن كثرة الشواهد التى جاءت بنصب الفعل بعدها ، تقوي مذهب الكوفيين . أما الشواهد التى تشعر بمعنى التشبية مثل قوله تعالى :

« واذكروه كما هداكم » [٤] فإن الأرجح بقاء الكاف على معنى التشبية ، وليست للتعليل . [٥]

وعليه فإن (كما) فى مثل ذلك ليست (كيماً) مخففة بحذف الياء.

المسألة الثامنة والثمانون »

[القول فى (إن) الشرطية هل تقع بمعنى (إذ) ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن (إن) الشرطية تقع بمعنى (إذ) وذهب البصريون إلى

---

(١) آخفرها : أمنعها وأجيرها ، والصيد بكسر الصاد - جمع أصيد من الصيد بفتح الصاد والياء ، داء يأخذ الإبل في رءوسها فترفعها ، وفي الرجل من كبر . .

(٢) انظر الإنصاف ٢ / ٥٨٥ وما بعدها والإنتصاف منه .

وانظر مغني اللبيب ١ / ١٥١ وما بعدها وشرح الأشموني والصبان عليه ٢ / ٥٩٠ .

(٣) انظر الإنصاف ٢ / ٥٩٠ وما بعدها

(٤) من الآية ١٩٨ سورة البقرة .

(٥) انظر كتابنا (أدوات التشبية دلالاتها واستعمالاتها في القرآن الكريم) ١٧٧ وما بعدها فقد عالجنا فيه هذه المسألة معالجة شافية .

أنها لا تقع بمعنى (إذ) » [١]

ويحتج الكوفيون لمذهبهم بشواهد كثيرة من القرآن الكريم ، ومن كلام العرب، من ذلك قوله تعالى : « وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا »[٢]فالمعنى :وإذ كنتم فى ريب ، وقوله تعالى : «يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين » [٣] فالمعنى - والله أعلم :- إذ كنتم مومنين، وقوله تعالى : « وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين »[٤] أى : إذ كنتم مؤمنين .

وقول الشاعر :

وسمعت حلفتها التى حلفت إن كان سمعك غير ذى وقر

أى : إذ كان .

والذى دعا الكوفيين إلى مذهبهم هذا أمران :

الأول : كون الأصل فى الشرط الاستقبال ، فالتعليق يقتضي استقبال المعلق عليه ، لأن مناط الفائدة به . فلما دخلت (إن) على الماضي رأوا أنها بمعنى (إذ) لإفادة التعليل بناء على هذا المقتضي ، وخرجوا ما جاء من الشواهد من هذا القبيل على ذلك .

وأيدهم أنهم وجدوا (إن) فيما ذكروه من الآيات الكريمة ، والأبيات لم يذكربعدها جواب ، وأن الآيات قد قرئ فيها بفتح همزة (إن) وبكسرها ، وكل هذا يستدل منه على أن (إن) غير شرطية . [٥]

الآخر : أن ما بعد (إن) فيما استشهدوا به واقع ، وإذا كان حاصلاً فإنه لا يتفق مع دلالة (إن) على الشك ، فناسب ذلك أن تكون بمعنى (إذ) لأن ما بعدها يكون علة محققة ، ومدلوله ماض . [٦]

أما البصريون فلم يرضوا بما ذهب إليه الكوفيون ، لأنهم - كما هو شأنهم -

---

(١) الإنصاف ٢ / ٦٣٢ .

(٢) من الآية ٢٣ سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٧٨ سورة البقرة .

(٤) من الإية ١٣٩ سورة آل عمران .

(٥) الإنتصاف من الإنصاف بتصرف ٢ / ٦٣٣ .

(٦) ينظر الخصائص لابن جني ٢ / ٤٥٧ .

يتمسكون بالأصل ، ويقرون الألفاظ على أول أحوالها ، فـ (إن) على أصلها من الدلالة على الشرط .[١]

ويدفع البصريون ما احتج به الكوفيون بما يأتي :

أما الأول : فإنهم يقولون : إن ما بعد(إن) وإن جاء بصورة الماضي فإنه مؤول بالاستقبال لأن الكلام على تقدير : إن ظهر كذا .... أو تبين .. وما إلى ذلك . مع أن الشواهد التى استشهدوا بها مصدرة بالفعل (كان) وقد قالوا : « لا تدخل (إن) الشرطية على فعل ماض فى المعنى إلا على (كان) وقد قالوا : « لا تدخل (إن) الشرطية على فعل ماضٍ فى المعنى إلا على (كان) لكثرة استعمالها ، وأنها لا تدل على الحدث » [٢] بل إنهم قالوا : ليس ثمة مانع من ترتيب شيء على حصول آخر فيما مضي ، أو الإخبار بأن هذا عن ذاك فيما وقع ، مثل قوله صلي الله عليه وسلم : « يا عائشة إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله » [٣]

ولا حجة لهم فى عدم ذكر جواب لها ، لأن الجواب كثيراً ما يحذف لوجود دليل يدل عليه ، وفى الشواهد المذكورة يقدر الجواب ، ولو كان عدم وجود الجواب دليلاً على كونها بمعنى (إذ) لصح ذلك فى قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾[٤] لكنه يمتنع اعتبارها بمعنى (إذ) فى قوله : (إن كنتم صادقين). لأنهم كاذبون ، والمعنى : إن كنتم صادقين فأتوا بما طلب منكم .

أما الجواب عن الآخر : فإنه مجيء المتيقن شرطاً بعد (إن) يكون جرياً به على سنن العرب من إخراج الكلام مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك ، إذ قد تخالف (إن) الأصل فى استعمالها ، بأن تستعمل مع المجزوم به لغرض .

---

(١) ينظر الخصائص لابن جني ٢ / ٤٥٧ .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٤ .

(٣) انظر حاشية ياسين علي التصريح ١ / ٢٤ ، والمذكور جزء حديث طويل في قصة الإفك في البخاري ٣ / ٢٤ ، ٢٥ وصحيح مسلم ٨ / ١١٢ والجزء المذكور صفحة ١١٦ .

(٤) الآية ٢٣ سورة البقرة

وكلام السكاكي صريح فى حتمية هذا التصرف نزولاً على حكم ما تفرضه هذه الأغراض ، مراعاة لبلاغة الكلام [١] وسنوفى بيان ذلك بمشيئة الله تعالى فى المطلب البلاغى .

« المسألة الثالثة بعد المائة »[هل تأتي أسماء الإشارة أسماء موصولة ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى (الذى) والأسماء الموصولة ، نحو : هذا قال ذاك زيد. أى : الذى قال ذاك زيد.

وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى (الذى) وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة »[٢]

ويحتج الكوفيون ببعض الشواهد من القرآن الكريم والشعر التى أمكن لهم حمل أسماء الإشارة فيها على معنى الموصولية.

من ذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [٣]فيقدرون : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم . ويعربون أنتم مبتدأ وهؤلاء خبر بمعنى الذين و (تقتلون) صلة . [٤]

وقوله تعالى : ﴿ هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾[٥] يقدرون : هأنتم الذين جادلتم عنهم - بجعل هؤلاء اسم موصول - كالآية السابقة - وجملة (جادلتم) الصلة ، وقد حكي أبو حيان عنهم - أيضاً - أن يكون (هؤلاء) منادي بحرف نداء محذوف ، لأن حذف حرف النداء من المشار عندهم جائز . [٦]

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴾[٧] فيقدرون :وما التى بيمينك ؟

ومن شواهد الشعر قوله :

---

(١) آنظر مفتاح العلوم ١٣٠

(٢) الإنصاف ٢ / ٧١٧ .

(٣) من الآية ٨٥ سورة البقرة .

(٤) انظرالإنصاف ٢ / ٧١٧ .

(٥) من الأية ١٠٩ سورة النساء .

(٦) انظر البحر المحيط ٢ / ٤٨٦ .

(٧) الآية ١٧ سورة طه

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

يقدرون : و الذى تحملين طليق

أما البصريون فيبقون أسماء الإشارة فى هذه الشواهد وغيرها على أصلها ، دفعاً للاشتراك الذى هو خلاف الأصل ، ويوجهون هذه الشواهد بما يبقي هذا الأصل.

فيرون فى قوله تعالى : (هأنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم)أن هؤلاء - اسم إشارة على أصله ، ويكون منصوباً على الاختصاص ، وجملة (تقتلون) خبر (أنتم) قال أبو حيان : « المختار أن (أنتم) مبتدأ ، و (هؤلاء) خبر ، وتقتلون حال ، وقد قالت العرب : ها أنت ذا قائماً ، وها أنا ذا قائماً ، وقالت أيضاً -هذا أنا قائما ، وها هو ذا قائما ، وإنما أخبر عن الضمير باسم الإشارة فى اللفظ ، وكأنه قال : أنت الحاضر ، وأنا الحاضر ، وهو الحاضر ، والمقصود من حيث المعنى الإخبار بالحال » (١)

واسم الإشارة (تلك) فى قوله تعالى :« وما تلك بيمينك يا موسي » باق على أصل وضعه ، والتقدير : أى شيء هذه بيمينك ؟ (٢)

وستبدو لنا ملامح الترجيح لأحد المذهبين واضحة عند الحديث عنها فى المطلب البلاغي إن شاء الله تعالى

المسألة الرابعة بعد المائة »

[هل يكون للاسم المحلى بـ (أل) صلة كصلة الموصول ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كان فيه الألف واللام وصل كما يوصل (الذى) وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل » (٣)

هذه المسألة لها صلة بالمسألة السابقة فكما عد الكوفيون أسماء الإشارة فى بعض المواضع أسماء موصولة - عدوًّا الاسم المحلي بأل من الموصولات بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فجعلوا من الموصولات الاسم المضاف ، مثل قوله :

---

(١) البحر المحيط ١ / ٢٩٠ .

(٢) انظر الإنصاف ٢ / ٧١٩ وحاشية ياسين علي التصريح ١ / ١٣٩ وشرح الأشموني والصبان عليه ١/ ١٦٠ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٧٢٢ .

[يـا دارميـة بالعلياء فالسنـد]

فقالوا : شبة الجملة (بالعلياء) صلة لـ (دارمية) وعدوا النكرة الواقع بعدها جملة من الموصولات ، مثل : هذا رجل ضربته فجملة (ضربته) صلة لـ (رجل)

أما البصريون فلا يذهبون إلى شيء من هذا . (١)

ويستشهد الكوفيون فى هذه المسألة بقول أبي ذؤيب الهذلي :

لعمرى لأنت البيت أكرم أهله وأقعد فى أفيائه بالأصائل

فكأنه قال : لأنت الذى أكرم أهله فأنت : مبتدأ ، والبيت خبره ، وجملة (أكرم أهله) صلة (البيت)

فشأنهم فى ذلك أن يجعلوا الاسم الجامد المحلي بـ (أل) مثل البيت ، والدار ، والليث - مثل الأسماء الموصولة فى الاحتياج إلى صلة ، فبينما يخصص البصريون - كما هو المشهور عند النحويين - الموصول بما فيه إبهام تام ، لا يزول إلا بجملة الصلة . مثل : الذى والتى من الموصولات النحوية - يذهب الكوفيون إلى جعل الموصول أعم من ذلك . إذ هو عندهم كل ما اتصل به شيء يزيل منه إبهاما . سواء كان ذلك من الموصلات المعهودة ، أم كان اسماً ظاهراً ، أو نكرة مخصصة بجملة بعدها . (٢)

وأيا ما كان فإنه لا يعدو أن يكون خلافاً فى الإصطلاح ، ولا مشاحة فى الاصطلاح ، وليس فيه فرق فى المعنى على الرأيين . وإن اختلف طريق الوصول إليه، فبينما يجعل الكوفيون طريقه جعل الجملة صلة متممة للاسم ، يجعل البصريون الجملة صفة داخلة فى جميع الصفات المستغرقة عن طريق لام الاستغراق الداخلة على الاسم ، أو بجعلها صف ة للمحلي بأل الجنسية لأنه فى قوة النكرة ، والشأن كذلك فى النكرات .

---

(١) انظر التصريح علي التوضيح ١ / ١٤٠ .

(٢) انظر الانتصاف من الإنصاف ٢ / ٧٢٢ وما بعدها ، فقد وفي الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله - القول في هذه المسألة وتعليل وجهة الكوفيين والرد عليهم .

« زيادة كلمة في التركيب »

غرضنا في هذا المبحث تناول بعض المسائل التي دار الخلاف فيها حول أصالة بعض الكلمات أو زيادتها في بعض التراكيب ، ثم بيان ما تناسب مع الحكمة من كون الكلام ينبغي أن تكون كل كلمة فيه قد جاءت لتؤدي خصيصة في المعنى المراد لا يتم الكلام إلا بها ، فتصير بذلك جزءاً أصيلاً في التركيب كما هو مقتضي البلاغة.

المسألة الخامسة والعشرون »

[القول في زيادة لام الابتداء في خبر (لكن)]

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر (لكن) كما يجوز في خبر (إن) نحو : ما قام زيد لكن عمراً لقائم.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر (لكن) » [١]

ويقوم احتجاج الكوفيين على النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء قول الشاعر: ولكنني من حبها لكميد .

وأما القياس فيقولون : إن الأصل في (لكن) إن ، زيدت عليها (لا) والكاف ، فصارتا حرفاً واحداً ، وبهذا تأخذ حكم إن في جواز دخول اللام عليها.[٢]

وقد رد البصريون ما استشهد به الكوفيون ، وقالوا : إنه شاذ ، وهو قليل ليس له نظير من كلام العرب ، فلا يؤخذ به . [٣] ودفعوا قول الكوفيين بأن أصل (لكن) إن.

---

(١) الإنصاف ١ / ٢٠٨ .

(٢) انظر المرجع السابق واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢١٧ .

(٣) قال الشيخ محيي الدين في الإنتصاف « لا يعرف أوله ولا قائلة » ١ / ٢١٤ وقد جاء في شرح ابن عقيل : « ولاتدخل هذه اللام علي خبر باقي أخوات (إن) فلا تقول : لعل زيداً لقائم ، وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (لكن) وأنشدوا :

يلومني في حب ليلي عواذلي ولكنني من من حبها لعميد »

ثم يقول الشيخ محيي الدين في (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) : « هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل ، ولم أجد أحداً ذكر صدره قبل الشارح العلامة ..... ثم قال : ولا ندري أرواية الصدرعلي هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة ، أم وضعه من عند نفسه ، أم مما أضافه بعض الرواه قديماً لتكميل البيت .... »

شرح ابن عقيل لابن مالك وعليه منحه الجليل .. ١ / ٣١٠ .

وقد عللوا عدم مصاحبة اللام خبر غير (إن) المكسورة قائلين : « لم تدخل اللام على خبر غيرها لأنها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها ، بخلاف أخواتها ، فليت تحدث فى الخبر التمني ، ولعل الترجى ، وكأن التشبيه ، ولكن تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام ، و(أن) المفتوحة تصير الجملة فى تأويل المصدر »(١)

ونفهم من هذا أن التأكيد باللام يناسبه أن يكون فى جملة محققة ، أى لنسبتها خارج ، فلا تكون مدخولة (ليت ولعل) لأن الكلام مع (ليت) للتمني ، وهو إنشاء ، وكذلك الكلام مع (لعل) للرجاء ، أى رجاء أن يقع الخبر فلا يتوافق معه التأكيد، و (كأن) للتشبيه ، وهي بنفسها مفيدة تأكيد التشبية ، فضلاً عما للتشبيه من طرق أخري لتأكيده ، كحذف الأداة ، أو الوجه ، أو هما معاً ليصير فى أعلى درجات المبالغة .

كما نفهم - أيضاً - أنه ينبغي أن تكون الجملة مستقلة الثبوت عن غيرها بخلاف الجملة المصدرة بـ (أن) المفتوحة ، لارتباطها بما قبلها ، وكذلك الجملة مدخولة(لكن) لارتباطها بما قبلها ، حسب ما يقتضيه الاستدراك.

أما (إن) فإن الكلام معها جار على إثبات الحكم ، ثم اغتفر التأكيد بها فى أول الكلام ، إشعاراً من أول الأمر بأن الكلام الآتي له قوة ، ثم ساغ أن يؤتي معها باللام وإدخالها على الخبر لما توافقا فى الغرض وهو التأكيد . (٢)

لكن يبقى حكم هذه اللام مع (لكن) وفائدتها فى التركيب.

و الذى فهمناه من كلام البصريين أنها شاذة وأنها ليست لام الابتداء ، قال ابن هشام :

« وليس دخول اللام مقيساً بعد (أن) المفتوحة خلافاً للمبرد ، ولا بعد (لكن) خلافاً للكوفيين ، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافاً له ولهم » (٣)

(١) الصبان علي الأشموني عن غيره ١ / ٢٨٠ .
(٢) انظر الأمير علي مغني اللبيب ١ / ١٨٩ .
(٣) مغني اللبيب ١ / ١٩٢ .

والأشمونى عند شرحه قول ابن مالك :

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو : إني لوزر

يقول : « اقتضي كلامه أنها لا تصحب خبر غير (إن) المكسورة ، وهو كذلك وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ، فمن ذلك قراءة بعض السلف : ﴿ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [١] بفتح الهمزة » [٢]

ويبين الصبان وجه هذا الاقتضاء بأنه تقديم الظرف (وبعد ذات الكسر) أى أنه أفاد الحصر - لكنه عند عبارة الأشموني (بزيادتها) يقول : « أى مع كونها مفيده للتأكيد فانسلخ عنها كونها لام الابتداء فقط (لكنه) عند بيان قول الأشموني « بفتح الهمزة » يقول : أى شذوذاً فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسر (إن) فى صدر الحال » [٣]

لكن لا نعرف كيف ارتضي الحكم بشذوذ القراءة بفتح الهمزة مع روايتها عن السلف وعدم عدها فى القراءات الشاذة !! [٤] وكيف ينسلخ عنها كونها لام الابتداء، مع إفادتها التأكيد ؟

ويبدو من كلام العيني عند شرحه شواهد الأشمونى خلاف ذلك ، إذ يفهم انسلاخ معنى التأكيد عن اللام إن كانت زائدة ، فلا تكون مؤكدة إلا إذا كانت لام ابتداء .

فعند إعرابه قول الشاعر:

أم الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة

يقول : وإن قلنا : للتأكيد يكون (عجوز) خبر مبتدأ محذوف ، أى : لهي عجوز ، والجملة خبر المبتدأ الأول (أى : اللام لام ابتداء لدخولها على المبتدأ المقدر)

ثم يقول فى شرح قول الشاعر:

---

(١) من الآية ٢٠ سورة الفرقان . وانظر القراءة في البحر المحيط ٦ / ٤٩٠ .

(٢) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١ / ٢٧٩ .

(٣) الصبان على الأشموني ١ / ٢٨٠ .

(٤) انظر مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ١٠٦ فلم يذكرها في الشواذ وقد أطلعناك قبل ذكرها في البحر المحيط.

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم المقصي بكل مراد .....

والتاء في (وما زلت) اسمه ، وخبره قوله : (لكالهائم) وفيه الشاهد ، حيث دخلت فيه لام التأكيد ، وهو خبر (زال) وهو نادر » [١]

كل هذا يدلنا على صحة مجئ اللام في خبر (أن) بالفتح ، وخبر (لكن) لإفادة معنى التأكيد ، سواء قلنا بأصالتها كما يذهب الكوفيون أم عدم أصالتها وزيادتها كما يذهب البصريون .

ثم يبقي لنا مزيد قول وبسط لهذا في المطلب البلاغي بمشيئة الله تعالى .

المسألة الرابعة والستون » [هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين،وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز » [٢] .

ويحتج الكوفيون بشواهد كثيرة من القرآن الكريم ، ومن كلام العرب . من ذلك قوله تعالى :﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾[٣] فهم يرون أن الواو في قوله تعالى : « وفتحت » زائدة ، لأنه جواب (إذا) كمجيئة جواباً في قوله تعالى في صفة سوق أهل النار : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [٤]

ومن ذلك قوله تعالى : « حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾ [٥] فهم يقولون : جواب (إذا فتحت) قوله تعالى : «واقترب الوعد الحق » فالواو فيه زائدة .

---

(١) شرح شواهد الأشموني ١ / ٢٨٠ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٤٥٦ وانظر شواهد المسألة فيه وفي الإنتصاف الموضع نفسه .

(٣) من الآية ٧٣ سورة الزمر .

(٤) من الآية ٧١ سورة الزمر .

(٥) الآيتان ٩٦ ، ٩٧ سورة الأنبياء

وقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ① وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ② وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ ③ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ④ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾ [١] الواو فى قوله (وأذنت) فى الموضعين زائدة ، لأنه جواب (إذا) فيهما

ومن كلام العرب قول امرئ القيس :

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن حقف ذي قفاف عقنقل [٢]

قالوا وفى (وانتحى) زائدة ، لأنه جواب (لما)

وقول الآخر :

حتي إذا قملت بطونكم ورأيتـم أبناءكم شبـوا

وقلبتم ظهر المجـن لنا إن اللئيم العاجز الخب [٣]

أما البصريون فلا يرون زيادة الواو فى هذه الشواهد ولا فى غيرها ، لأن الواو شأنها شأن جميع الحروف - وضعت لمعنى - فذكرها دون معناها يوجب اللبس ، كذا لا يصح الحكم بزيادتها ، وإنما يجري الكلام على أصله ، بتقدير محذوف يتم الكلام . [٤]

يقول ابن جني فى الأية السابقة « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها » :

« وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريون ، لكنه عندنا على حذف الجواب ، أى : حتي إذا جاءوها وفتحت أبوابها قال لهم خزنتها كذا وكذا صدقوا وعدهم وطابت نفوسهم ، ونحو ذلك مما يقال فى مثل هذا » [٥]

فالواو تدل على فتح أبواب الجنة للذين اتقوا قبل إتيانهم إليها . [٦] والفرق كبير بين (وفتحت أبوابها) مع المؤمنين بما تدل عليه الواو من استبشار الجنة بالذين

---

(١) الآيات من ١ إلي ٥ سورة الإنشقاق.

(٢) أجزنا : قطعنا ، والساحة : فناء الدار ، انتحي : اعترض ، الحقف : ما اعوج وتثني من الرمل ، القفاف : جمع قف - بالضم : ما ارتفع من الأرض ، عقنقل : المنعقد الداخل بعضه في بعض.

(٣) قملت بطونكم : كثرت ، المجن : ما يستتر به المحارب : الخب : المضطرب .

(٤) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤١٩ .

(٥) الخصائص ٢ / ٤٦٢ .

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٣٢ .

اتقوا واستعدادها وتزينها لهم قبل مجيئهم - وبين (فتحت أبوابها) مع الذين كفروا ، إذ تدلك على عدم اكتراث النار بهم ، فهي تستقبلهم بالصدود الذى وراءه العذاب الشديد . قالوا وفى الآية عاطفة ، وجواب(إذا) محذوف ، والتقدير : حتي إذا جاءوها وفتحت أبوابها نعموا وفازوا.

والواو فى قول الشاعر :

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن حقف ذى قفاف عقنقل

- واو عاطفة وليست زائدة ، والجواب مقدر ، والتقدير : فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي بنا بطن حقف خلونا ونعمنا . والشرط يحذف جوابه كثيراً فى الكلام توخياً للإيجاز. [١]وسنوفى القول فى نكات ذلك فى المطلب البلاغى بمشيئة الله تعالى .

المسألة التاسعة والثمانون »

[القول فى (إن) الواقعة بعد (ما) أنا فيلة مؤكدة أم زائدة ؟]

« ذهب الكوفيون إلى أن (إن) إذ وقعت بعد (ما) نحو : ما إن زيد قائم - فإنها بمعنى (ما) . وذهب البصريون إلى أنها زائدة » [٢]

خالف البصريون فى هذه المسألة مسلكهم فى المسألة السابقة عندما رفضوا القول بزيادة الواو ، إذ رأوا أن الشأن فى الحرف أن يستعمل فيما وضع له ، فلا يصح القول بالزيادة .

ويحتج الكوفيون لمذهبهم بمجيء(إن) بمعنى (ما) فى كثير من الشواهد مثل قوله تعالى : ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ ﴾ [٣] » وقوله تعالى : ﴿ إن أنتم إلا تكذبون ﴾ [٤] » وقوله تعالى :﴿ إن أنتم إلاّ بشر مثلنا ﴾ [٥] .

وإذا كان الأمر كذلك فإنها إذا جاءت بعد (ما) أكدتها تأكيداً لفظياً من باب تأكيد اللفظ بمرادفه [٦] وعلى ذلك تخريج البيت :

---

(١) انظر الإنصاف ٢ / ٤٥٩ وما بعدها

(٢) انظر الانصاف ٢/٦٣٦.

(٣) من الآية ٢٠ سورة الملك .

(٤) من الآية ١٥ سورة يس .

(٥) من الآية ١٠ سورة إبراهيم .

(٦) انظر حاشية الأمير علي مغني اللبيب ١ / ٢٤

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف

بنصب (ذهبا وصريفاً) على أن (إن) نافية مؤكدة لـ (ما) [١]

ويبين صاحب الإنصاف وجهة نظر البصريين قائلاً : « وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها ههنا زائدة أن دخولها كخروجها ، فإنه لا فرق فى المعنى بين قول القائل : ما إن زيد قائم ، وبين ما زيد قائماً . فلما كان خروجها كدخولها تنزلت منزلة (من) بعد النفى ، كما قال تعالى : « ما لكم من إله غيره»[٢] أى مالكم إله غيره » [٣]

لكن هذا الكلام مردود ، لأن اللفظ فى فصيح الكلام لا يكون وجوده كعدمه ألبتة . والتنظير بالقرآن الكريم يجب أن يكون لبيان الفرق فى المعنى ، لا للتسوية فى عدم الفائدة ، إذ لا يقول أحد : إن المعنى فى قوله تعالى : « مالكم من إله غيره» مع وجود لفظ (من) مثل المعنى دون (من) لقولهم : إن (من) تدخل فى سياق النفى لإفادة التنصيص على العموم ، وهي الزائدة فى مثل : ما جاءني من رجل ، فإن الكلام قبل مجيء (من) يحتمل نفى الجنس ، ونفى الوحدة ، لذا يصح قبل مجيئها أن يقال : بل رجلان ، فلما جاءت (من) امتنع ذلك . ونظير ذلك الآية . أو تأتي (من) الإفادة توكيد العموم ، وهي الزائدة فى مثل : ما جاءني من أحد أو من ديار ، فإن (أحداً وديارا) صيغتا عموم ، ومن ذلك قول الشاعر :

وقفت فيها أصيلاً لأ أسائلها أعيت حواباً وما بالربع من أحد [٤]

فالذى يفهم من كلام البصريين أنهم يريدون بزيادة (إن) الإتيان بها لإفادة التأكيد المعنوي كالتأكيد بسائر حروف الزيادة الذى هو محض التأكيد ، لكون المجيء بالحرف الزائد بمنزلة تكرير الجملة [٥]

بخلاف التأكيد اللفظى الذى هو تأكيد خصوص الكلمة كما ذهب الكوفيون . ومسألة التأكيد حسب رؤية أصحاب المذهبين محل نظر بمشيئة الله تعالى فى المطلب البلاغى . والله أعلم

(١) انظر المرجع السابق ، والتصريح علي التوضيح ١ / ١٩٦ وشرح الأشموني والصبان عليه ٢٤٧/١.

(٢) من الآيات : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ سورة الأعراف و ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، ٨٥ هود و ٢٣ ، ٣٢ المؤمنون

(٣) الإنصاف ٢ / ٦٣٦ .

(٤) بإختصار عن مغني اللبيب ٢ / ١٦

(٥) انظر حاشية ياسين علي التصريح ١ / ١٩٧ ، وشرح الأشموني والصبان عليه ١ / ٢٤٧ .

المطلب البلاغى
-للفصل الرابع -

تناولنا من مسائل الخلاف فى الفصل الرابع ما اتصل بالمعنى الدلالى لبعض الكلمات ، من حيث الصلة بينها وبين المعنى التركيبى دلالة واستعمالا ، ككونه لا يصح أو لا يتضح إلا بوجودها ظاهرة أو مقدرة ، أو أن دلالتها تتحدد من خلال استعمالها فيه بمساعدة قرائن الأحوال والسياق .

وكذلك من حيث مجئ بعض الكلمات بمعنى أخرى ، ومجئ كلمات زائدة فى التركيب ، مما له صلة ببلاغة الكلام .

ويتحقق مطلبنا فى ذلك بثلاثة مباحث : (مبحث) نتبين فيه وثاقة الصلة بين المعنى والألفاظ استعمالا ودلالة من حيث استلزامه لها فى الاستعمال، لتقوم بحق الإبانة عنه ، ثم تبين دلالتها فى إطار هذا الاستعمال وقرائنه .

و(مبحث) عن مجئ الكلمة بمعنى آخرى وطريقة استعمالها فيه .

و(مبحث) عن زيادة كلمة فى التركيب ، وبيان المعنى فى ذلك .

(مبحث) الصلة بين المعنى والألفاظ استعمالا ودلالة

عندما عرضنا المسألة السابعة حول تحمل الخبر الجامد ضميرا يعود على المبتدأ وترجمنا للحديث عنها وعن المسألة المائة بقولنا : المعنى يستلزم الكلمة ظاهرة أو مقدرة - عنينا أن المعنى لا يتم ولا يتضح إلا بذكر كل لفظ يتوقف عليه الوفاء به لفظا أو تقديرا . فالمعنى يستلزم الكلمة ويستدعيها .

من ذلك قولهم بتحمل الخبر ضميرا يعود إلى المبتدأ إذا كان مشتقا أو مؤولا بالمشتق ، واختلافهم فى الجامد الذى لا يؤول بالمشتق ، مثل : خالد أبوك ، وعمر أخوك وزيد غلامك ، فبينما يرى الكوفيون تحمله الضمير يذهب البصريون إلى عدم ذلك لأن الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، فلا معنى لتحمله الضمير ، مثلما رأينا من النحويين عدم التزام الضمير فى الخبر الجملة عندما يكون هو المبتدأ فى المعنى ،

---

(١) انظر التصريح على التوضيح ١/ ١٦٣ وشرح الأشمونى على الألفية ١/١٩٧وما بعدها .

مثل: نطقى الله حسبى . (١)

والبصريون فى ذلك أقرب إلى طبيعة الكلام وبلاغته ، إذ يرون ترك الفضول الذى لا حاجة إليه ، بل إنهم يذهبون إلى أبعد من ذلك وهو عدم التزامهم تحمل الخبر الضمير وإن خالف المبتدأ فى المعنى بأن كان غير مؤول بالمشتق فى مثل : زيد أسد، كأن يدعى أن زيدا هو الأسد ، وأن الأسد هو زيد مبالغة - كما ذكرنا عند تحرير المسألة عند النحويين .

وهذا المثال - وما هو من بابه - من أمثلة التشبيه البليغ عند البلاغيين وهو ما حذف منه الأداة والوجه .

ونحن إذا وضعنا هذه الأمثلة فى ضوء ما يراه البلاغيون سنجد أن الأمر لن يكون على تعميم منع تحميل المشبه به (الخبر) ضميرا يعود إلى المشبه (المبتدأ) وإنما يقوم على شئ من التفصيل أساسه طبيعة المعنى فى الأمثلة ، ودرجة الأبلغية فيها :

ذلك لأن المشبه به (الخبر) لن يفرغ من تحمل ضمير يعود إلى المشبه (المبتدأ) فى التشبيه البليغ إلا عندما يرتقى إلى أعلى درجات المبالغة بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به حتى يقف على أعتاب الاستعارة ويكاد يكون من بابها .

وبيان ذلك : أن الاستعارة هى تمام ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به ؛ فالقائل : غنت لنا ظبية ، لم يطرح اسم المشبه من الذكر إلا بعد تناسى التشبيه ، وادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به ، وصيرورته فرداً من أفراده ، ثم استعارة اسم المشبه به وإطلاقه على المشبه ، فجاء فى الكلام محكوما عليه لا محكوما به كما فى التشبيه البليغ .

أما التشبيه فإنه يرتقى فى درجات المبالغة إلى درجة ادعاء أن المشبه هو المشبه به وصيرورتهما شيئا واحدا بقرينة الحكم بالمشبه به علي المشبه ، وعند وصوله إلى هذه المرتبة يحق للبصريين القول بعدم تحمله الضمير ، لأنهما بمعنى واحد .

وعندما يفرق الإمام عبد الظاهر بين الاستعارة والتشبيه البليغ فى مثل قولنا: رأيت أسدا يرمى ، وزيد أسد ، بأن حذف المشبه فى المثال الأول جعل التشبيه

كأنه أمر مطوى فى النفس ، وصار كأنه الأسد الحقيقى ، وليس ذلك فى المثال الثانى لأننا صرحنا بلفظ المشبه ، وهذا يبعد ادعاء أنه من جنس المشبه به - [١] عندما يبين ذلك بذكر أن فيه أناسا يذهبون إلى جعل التشبيه البليغ من الاستعارة لإجراء [٢] اسم المشبه به على المشبه ، ثم طرح تفصيلا لأحوال هذا التشبيه جعل على أساسه بعض أنواعه تشبيها بليغا لا يجوز تسميته استعارة ، وبعضها يجوز تسميته ، لكن تسميته تشبيها أقرب ، وبعضها يترجح تسميته استعارة ، وبعضها يتعين جعله استعارة . [٣]

(النوع الأول) وهو ما لا يجوز تسميته استعارة ، يقول:« فإن أبيت إلا أن تطلق الاستعارة على هذا القسم الثانى (زيد أسد) فينبغى أن تعلم أن إطلاقها لا يجوز فى كل موضع يحسن دخول حرف التشبيه عليه بسهولة، وذلك نحو قولك : هو الأسد، وهو شمس النهار ، وهو البدر حسنا وبهجة ، والقضيب عطفا ، وهكذا ، كل موضع ذكر فيه المشبه به بلفظ التعريف »[٤]

(النوع الثانى) ما يكون أقرب إلى التشبيه ، وهو ما يمكن دخول بعض أدوات التشبيه عليه دون البعض ، يقول :« فإن قلت : هو بحر ، وهو ليث ، ووجدته بحرا ، وأردت أن تقول : إنه استعارة كنت أعذر أشبه بأن تكون على جانب من القياس ، ومتشبثا بطرف من الصواب ، وذلك أن الاسم قد خرج بالتنكير عن أن يحسن إدخال حرف التشبيه عليه ، فلو قلت : هو كأسد ، وهو كبحر كان كلاما نازلا غير مقبول كما يكون

---

(١) انظر أسرار البلاغة ٢٥٩ والمطول ٣٤٦ .

(٢) « إجراؤه عليه أعم من أن يكون باستعماله فيه أو بحمله عليه وإثبات معناه له ، فيتناول الاستعارة المتفق عليها وما اختاره هذا الذاهب (من يجعل التشبيه البليغ استعارة» حاشية السيد على المطول ٣٤٦ وانظر أسرار البلاغة ٢٥٩.

(٣) انظر الإفصاح عما تضمنه الإيضاح من مباحث البيان ١٥٠.

(٤) أسرار البلاغة ٢٦٤.

قولك : هو كالأسد ، إلا أنه وإن كان لا تحسن فيه الكاف فإنه يحسن فيه (كأن) كقولك : كأنه أسد »[١]

(النوع الثالث) ما يترجح كونه استعارة ، وهو ما لا يمكن تقدير أدوات التشبيه فيه إلا بشئ من التصرف فى صورة الكلام ، لأن بقاءه بصورته يؤدى إلى التشبيه بما لا حقيقة له ، أو إلى التناقض ، يقول :«فإن غمض مكان الكاف وكأن، بأن يوصف الاسم الذى فيه التشبيه بصفة لا تكون فى ذلك الجنس ، وأمر خاص غريب ، فقيل : هو بحر من البلاغة ، وهو بدر يسكن الأرض ، وكقوله :

شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه

فهو أقرب إلى تسميته إستعارة ؛ لأنه قد غمض تقدير حرف التشبيه فيه ؛ إذ لا تصل إلى الكاف حتى تبطل بنية الكلام ، وتبدل صورته ، فيقول :هو كالشمس المتألقة إلا أن فراقها هو الغروب ، وكالبدر إلا أن صدوده الكسوف »[٢]

وذلك لصرف الوصف بالصدود عن البدر الحقيقى إلى البدر الادعائى وهو الممدوح ، وهكذا ، إذ المجئ بأداة التشبيه دون هذا التغيير يجعله تشبيها بما لا وجود له وإلى التناقض لأن غرضه أن يثبت هذه الأوصاف للمشبه به الادعائى لا الحقيقى .

(النوع الرابع) ما يتعين جعله استعارة ، وهو ما يستحيل فيه تقدير الأداة ، لأن تقديرها يؤدى إلى التناقض ، أوإلى فساد غرض المتكلم ، يقول :«وقد يكون فى الصفات التى تجئ فى هذا النحو والصلات التى توصل بها ما يختل به تقدير التشبيه ، فيقرب حينئذ من القبيل الذى تطلق عليه الاستعارة من بعض الوجوه ، وذلك مثل قول المتنبى :

أسد دم الأسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد

---

(١) أسرار البلاغة ٢٦٤ .

(٢) المرجع المتقدم ٢٦٥.

لا سبيل لك إلى أن تقول : هو كالأسد ، وهو كالموت ؛ لما يكون فى ذلك من التناقض ؛ لأنك إذا قلت : هو كالأسد ، فقد شبهته بجنس السبع المعرف ، ومحال أن تجعله محمولا فى الشبه على هذا الجنس أولا ثم تجعل دم الهزبر الذى هو أقوى الجنس خضاب يده ، لأن حملك عليه فى الشبه دليل على أنه دونه ، وقولك بعد : «دم الهزبر من الأسود خضابه دليل على أنه فوقها» [١] أى أن هذا تناقض ، وهو بين .

ثم يمثل لما يؤدى إلى فساد غرض المتكلم يقول البحترى :

ويدر أضاء الأرض شرقا ومغربا ... وموضع رحلى منه أسود مظلم

ويقول :« إن رجعت إلى التشبيه الساذج فقلت : هو كالبدر ، ثم جئت تقول أضاء الأرض شرقا ومغربا وموضع رحلى مظلم لم يضئ به ،كنت كأنك تجعل البدر المعروف يلبس الأرض الضياء ويمنعه رحلك ، وذلك محال : وإنما أن تثبت من الممدوح بدرا مفردا له هذه الخاصة العجيبة التى لم تعرف للبدر ..» [٢]

أى : أن الرجوع بالكلام إلى التشبيه بتقدير الأداة يؤدى إلى التشبيه ببدر مجهول له تلك الصفات ، وهذا ظاهر الاحالة ، كما أن فيه فسادا لغرض المتكلم لأنه أراد أن يثبت هذه الصفات للبدر مرادا به الممدوح الذى اختص بهادون غيره من أفراد البدور ، وهذا لا يتحقق مع تقدير الأداة .

وإذ تبين لنا صعوبة اعتبار التشبيه وتقدير الأداة فى النوعين الأخيرين لغموضه فيهما لكون البحر الحقيقى لا يمتلئ بلاغة ، والشمس الحقيقية لا يكون الفراق غروبها ، والبدر الحقيقى لا يكسف بالصدود ، من أمثلة النوع الثالث .

وما يؤديه تقدير الأداة من الاستحالة والتناقض فى مثل قوله :

أسد دم الأسد الهزبر خضابه

وإلى فساد غرض المتكلم فى مثل قوله :

ويدر أضاء الأرض شرقا ومغربا

---

(١) المرجع المتقدم ٢٦٥.

(٢) أسرار البلاغة ٢٦٦.

من أمثلة النوع الرابع . أقول : إذ تبين لنا ذلك فإن شواهد هذين النوعين لا يتحمل فيها الخبر (المشبه به) ضميرا يعود إلى المبتدأ (المشبه)لاتحاد المبتدأ(المشبه) بالخبر (المشبه به) فى المعنى ادعاء ، وصيرورة التشبيه فى حكم المكنون فى النفس كالتشبيه فى الاستعارة ، مما يمنع التأويل بالمشتق المحوج إلى الضمير .

وهذا ما يتوافق مع مذهب البصريين الذى قررناه عند شرح المسألة .

وهو واضح غاية الوضوح في تأكيد ما قلناه من أن وجود الكلمة فى اللفظ أو التقدير تابع للمعنى المراد ، وأنها - أى الألفاظ- تتساوق مع المعانى إذ هى أوعية لها ، فهى لا محالة تابعة لها فى مواقعها دلالة واستعمالا. (١)

وعلى هذا اللاحب من التحرز عن فضول القول ومن مراعاة تلاؤم استعمال الألفاظ مع الغاية من أوضاعها ذهب الكوفيون فى المسألة الثامنة إلى القول بإبراز الضمير إذا جرى الخبر على غير ما هو له عند اللبس فى مثل : زيد عمرو ضاربه هو، عند إرادة الاخبار بضاربية زيد ومضروبيه عمرو ؛ لأن عدم إبرازه يؤذن بعكس ذلك . ولا يلتزمون إبرازه عند عدم اللبس ، فى مثل : زيد هند ضاربها ، وهند زيد ضاربته .

أما البصريون فإنهم يلتزمون ذلك ألبس أو لم يلبس ، وعلى أن ما ذهب إليه الكوفيون أولى لما فيه من ترك فضول القول ولموافقته الحكمة من وضع الضمائر ؛ إذ جئ بها للاختصار وإزالة اللبس .(٢)

ومن باب المسألتين السابقتين فى احتياج المعنى إلى لفظ يعتمد عليه فى وضوحه وإزالة اللبس فيه - مسألة (ضمير الفصل) وهو الضمير الذى يؤتى به للفصل فيما يقع بعده من كونه خبرا أو تابعا . قال سيبويه :« إذا قلت : كان زيد الظريف ، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتا لزيد ، فإذا جئت بـ (هو) أعلمت أنها متضمنه للخبر ، وإنما فصل لما لا بد له منه » (٣)

---

(١) انظر دلائل الاعجاز ٥٢.

(٢) انظر اللباب فى علل البناء والاعراب ٤٧٤/١.

(٣) الكتاب ٣٨٨/٢.

فالضمير هنا يعتمد عليه فى إزالة اللبس ، وإن كان اللبس هنا غير مفسد بخلافه فى المسألتين السابقتين ؛ لأن الضمير فيهما يمنع لبسا مفسدا ؛ كما رأينا فى مثل : زيد عمرو ضاربه هو ، فإنه إن لم يذكر الضمير احتمل أن يكون المقصود ضاربيه عمرو ومضروبيه زيد ، وهذا فاسد لخروجه عن المقصود . قال سيبويه فى سياق حديثه عن شرط ضمير الفصل من أنه يلزم أن يعنى بما بعده ما قبله :« إذا قلت : كان زيدٌ أنت خيرٌ منه ، وكنتَ (بفتح تاء الفعل) أنا يومئذ خير منك ، فليس إلا الرفع ، لأنك إنما تفصل بالذى تعنى به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول ، وكان خبره ، ولا يكون الفصل ما تعنى به غيره ، ألا ترى أنك لو أخرجت (أنت) لاستحال الكلام وتغير المعنى ، وإذا أخرجت (هو) من قولك : كان زيد هو خيرا منك لم يفسد المعنى » [١]

وذلك لأن لضمير الفصل ثلاث فوائد ، قد تتحقق جميعها ، وقد يوجد بعضها ، قال الزمخشرى عند تفسير قوله تعالى :﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [٢]

« فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره » [٣]

وما ذكرناه قبل يتعلق بالفائدة الأولى ويتصل بكلام البصريين والكوفيين فيه، أما الغرضان الآخران فمحلهما مسائل البلاغة ، ولم نعرض لهما هنا لأنهما لا يتعلقان بخلاف البصريين والكوفيين .

(دلالة القرائن على صحة الاستعمال وطريقه)

ذهب البصريون فى المسألة الثانية والثلاثين إلى منع مجئ الحال فعلا ماضيا ؛ لأن من شأن الحال أن تكون مقارنة لزمن العامل [٤] واشترطوا لصحته أن يقترن بـ (قد) لتقربه إلى زمن العامل على أنه « قد جاء منه مالا يحصى كثرة بغير قد »[٥]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٤.

(٢) من الاية ٥ سورة البقرة .

(٣) الكشاف ١/ ١٤٦.

(٤) انظر اللباب فى علل البناء والاعراب ٢٩٣/١.

(٥) البحر المحيط ٣١٧/٣.

والكوفيون عندما ذهبوا إلى تجويزه مستشهدين بما ذكرناه عند شرح المسألة من مثل قوله تعالى ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (١)وقوله تعالى ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُوا ﴾ (٢) .

وقول الشاعر :

وإنى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

لم يغب عنهم - أيضا- أن قرائن الأحوال تدل على صحته ؛ لأن الماضى فى هذه الشواهد وإن لم تأت معه (قد) ممتد فتطاول إلى زمن العامل ؛ لأن حصر صدور هذه الطائفة من المنافقين عند حديث الآية عنهم (حصرت صدورهم) ممتد متطاول إلى ما بعد المجئ فضلا عن وقته ؛ لأنه سبب من أسباب المجئ ملازم له .

وكذلك الفعل (بلله) الواقع حالا فى قول الشاعر متصل بوقت انتفاض العصفور لأنه سببه ، فالقرائن فى الشواهد وفى غير هادالة على صحة استعمال الفعل الماضى حالا .

بل إن قولهم : بصحة مجئ الحال فعلا ماضيا إذ اقترن بـ (قد) لفظا أو تقديرا إنما هو رجوع إلى القرائن فى قولهم : تقديرا

ولئن كان جل اهتمام المعربين ببيان صحة الصناعة النحوية دون اهتمام بطريق الاستعمال (٣) إلا أن البلاغيين يهتمون بطريق هذا الاستعمال .

والقرائن تدلنا - أيضا - أن طريق هذا الاستعمال هو المجاز على سبيل الاستعارة التبعية فى صيغة الفعل لامادته ، بأن نقول فى قوله تعالى :﴿ حصرت صدورهم ﴾ شبه الحصر الذى يقع فى الحال به واقعا فى الزمن الماضى بجامع التحقق ثم استعير الحصر فى الزمن الماضى واشتق منه الفعل (حصر) :

ونقول فى قوله تعالى :﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُوا ﴾إنه لما كانت

---

(١) من الآية ٩٠ سورة النساء .

(٢) من الآيتين ١٦ ، ١٧ سورة يوسف .

(٣) انظر النحو الوافى ٢/٣٩١ وانظر مغنى اللبيب وحاشية الأمير عليه ١/١٩٠.

أقوالهم الكاذبة مبيتةً فى صدورهم شبه قولهم المذكور فى زمن الحال بقولهم له فى الزمن الماضى بجامع تحققه ووقوعه ، ثم استعير القول فى الزمن الماضى واشتق منه الفعل (قال) للنكته المذكورة ، والله أعلم .

(المعنى يتبع الإعراب)

بينا عند شرح الخلاف فى المسألة الثامنة والخمسين أن المشهور عند النحويين ما ذهب إليه البصريون من تخصيص لام الابتداء بالمواضع التى ذكرناها ثمة ، وهى مواضع المبتدأ والخبر ، وأن لام القسم تختص بالجمل الفعلية إلا فى باب(إن)(١) لكن الكوفيين عمموا القول بأن اللام فيهما لام قسم .

وإذا كان للنحويين اهتمامهم بالصناعة اللفظية وبيان معنى الحرف فى أمثلة المسألة - فإن للبلاغيين اهتمامهم بما يترتب على تفسيرهم لمعنى الحرف من فروق فى المعنى ، وهو يتمثل فى أمرين :

الأول : أن رتبة الجملة فى التأكيد مختلفة ، لأن الجملة ستكون أكثر تأكيدا على رأى الكوفيين لما فيها من الاسمية واللام ، ثم تزداد تأكيدا بتقدير قسم محذوف ، أى (أقسم)

الآخر : أن الكلام على ما ذهب إليه الكوفيون سيكون جاريا على الإيجاز بحذف جملة .

ومن باب اختلاف المعنى لاختلاف الاعراب ما يترتب على اختلاف البصريين والكوفيين فى إعراب (إنْ) إذا جاءت بعدها اللام فى المسألة التسعين إذ رأى الكوفيون أنَّ (إنْ) نافية بمعنى (ما) واللام بعدها بمعنى (إلا) ورأى البصريون أن (إن) مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها هى اللام الفارقة .

وعليه يختلف مسار المعنى تبعا لاختلافهم هذا فى تفسير الحرفين وإعرابهما ففى قوله تعالى فى شأن تحويل القبلة: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾(٢) يكون المعنى - والله أعلم - على مسلك الكوفيين وما كان شأن القبلة وتحويلها إلا

(١) انظر الانصاف ١٩٩/١ ومغنى اللبيب ١٨٩/١ .

(٢) من الآية ١٤٣ سورة البقرة .

شأنا كبيرا إلا على الذين هدى الله بأسلوب القصر المفيد معناه مع إفادة التأكيد .

ويكون على مسلك البصريين : وإن شأنها لكبير إلا على الذين هدى الله، والضمير فى كانت يعود على التولية عن بيت المقدس إلى الكعبة ، أو على المصدر المفهوم من (وما جعلنا) أو على القبلة التى كان يتوجه إليها الرسول صلى الله عليه وسلم . (١)وقد قلنا عند شرح المسألة إن الاستعمال العربى للحرفين قد جاء بالإعرابين مؤيدا مذهب الكوفيين بالقراءة القرآنية ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً﴾(٢) لمجئ فعل غير ناسخ بعد(إن)والبصريون القائلون بضرورة وجود فعل ناسخ بعد (إن) المخففة وأن ما جاء على خلاف ذلك شاذ لا يقاس عليه لا يسعهم إلا التسليم بما ذهب إليه الكوفيون.

وكذلك يؤيد مذهب البصريين القراءة القرآنية ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(٣)بتخفيف (إن) وإعمالها .

وإذا كان الأمر كذلك من صحة المذهبين ، والمجئ بهما فى أبلغ الكلام وفى كلام العرب – فإن المعنى على هذا أو ذاك يناط بقرائن الأحوال والسياق في الشواهد تحتملها .

من ذلك – على سبيل المثال– قوله تعالى ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ (٤)فالآية فى سياق بيان أن تحويل القبلة شاق يصعب فهم الحكمة منه إلا على الذين هدى الله ، وهذا يساوقه التأكيد بـ (إن)المخففة ، وباللام الداخلة على المسند (لكبيرة) كما يرى البصريون .

وليس السياق – والله أعلم – لقصر تحويل القبلة على المشقة وعدم فهم الحكمة منها ، بجعل (إن) نافية ، واللام بمعنى (إلا) كما يذهب الكوفيون .

ومن ذلك قوله تعالى :﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا

---

(١) انظر البحر المحيط ١/٢٤٥.

(٣) من الآية ٥٢ سورة الإسراء .

(٣) من الآية ١١ سورة هود .

(٤) من الآية ١٤٣ سورة البقرة .

غَيْرَهُ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلاً (٧٣) ولولا أن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً (٧٤) إِذًا لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيراً ﴾ (١)

فالسياق واضح في الاخبار بمقاربتهم الحيلة ببذل كل مايستطيعون محاولة منهم أن يفتنوا الرسول - صلى الله عليه وسلم - بصرف الفقراء عن مجلسه ، ليجلسوا إليه ، ويتمكنوا بذلك عن صرفه عن القرآن ، وافتراء غيره ولولا فضل الله عصمته له لمال إليهم ، وصار خليلا لهم ، وجوزى على ذلك أشد الجزاء فى الدنيا والآخرة .

هذا السياق المتطاول يناسبه كون (إن) فى الآية (وإن كادوا) مخففة من الثقلية ، واللام فارقة . وليس إلى قصر المقاربة على الفتنة بكون (إن) نافية ، واللام بمعنى (إلا) ، والله أعلم .

وقوله تعالى :﴿ قَالَ تَاللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ (٥٦) وَلَوْلا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾(٢)

فالمعنى والله أعلم لقد قاربت أن تهلكنى بالإغواء ، ولم ينجنى من ذلك إلا رحمة الله وفضله ، وليس السياق لقصر المقاربة علي الاغواء والإهلاك . كيف؟ وهو يعدد فضل الله عليه بنجاته منه ، وذلك يناسب الاخبار باشتداد حيلة القرين وقرب غوايته ، لا مع معنى القصر الذى هو : ما اقتربت إلا من إهلاكى ، بإثبات ذلك وتأكيده ، وجعله غرضا له ، ونفى أن يكون قد اقترب من شئ آخر . والله أعلم .

وقد يساعد السياق على كون (إن) نافية واللام بمعنى (إلا) كما يذهب الكوفيون ، من ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَا أَنتَ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (١٨٦) فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾(٣) فالآيات تضم تأكيد أمر لا يمارى فيه بأسلوب القصر وهو بشرية شعيب عليه السلام ، ثم يتطاول السياق بتأكيد ظنهم فيه بأنه من الكاذبين بإن النافية ، واللام بمعنى إلا فالمعنى - والله أعلم- ما

(١) الآيات ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ من سورة الإسراء .
(٢) الآيتان ٥٦ ، ٥٧ سورة الصافات .
(٣) الآيتان ١٨٦ ، ١٨٧ من سورة الشعراء .

نظن فيك إلا الكذب ، ثم يتمادون فى تأكيد هذا الظن مرة أخرى عن طريق إثبات عجزه عن أن يأتى لهم بما يطلبونه منه ، من إسقاطه كسفا من السماء بدعائه ربه الذى أرسله .

فالسياق سياق تأكيد ، وقد اتسقت فيه التراكيب - مع تطاوله - أولها مع آخرها .

وقوله تعالى :﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[١] تقرأ الآية بتشديد الميم و(لما) بمعنى (إلا) و(إن) نافية ، وتقرأ بتخفيف الميم على أن (إن) مخففة من الثقيلة ؛ واللام هى اللام الفارقة و(ما) زائدة منعا لدخولها على حرف مثلها ، وما بعدها خبر هذا على رأى البصريين .

أما الكوفيون فيرون أن(إن) نافية ، واللام بمعنى (إلا) كما هو مذهبهم ، وواضح أن مسلكهم أولى لتتوافق القراءتان فى المعنى ، قراءة تشديد (لما) وقراءة تخفيفها ، ويؤيد ذلك أن السياق هنا سياق تأكيد بوسائله من القسم والقصر الذى هو أكد فيه .

(أخذ اللغة سماعا) [٢] ومن حديث الصلة بين دلالة الكلمة والاستعمال خلافهم حول استعمال الكلمة فى أكثر من معنى . فقد ذهب الكوفيون فى المسألة التاسعة والثلاثين إلى أن (سوى) قد تستعمل اسما بمعنى (غير) وتتأثر بالعوامل المختلفة ، كقوله :

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا

لكن البصريين خالفوهم بإبقائها فى الاستعمال ظرفا . رغم وجود شواهد كثيرة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب وأشعارهم ، ذكرناها عند شرح المسألة .

ولهذه الكثرة ذهب كثير من النحويين إلي صحة مذهب الكوفيين ؛ خروجا عن عهدة التكلف فى تأويل الشواهد كما ذهب البصريون .

---

(١) الآية ٤ سورة الطارق « قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة (إ ن كل نفس لما عليها حافظ مشددة الميم ، وقرأ الباقون (لما) مخففة الميم » الغاية فى القراءات العشر ٤٣٤ .

(٢) انظر المزهر للسيوطى ١٣٧/١ وما بعدها .

والبلاغيون من جانبهم يحترمون السماع عن العربى ، فيرون فصاحة الكلمة فى صيغتها ، مادام السماع قد اطرد بها وإن خالفت القياس الصرفى ، وكذلك يرون صحة دلالتها على أكثر من معنى فى الوضع ، مادام قد سمع عن العربى استعماله لها بالمعنيين .

ومن ذلك -أيضا- اختلافهم فى المسألة الرابعة والخمسين فى مجئ (من) لابتداء الغاية فى الزمان وقد ذهب الكوفيون إلى صحته واستشهدوا له بشواهد كثيرة من القرآن الكريم والحديث ، وكلام العرب ، قال النابغة :

تخيرن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جربن كل التجارب

بينما يذهب البصريون إلى التكلف فى تخريج الشواهد .

وفى المسألة الثامنة والسبعين يذهب الكوفيون إلى أن (كى) لا تكون إلا حرف نصب ، بينما يؤيد السماع ما ذهب إليه البصريون من جواز مجيئها حرف خفض ومن شواهدهم التى لم يستطع دفعها الكوفيون قوله :

كى لتقضينى رقية ما وعدتنى غير مختلس

لتعين كونها حرف جر للتعليل ؛ لتأخر اللام بعدها تأكيدا لها ، وأن مضمرة بعد اللام ناصبة للمضارع [١]

وخلاصة القول أن للسماع عن العربى حجته فى إثبات اللغة مفرداتها ومعانيها ، وفصاحة ما جاء على مسلكه .

---

(١) انظر التصريح على التوضيح ١/ ٣٢١ وشرح الأشمونى والصبان عليه ١/ ٢٨٩.

(مبحث) مجئ الكلمة بمعنى أخرى

كان من مسائل هذا الفصل (الرابع) ما ذهب فيها بعض النحويين إلى القول: باستعمال بعض الكلمات بمعنى كلمات أخرى ، كقول الكوفيين فى المسألة (الخامسة والثلاثين) : بأن (إلا) قد تأتى بمعنى (الواو) وقولهم فى المسألة (السابعة والستين): إن (أو) تأتى بمعنى (الواو) وبمعنى (بل) مخالفا لهم فى ذلك البصريون، تمسكا بالأصل بإقرار هذه الحروف فى معانيها الأصلية.

ولمعرفة ذلك وتحقيق القول فيه نبين أمرين : الأول ، بيان تنوع طريق استعمال اللفظ وفهم المعنى. الآخر: بيان الدلالة الوضعية للكلمات التى تناولها هذا الخلاف، إذ بذلك نستطيع معرفة طريق فهم المعنى من العبارة. هل هو باللفظ، أو مع اللفظ؟

أما الأمر الأول وهو تنوع طريق استعمال اللفظ فينحصر فيما يأتى:

١- الألفاظ عند استعمالها فى معانيها الوضعية الصرفة حقائق[١].

٢- الألفاظ إذا استعملت فى غير معانيها مع قرينة مانعة منها فهى مجاز.

٣- الألفاظ إذا استعملت فى غير معانيها مع قرينة غير مانعة منها فهى كناية.

هذه الدلالات الثلاث على المعانى الحقيقية، والمجازية ، والكنائية - دلالات لفظية ، لأنها فهمت باللفظ على سبيل التحقيق أو التأويل.

٤- وفيه دلالة أخرى ، قد توجد مع المعنى الوضعى (التحقيقى أو التأويلى) للفظ، بأن تدل الألفاظ على معانيها، ثم يفهم عن طريق السياق [٢] معنى آخر خلاف المعنى الحقيقى، أو المجازى، أو الكنائى ، وهو ما يعنيه البلاغيون: (بمستتبعات التراكيب) لأنه تابع للمعانى الوضعية ، ويفهم من عرض العبارة بمعونة القرائن، لا بالألفاظ.

---

(١) المراد الحقيقة الخالصة التى يراد بها المعني الحقيقى لذاته، لا ليكون وسيلة إلى غيره ، كما فى التعريض.

(٢) السياق ذكر اللفظ والتكلم به فى المقام المخصوص ، انظر الإنبابى على الرسالة البيانية ١٦٤.

والفرق بين هذه الدلالات أن «الدلالة فى الحقيقة والجاز والكناية دلالة باللفظ، أما الدلالة فى التعريض فدلالة عن اللفظ تنشأ عنده وليست به»[١].

وهذه الدلالة التعريضية هى ما يعنونه بدلالة المنطوق، ودلالة الفحوى[٢]. «والدلالة التعريضية بسبب أنها دلالة سياقية لا تزاحم أياً من هذه الدلالات ولا تتنافى معها ، كما تتنافى دلالة المجاز- مثلا - مع المعنى الحقيقى للفظة» [٣].

هذه المعايير نحن فى حاجة إليها عند ذهابنا إلى تحديد طبيعة المعنى المفهوم من العبارة ، وطريق استعمال الحروف التى اختلف فيها البصريون والكوفيون من حيث أداء بعضها معنى البعض الآخر.

وأما الأمر الآخر وهو بيان المعنى الوضعى للكلمات محل الخلاف فأقوال علماء اللغة فيها ما يأتى:

«إلا» وهى لإخراج ما بعدها تحقيقاً أو تقديراً من حكم ما قبلها ، مذكوراً كان أو متروكا . مثل : حضر الضيوف إلا خالداً ، وما حضر إلا خالد [٤].

«الواو العاطفة» وهى للإشراك فى الحكم مطلقا ، إذ تجمع الشئ على مصاحبه، أو على سابقه، أو على لاحقه، مثل : زارنا خالد وعمرو [٥].

«بل» المقصود بها ما يتلوها ، سواء كانت للإضراب الإبطالى أو الانتقالى فى الجمل ، أم كانت عاطفة إن تلاها مفرد ، بأن يجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشئ، وإنما يثبت الحكم لما بعدها ، وذلك بعد الأمر والإيجاب ، مثل: اضرب زيداً بل عمرا ، وقام زيد بل عمرو. أو لتقرير ما قبلها على حالته،

---

(١) التعريض فى القرآن الكريم ١٩.

(٢) قال: السعد: « يقال : فهمت ذلك من فحوى كلامه، أى مما تَنَسَّمْتُ من مراده بما تكلم، وقد تسمى لحن الخطاب» التلويح على التوضيح ١٣٣/١ وفى اللسان :«فحوى القول معناه ولحنه، والفحوى معنى ما يعرف من مذهب الكلام، وهو يفحي بكلامه إلى كذا وكذا، أى يذهب» لسان العرب ٣٣٥٩.

(٣) التعريض فى القرآن الكريم ٥٣.

(٤) انظر الكتاب ٣١٠/٢ والتصريح على التوضيح ٣٤٦/١ وشرح الأشمونى ١٤١/٢.

(٥) انظر الكتاب ٤١/٣ ومغنى اللبيب ٣٠/٢ . ٣١ والتصريح على التوضيح ١٣٥/٢ وشرح الأشمونى ٩١/٣.

وجعل ضده لما بعدها فى النفى والنهى، مثل: ما قام زيد بل عمرو، ولا يقم زيد أو عمرو، فالقصد بها إلى المعطوف خلافا للواو [١].

«أو» قال سيبويه : «وأما أو» فإنما يثبت بها بعض الأشياء ، وتكون فى الخبر والاستفهام .... ويقول : تقول: ألقيت زيداً أو عمراً أو خالداً؟ وأعندك زيد أو خالد أوعمرو؟ كأنك قلت: أعندك أحدُ من هؤلاء؟ وذلك أنك لم تدع أحداً منهم. ثم ألا ترى أنه إذا أجابك قال : لا. ؟ كما يقول إذا قلت : أعندك أحد من هؤلاء .... ثم يمثل لغير الاستفهام قائلا: تقول : جالس عمرا أو خالدا أو بشرا، كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ، ولم ترد إنسانا بعينه» [٢] وقد بين ذلك بشواهد مختلفة فى كتابه.

فـ (أو) لايقصد بها المعطوف والمعطوف عليه معاً كما فى الواو ، ولا المعطوف كما هو مع (بل) وإنما يراد بها أحد الشيئين أو الأشياء دون تعيين.

قال بن جنى: « إن (أو) أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت»[٣].

أى أنها تدل على أحد الشيئين أو الأشياء علي الإبهام دون التعيين، بأن تفيد ثبوت الحكم لأحدهما إن كانا مفردين ، وإن كانا جملتين تفيد مضمون إحداهما ، وتستفاد دلالتها على معان أخرى بالقرائن [٤].

ودلالتها على هذه المعانى دلالة حقيقية ، ليست مجازية ؛ لأنها تدل على أحد الشيئين مع دورانها على معانى التخيير ، والإباحة ، والشك، والإبهام، بمعونة القرائن. بخلاف دلالتها على معنى الواو ، أو (بل) لأنها عندئذ يراد بها الشيئان معاً أو الأشياء مع معنى الواو، والشئ على سبيل التعيين مع معنى (بل) وهذه الدلالة تخالف دلالتها فى الوضع قطعا .

---

(١) انظر مغنى اللبيب ١٠٣/١ والتصريح على التوضيح ١٤٨/٢.

(٢) الكتاب ١٦٩/٣ . ١٧٩ . ١٨٤.

(٣) الخصائص ٤٥٧/٢.

(٤) انظر التلويح على التوضيح لمتن التنقيح ١٠٨/١.

وكلام أبى حيان عند تفسير قوله تعالى ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾[١] فيما نقله عن العلماء يدل على ذلك ، قال: «كان شيخنا أبو الحسن بن الصائغ يقول : (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء، وقال السهيلى: (أو) للدلالة على أحد الشيئين من غير تعيين؛ ولذلك وقعت فى الخبر المشكوك فيه ، من حيث إن الشك تردد بين أمرين من غير ترجيح ، لا أنها وضعت للشك ، فقد تكون فى الخبر ولا شك ، إذا أبهمت على المخاطب، وأما التى للتخيير فعلى أصلها، لأن المخير إنما يريد أحد الشيئين ، وأما التى زعموا أنها للإباحة فلم تؤخذ الإباحة من لفظ (أو) ولا من معناها، إنما أخذت من صيغة الأمر مع قرائن الأحوال» [٢].

وقد استفدنا من ذلك أن الكلام مع (أو) وإن استفيد منه هذه المعانى بالقرائن - فإن (أو) لا تخرج عن أصل وضعها، لأنها فى جميع هذه المعانى لأحد الشيئين أو الأشياء دون تعيين.

كما استفدنا منه : - أيضا - أن المعنى قد يستفاد من لفظ الحرف، بأن يكون هو المعنى الوضعى له (تحقيقيا أو تأويليا) وقد يستفاد من معناه ، أى أن يدل الحرف على معناه بلفظه، ثم يؤخذ من هذا المعنى معنى آخر تابع له، وهو ما يعنيه البلاغيون بمستتبعات التراكيب.

كما جاء فى كلامهم - أيضا - ما يدل على الاتساع فى استعمال (أو) والخروج بها إلى معنى حرف آخر كالواو و (بل) على سبيل المجاز.

قال المبرد : « وحقها أن تكون فى الشك واليقين لأحد الشيئين ، ثم يتسع بها الباب، فيدخلها المعنى الذى فى الواو من الإشراك» [٣].

أى إذا تعين أن يكون المعطوف والمعطوف عليه مرادين مشركين فى الحكم كما فى قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ [٤] أى : لعلهم يتقون ويحدث

---

(١) من الآية ١٩ سورة البقرة

(٢) البحر المحيط ٨٣/١.

(٣) المقتضب ٣٠١/٣.

(٤) من الآية ١١٣ سورة طه .

لهم القرآن ذكراً [١]. فإن استعمالها فى مثل ذلك على سبيل المجاز.

وكلام الزمخشرى فى الكشاف يختلف عنه فى المفصل، فقد ذكر فى المفصل أن (أو) لأحد الشيئين مطلقا ، أى للخبر وغيره ، كما جاءت الأمثلة بذلك [٢] قال السيد : « ولا شك أن هذا معنى يعم مواردها من الإنشاءات والإخبارات كلها، وأما الشك ، والتشكيك ، والإبهام ، والتخيير ، والإباحة ، فليس شئ منها داخلا فى مفهومها ، بل مستفاد من مواقعها فى الكلام» [٣].

أما فى الكشاف فإنه يخصصها بالخبر مخالفا ما ذكرناه عن سيبويه وغيره، وما قاله فى المفصل، فهو يقول : « - أو - فى أصل وضعها لتساوى شيئين فصاعدا فى الشك، ثم اتسع فيها فاستعيرت للتساوى فى غير الشك، وذلك مثل قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ، تريد أنهما سيان فى استصواب أن يجالسا »[٤].

فقوله : للتساوى فى الشك يدل على أنها موضوعة له وأنها مخصوصة بالخبر، ويكون استعمالها فى غيره على سبيل المجاز فقط، كما مثل باستصواب المجالسة، وإن استعملت فى الخبر فإن استعملت للشك كان حقيقة وفى غيره مجاز[٥].

وقال ابن هشام : « التحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء وهو الذى يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى (بل) وإلى معنى (الواو) وأما بقية المعانى فمستفادة من غيرها » [٦].

وقد ذكر الأشمونى قول ابن هشام السابق فى بعض تنبيهاته المتعلقة بالمعانى المفادة (بأو) ثم يقول الصبان محشيا على قوله : « وقد تخرج »! «أى مجازاً»[٧].

---

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ٥٤٣.

(٢) المفصل شرح ابن يعيش ٩٨/٨ وما بعدها.

(٣) حاشية السيد على الكشاف ٢١٣/١.

(٤) الكشاف ٢١٣/١.

(٥) انظر حاشية السيد على الكشاف ٢١٣/١.

(٦) مغنى اللبيب ٦٥/١.

(٧) حاشية الصبان على الأشمونى ١٠٨/٣.

كل هذه النقول التى ذكرناها تدل على أن أصل وضع كلمة (أو) أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء مطلقا ، بأن تدل على المعانى الجزئية المختلفة التى تأتى لها ، وتدور عليها دوران العام المقصود به العموم البدلى ، مثل : دوران إنسان ورجل على جميع أفرادها ويتعين القصد إلى المعنى من هذه المعانى بمعونة القرائن ، دون أن يقصد بها وضع ثانٍ تأويلى علي سبيل المجاز، إذ لا يقصد فرد منها باعتبار خصوصه ، ولكن باعتبار أن (أو) موضوعة له ، فاستعمالها فى معنى من هذه المعانى بالوضع الأول ، فهو استعمال حقيقى [١].

أما خروج (أو) إلى معنى (الواو) و (بل) فليس استعمالا لها فى جزئى من أجزائها الموضوعة لها، وإنما فى معان أخرى خاصة بحروف غيرها فهو خروج على سبيل المجاز.

وتأسيساً على الثابت الذى ذكرناه قبل من أن (أو) تكون لأحد الشيئين أو الأشياء ، ومن بيان أن الدلالة باللفظ على غير معناه بقرينة مانعة منه من باب المجاز، والدلالة عن اللفظ وعرضه على غير معناه بقرائن السياق دلالة فحوى ومن مستتبعات التراكيب - فإن شواهد (أو) التى فهم منها معنى الواو أو (بل) على ضربين : ضرب دلت فيه (أو) على معنى الواو أو بل بلفظها على سبيل المجاز.

---

(١) الأصل فى وضع كلمة (أو) أنها موضوعة لجزئيات كثيرة كالشك والإبهام والتخيير والإباحة ... وقد لاحظها الواضع بوجه كلى عام وهو (القصد إلى أحد الشيئين أو الأشياء) وليس هذا الكلى موضوعاً له ، ولكنه واسطة وآلة لاستحضار هذه الجزئيات الموضوع لها الحرف (أو) كالشأن فى وضع المبهمات والحروف، فالواضع لاحظ ما وضع له لفظ (أو) من هذه الجزئيات المتعددة بالكلى المذكور ، فكأنه قال وضعت هذا اللفظ لكل جزئى من جزئيات هذا الكلى العام وهو أحد الشيئين أو الأشياء وليس هذا الكلى هو الموضوع له اللفظ ، وإنما الموضوع له جزئيات ذلك المطلق فيكون الوضع شخصيا عاما باعتبار آلته مع خصوص الموضوع له ، وللمتقدمين كلام آخر فى تقسيم الوضع الشخصى إذ يرون أن المبهمات والحروف من الوضع العام لموضوع له عام ولكن الواضع شرط ألا تستعمل إلا فى جزئى خاص، ولذلك يقولون: إنها عندهم كليات وضعا جزئيات استعمالا، ويلزم على كلامهم أن تكون تلك الكلمات مستعملة دائما فى غير ما وضعت له فتكون مجازات لا حقائق لها وفى ثبوت ذلك خلاف. ولعل الزمخشرى قد سار على ذلك فى الكشاف دون المفصل فيما ذكرناه عنه، انظر المنحة الإلهية فى القواعد الوضعية للشيخ الشبراوى ٣ وما بعدها وانظر الرسالة البيانية والإنبابى عليها فى مواضع مختلفة ١٤١ . ٢١٩ . ٣٨٣.

وضرب دلت فيه (أو) على معناها الموضوعة له (الحقيقى) ثم فهم عن هذا المعنى بدلالة السياق معنى الواو، أو (بل) على سبيل مستتبعات التراكيب. ونبين - بمشيئة الله تعالى وعونه - فرق ما بينهما فيما يأتى :

(الضرب الأول) وهو ما كانت (أو) فيه بمعنى الواو أو (بل) على سبيل المجاز ، وقد يحق لنا أن نقول فيه ما قاله السعد عند حديثه عن مجازية أساليب الإنشاء بأن « تحقيق هذا المجاز وبيان أنه من أى نوع من أنواعه ؟ مما لم يحم أحد حوله »[1].

ذلك لما فى استعمال (أو) بمعنى الواو أو (بل) من غموض العلاقة ودقة القرائن.

وأقرب ما يتبادر إلى الذهن أنه استعمال مجازى استعارى كما صرح به الزمخشرى فيما نقلناه عنه، وهذه الاستعارة استعارة تبعية فى الحرف، قائمة - كشأن المجاز - على علاقة مصحوبة بقرينة وغرض من الاتيان بها.

ولابن جنى - رحمه الله - كلام جيد يبين أهمية هذه الأمور التى تقوم عليها الاستعارة ، مستشهداً بحرفين : (هل) فى الاستفهام و (أو) فى العطف.

يقول عن العلاقة : « واعلم أنه ليس شئ يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابه، ملاحظا له، وعلى صدد من الهجوم عليه، ثم يقول عن نكتة الاستفهام من العالم المستفهم عنه: المستفهم عن الشئ قد يكون عارفا به مع استفهامه فى الظاهرعنه ، لكن غرضه فى الاستفهام عنه أشياء : منها أن يرى المسؤول أنه خفى عليه ليسمع جوابه عنه ، ومنها أن يتعرف حال المسؤول ، هل هو عارف بما السائل عارف به، ومنها أن يرى الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد ، لما له فى ذلك من الغرض، ومنها أن يعد ذلك لما بعده مما يتوقعه، حتى إن حلف بعد أنه قد سأله عنه حلف صادقا، فأوضح بذلك عذرا ، ولغير ذلك من المعانى التى يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها. ثم يزيد بيان ذلك قائلا: فلما

---

(١) المطول ٢٣٥.

كان السائل فى جميع هذه الأحوال قد يسأل عما هو عارفه أخذ بذلك طرفا من الإيجاب، لا السؤال عن مجهول الحال ، وإذا كان ذلك كذلك جاز لأجله أن يجرد فى بعض الأحوال ذلك الحرف لصريح ذلك المعنى. فمن هنا جاز أن تقع (هل) فى بعض الأحوال موضع (قد) كما جاز لـ (أو) أن تقع موقع الواو. فى نحو قوله:

وكان سيان ألا يسرحوا نعما أو يسرحوه بها واغبرت السوح

جاز ذلك لما كنت تقول : جالس الحسن أو ابن سيرين، فيكون مع ذلك متى جالسهما جميعا كان فى ذلك مطيعا ، فمن ذلك جاز أن يخرج فى البيت ونحوه إلى معنى الواو.

ثم يزيد تأكيداً لأهمية العلاقة قائلا: وكل حرف فيما بعد يأتيك قد أخرج عن بابه إلى باب آخر فلا بد أن يكون قبل إخراجه إليه قد كان يرائيه، ويلتفت إلى الشق الذى هو فيه » [١] أما شاهده لمجئ (هل) بمعنى (قد) فقد ذكره فى موضع آخر قائلا:

« وأما (هل) فقد أخرجت عن بابها إلى معنى (قد) نحو قول الله سبحانه - ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾[٢] قالوا : معناه : قد أتى عليه ذلك » [٣].

فالاستفهام - هنا - ممن يعلم الجواب ، ويستحيل عليه الجهل به ، وهو الله جل وعلا، وهذا دليل على أن الاستفهام خرج عن حقيقته إلى معنى التقرير.

وأصحاب الشروح يذهبون إلى أن دلالة أساليب الاستفهام المراد بها التقرير دلالة مجازية اعتماداً على قرينة استحالة المعنى الحقيقى للسؤال، لكون السائل المقرر مسؤوله عالما بالمسؤول عنه ، فهو مجاز مرسل علاقته اللزوم؛ لكون السؤال يستلزم الجواب ، والجواب يستلزم العلم به، والعلم به يستلزم تقريره وتثبيته [٤].

ولنا أن نعتبر التجوز فيها من الاستعارة التبعية فى الحرف، بأن شبه مطلق

---

(١) الخصائص ٢/٤٦٤ . ٤٦٥.

(٢) من الآية ١ سورة الإنسان.

(٣) الخصائص ٢/٤٦٢

(٤) انظر شروح التلخيص ٢/٢٩٤.

الإتيان المتيقن وقوعه بمطلق الإتيان غير المتيقن ، فى الحاجة إلى العلم به، والسؤال عنه (على سبيل التحقيق فى المشبه به والادعاء فى الشبه) لأمر يستدعى ذلك[١].

ثم سرى التشبيه من العام إلى أفراده ، واستعير الحرف (هل) من المشبه به، واستعمل مع فرد من أفراد المشبه ، وهو (إتيان حين من الدهر) [٢].

أما (أو) فإنه يتعين أن تكون بمعنى (الواو) فى كل موضع تدل فيه القرائن على عدم إرادة معناها لاحقيقى ، وهو كونها لأحد الشيئين أو الأشياء ، وأن المعنى على الجمع بين الشيئين ، وإرادة المعطوف والمعطوف عليه ، الذى هو معنى الواو.

من ذلك قول الشاعر:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع

وقول الآخر :

فظل طهاة اللحم ما بين منضج صفيف شواء أو قدير معجل

فالمعنى فيهما على الواو ، أى : (ملجم مهره وسافع)(وصفيف شواء وقدير معجل)

لأن البينية من المعانى النسبية التى لا يعطف فيها إلا بالواو.

فالكلام جار على الاستعارة فى الحرف ، وذلك بأن نقول فى إجراء الاستعارة فى قوله : (ما بين ملجم أو سافع) [٣] : إنه لما كان غرض الشاعر أن يبين أنهم

---

(١) يجرى القرآن الكريم على سنن العرب فى كلامهم، ليفهموا ظاهر معناه ،ثم يترقون إلى فهم باطنه، وهذا من أسرار إعجازه ، إذ جاء فصيحا بلسانهم، وأعجزهم أن يأتوا بمثله. انظر الموافقات فى أصول الأحكام للشاطبى ٢٢٩/٣ وتأويل مشكل القرآن ٥٤٣ .

(٢) هذه طريقة جمهور البيانيين فى إجراء الاستعارة، إذ يرون أن متعلق الحرف هو المعنى الكلى، ويرى العصام طريقة أخرى،. وهو أن الاستعارة فى الحرف تابعة للتشبيه بين الكليين دون حاجة إلى استعارة اسم المشبه به الكلى، فلا تتوقف الاستعارة فى الحرف على ذلك، أما طريقة الشيخ الخطيب فهو يرى أن متعلق الحرف هو مدخوله ، فالتشبيه فى الآية بين الإتيان المعلوم والإتيان غير المعلوم، فاستعيرت (هل) من استعمالها مع المشبه به لاستعمالها مع المشبه.

(٣) يراعى عند إجراء الاستعارة وبيان الجامع (وجه الشبه) معنى من معانى (أو) المختلفة التى وضعت لها يكون مناسبا للغرض. وهذا مراعى فى إجراء الشواهد، بمشيئة الله تعالى.

عند سماع المستغيث محصورون فى فريقين متميزين لا يخرجون عنهما ، فقد شبه مدخول (أو) الآن (ملجم أو سافع) بما كان حقه أن تدخل عليه (أو) من مواضع أخرى ،كالتفريق ، بجامع مطلق التمييز [١] ، ثم استعيرت (أو) من المشبه به ، واستعملت مع المشبه [٢].

وعلى هذا المسلك تجرى الاستعارة فى قوله : (صفيف شواء أو قدير معجل) إذ المعنى على إفادة الجمع بين نوعين يكونان فى هذه المناسبة.

ومن شواهد ذلك - أيضا - قول الشاعر :

فقالوا لنا ثنتان لابد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل

فإنه لما كان الأمران المجتمعان وقت الحرب (القتل والأسر) لا يقعان معاً على كل فرد من الأعداء ، وإنما يقع أحدهما ، فإنه شبه مدخول (أو) الآن الذى هو بمعنى (الواو) بما حقه أن تدخل عليه (أو) بجامع تحقق الغرض بأحدهما مطلقا[٣] ثم استعيرت (أو) من المشبه به للمشبه.

ومثله قول الشاعر :

إن بها أكتل أو رزاما خويربين ينقفان الهاما

فإنه لما كان وقوع الأذى البالغ يتحقق بأى واحد منهما مع كونهما موجودين معاً، والمعنى على (الواو) بقرينة تثنية الحال (خويربين) فإنه شبه مدخول (أو) الآن (أكتل أو رزاما) بمدخول (أو) الحقيقى الذى من معانيه التخيير فى وقوع أحدهما ، بجامع تحقق الغرض مطلقا ثم استعير الحرف (أو) من المشبه به للمشبه.

---

(١) أى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، وهى فى المشبه به عندما يكون العطف و بـ (أو) أقوى من كونه بالواو، لأنه لو عطف بالواو وقال : ملجم وسافع لا حتمل كون الوصفين لشئ واحد، ولايدفعه إلا قرينة البينية ، لكن التغاير مع (أو) لا يحتاج إلى هذه القرينة ، فالبينية قرينة علاى أن المعنى على الواو ، واستعيرت (أو) للدلالة على هذا التغاير.

(٢) سلكنا فى إجرائها مسلك الخطيب ، ولك أن تجريها على رأى الجمهور أو العصام ، والخطب فى ذلك سهل بعون الله تعالى.

(٣) أى أن إيذاء العدو يقع بأحد الشيئين القتل أو الأسر سواء مع اجتماعهما أم بوجود واحد منهما.

ومن هذا القبيل قول الشاعر :

قالت ألا ليتهما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فقد أرادت أن تبين أن ما ما أدركته من مشاهدتها يخفى على كثيرين ، ولا يتثبت منه إلا من هم مثلها فى اللذكاء ، فسلكت إلى ذلك بتشبيه مدخول (أو) الآن الذى بمعنى الواو بما حقه أن تدخل عليه (أو) للشك بجامع اللبس والخفاء ثم استعارت الحرف (أو) من المشبه به للمشبه ، وفاء بما قصدت إليه.

واستشهدوا لمجئ (أو) بمعنى (بل) يقول الشاعر :

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

أى : بل زادوا ثمانية . فلما كان المعنى على تيقن المضرب إليه ، شبه ذلك المتيقن الذى دخلت عليه (أو) بما حقه أن تدخل عليه (أو) بجامع الشك باعتبار الناظر إليهم ، ثم استعير لفظ (أو) مع المشبه.

كما قالوا - أيضا - إنها بمعنى (الواو) أى : وزادوا ثمانية [١].

وإجراء الاستعارة فيه على سمت ما ذكرناه.

وكذلك قالوا فى قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[٢] إن (أو) بمعنى (بل). أى : بل يزيدون ، وقيل : بمعنى الواو أى : ويزيدون [٣].

وقولهم إن الشك مصروف إلى الرائى [٤] دفعا لنسبة الشك إلى الله جل وعلا - فيه إشارة إلى العلاقة التى تجوز استعارة (أو) إذ شبه مدخول (أو) الحالي المعلوم عند الله تعالى بما هو من شأنه أن يشك فيه ويكون مدخولا لـ (أو) بجامع شك الرائى فيهما ، ثم استعير لفظ (أو) من المشبه به للمشبه.

وهكذا نسير فى بيان استعارة (أو) لمعنى (الواو) ومعنى (بل) فى كل الشواهد التى يستحيل وجود المعنى الحقيقى الذى تفيده (أو) وتبين القرائن أن المراد معنى (الواو) أو (بل).

(١) انظر مغنى اللبيب ٦٢/١ وشرح الأشمونى والصبان عليه ١٠٦/٣.

(٢) الآية ١٤٧ سورة الصافات.

(٣) انظر الخصائص ٤٦١/٢ ومغنى اللبيب ٦٣/١ والإنصاف ٤٧٨/٢.

(٤) انظر المرجع السابق.

وقد ذهب الكوفيون فى المسألة الثامنة والثمانين إلى أن (إن) الشرطية قد تقع بمعنى (إذ) وذلك فى مثل قوله تعالى : ﴿ وإن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾[١] وقوله تعالى : ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [٢] وقوله تعالى : ﴿ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [٣] أى : إذ كنتم فى ريب ، إذ كنتم مؤمنين .

وسندهم فى ذلك أن الشأن فى الشرط أن يكون على خطر الوقوع لا واقعا ، ولما كان فى مثل هذه الشواهد واقعا كانت (إن) بمعنى (إذ) مفيدة التعليل وليست على معنى الشرط [٤].

أما البصريون فيبقون (إن) على معنى الشرط، ويكون ذلك من المجاز بتنزيل المحقق منزلة المشكوك فيه لنوع من المبالغة لإفادة نكتة ، كالحث والتهييج، أو التوبيخ أو الضجر، أو تنزيل العالم منزلة الجاهل إلى غير ذلك من النكات التى تدعو إليها المقامات المختلفة.

وكلام السكاكى صريح فى حتمية هذا التصرف نزولا على حكم هذه الأغراض، تحقيقا لبلاغة الكلام ، ففى معرض حديثه عن مجئ (إن) مع الشرط المقطوع به فى قوله تعالى : ﴿ وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا ﴾ وقوله تعالى :﴿ يا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ ﴾ [٥] يقول : « ويتأبى أن يقال : وإذا ارتبتم » [٦] ووجه التأبى أن مجئ (إذا) هنا وإن كان الشرط محقق الوقوع وموضعا لها قد يترك فى ذهن السامع أنه مقبول فى حكم العقول، ولا يعترض عليه ، ولا وجه للشك

---

(١) من الآية ٢٣ سورة البقرة.
(٢) من الآية ٢٧٨ سورة البقرة.
(٣) من الآية ١٣٩ سورة آل عمران.
(٤) انظر الإنصاف ٢/ ٦٣٢ والبرهان فى علوم القرآن ٤/ ٢١٩.
(٥) من الآية ٥ سورة الحج.
(٦) مفتاح العلوم ١٣٠.
وقد وفينا الحديث عن مجئ (إن) مع الواقع والمتيقن فى رسالتنا للدكتوراه « أسرار تقييد المسند بأدوات الشرط (إن وإذا ولو) ومواقعه فى القرآن الكريم » مخطوطة بكلية اللغة العربية.

فيه . ولدفع ذلك كان المناسب هنا - والله أعلم - الأداة (إن) دلالة على أنه لا ينبغى أن يكون ، وأن لا يكون ذكره إلا على سبيل الفرض والتقدير ، وفى هذا حث لأهل الريب أن يراجعوا أنفسهم ، ويتدبروا أمرهم.

وطريق المجاز فى هذه الشواهد هو الاستعارة فى الحرف، كما ذكرنا فى استعارة (أو) لمعنى (الواو) و (بل) بأن نشبه المحقق الواقع بالمشكوك فيه فى وجه شبه يتنوع حسب النكتة التى من أجلها سيق هذا المجاز.

فنقول - مثلا - عند تنزيل العالم منزلة الجاهل فى قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ولَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ [١] شبه مدخول إن الواقع بمدخولها غير الواقع الذى من حقها أن تدخل عليه بجامع عدم ترتب ما يقتضيه ، ثم استعيرت (إن) من المشبه به للمشبه.

ونقول فيما جاء للتهييج فى مثل قوله تعالى : ﴿ و ذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ﴾ - شبه مدخول (إن) الحالى الواقع بمدخولها غير الواقع المشكوك فيه بجامع عدم ترتب ما يقتضيه فى كل ، ثم استعير لفظ (إن) من المشبه به للمشبه ، وهكذا .

(الضرب الآخر) وهو ما يستعمل الحرف فيه ليدل على معناه الموضوع له، ثم يفهم عن هذا المعنى وعرضه بمساعدة السياق معنى آخر تابع له ، وهو ما يعنون به (مستتبعات التراكيب).

ومن الشواهد التى قالوا فيها إن (أو) بمعنى الواو [٢] قوله تعالى: ﴿ولَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [٣]. فالمعنى : ولا تقطع آثما وكفورا .

وإنعام النظر يدلنا على أن (أو) فى الآية مستعملة فى أحد الشيئين الذى هو معناها الحقيقى ، ثم فهم عنه معني الواو ، وهو الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهذا الجمع لم تدل عليه (أو) وإنما فهم من جهة القرينة ، لأن (أو) فى

---

(١) من الآية ٢٤ سورة البقرة.

(٢) انظر الإنصاف ٤٧٩/٢ والبرهان فى علوم القرآن ٢١٢/٤.

(٣) من الآية ٢٤ سورة الإنسان.

حالة الإثبات يثبت الحكم معها بأحد الشيئين دون الآخر ، أما فى النهى فإن النهى عن أحدهما الذى تدل عليه (أو) يستتبع الانتهاء عنهما معا ، لأن المعنى لا تطع أحدهما ، وإذا أطاع واحداً منهما كان أحدهما ، لذا كان النهى عن طاعة أحدهما نهيا عن كل واحد منهما .

قال السعد : « إذا استعمل (أو) فى النفى خبراً كان أو إنشاء يعم النفى كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ، لأن (أو) لأحد الشيئين من غير تعيين ، وانتفاء الواحد المبهم لا يتصور إلا بانتفاء المجموع ، فقوله تعالى : ﴿ ولا تطع منهم آثما أو كفورا ﴾ معناه لا تطع أحداً منهما ، وهو نكرة فى سياق النفى ، فيعم »[1].

ولا يخفى أن دلالة هذا العموم دلالة بالقرينة كما هو واضح من كلامه. فدلالة (أو) فى الآية كما قررنا دلالة على معناها الحقيقى ، وإذا كانت كذلك فإنها لا تكون مجازاً لأنهم قالوا : المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة[2] وليست دلالتها على الجمع كناية ، لأن المعنى الحقيقى مقصود أصالة ، لا من أجل غيره ، وإنما استفيد عن معناها معنى الواو تبعاً.

وكانت (أو) فى الآية الكريمة أوفَى بالدلالة على المعنى؛ لدلالتها على معناها الذى وضعت له، ودلالتها على معنى (الواو) استتباعا ، ولا تزاحم بين الدلالتين.

أما وجه الوفاء بهما معاً فإنه لو قيل فى غير القرآن الكريم : لا تطع آثما وكفوراً ، لا حتمل النهى عمن اجتمع فيه الوصفان دون مافيه أحدهما ، لكن المجئ بـ (أو) أفاد معناها وضعا ، ومعنى الواو استتباعا.

ومن الشواهد التى يدل فيها العطف بـ (أو) على معنى (الواو) دلالة استتباعية قوله تعالى : ﴿ ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ﴾[3].

---

(١) التلويح على التوضيح ١/ ١١٠.

(٢) انظر المطول على التلخيص ٤٠٧.

(٣) من الآية ١٤٦ سورة الأنعام.

فقد فصلت الآية الكريمة ما يتعلق به الاستثناء من التحريم من أنواع الكُلى (الشحم) على سبيل الانفراد دلالة على اختصاص الاستثناء بكل نوع من الأنواع المذكورة دون غيرها. ثم يتبع ذلك معنى الجمع بالواو لاشتراكهما فى الحكم بمساعدة القرائن لا بدلالة (أو) وضعا.

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فالملقيات ذِكْرًا ۝ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ (١).

فقالوا : إن المعنى على الواو أى : عذرا ونذرا (٢).

لكن هذه الدلالة ليست دلالة مجازية وإنما هى دلالة من عرض المعنى الذى تفيده (أو) وضعا؛ لأن معنى (أو) موجود فى الآية ، لكون المعنى - والله أعلم بمراده - الذى تدركه بقوله : عذراً أى محواً لإساءة المسئ وقبولا لعذره، ونذرا أى تخويفا من الكفر والعقاب عليه (٣) لأن المعنى لبيان ما يدخل تحت الكلىّ (الذكرَ) من أنواع متميز كل نوع بخصوصية عن الآخر. بحيث لا يشتركان فى ذات واحدة، وهو ما تدل عليه (أو) ، ثم يستفاد بالقرائن اجتماع هذه الأنواع ودخولها تحت جنس المقسم ، وهو معنى الواو.

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ (٤) فالمعنى «يراد منهم ترك المعاصى أو فعل الخيرات والطاعة والذكر» فالمرجو لهم أحد أمرين : أن يتوب العاصى إن سمع، أو فعل الخير والذكر للطائع ، فيصح فى ذكر المقسم أن يذكر مع أقسامه (أو)وأن تذكر معها الواو لإفادة المعنى الذى وضعت له كل أداة منها قال الصبان « لكل من الواو وأو فى التقسيم وجها ، لاجتماع الأقسام فى الدخول تحت المقسم ، وعدم اجتماعها فى ذات واحدة خارجا » (٥).

فمجئ (أو) وإن أفاد ذكر الأقسام وتنوعها إلا أن القرائن تدل على اجتماعها تحت المقسم، فيفهم معنى الواو تبعا.

---

(١) الآيتان ٥ . ٦ سورة المرسلات.

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن ٥٤٣ والبرهان فى علوم القرآن ٤/ ٢١٠.

(٣) انظر الكشاف ٤/ ٢٠٢.

(٤) من الآية ١١٣ سورة طه.

(٥) حاشية الصبان على الأشمونى ٣/ ١٠٨ وانظر حاشية الأمير على المغنى ١/ ٦٣.

والشواهد لـ (أو) من هذا الضرب كثيرة.

ومن القول بمجئ حرف بمعنى آخر ما ذهب إليه الكوفيون فى المسألة الخامسة والثلاثين من مجئ (إلا) بمعنى (الواو).

وقد أقاموا استدلالهم لذلك على عدة معان فهموها من تراكيب جاءت فيها (إلى وإلا) فركبوا بينها وصولا إلى دعواهم.

إذ رأو أن (إلى) تفيد معنى (مع) فى قوله تعالى ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾[1] أى : مع الله، وأن قراءة قوله تعالى : ﴿ لئلا يكون للناس علي الله حجة إلى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[2] بمعنى: مع الذين ظلموا وعليه تكون القراءة المشهورة (إلا الذين ظلموا) بمعنى الواو وفاء بما يقتضيه اتفاق القراءتين فى المعنى.

وقد بينا هناك قوة حجة البصريين فى دفعهم ذلك لأن الحرفين يختلفان فى مقتضاهما فى الوضع.

فالمعانى التى فهمها الكوفيون ليست معانى وضعية للحرفين ، وإنما هى معان استتباعية صاحبَت دلالة الحرفين على معناهما وضعا بدلالة السياق وقرائنه.

وهذه المعانى الاستتباعية هى ما يعبر عنها اللغويون بالتفسير على المعنى دون اللفظ، يقول ابن جنى : « قول المفسرين فى قوله تعالى : ﴿ من أنصارى إلى الله ﴾ أى : مع الله - ليس أن (إلى) فى اللغة بمعنى (مع) ألا تراك لا تقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد : سرت مع زيد؟ هذا لا يعرف فى كلامهم ، وإنما جاز هذا التفسير فى هذا الموضع، لأن النبى إذا كان له أنصار فقد انضموا فى نصرته إلى الله، فكأنه قال : من أنصارى منضمين إلى الله ، كما تقول : زيد إلى خير ، وإلى دعة وستر ، أى آوٍ إلى هذه الأشياء ، ومنضم إليها ، فإذا انضم إلى الله فهو معه لا محالة ، فعلى هذا فسر المفسرون هذا الموضع »[3].

وينكر العكبرى - أيضاً - القول فى الآية السابقة بأن (إلى) بمعنى (الواو)

---

(١) من الآية ٥٢ سورة آل عمران.

(٢) من الآية ١٥٠ سورة البقرة.

(٣) الخصائص ٣/٢٦٣.

قائلا : « وإلى فى موضع الحال متعلقة بمحذوف تقديره : من أنصارى مضافا إلى الله، أو إلى أنصار الله، وقيل : هى بمعنى (مع) وليس بشئ فإن (إلى) لا تصلح أن تكون بمعنى (مع) ولا قياس يعضده » [١]. وفى قوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ [٢] يقول : « إلى متعلقة بمحذوف، وهو موضع الحال، أى : مضافة إلى أموالكم ، وقيل هو مفعول به على المعنى و لأن معنى (لا تأكلوا أموالهم) : لا تضيعوها » [٣] ويقول فى قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ [٤] قوله تعالى : ﴿ إلى المرافق ﴾ «قيل : بمعنى (مع) كقوله : ﴿ يَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ ﴾ [٥] وليس هذا المختار، والصحيح أنها على بابها ، وأنها لانتهاء الغاية، وإنما وجب غسل المرافق بالسنة، وليس بينهما تناقض، لأن (إلى) تدل على انتهاء الفعل ، ولا يتعرض ينفى المحدود إليه ولا إثباته .....» [٦].

وهكذا الحال فى جميع الشواهد التى قال فيها الكوفيون بأن (إلا ، وإلى) بمعنى (الواو)، إذ إن هذه الكلمات استعملت فى معناها الوضعى ثم استفيدت المعية من عرض اللفظ وجانبه بقرائن السياق وفحوى المقال ، فهى المعانى الاستتباعية ، مثلها فى ذلك مثل أساليب الإنشاء فى إفادة غير معانيها الحقيقية ، مع كون اللفظ مستعملا فى معناه الحقيقى [٧].

ومن المعانى الاستتباعية التى تأتى عن معنى الكلمة لا بها ولم يلتفت إليها بعض النحو بين وظنوها من المعانى الوضعية معنى التعليل المصاحب للكلمة (كما).

---

(١) إملاء ما منَّ به الرحمن ١/١٦٣.

(٢) من الآية ٢ سورة النساء.

(٣) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ١/١٦٥.

(٤) من الآية ٦ سورة المائدة.

(٥) من الآية ٥٢ سورة هود.

(٦) إملاء ما من به الرحمن ١/٢٠٨.

(٧) انظر تحقيق ذلك فى بحثنا « أساليب الإنشاء الطلبى وطرق إفادتها غير معانيها الحقيقية، العدد الثانى عشر من مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية.

فقد ذهب الكوفيون فى المسألة الحادية والثمانين استناداً على هذا المعنى إلى أن (كما) أصلها (كيما) لمعنى التعليل فيهما ، وجوزوا نصب المضارع بعدها لذلك.

بينما يرى البصريون عدم نصب المضارع بها؛ لأن (كما) أصلها كاف التشبيه ، ثم زيد عليها (ما) فتحولت عن أصل دلالتها على التشبيه إلى معنى التعليل، مستشهدين على ذلك بمثل قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾[١] .

والتحقيق الذى عليه الأكثرون [٢] هو بقاء الكاف لمعنى التشبيه لا غير، لا أن الكاف تحولت لمعنى التعليل ، ولا أنها موضوعة للأمرين معاً كالمشترك، أما معنى التعليل فمستفاد عن التشبيه بمعونة القرائن.

وهذا التشبيه قائم على جهة من التأويل فى قوله تعالى : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ بأن يكون فيه تجوز فى طرفى التشبيه أو أحدهما ، فقد ذكر ذلك ابن هشام فى سياق ما يجاب به عن القول بالتعليل فى الآية ، قال : « وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام، إذ الذكر والهداية يشتركان فى أمر واحد، هو الإحسان ، فهذا فى الأصل بمنزلة : « وأحسن كما أحسن الله إليك » والكاف للتشبيه، ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب » [٣].

فالكاف باقية على التشبيه ، لكن وضع مكان الطرفين اللذين هما: إحسان العباد (المشبه) وهو أمر عام، وإحسان الله (المشبه به) وهو عام شامل - وضع مكانهما أمران خاصان ، هما ذكر المؤمنين ربهم وهو نوع من إحسان العبد، وهداية الله ، وهى نوع من إحسان الله جل وعلا. فالأصل أحسنوا كما أحسن الله إليكم ، ثم تجوز فى طرفى البتشبيه [٤].

وإنما يستفاد التعليل من قرائن المقام ، إذ إحسان الله علة دافعة لأن يقابلها العبد بالشكر والإحسان.

---

(١) من الآية ١٩٨ سورة البقرة.

(٢) انظر مغنى اللبيب ١/١٥١.

(٣) المرجع السابق نفس الموضع ٨١٢ .

(٤) انظر أدوات التشبيه دلالاتها واستعمالاتها فى القرآن الكريم ١٧٧.

ثم يبقى لنا بعد ما قررناه خلال هذا المبحث من وجوب إبقاء الألفاظ فى أوضاعها الأولى مالم تقم قرينة صريحة دالة على انتقالها من معناها الأصلى إلى غيره - أن نقول : إن ما ذهب إليه الكوفيون فى المسألة الثالثة بعد المائة - من صحة الإتيان بأسماء الإشارة أسماء موصولة ، وبوصل الاسم المحلى بالألف واللام بصلة كصلة الموصول فى المسألة الرابعة بعد المائه - نقول : إن هذا خروج بالكلمات عن أصل أوضاعها دون دليل عليه - إلا بشئ من تفسير اللفظ تفسيراً يتلاءم مع مذهبهم وبنوع من التأويل الذى يستغنى عنه.

ثم هو لا يعدو أن يكون مجرد اختلاف فى الاصطلاح ، ولا مشاحة فى الاصطلاح ، والله أعلم.

(مبحث) زيادة كلمة فى النظم

يأتى كثيراً فى كلام النحويين عند إقامة الإعراب وبيان معانيه قولهم: زيادة بعض الكلمات فى التراكيب.

ولما كان القول بزيادة كلمة فى تركيب بليغ بحسب ظاهره لا يتفق مع الحكمة من وضع الألفاظ لمعانيها، وما تقتضيه بلاغة النظم من الإتيان بها عند الحاجة إليها وتركها عند عدمها ، خاصة عندما يكون الحديث عن بعض كلمات القرآن الكريم- كان ذلك داعيا لمعرفة معنى زيادة الكلمة ، ومتى تكون ؟

والذى يبدو من كلام أهل اللغة أنهم يعنون بالزائد المقحم بين شيئين متطالبين فى العمل ، سواء توقف عليه المعنى المراد أم لا. وأن له مع ما يقحم بينهما حالتان:

الحالة الأولى : أن يلغى عن العمل ، ولا يكف ما وقع بينهما عنه . ولهذه الحالة وجهان:

الأول : أن يلغى الزائد عن العمل مع بقاء معناه.

الآخر : أن يلغى عن العمل والمعنى معا.

ومما تتحقق فيه هذه الحالة بوجهيها المجئ بـ (كان) مقحمة بين شيئين، جاء فى شرح المفصل « إذا زيدت - أى كان - كانت على وجهين : أحدهما : أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها، والآخر : أن تلغى عن العمل والمعنى معا، وإنما تدخل لضرب من التأكيد فالأول : نحو قولهم : ما كان أحسن زيداً ، المراد: أن ذلك كان فيما مضى ، مع إلغائها عن العمل ، والمعنى : ما أحسن زيداً أمس. وهى فى ذلك بمنزلة (ظننت) إذا ألغيت بطل عملها لاغير ، نحو قولك: زيد ظننت منطلق ، ألا ترى أن المراد فى ظنى ؟

وأما الثانى فنحو قوله : على كان المسومة العراب

ومنه قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ من كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [1] والمراد : كيف نكلم من فى المهد صبيا ، ولو أريد فيها معنى المضى لم يكن لعيسى عليه السلام

(١) من الآية ٢٩ سورة مريم.

فى دلك معجزه »[١].

فالوجه الأول من هذه الحالة منظور فيه عند القول بزيادة اللفظ إلى صورته لاغير ، من حيث مجيئه بين لفظين متطالبين ، بينما هو أصل فى إفادة المعنى، لأنه لا يقوم إلاّ به ، أو تفوت بتركه خصيصة فيه.

ويحقق ابن هشام القول فيه بنفى أن يكون اللفظ عندئذ زائداً ، فيقول : « قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين ، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه ، كما فى مسألة (لا) فى نحو : غضبت من لاشئ ، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى ، كما فى مسألة (كان) وكذلك (لا) المقترنة بالعاطف، فى نحو : ما جاءنى زيد ولا عمرو، ويسمونها زائدة ، وليست بزائدة ألبتة ؛ ألا ترى أنه إذا قيل : ما جاءتنى زيد وعمرو، احتمل أن المراد نفى مجئ كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفى اجتماعهما فى وقت المجئ ، فإذا جئ بـ (لا) صار الكلام نصافى المعنى الأول، نعم هى فى قوله سبحانه : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلا الأَمْوَاتُ ﴾ [٢] لمجرد التوكيد ، وكذا إذا قيل : لا يستوى زيد ولا عمرو »[٣] فهو يرى - كغيره - زيادة (لا) فى الآية للتأكيد.

أما الوجه الآخر لهذه الحالة فهو أن يأتى اللفظ بين متطالبين مع خلوه- كما قالوا- عن المعنى والعمل. وهم يكادون يجمعون على أن الغرض منه مجرد التأكيد، وذلك مثل قوله : على كان المسومة العراب.

ومن ذلك زيادة (ما) فى أحد وجهى زيادتها ، عند ما لا تكف ما قبلها عن العمل، مثل قوله تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [٤] وقد سماها سيبويه لغوا، لبقاء

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٠٠ ويستظهر أبو حيان أن (كان) فى الآية ناقصة بمعنى صار، أو أنها على مضمونها مع معنى الاستمرار، مثل : «وكان الله غفوراً رحيما» من الآية ٩٦ سورة النساء وآيات كثيرة ، انظر البحر المحيط ٦/٨٧

(٢) من الآية ٢٢ سورة فاطر .

(٣) مغنى اللبيب ١/١٩٨.

(٤) من الآية ١٥٩ آل عمران

ما بعدها على حالته كما يكون من غير (ما) قال : «قوله عز وجل ﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾[١] إنما جاء لأنه ليس لـ (ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجئ - إلا للتوكيد » ويقول فى موضع آخر : « وهى لغو فى أنها لم تحدث إذ جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجئ من العمل ، وهى توكيد للكلام» [٢].

فكلامه واضح فى أن (لا) لم تزد معنى ،ولم يكن لها أثر فى العمل، وإنما أفادت تأكيداً للكلام .

الحالة الأخرى : أن يزاد اللفظ فيلغى عمل ما قبله ، ولهذه الحالة - أيضا - وجهان:

الأول : أن يلغى عمل ما قبله ، ولا يعمل هو أيضا ، ومن أمثلته (ما) الكافة.

فقد تكف عمل الرفع مع الأفعال : قل، وكثر ، وطال ، قال الشاعر :

قلما يبرح اللبيب إلى ما ... يورث المجد داعيا أو مجيبا

أو عن عمل النصب عندما تتصل بـ (إن) أو إحدى أخواتها، قال تعالى: ﴿ إنما اللّه إلهٌ واحدٌ ﴾ [٣] أو عن عمل الجر، مثل : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾[٤] وقول الشاعر:

أعلاقة أم الوليد بعد ما ... أفنان رأسك كالثغام المخلس [٥]

الآخر : أن يعمل الزائد ملغيا عمل ما قبله مع بقاء المعنى عليه، كزيادة الباء فى قوله تعالى: ﴿ وكفى باللّه شهيدا ﴾ [٦] فالموضع موضع رفع؛ لأنه فاعل ، والمعنى عليه [٧]. ومن زيادتها فى المبتدأ قوله تعالى : ﴿ بأيكم المفتون ﴾[٨] وفى الخبر

---

(١) من الآية ١٥٥ سورة النساء، والآية ١٣ سورة المائدة.

(٢) الكتاب ١/ ١٨٠ و ٤/ ٢٢١.

(٣) من الآية ١٧١ سورة النساء.

(٤) من الآية ١٩٨ سورة البقرة.

(٥) يستظهر ابن هشام كون (ما) فى الآية وفى البيت مصدرية، انظر المغنى ٢/ ٩، ١٠

(٦) من الآية ٢٨ سورة الفتح .

(٧) انظر الكتاب ١/ ٣٨، ٤١، ٩٢.

(٨) الآية ٦ سورة القلم.

قوله تعالى: ﴿ وما اللَّهُ بغافلٍ ﴾ [١] ومن زيادتها فى المفعول قوله تعالى : ﴿ وهُزِّي إليك بجذْعِ النَّخْلة ﴾ [٢] وقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [٣] وقد تزاد وجوبا فى فاعل (أفعل) التفضيل ، مثل : أحسن بزيد[٤].

هاتان الحالتان بوجهى كل منهما تدلان على أن الأساس الذى يقوم عليه قولهم بزيادة كلمة فى تركيب ما - هو الفصل بها بين متطالبين، سواء ألغى هذا الزائد عمل ما قبله أم لا. وسواء عمل أم لا.

وقد رأينا سيبويه- رحمه الله تعالى - يلغي الكلمة [٥]، ويراها فضلا لمجرد بقاء ما بعدها على الإعراب كما لو كانت غير موجودة ، أو لعملها مع بقاء المعنى علي عدم وجودها كما بينا قبل [٦].

ويكاد جميع النحويين يتفقون على ذلك إلا ما كان من بعضهم كابن هشام ، عندما رفض القول بزيادة الكلمة عندما يتوقف عليها المعنى المراد ، أو تفوت بتركها فائدة .

وليته عمم رفضه القول بالزيادة، لكنه قال بزيادة (لا) الثانية لأجل التوكيد فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلا الأَمْوَاتُ ﴾ [٧] على أن إنعام النظر يدلنا

---

(١) من الآية ٧٤ سورة البقرة وآيات كثيرة أخرى.

(٢) من الآية ٢٥ سورة مريم.

(٣) من الآية ١٥ سورة الحج.

(٤) انظر المغنى ١/٩٩.

(٥) يقال : ألغيت هذه الكلمة ، أى جعلتها باطلا أو فضلا ، واللغو واللغا السقط وما لا يعتد به من كلام وغيره ، ولايحصل منه على فائدة ولا نفع ... وما كان من الكلام غير معقود عليه... وعن الأصمعى الشئ الذى لا يعتد به، وكل ما أسقط فلم يعتد به ملغى ، واللغو فى الأيمان مالا يعقد عليه القلب قال تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم » ، ٢٢٥ البقرة وقالت السيدة عائشة رضى الله عنها: اللغو ما يجرى فى الكلام على غير عقد، وقال الشافعى : اللغو فى لسان العرب الكلام غير المعقود عليه ومن معانيه: الخطأ ، والقول الباطل ، ويقال : لغا إذا تكلم بالمطرح من القول وما لا يعنى به ، وقول الله تعالى حكاية لقول الكفار: « لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه » من الآية ٢٦ سورة فصلت أى : الغطوا فيه . لسان العرب ٤٠٤٩، ٤٠٥٠ .

(٦) انظر الكتاب ١/٣٨، ٤٠، ٩٢، ١٨٠ و ٤ / ٢٢١.

(٧) من الآية ٢٢ سورة فاطر.

على أن (لا) فى الآية الكريمة قامت بجزء من المعنى كما قامت به فيما مثل به ابن هشام لأصالتها من مثل : ما جاءنى زيد ولا عمرو.

وقد قال الطبرى عند تفسير الآية الكريمة مما يحكيه عن علماء اللغة: « إذا لم تدخل مع الواو فإنما لم تدخل اكتفاء بدخولها أول الكلام . فإذا دخلت فإنه يريد بالكلام أن كل واحد منهما لا يساوى صاحبه، فكان معنى الكلام إذا أعيدت (لا) مع الواو - لا يساوى الأعمى البصير ولا يساوى البصير الأعمى. فكل واحد منهما لا يساوى صاحبه» [١] فقد أفادت (لا) الثانية معنى لا يتحقق من دونها.

والتحقيق الذى عليه البلاغيون أن كل كلمة فى التركيب دعامة من دعائمه التى يقوم عليها المعنى ، بحيث لو نقص منه إحداها صار إلى معنى آخر.

قال الإمام عبد القاهر - رحمه الله - فى معرض حديثه عن أصالة كل لفظ فى الجملة لأداء معناها الذى أريد منها : « إنهم قد أصلوا فى المفعول وكل ما زاد على جزئى الجملة أنه يكون زيادة فى الفائدة ، وقد يتخيل إلى من ينظر إلى ظاهر هذا فى كلامهم . أنهم أرادوا بذلك أنك تضم بما تزيده على جزئى الجملة فائدة أخرى، وينبنى عليه أن ينقطع عن الجملة ، حتى يتصور أن يكون فائدة على حدة ، وهو مالا يعقل ، إذ لا يتصور فى (زيد) من قولك : ضربت زيدا أن يكون شيئا برأسه ، حتى تكون بتعديتك (ضربت) إليه قد ضممت فائدة إلى أخرى ، وإذا كان ذلك كذلك وجب أن يعلم أن الحقيقة فى هذا : أن الكلام يخرج بذكر المفعول إلى معنى غير الذى كان، وأن وزان الفعل قد عدى إلى مفعول معه ، وقد أطلق فلم يقصد به إلى مفعول دون مفعول - وزان الاسم المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه، كقولك : جاءنى رجل ظريف ، مع قولك : جاءنى رجل . فى أنك لست فى ذلك كمن يضم معنى إلى معنى ، وفائدة إلى فائدة، ولكن كمن يريد ههنا شيئا، وهناك شيئا آخر، فإذا قلت : ضربت زيداً ، كان المعنى غيره إذا قلت : ضربت ولم تزد (زيداً) وهكذا يكون الأمر أبداً كلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذى كان ، ومن أجل ذلك صلح المجازاة بالفعل الواحد إذا أتى به مطلقا فى الشرط

(١) جامع البيان عن تأويل آى القرآن ١٢٩/٢٢.

، ومعدى إلى شئ فى الجزاء ، كقوله تعالى ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لأَنفُسِكُمْ ﴾ (١) وقوله عز وجل : ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ (٢) مع العلم بأن الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء»(٣).

وتأسيساً على ذلك نذهب إلى رفض القول بزيادة أى كلمة فى أى تركيب بليغ كان، لأن ذلك نوع من الغلط يوقع فيه أحد أمرين:

الأمر الأول : أن يقع الخلط بين معنيين ، أحدهما يراد فى موضع ، والآخر يراد فى غيره ، فيوقع هذا الخلط بحمل أحدهما على الآخر - فى الوهم أن مجئ كلمة فى أحد الموضعين دون الآخر إنما كان على سبيل الزيادة.

وذلك مثلما وقع للكوفيين عندما ذهبوا فى المسألة الرابعة والستين إلى القول بمجئ الواو زائدة فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾(٤) مستأنسين بعدم وجودها فى قوله تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (٥).

فقالوا : الواو فى قوله « وفتحت .... » وقعت زائدة فى الجواب. وكذلك فى شواهد كثيرة ذكروها.

لكن الأمر على خلاف ما ذهبوا إليه ؛ لأن اختلاف العبارة فى الموضعين لاختلاف المعنى ؛ إذ جاءت الواو فى قوله تعالى : « وفتحت .. » عاطفة، أو لبيان الحال؛ للدلالة - والله أعلم - على فتح أبواب الجنة للذين اتقوا قبل مجيئهم إليها ، استعدادا لهم ، واستبشاراً بمقدمهم ، أما فى الآية الأخرى فإنه لا اهتمام بمجئ الكافرين؛ فالنار - وهى نار - كارهة لهم ، ساخطة عليهم ، صادة عنهم. ففيه فرق فى المعنى بين الآيتين.

---

(١) من الآية ٧ سورة الإسراء .
(٢) الآية ١٣٠ سورة الشعراء.
(٣) دلائل الإعجاز ٥٣٣.
(٤) من الآية ٧٣ سورة الزمر.
(٥) من الآية ٧١ سورة الزمر.

وجواب الشرط ترك فى الآية على مذهب العرب فى ذلك لتذهب فيه النفس كل مذهب .

قال سيبويه : « سألت الخليل عن قوله جل ذكره: « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها » أين جوابها ؟ وعن قوله جل وعلا : ﴿ ولَوْ يرى الَّذين ظَلَمُوا إذْ يَرَوْن الْعَذَابَ ﴾[١] وقوله : ﴿ ولو تَرَى إذْ وقفوا على النار ﴾ [٢] فقال : إن العرب قد تترك فى مثل هذا الخبر الجواب فى كلامهم ، لعلم المخبر لأى شئ وضع هذا الكلام »[٣].

وعلى هذا السبيل يبقى للواو معنى العطف فى جميع الشواهد التى ذكرها الكوفيون ، ففى قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ○ واقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾ [٤] ليست الواو فى قوله تعالى : ﴿ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ﴾ زائدة فى الجواب ، وإنما هى عاطفة، والجواب تقديره : قالوا : ياويلنا، وقيل : قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ ﴾[٥].

وكذلك قول الشاعر:

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن حقف ذى قفاف عقنقل

ليست الواو فى قوله : « وانتحى ... » زائدة فى الجواب، وإنما هى عاطفة ، والجواب تقديره : خلونا ونعمنا.

وقوله:

فما بال من أسعى لأجبر عظمه حفاظا وينوى من سفاهته كسرى

الواو فى قوله : (وينوى) عاطفة وليست زائدة ، عطفته على الفعل (أسعى)أو تكون واو الحال ، بتقدير مبتدأ ، أى : وهو ينوى. وصاحب الحال الضمير

---

(١) من الآية ١٦٥ سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٧ سورة الأنعام.

(٣) الكتاب ١/١٠٣.

(٤) الآيتان ٩٧ ، ٩٨ سورة الأنبياء .

(٥) انظر الإنصاف ٢/٤٥٩.

فى (عظمه) وهو مضاف إليه على شرطه ، لأن المضاف جزء المضاف إليه. قال ابن مالك فى مجئ الواو مع المضارع المثبت المجرد من (قد):

وذات واو انـــو مبـــتـــدا له المضـــارع اجعلن مسندا [١]

وفى قول الشاعر:

ولقد رمقتك فى المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغيـــنى

الواو فى (وأنت تعين) واو الحـال ، وتقـدير الكلام: فـإذا أجـدك وأنت تعين من يبغينى، إذ لما وجد عنصر المفاجأة فى كونه يفعل ما ينكر - حذف الفعل (أجد) مسارعة إلى ذكر ماهو محل الغرابة والنكر:

وهكذا تبقى الألفاظ فى أو ضاعها لاحتياج المعنى إليها ، ومنعا للبس.

الأمر الآخر : أن تقع الغفلة عما يؤديه اللفظ من دلالة زائدة فى المعنى فيصير بالتركيب إلى معنى آخر لا يكون من دونه ، ويظن أن ذلك اللفظ قد زيد فى الكلام، ثم يعللون ذلك تعليلا غير صحيح بأن وجوده. كعدم وجوده، كما كان من صاحب الإنصاف عند بيانه وجهة نظر البصريين فى المسألة التاسعة والثمانين من أن (إن) فى مثل : ما إن زيد قائم زائدة ، قال : «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها زائدة أن دخولها كخروجها ، فإنه لا فرق فى المعنى بين قول القائل: « ما إن زيد قائم ، وبين : مازيد قائما، فلما كان خروجها كدخولها تنزلت منزلة (من) بعد النفى، كما قال تعالي : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [٢] أى : مـــالكم إلى غيره »[٣].

وهذا كلام مردود ؛ لأن اللفظ فى فصيح الكلام لا يكون وجوده كعدمه ، والتنظير بالقرآن الكريم يجب أن يكون للاستدلال به على صحة كلام آخر لجريانه مجراه ، لا للتسوية فى عدم الفائدة!! على أنه لا أحد يقول : إن المعنى فى قوله تعالى: ﴿ مالكم من إله غيره ﴾ بوجود لفظ (من)- ومع كثرة شواهده فى القرآن

---

(١) انظر التصريح على التوضيح ٣٩٢/١.

(٢) من الآيات ٥٩، ٦٠، ٧٣ سورة الأعراف ، ٥٠، ٦١، ٨٤، ٨٥ سورة هود .

(٣) الإنصاف ٦٣٦/٢.

الكريم - مثل المعنى دون (من) إلا أن يكون غافلا ، أو جاهلا بما هو معلوم من أن (من) تدخل فى سياق النفى لإفادة التنصيص على العموم ، وذلك فى مثل : ما جاءنى من رجل ، فإن الكلام قبل مجئ (من) يحتمل نفى الجنس، ونفى الوحدة. ولذلك يصح قبل مجيئها أن يقال : بل رجلان. وعندما تجئ (من) يمتنع ذلك. وهو ما سلكته الآية الكريمة.

وقد تأتى لإفادة تأكيد العموم ، وهى التى تأتى فى مثل : ماجاءنى من أحد، أو من ديار. فإن أحداً وديارا صيغتا عموم ، ومن هذا قول الشاعر:

وقفت فيها أصيلا لا أسائلها أعيت جوابا وما بالربع من أحد

فدخول (من) أفاد تأكيد العموم الذى تفيده كلمة (أحد) [١].

وهكذا ينجلى بالنظر أن وراء كل ما قيل بزيادته معنى لا يتحقق إلا به. فعلى سبيل المثال كلمة (كان) التى قالوا بزيادتها عند عدم عملها، أو لعدم اختلال المعنى بسقوطها، وأنها تكون لمجرد التأكيد [٢] لا نعدم معنى تؤديه فى مواضعها هذه ، بأن تفيد معنى المضى وإن الغى عملها.

« إذ ليس معنى زيادتها أنها لا تدل على معنى ألبتة ، بل إنها لم يؤت بها للإسناد ، وإلا فهى دالة على المضى » [٣].

ومن ذلك قول الشاعر:

سراة بنى أبى بكر تسامى على كان المسومة العراب [٤]

جاءت (كان) بين الجار والمجرور ، وقد أفاد مجيئها معنى المضى صراحة؛ لأن الكينونة المستفادة من الجار والمجرور لا يستفاد منها الزمن الماضى نصا ، ولدلالتها على الزمن قالت أم عقيل ابن أبى طالب وهى تلاعبه:

أنت تكون ما جد نبيل إذا تهب شمأل بليل

---

(١) انظر مغنى اللبيب ١٦/٢

(٢) انظر حاشية ياسين على التصريح ١٩١/١ والصبان على الأشمونى ٢٣٩/١.

(٣) التصريح على التوضيح ١٩١/١.

(٤) سراة : جمع سرى وهو العظيم، تسامى : أصله تتسامى بتاءين بمعنى ترتفع المسومة : الخيل التى جعلت لها علامة . يريد أن جيادهم أفضل الجياد.

فقد جاءت بالفعل (تكون) بلفظ المضارع للدلالة على أن ذلك مؤمل لها فى مستقبل حياته.

وقد تأتى (كان) لغرض تأكيد معنى المضى المستفاد من غيرها، جاء فى التصريح على التوضيح: « وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم: لم يوجد كان مثلهم، فزاد (كان) بين الفعل ونائب الفاعل تأكيداً للمضى » [١] ومثله قولهم: ولدت فاطمة بنت الخرشب الأنمارية الكملة من بنى عبس لم يوجد كان أفضل منهم[٢].

وقولهم : إن (كان) هنا لمجرد التأكيد [٣] لا ينبغى أن يخفى معه أن التأكيد ضرب من الكلام تستدعيه المقامات المختلفة فتتنزل مراتبه منازل هذه المقامات التى تستدعيه ، إذ لا يتصور أن يؤتى بكلام مؤكد والمقام لا يستدعيه ، كما لا يؤتى بكلام خال من التأكيد والمقام يطلبه، ولا أن يؤتى بكلام مؤكد بتأكيد واحد والمقام يستدعى أكثر منه ، فدقة النظم فى بنائه وتقويمه ترينا أن كل لفظ فى موضعه ، وعلى الوجه الذى تقتضيه البلاغة دون زيادة أو نقصان.

وكذلك الحال إذا نظرنا إلى الحروف التى قيل بزيادتها ، إذ لن نعدم غرضا لا يتحقق دونها ، حيثما كانت.

فعلى سبيل المثال الحرف (ما) يلحق الاسم (حيث) فيصير بها إلى معنى المجازاة ، قال سيبويه: « حيثما صارت لمجيئها بمنزله أين » [٤] أى صارت (حيث) لمجئ (ما) مما يجازى به، فكما تقول : أين تكن أكن ، تقول: حيثما تكن أكن. ولا يصح حيث تكن أكن.

وذكرنا - قبل - أنها تتصل بالأفعال : قل ، وكثر ، وطال، فتكفها عن عمل الرفع، وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية المصرح بها.

---

(١) التصريح على التوضيح ١٩٢/١.

(٢) ما نذكره من شواهد فى مراجع المسألة.

(٣) انظر شرح المفصل ١٠٠/٧ ومغنى اللبيب ١٩٨/١ وحاشية الصبان ٢٣٩/١.

(٤) الكتاب ٢٢١/٤ وانظر الهامش على السيرانى.

وكذلك تتصل بـ (إن) وأخواتها فتكفها عن عمل النصب ، قال سيبويه: «وقد تغير الحرف حتى يصير يعمل لمجيئها غير عمله الذى كان قبل أن تجئ ، وذلك نحو قوله: إنما ، وكأنما ، ولعلما ، جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء» [١].

ومع كف (إن) عن العمل ، تهيأت للدخول على الجملة الفعلية ، كما نقلت دلالة الجملة إلى معنى القصر، الذى هو آكد من وجود (إن) دون (ما) فقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [٢] آكد من قولنا: الله إله واحد، ومن : إن الله إله واحد.

وكأن (ما) يصاحبها معنى التفخيم على أحوالها من الاسمية والحرفية، قال ابن هشام: « وزعم ابن در ستويه وبعض الكوفيين أن (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن فى التفخيم والإبهام، وفى أن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه » [٣].

وهذا مع ما فيه من مناقشة - له دلالته على ما تدل عليه (ما) فى التراكيب على اختلافه وتباينه مما يحتاج إلى ما تأمله.

ومما ذكرناه - قبل - قولهم : بأن الباء زيدت فى قوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [٤] إذ دخلت على الفاعل، وأن الموضع موضع رفع، والمعنى عليه[٥].

ولدخول الباء هنا فائدة لا تتحقق دونها ، إذ تدل على قوة اتصال الفعل بالفاعل ، وتعينه له .

يؤيد ذلك أنه لما لم يقو اتصال الفعل بفاعل معين بحيث يتفرد به - لم تأت الباء فى قول الشاعر:

عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

ويختار ابن هشام تعليلا لدخول الباء فى الآية راجعا إلى تضمين الفعل فعلا

---

(١) الكتاب ٤/٢٢١.
(٢) من الآية ١٧١ سورة النساء.
(٣) مغنى اللبيب ٢/٨.
(٤) من الآية ٢٨ سورة الفتح.
(٥) انظر الكتاب ١/٣٨، ٤١، ٩١.

يتعدى بالباء . يقول : « قال الزجاج : دخلت - أى الباء - لتضمن - (كفى) معنى (اكتف) وهو من الحسن بمكان ... ثم يعلل عدم دخولها فى البيت بقوله : ووجه ذلك على ما اخترناه أنه لم يستعمل (كفى) هنا بمعنى (اكتف) ... »[١].

وكلا المسلكين فى بيان موضع الباء : ما ذهبنا إليه ، وما ذهب إليه الزجاج واختاره ابن هشام ينفيان عن الباء فى الآية، والبيت القول بالزيادة، وإن كنا فى مسلكنا كشفنا عن معنى أفادته الباء، زائد عن المعنى الذى يكون من دونها ، مما يجعلها دعامة يقوم عليها التركيب التى هى فيه ، مع بقاء الفعل المعدى بها على معناه الأصلى ، أما مسلك ابن هشام فقد أثبت للباء أصالتها عن طريق تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بها.

وكثيراً ما يذهب المفسرون عند بيان معنى الحروف فى الآيات الكريمة إلى القول بالزيادة، دون أن يبينوا معنى أفاده الحرف بزيادته، مما قد يوحى بأنه لغو لا فائدة منه.

وليتهم يكتفون بوجه من الوجوه التى تبقى للحرف أصالته كأن يقدروا فى الكلام عاملا يتعدى بالحرف الموجود ، أو أن يضمنوا الفعل معنى فعل آخر يتعدى إليه بالحرف بدلا من دعوى الزيادة دون تعليل .

من ذلك - على سبيل المثال - ما جاء عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ [٢].

قال أبو حيان : « واختلفوا فى الباء، فقيل : زائدة ، قاله ابن كيسان ، أى : جزاء سيئة مثلها، كما قال: ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ [٣] كما زيدت فى الخبر فى قوله: فمنعكها بشئ يستطاع أى : شئ يستطاع، وقيل : ليست بزائدة والتقدير : مقدر بمثلها، أو مستقر بمثلها » [٤].

والذى ألجأهم إلى القول بالزيادة التنظير بين هذه الآية وآية الشورى على أن

---

(١) مغنى اللبيب ٩٩/١، ١٠٠.

(٢) من الآية ٢٧ سورة يونس.

(٣) من الآية ٤٠ سورة الشورى.

(٤) البحر المحيط ١٤٧/٥

الذى ندركه من الجزاء المقرون بالباء الجزاء بمعنى المصدر والحمل عليه ظاهر فى آيات كثيرة، قال تعالى : ﴿ فإن قاتلوكُمْ فاقْتُلُوهُمْ كذلك جزاءُ الْكافرين ﴾ [١] أى : مثل ذلك مجازاتهم.

وقال تعالى : ﴿ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجزاءَ الأَوْفَىٰ ﴾ [٢] أى : المجازاة الوافية التى يستحقونها.

وفى قوله تعالى : ﴿ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ [٣] يقول الزمخشرى : « الباء مزيدة، أو المفتون مصدر كالمعقول والمجلود » [٤] ويقول أبو حيان : « قال قتادة وأبو عبيدة معمر : الباء زائدة ، والمعنى : أيكم المفتون، وزيدت الباء فى المبتدأ كما زيدت فيه فى قولك : بحسبك درهم، أى حسبك ، وقال الحسن والضحاك والأخفش : الباء ليست بزائدة ، والمفتون بمعنى الفتنة ، أى بأيكم هى الفتنة والفساد الذى سموه جنونا ، وقال الأخفش - أيضا - بأيكم فتن المفتون حذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه» [٥] .

والشواهد من أقوال المفسرين بزيادة الحروف فى القرآن الكريم دون بيان منهم لعلة الزيادة كثيرة.

وممن رفض القول بالزيادة وشدد النكير على القائل به - الشيخ دراز - رحمه الله تعالى - قال : « دع عنك قول الذى يقول فى بعض الكلمات القرآنية إنها (مقحمة) وفى بعض حروفه إنها (زائدة) زيادة معنوية. ودع عنك قول الذى يستخف كلمة (التكيد) فيرمى بها فى كل موطن يظن فيه الزيادة .... أجل، دع عنك هذا وذاك ، فإن الحكم فى القرآن بهذا الضرب من الزيادة أو شبهها إنما هو ضرب من الجهل - مستورا أو مكشوفا - بدقة الميزان الذى وضع عليه أسلوب القرآن » [٦].

---

(١) من الآية ١٩١ سورة البقرة.

(٢) الآية ٤١ سورة النجم .

(٣) الآية ٦ سورة القلم .

(٤) الكشاف ١٤١/٤.

(٥) البحر المحيط ٣٠٩/٨.

(٦) النبأ العظيم ١٦٢ ، ١٦٣.

ثم يدلل على صحة ما ذهب إليه ببيان سر (الكاف) فى قوله تعالى : «ليس كمثله شئ » [١] بأنها ليست زائدة .

فقد ذهب كثير من العلماء إلى أن فى الآية - زيادة لئلا يلزم المحال؛ لأن المعنى على أصالة (الكاف) و (مثل) - ليس شئ مثل مثله ، فيكون محتملا إثبات المثل له - سبحانه - لأن النفى بحسب الظاهر ينصب على الحكم ويفيد ثبوت متعلقة ، لأن المتبادر من قولنا : ليس مثل ابن زيد أحد أن لزيد ابنا[٢].

وقد حكى الطبرى اختلافهم فى الزائد ، هل هو (مثل) أو (الكاف) فقيل: الزائد مثل ؛ للفصل بين الكاف والضمير ، وأكثر القائلين بالزيادة على أن الزائد (الكاف) لأن زيادة الحرف أولى من زيادة الاسم [٣].

ويرى الشيخ دراز أن حرف الكاف ليس زائدا؛ لأنه يقوم بقسط جليل من المعنى ، بحيث لو سقط سقطت معه دعامة من المعنى وتهدم ركن من أركانه، ويستدل على ذلك من طريقين يستندان إلى مقالة السلف فى ذلك .

« الطريق الأول : وهو أدني الطريقين إلى فهم الجمهور، أنه لو قيل: (ليس مثله شئ) لكان ذلك نفيا للمثل المكافئ ، وهو المثل التام المماثلة فحسب؛ إذ أن هذا المعنى هو الذى ينساق إليه الفهم من لفظ المثل عند إطلاقه ، إذاً لدب إلى النفس دبيب الوساوس والأوهام : أن لعل هنالك رتبه لاتضارع رتب الأولوهية، ولكنها تليها. وأن عسى أن تكون هذه المنزلة للملائكة والأنبياء ، أو للكواكب وقوى الطبيعة، أو للجن والأوثان والكهان ، فيكون لهم بالإله الحق شبه ما فى قدرته أو علمه، وشرك ما فى خلقه ، أو أمره ، فكان وضع هذا الحرف فى الكلام إقصاء للعالم كله عن المماثلة ، وعما يشبه المماثلة، وما يدنو منها، كأنه قيل : ليس هناك شئ يشبه أن يكون مثلا لله، فضلا عن أن يكون مثلا له على الحقيقة، وهذا باب من التنبيه بالأدنى على الأعلى ،على حد قوله : ﴿فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا﴾[٤]

---

(١) من الآية ١١ سورة الشورى .

(٢) انظر البرهان للزركشى ٤/ ٣١٠ ومغنى اللبيب ١/ ١٥٣.

(٣) انظر جامع البيان ٢٥/ ١٢ ، ١٣.

(٤) من الآية ٢٣ سورة الإسراء.

نهيا عن يسير الأذى صريحا، وعما فوق اليسير بطريق الأحرى» [١] هذا كلامه. لكنه لم يوضح لنا طريق دلالة وضع هذا الحرف فى الكلام على نفى المماثلة وما يشببها . ولعل كلام ابن المنير أمثل فى بيان طريق التنبيه بالأدنى على الأعلى فى الآية الكريمة؛ إذ يرى أن زيادة الحرف للتأكيد تفيد تأكيد المماثلة ، ومع تسلط النفى عليها يفيد الكلام نفى تأكيد المماثلة ، ونفى تأكيد المماثلة لا يستلزم نفى مطلق المماثلة ، فيصح وقوعها ، وهذا مستحيل ، وعبارته: « وهذا الوجه الثانى - أى زيادة الكاف - مردود على ما فيه من الإخلال بالمعنى ، وذلك أن الذى يليق هنا تأكيد نفى المماثلة ، والكاف على هذا الوجه إنما تؤكد المماثلة ، وفرق بين تأكيد المماثلة المنفية وبين تأكيد نفى المماثلة؛ فإن نفى المماثلة المهملة عن التوكيدأبلغ وآكد فى المعنى من نفى المماثلة المقترنة بالتأكيد، إذ يلزم من نفى المماثلة الغير مؤكدة نفى كل مماثلة، ولا يلزم من نفى مماثلة محققة متأكدة بالغة نفى مماثلة دونها فى التحقيق والتأكيد ، وحيث وردت الكاف مؤكدة للمماثلة وردت فى الإثبات فأكدته » [٢] هذا كلامه. وهو واضح فى رفض القول بزيادة الكاف.

« الطريق الثانى : وهو أدقهما مسلكا ، أن المقصود الأولى من هذه الجملة وهو نفى الشبيه ، وإن كان يكفى لأدائه أن يقال: (ليس كالله شئ) أو (ليس مثله شئ) لكن هذا القدر ليس هو كل ما ترمى إليه الآية الكريمة ، بل إنها كما تريد أن تعطيك هذا الحكم تريد فى الوقت نفسه أن تلفتك إلى وجه حجته، وطريق برهانه العقلى.

ألا ترى أنك إذا أردت أن تنفى عن امرئ نقيصة فى خلقه فقلت : فلان لا يكذب ولا يبخل - أخرجت كلامك عنه مخرج الدعوى المجردة عن دليلها. فإذا زدت فيه كلمة فقلت :مثل فلان لا يكذب ولا يبخل - لم تكن بذلك مشيراً إلى شخص آخر يماثله مبرإ من تلك النقائص، بل كان هذا تبرئة له هو ببرهان كلى ، وهو أن من يكون على مثل صفاته وشيمه الكريمة لايكون كذلك ، لوجود التنافى بين طبيعة هذه

(١) النبأ العظيم ١٦٥.

(٢) الإنصاف على الكشاف ٤٦٣/٣ .

الصفات وبين ذلك النقص الموهوم »[١].

وهذا هو طريق الكناية الذى ذهب إليه الزمخشرى عند تفسير الآية رافضا القول بالزيادة فى الآية الكريمة ، لا (الكاف ، ولا (مثل) قال : « قالوا : مثلك لا يبخل ، فنفوا البخل عن مثله. وهم يريدون نفيه عن ذاته ، قصدوا المبالغة فى ذلك؛ فسلكوا به طريق الكناية، لأنهم إذ نفوه عمن يسد مسده ، وعمن هو على أخص أو صافه فقد نفوه عنه، ونظيره قولك للعربى : العرب لا تخفر الذمم ، فكان أبلغ من قولك: أنت لا تخفر ... فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قولك: ليس كالله شئ، وبين قوله : (ليس كمثله شئ) إلا ماتعطيه الكناية من فائدتها وكأنهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد، وهو نفى المماثلة عن ذاته»[٢] وهذا واضح فى ذهابه إلى أصالة الكلمتين الكاف، و (مثل)

(رأينا فى ذلك) « نحن نرى أن دليل عدم الزيادة فى الآية يقوم على أساس لغوى ، وهو دلالة كل من (الكاف) و (مثل) إذ ليس معنا فى الآية كلمتان متفقتان اتفاقا تاما فى الدلالة يقتضينا القول بزيادة إحداهما لإفادة تأكيد الأخرى ، أو يساعدنا عليه؛ لأن الكاف التى هى أداة التشبيه أصالة ، وفى الآية كذلك تدل - كما قررنا - على التشبيه مطلقا ، ولا تتعين دلالتها على المماثلة فى الذات والصفات التى هى مدلول (مثل) إذ قد تدل على شبه فى صفة (ما) دون غيرها. فالكلمتان (الكاف ومثل) مختلفتان فى دلالتهما اللغوية، وتؤديان فى الآية هذه الدلالة .

فتركيب الآية بالنفى والكاف على نفى مطلق مشابهة أى شئ للمثل (المفترض - بدلالة المقام - وجوده) وإذا انتفى مطلق المشابهة فى صفة للمثل المدعى استلزم ذلك انتفاء مطلق المشابهة فى صفة لله تعالى بمقتضى المماثلة، وإذا ثبت انتفاء مطلق الشبه لله تعالى استلزم ذلك انتفاء المماثلة فى الذات، وجميع الصفات التى

---

(١) النبأ العظيم ١٦٥، ١٦٦.

(٢) الكشاف ٣/٤٦٢.

هى مدلول (مثل) من باب أولى ، على طريق التنبيه بالأدنى على الأعلى ، وثبتت بذلك الوحدانية لله تعالى » [١] .

وخلاصة القول أن دقة النظم تتمثل فى أن يقوم كل لفظ فيه بقسط من المعنى المراد ، بحيث لو نقص منه لفظ لصار إلى معنى غير مراد ، مما ينفى القول بزيادة كلمة فى تركيب فصيح مطابق لمقتضى الحال.

والحمد لله الذى تتم بفضله الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

---

(١) أدوات التشبيه دلالاتها واستعمالاتها فى القرآن الكريم ١٩٠.

الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية
٢- فهرس الأحاديث النبوية
٣- فهرس أبيات الشعر و أنصافها
٤- فهرس الموضوعات
٥- دليل المراجع

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآيـــــــة	رقم الصحفة
	(سورة الفاتحة)	
٥	« إياك نعبد وإياك نستعين »	١٤٩
	(سورة البقرة)	
٢	« لا ريب فيه »	٦٦-١٤٤
٥	« وأولئك هم المفلحون »	١٧٨-٢٢٠
١٩	« أو كصيب من السماء »	٢٣٠
٢٣	« وإن كنتم فى ريب مما أنزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثلة وادعو شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين »	٢٠٢-٢٣٨
٢٤	« فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ... »	٢٣٩
٣٥	« اسكن أنت وزوجك الجنة »	٩٢
٤٠	« وإياى فارهبون »	٦٨
٦٠	« فقلنا أضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه أثنتا عشرة عينا »	١٩٩
٧٤	« وما الله بغافل »	٢٤٩
٨٣	« وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله »	٨١
٨٥	« ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم »	٢٠٤
١٢٤	« وإذ ابتلى إبراهيم ربه»	١٣٨
١٣٣	« قالوا نعبد إلهك وإله آبائك »	٨٧
١٤٣	« وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله »	١٨٤-٢٢٢
١٥٠	« لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم »	١٩٢-٢٤٢
١٦٥	« ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب»	٢٥٢
١٧٢	« إن كنتم إياه تعبدون »	١٤٩
١٩١	« فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين »	٢٥٨
١٩٨	« واذكروه كما هداكم »	٢٠١-٢٤٤-٢٤٨
٢١٧	« وصد عن سبيل الله وكفر به »	٨٧
٢٢٥	« لايؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم »	٢٤٩
٢٧٨	« يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين »	٢٠٢-٢٣٨
	(سورة آل عمران)	
٦	« هو الذى يصوركم فى الأرحام كيف يشاء »	١١٩

تابع فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآيـــــــة	رقم الصحفة
٥٢	« فلما أحس عيسى منهم الكفر قال من أنصارى إلى الله »	١٩٢-٢٤٢
١٣٩	« وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين »	٢٠٢-٢٣٨
١٥٩	« فبما رحمة من الله لنت لهم »	٢٤٧
١٦٨	« الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا »	١٨٠
	(سورة النساء)	
١	« واتقوا الله الذى تسالون به الأرحام »	٨٧-١٣٣
٢	« ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم »	١٩٢-٢٤٣
١١	« ولأبويه لكل واحد منهما السدس »	١٣٩
٢٣	« حرمت عليكم أمهاتكم »	٣٤
٢٤	« كتاب الله عليكم »	٣٣-١٣٥-١٥٢
٩٠	« أو جاءوكم حصرت صدورهم »	١٧٨-٢٢١
١٠٩	« هاأنتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا »	٢٠٤
١٢٨	« وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا »	٧٠
١٤٥	« إن المنافقين فى الدرك الأسفل من النار ولن تجدلهم لصيرا »	١٥٠
١٤٨	« لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم ».	١٩٣
١٥٥	« فبما نقضهم ميثاقهم »	٢٤٨
١٦١	« لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة »	٨٧
١٧١	« إنما الله إله واحد »	٢٤٨-٢٥٦
١٧٦	« يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد »	٧٠-٧٧
	(سورة المائدة)	
٦	« فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين »	١٩٢-٢٤٣
٨	« اعدلوا هو أقرب للتقوى »	١٣٨
٦٤	« ينفق كيف يشاء »	١١٩-١٥٥
٦٩	« إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن منهم بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون »	١٠٦

تابع فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآيـــــــة	رقم الصحفة
	(سورة الأنعام)	
٢٧	«ولو ترى إذ وقفوا على النار»	٢٥٢
٣٢	« وللدار الآخرة خير للذين يتقون »	١١٣-١١٥
٤٠-٤١	«أفغيرالله تدعون إن كنتم صادقين * بل إياه تدعون »	١٤٩
١٣٧	« وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم»	٩٤-٩٧-١٣٤-١٦٦
١٤٦	« ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو اختلط بعظم ....»	١٩٦-٢٤٠
١٤٨	« لو شاءالله ماأشركنا ولاآباؤنا »	٩٢
١٦٢	« إن صلاتى ونسكى ومحياى»	١٢٦
	(سورة الأعراف)	
٥٩	« مالكم من إله غيره »	٢١٣-٢٥٣
١٠٨	« فإذا هى بيضاء للناظرين »	١٠٤
	(سورة التوبة)	
٦	« وإن أحد من المشركين استجارك»	٧٠-١٣١
٢٥	« ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم »	١٢٤
١٠٨	« لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه»	١٨٨
	(سورة يونس »	
٢٧	« والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها »	٢٥٧
٨٩	« ولاتتبعان »	١٢٦-١٣٢
	(سورة هود)	
٨	« ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم »	٤٤-١٥٣
١١	« وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم »	١٨٥-٢٢٣
٥٢	« يزدكم قوة إلى قوتكم »	٢٤٣
١٠٨	« وأما الذين سعدوا فى الجنة خالدين فيها »	١٣١
	(سورة يوسف)	
١٤	« لئن أكله الذئب ونحن عصبة »	١٠٥
١٦-١٧	« وجاءوا أباهم عشاء يبكون * قالوا....»	١٧٩-٢٢١
٦٥	« هذه بضاعتنا ردت إلينا »	١٧٩
٧٦	« وفوق كل ذى علم عليم »	١٤٥
١٠٩	« ولدار الآخرة خير»	١١٣-١١٥

تابع فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآيـــــة	رقم الصحفة
	(سورة الرعد)	
٢٣	« يدخلونها ومن صلح من آبائهم »	٩٢
	(سورة إبراهيم)	
١٠	« إن أنتم إلا بشر مثلنا »	١٨٢-٢١٢
٢٨	« دار البوار »	١١٥
٣٩	« إن ربى لسميع الدعاء»	١٨٢
٤٧	« فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله »	٩٥
	(سورة النحل)	
٣٠	« ولدار الآخرة خير »	١١٣-١١٥
١٢٤	« وإن ربك ليحكم بينهم »	١٨٢
	(سورة الإسراء)	
٧	« إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم »	٢٥١
٢٣	« فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما »	٢٥٩
٥٢	« إن لبثتم إلا قليلا»	١٨٤-٢٢٣
٧٣-٧٤-٧٥	« وإن كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا إليك لتفترى علينا غيره وإذا لا تخذوك خليلا * ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاقليلا * إذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات ثم لا تجد لك علينا نصيرا »	٢٢٣
١٠٠	« لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى »	٧٠
	(سورة الكهف)	
٩٦	« آتونى أفرغ عليه قطرا »	٧٧
	(سورة مريم)	
٤	« واشتعل الرأس شيبا »	٥٦
٢٥	« وهزى إليك بجذع النخلة »	٢٤٩
٢٩	« كيف نكلم من كان فى المهد صبيا »	٢٤٦-٢٤٩
	(سورة طه)	
١٧	« وما تلك بيمينك يا موسى »	٢٠٤
٢٠	« فإذا هى حية تسعى »	١٠٤
١١٣	« لعلهم يتقون أو يحدث لهم ذكراً »	٢٣٠-٢٤١
	(سورة الأنبياء)	
١٨	« بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه »	٨١
٥٤	« قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين »	٩٢

تابع فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآيـــــة	رقم الصحفة
٦٩-٩٧	« حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون * واقترب الوعد الحق فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا ياويلنا قد كنا فى غفلة من هذا بل كنا ظالمين » (سورة الحج)	١٤٠-١٣٤-٢١٠
٥	« يأيها الناس إن كنتم فى ريب من البعث »	٢٣٨
١٥	« فليمدد بسبب من السماء »	٢٤٩
٤٦	« فإنها لا تعمى الأبصار » (سورة المؤمنون)	١٤٠
٣٧	« إن هى إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا ومانحن بمبعوثين » (سورة النور)	١٤٠
٤٣	« يكاد سنا برقه » (سورة الفرقان)	١٣
٤	« إن هذا إلاإفك افتراه »	١٨٥
٢٠	« إلا إنهم ليأكلون الطعام » (سورة الشعراء)	٢٠٩
١٣٠	« وإذا بطشتم بطشتم جبارين »	٢٥١
١٨٦-١٨٧	« وما أنت إلا بشر مثلنا وإن نظنك لمن الكاذبين * فأسقط علينا كسفا من السماء إن كنت من الصادقين » (سورة الروم)	٢٢٤
٢٤	« ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا » (سورة الأحزاب)	٨٢
٥٦	« إن الله وملائكته يصلون على النبى » (سورة سبأ)	١١٠
٣١	« لو لا أنتم لكنا مؤمنين » (سورة فاطر)	١٠٢-١٣٥
٢٢	« وما يستوى الأحياء ولا الأموات »	١٨٥-٢٤٧-٢٤٨
٢٣	« إن أنت إلا نذير »	١٨٥
٣٥	« دار المقامة » (سورة يس)	١١٥
١٥	« إن أنتم إلا تكذبون »	٢١٢
٢٠	« ولا الليل سابق النهار »	١١

تابع فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآيـــــة	رقم الصحفة
	(سورة الصافات)	
٤٧	« لا فيها غول »	٦٦-١٤٤
٥٦-٥٧	« قال تالله إن كدت لتردين * ولولا نعمة ربى لكنت من المحضرين »	٢٢٤
١٤٧	« وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون»	١٩٦-٢٣٧
	(سورة ص)	
٣٢	« حتى توارت بالحجاب »	١٣٩
	(سورة الزمر)	
٦٤	« قل أفغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون »	٨١
٦٥	« ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين »	١٤٩
٦٦	« بل الله فاعبد وكن من الشاكرين »	١٤٩
٧١	« حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها »	٢١٠-٢٥١
٧٣	« حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها »	١٨٠-٢١٠-٢٥١
	(سورة غافر)	
٣٩	« دار القرار »	١١٥
	(سورة فصلت)	
١١	« فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها »	٨٧
٢٦	« لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه »	١٤٩
٢٨	« دار الخلد »	١١٥
	(سورة الشورى)	
١١	« ليس كمثله شىء»	١٩١-٢٥٩
٤٠	« وجزاء سيئة سيئة مثلها »	٢٥٧
	(سورة الفتح)	
٢٨	« وكفى بالله شهيداً »	٢٤٨-٢٥٦
	(سورة ق)	
٩	« جنات وحب الحصيد »	١١٣
	(سورة النجم)	
٣٢	« الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللمم »	١٩٣
٤١	« ثم يجزاه الجزاء الأوفى »	٢٥٨

تابع فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآيـــــة	رقم الصحفة
	(سورة القمر)	
٧	«خاشعا أبصارهم يخرجون»	١٥٢-٣٥
	(سورة الواقعة)	
٩٥	« إن هذا لهو حق اليقين »	١١٣
	(سورة الحديد)	
٢٣	« لكى لا تأسوا على ما فاتكم »	١٩١
	(سورة الحشر)	
١٣	« لأنتم أشد رهبة »	١٨٢
١٧	« فكان عاقبتهما أنهما فى النار خالدين فيها »	٧١
	(سورة الملك)	
٢٠	إن الكافرون إلا فى غرور»	١٨٥-٢١٢
	(سورة القلم)	
٤	« وإنك لعلى خلق عظيم »	١٨٢
٦	« بأيكم المفتون »	٢٤٨-٢٥٨
	(سورة الحاقة)	
١٩	« هاؤم اقرءوا كتابيه»	٧٧
٣٠-٣١	« خذوه فغلوه * ثم الجحيم صلوه»	١٥٠
	(سورة المزمل)	
١٢	« إن لدينا أنكالا وجحيما »	٦٤
	(سورة المدثر)	
٦	« ولا تمنن تستكثر »	٨١
	(سورة القيامة)	
٢٨-٢٩-٣٠	« وظن أنه الفراق * والتفت الساق بالساق * إلي ربك يومئذ المساق »	١٤٥
	(سورة الإنسان)	
١	« هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا»	٢٣٤
٢٤	« ولا تطع منهم أثما أو كفورا »	١٩٥-٢٣٩
	(سورة المرسلات)	
٥-٦	« فالملقيات ذكراً * عذرا أو نذرا»	٢٤١

تابع فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآيـــــة	رقم الصحفة
	(سورة التكوير)	
١	« إذا الشمس كورت »	٧٠
	(سورة الانشقاق)	
١-٥	« إذا السماء انشقت * وأذنت لربها وحقت * وإذا الأرض مدت * وألقت ما فيها وتخلت * وأذنت لربها وحقت »	٧٠-٢١١
	(سورة الطارق)	
٤	« إن كل نفس لما عليها حافظ »	١٨٥-٢٢٥
	(سورة الضحى)	
٩	« فأما اليتيم فلا تقهر »	٤٥
	(سورة الكافرون)	
٦	«لكم دينكم ولى دين »	٦٦-١٤٤
	(سورة الإخلاص)	
١	« قل هو الله أحد»	١٤٠

٢- فهرس الأحاديث النبوية

رقم	الأحاديث النبوية	رقم الصحفة
١	« تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين»	٧٧
٢	« دعوت ربى أن لا يسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسها »	١٨٧
٣	« فمطرنامن الجمعة إلى الجمعة »	١٨٨
٤	« كنت وأبوبكر» « وفعلت وأبو بكر »	٩٠
٥	« ماأنتم فى سواكم إلا كالشعرة البيضاء فى الثور الأسود »	١٨٧
٦	« هل أنتم تاركولى صاحبى»	٩٥
٧	« ونخلع ونترك من يفجرك »	٧٧
٨	« ياعائشة إن كنت ألممت بذنب فاستغفرى الله »	٢٠٣

٣- فهرس أبيات الشعر وأنصافها

البيان		رقم الصحفة
(الهمزة)		
فلا والله مايلفى لما بى	ولا للمابهم أبداً دواء	١٨٩
سيغنينى الذى أغناك عنى	فلا فقر يدوم ولاغناء	١٢
بالخير خيرات وإن شافاً	ولاأحب الشر إلا أن تآ	١٧٢
(الياء)		
قلما يبرح اللبيب إلى ما	يودث المجد داعيا أومجيبا	٢٤٨
ربيتة حتى إذا تمعددا	كان جزائى بالعصا أن أضربا	١٥٢-٣٧
ولما أن تحمل آل ليلى	سمعت بينهم نعب الغرابا	٧٤-٧٨
أم الحليس لعجوز شهربة	ترضى من اللحم بعظم الرقبة	٢٠٩
فبيناه يشرى رحلة قال قائل	لمن جمل رخو الملاط نجيب	١٢٤-١٧٢
وكل من ظن أن الموت مخطئه	معلل بسواء الحق مكذوب	١٨٦
حتى إذا قملت بطونكم	ورأيتم أبناءكم شبوا	٢١١
وقلبتم ظهر المجن لنا	إن اللئيم العاجز الخب	٩
أيا عرو لا تبعد فكل ابن حرة	سيدعوه داعى ميتة فيجيب	٣٧
وإنى امرؤ من عصبه خندقية	أبت للأعادى أن تديخ رقابها	٨٥
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب	ياليت عدة حول كله رجب	١٠٩-١١٠
فمن يك أمسى بالمدنية رحله	فأنى وقيار بها لغريب	١٤٠
ربه فتية دعوت إلى ما	يورث المجد دائبا فأجابوا	٥٥
أتهجر ليلى بالفراق حبيبها	وما كان نفسا بالفراق تطيب	٨٠
ومازرت ليلى أن تكون حبيبة	إلى ولا دين بها أنا طالبه	١٨٨
تخيرن من أزمان يوم حليمة إلى	اليوم قد جربن كل التجارب	٢٥٤
سراة بنى أبى بكر تسامى	على كان المسومة العراب	١٠
ياليت أم العمر كانت صاحبى	مكان من أشتى على الركائب	١٣٦-١٥٢-٣٩
وللخيل أيام فمن يصطبر لها	ويعرف لها أيامها الخير تعقب	٩٦
ماإن وجدنا للهوى من طب	ولاعدمنا قهر وجد صب	٩٧
نجوت وقد بل المرادى سيفه	من ابن أبى الأباطح طالب	١٣٨
ألا ليت شعرى هل يلومن قومه	زهيراً على ماجر من كل جانب	١٦٥
سالت هذيل رسول الله فاحشة	ضلت هذيل بما قالت ولم تصب	٧٥
وكمتا مدماة كأن متونها	جرى فوقها واستشعرت لون مذهب	٨٨
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	فاذهب فمابك والأيام من عجب	

تابع فهرس أبيات الشعر وأنصافها

البيان		رقم الصحفة
(الجيم)		
ومقلة وحاجبا مزججا	وفاحما ومرسنا مسرجا	٥
ومازال يوقن من يؤمك بالغنى	وسواك مانع فضله المحتاج	٩٥
كان أصوات من إيغالهن بنا	أواخر الميس أصوات الفراديج	١٦٢
(الحاء)		
بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى	وصورتها أوأنت فى العين أملح	١٩٨
فتى ماابن الأغر إذا شتونا	وحب الزاد فى شهرى قماح	٣١
(الخاء)		
أذا الرجال شتوا واشتد أكلهم	فأنت أبيضهم سربال طياخ	١٧
(الدال)		
فزجحتها بمزجة	زج القلوص أبى مزاده	٩٩-١٦٦
أسد دم الأسد الهزبر خضابه	موت فريص الموت منه ترعد	٢١٧
يلومنى فى حب ليلى عواذلى	ولكننى من حبها لكميد	٢٠٧
ورج الفتى للخير مااِن رأيته	على السن خيرا لايزال يزيد	٤١
إنما الفقر والغناء من الله	فهذا يعطى وهذا يحد	١٢
جاءت كبير كما أخفرها	والقوم صيد كأنهم زمدوا	٢٠١
ألا أيها الزاجرى أحضر الوغى	وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى	٨١-٨٣
ومازلت من ليلى لدن عرفتها	لكالهائم المقصى بكل مراد	٢١٠
وقفت فيها أصيلالاً أسائلها	أعيت جوابا وما بالربع من أحد	٢١٣-٢٥٤
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية	لولا رجاؤك قتلت أولادى	١٩٦-٢٣٧
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى جمامتنا أونصفه فقد	١٩٦-١٩٩-٢٣٧
شدخت غرة السوابق فيهم	فى وجوه إلى اللمام الجعاد	١٩٣
شلت يمينك إن قتلت لمسلما	حلت عليك عقوبة المتعمد	١٨٤
بتونا بنو أبنائنا وبناتنا	بنوهن أبناء الرجال الأباعد	٣١

تابع فهرس أبيات الشعر وأنصافها

البيان		رقم الصحفة
(الراء)		
وإننى حوثما يثنى الهوى بصرى	من حوثما سلكوا فأنظور	١٧٠
أنفسا تطيب بنيل المنى	وداعى النون يدعو جهارا	٥٥
فيا الغلامان اللذان فرا	إياكما أن تعقبانا شرا	١١٩-١٧١
وطرفك إما جئتنا فاصرفنه	كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر	٢٠١
وإنى لتعرونى لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر	١٧٩-٢٢١
خذوا حظكم ياآل عكرم وأحفظوا	أواصرنا والرحم بالغيب تذكر	٨
وأبيض من ماء الحديد كأنه	شهاب بدا والليل بادعساكره	١٨
إذا ابن أبى موسى بلال بلغته	فقام بفأس بين وصليك جازر	٧٠
هما خطتا إما إسار ومنة	وأما دم والقتل بالحر أجدر	٩٦
تؤم سناما وكم دونه	من الأرض محدودبأغارها	١٠١
فقلت تحمل فوق طوقك إنها	مطبعة من يأتها لايضيرها	٥٢
طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت	بشبيب غائلة الشغور غدور	١٢٤
جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر	وحسن فعل كما جزى سنمار	١٣٨
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها	شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر	١٤٧
فلتأتينك قصائد وليركبا	جيش إليك قوادم الأكوار	١٦٩
وإذا تباع كريمة أو تشترى	فسواك با ثعها وأنت المشترى	١٨٧
لمن الديار بقنة الحجر	أقوين من حجج ومن دهر	١٨٨
فما بال من أسعى لأجبر عظمه	حفاظاوينوى من سفاهته كسرى	٢٥٢
وسمعت حلفتها التى حلفت	إن كان سمعك غير ذى وقر	٢٠٢
فلما للصلاة دعا المنادى	نهضت وكنت منها فى غرور	٩٤
قر على ما تستمر وقد شفت	غلائل عبد القيس منها صدورها	١٦٦
له همم لامنتهى لكبارها	وهمته الصغرى أجل من الدهر	١٤٦
(السين)		
سريعا يهون الصعب عند أولى النهى	إذا برجاء صادق قابلوا البأسا	١٥٢
إلى أن عرسوا وأخف عنهم	قليلا ما يحس له حسيس	٥٠
خلا أن العتاق من المطايا	أحسن به فهى إليه شوس	٤٥
كى لتقضينى رقية ما	وعدتنى غير مختلس	١٩٠-٢٢٦
أعلاقة أم الوليد بعدما	أفنان رأسك كالشغام المخلس	٢٤٨

تابع فهرس أبيات الشعر وأنصافها

البيان		رقم الصحفة
(الصاد)		
ياعبد هل تذكرنى ساعة	فى موكب أو رائدا للقنيص	٩
(العين)		
فقالت أكل الناس أصبحت مانعاً	لسانك كيما أن تغرو تخدعا	١٢٢-١٩٠
لقد عذلتنى أم عمرو ولم أكن	مقالتها ماكنت حيا لأسمعا	٣٧-١٥٢
إنا إذ خطافنا تقعقعا	قد صرت البكرة يوما أجمعا	٨٥
باليتنى كنت صبيا مرضعا	تحملنى الزلفاء يوما أكتعا	٨٥
كم بجود مقرف نال العلا	وشريف بخله قد وضعه	١٠٠-١٥٩
قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم	مابين ملجم مهره أوسافع	٢٣٥
ياأقرع بن حابس ياأقرع	إنك إن يصرع أخوك تصرع	٥٢-٥٥
فإن بك جثمانى بأرض سواكم	فإن فؤادى عندك الدهر أجمع	٦٤
كم فى بنى بكر بن سعد سيد	ضخم الدسيعة ما جد نفاع	١٠٠
يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا	إلى ربنا صوت الحمار اليجدع	١٧١
أردت لكيما أن تطير بقربتى	فتتركها شنا ببيداء بلقع	١٢١
فما كان حصن ولاحابس	يفوقان مرادس فى مجمع	١٢٤
لما عصى أصحابه مصعبا	أدى إليه الكيل صاعابصاع	١٣٨
(الفاء)		
تسقى امتياحاندى المسواك ريقتها	كما تضمن ماء المزنة الرصف	٩٦
وقالوا تعرفها المنازل من منى	وما كل من وافى منى أنا عارف	٤٧
بنى غدانة ما إن أنتم ذهبا	ولا صريفا ولكن أنتم الخزف	٢١٣
تعلق فى مثل السوارى سيوفنا	وما بينها والكعب غوط نفانف	٨٨
قد يكسب المال الهدان الجافى	بغير لاعصف ولا اصطراف	١٢١
(القاف)		
عدس مالعباد عليك إمارة	أمنت وهذا تحملين طليق	٢٠٥
وإن امرؤ أسرى إليك ودونه	من الأرض موماة وبيداء سملق	١٧٦
لمحقوقة أن تستجيبى دعاءه	وأن تعلمى أن المعان موفق	
وإلا فاعلموا أنا وأنتم	يغاة ما بقينا فى شقاق	١٠٦-١٠٨-١١١
هلا سألت بذى الجماجم عنهم	وأبى نعيم ذى اللواء المحرق	٨٨

تابع فهرس أبيات الشعر وأنصافها

البيان		رقم الصحفة
(الكاف)		
تجانف عن جو اليمامة ناقتى	وماقصدت من أهلها لسوانكا	١٨٦
خلا الله لا أرجو سواك وإنما	أعد عيالى شعبة من عيالكا	٥١
(اللام)		
جزى ربه عنى عدى بن حاتم	جزاء الكلاب العاوات وقد فعل	١٣٧
استأثر الله بالوفاء وبالـ	حمد وولى الملامة الرجلا	١٦٩
فأوقدت نارى كى ليبصر ضوءها	وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخلة	١٩١
ضيعت نفسى فى إبعادى الأملا	وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلا	٥٥
فرد على الفؤاد هو ى عميدا	وسوئل لوبين لنا سؤالا	٧٤
وقد نغنى بها ونرى عصورا	بها يقتدننا الخرد الخدالا	٨٧-٧٤
قلت إذ أقبلت وزهر تهادى	كنعاج الملا تعسفن رملا	٩٠-٩١
ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه	مسالم يكن وأب له لينالا	٩٠
إنجب أيام والداه به	إذ لجلاه فنعم مانجلا	٩٦
لم نرحب بأن شخصت ولكن	مرحبا بالرضاء منك وأهلا	١٢
فلم أر مثلها خباسة واجد	ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله	٨١
والقارح العدا وكل طمرة	ماإن تنال يد الطويل قذالها	١٧٠
صحاالقلب عن سلمى وقد كادلا يسلو	وأقفر من سلمى التعانيق والثقلو	١٦٩
وقالوا لنا ثنتان لابد منهما	صدور رماح أشرعت أو سلاسل	٢٠٠
أنت تكون ماجد نبيل	إذا تهب شمأل بليل	٢٥٤
أردت لكى أن ترى لى عشرة	ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل	١٢٢
جفونى ولم أجف الأخلاء إننى	لغير جميل من خليلى مهمل	١٤١-٧٦
كما خط الكتاب بكف يوما	يهودى يقارب أو يزيل	٩٣
كم نالنى منهم فضلا على عدم	إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل	١٠١
لعمرى لأنت البيت أكرم أهله	وأقعد فى أفيائه بالأصائل	٢٠٦
فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى	بنا بطن حقف ذى قفاف عقنقل	٢٥٢-٢١١
فظل طهاة اللحم مابين منضج	صفيف شواء أو قدير معجل	٢٣٥
نصروا نبيهم وشدوا أزره	بحنين يوم تواكل الأبطال	١٢٤
لما دعانى السمهرى أجبته	بأبيض من ماء الحديد صقيل	١٨
هلا سألت وخبر قوم عندهم	وشفاء غيك خابراً أن تسألى	٣٧
هوينى وهويت الغانيات إلى	أن شبت فانصرفت عنهن آمالى	٧٦
فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى	كناحت يوماً صخرة بعسيل	٩٤

تابع فهرس أبيات الشعر وأنصافها

البيان		رقم الصحفة
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى	بصبح وما الإ صباح منك بأمثل	١٢٣
غدا ثره مستشز رأت إلى العلا	تضل المدارى فى مشنى ومرسل	٥
ولو أن ماأسعى لأدنى معيشة	كفانى ولم أطلب قليل من المال	٥٩
الحمد لله العلى الأجلل	الواهب الفضل الوهوب المجزل	٥
(الميم)		
إن بها أكتل أو رزاما	خوير بين ينقفان الهاما	٢٠٠-٢٣٦
فيأبى فما يزداد إلا لجاجة	وكنت أبيا فى الخفا لست أقدم	٤
وبدر أضاء الأرض شرقا ومغربا	وموضع رحلى منه أسود مظلم	٢١٨
وإن أتاه خليل يوم مسغبة	يقول لا غائب مالى ولا حرم	٥٢
سلام الله يامطر عليها	رليس عليك يامطر السلام	١٤٨
فيها الزجاج وفيها كل سابغة	جدلاء محكمة من نسج سلام	١٦٨-١٧١
أيا ظبية الوعساء بين جلاجل	وبين النقا أنت أم أم سالم	١٩٨
ولكن نصفا لو سببت وسبنى	بنو عبد شمس من مناف وهاشم	٧٥
كأن برذون أبا عصام	زيد حمار دق باللجام	٩٧
نرى أسهما للموت تصمى ولا تنمى	ولا نرعوى عن نقض أهواؤنا العزم	٩٦
لئن حلفت على يديك لأحلفن	بيمين أصدق من يمينك مقسم	٩٦
(النون)		
ولا ينطق المكروه من كان منهم	إذا جلسوا منا ولا من سوائنا	١٨٦
مهلا أعاذل قدجربت من خلقى	أنى أجود لأقوام وإن ضننوا	١٦٢-١٧٠
ولم يبق سوى العدوا	ن دناهم كما دانوا	١٨٧-٢٢٥
قومى ذرا المجد بانوها وقد علمت	بكنه ذلك عدنان وقحطان	١٧٦
وكالنارالحياة فمن رماد	أواخرها وأولها دخان	١٤٧
فد يتك يالتى تيممت قلبى	وأنت بخيلة بالودعنى	١١٩
أمسى أبان ذليلا بعد عزته	وما أبان لمن أعلاج سودان	١٨٣
يطفن بحوذى المراتع لم ترع	بواديه من قرع القسى الكنائن	٩٥
خليلى هل طب فإنى وأنتما	وإن لم تبوحا بالهوى دنفان	١٠٨-١١٠
ولقد رمقتك فى الجالس كلها	فإذا وأنت تعين من يبغينى	٢٣٥
لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب	عنى ولا أنت ديانى فتخزونى	٧٩
(الهاء)		
كلف من عنائه وشقوته	بنت ثمانى عشرة من حجته	١١٢

تابع فهرس أبيات الشعر وأنصافها

البيان		رقم الصحفة
(الواو)		
وكم موطن لولاى طحت كماهوى	بأجرامه من قلة النيق منهوى	١٠٣-١٣٥
(الياء)		
بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنا	فما كل حين من توالى مواليا	٤٧
بدا لى أنى لست مدرك مامضى	ولا سابق شيئا إذا كان جائيا	٨٠
قرى عنكما شهرين أو نصف ثالث	إلى ذاكما قد غيبتنى غيابيا	١٩٧
عميرة ودع إن تجهزت غازيا	كفى الشيب والإسلام للمرءناهيا	٢٥٦
إذا المرء صم فلم يناجى	ولم يك سمعه إلا ندايا	١٦٤
ولاعب بالعشى بنى بنيه	كفعل الهر يلتمس العطايا	
يلاعبهم وودا لو سقوه	من الذيقان مترعة ملايا	
فأبعده الإله ولا يؤبى	ولا يشفى من المرض الشفايا	
وبلدة ليس بها طورى	ولا خلا الجن بها إنسى	٥٠
(الألف)		
مه عاذلى فيها ثما لن أبرحا	بمثل أو أحسن من شمس الضحى	٤١-١٩٨
(رجز وأنصاف أبيات)		
قد عملت أم أبى السعلاء	وعلمت ذلك مع الجراء	١٢
أن نعم مأكولا مع الخواء	بالك من تمر ومن شيشاء	
ينشب فى المسعل وفى اللهاء		
جارية فى درعها الفضفاض	تقطع الحديث بالإيماض	١٧
أبيض من أخت بنى أباض		
يأيها المانح دلوى دونكا * إنى رأيت الناس يحمدونكا * يثنون خيرا		٣٣-١٥٢
وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم		٦
شهر ربيع وجماد بينه		١٥
جماديين حوما		١٥
جماديين حرام		١٥
قواطنامكة من ورق الحمى		١٦٣
لابد من صنعا وإن طال السفر		١٦٩
دار لسلمى إذ ه من هواكا		١٧١
فصيروا مثل كعصف مأكول		١٩١
فمنعكها بشئ يستطاع		١٥٧
يا دارميه بالعليا فالسند		٥٠٦

٤- فهرس الموضوعات

مقدمة (١)
(الفصل الأول) المسائل المتعلقة بالأصوات والصرف ومطلبها البلاغي.
- فصاحة الكلمة : مفهومها (٥)
- (مخالفة القياس)
(المسألة ٤) هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم ؟ (٦) تجويز الكوفيين ومنع البصريين لمخالفته القياس (٧) عدم فصاحته .
- (موافقة القياس)
(المسألة ٤٤) القول فى إضافة العدد المركب إلى مثله (٧)
منعه الكوفيون وجوزه البصريون لموافقته القياس وعليه جمهور أهل اللغة
(المسألة ٤٨) هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه (٨) جوزه الكوفيون ومنعه البصريون وكثرة الشواهد تؤيد الكوفيين. رجوع المسألة إلى اختلاف الاعتبار (٩)
(مخالفة القياس والتنافر)
(المسألة ٤٣) القول فى تعريف العدد المركب وتمييزه (١٠) جوزه الكوفيون ومنعه البصريون لتخفيف الكلمة والبعد بها عن التنافر ومخالفة القياس . (١١)
- تغيير الصيغة للتخلص من التنافر
(المسألة ١٠٩) هل يجوز مد المقصور فى ضرورة الشعر ؟ (١٢) منعه البصريون وجوزه الكوفيون تؤيدهم كثرة الشواهد ، ومجيئه فى الاختيار دليل على صحته مطلقا شعراً ونثراً وفصاحته (١٣).
(المسألة ١١٠) هل يحذف آخر المقصور والمدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما ؟ (١٥) منعه البصريون وجوزه الكوفيون لأن فيه خروجاً بالكلمة من الثقل ، وتؤيدهم كثرة المسموع منه .
- مخالفة القياس والغرابة
(المسألة ١٦) القول فى جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان .(١٦) جوزه الكوفيون ومنعه البصريون . والحق مع البصريين ، لأنه يوقع فى لبس وغرابة ، وهو ضعيف فى القياس (١٨).
(المسألة ٤٩) هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثى (١٩). جوزه الكوفيون ، ومنعه

البصريون لعدم سماعه وضعف قياسه ، ولأنه يؤدى إلى الغموض.
(المسألة ٥٠) ترخيم الرباعى الذى ثالثه ساكن (٢٠) ذهب الكوفيون إلى حذف ماقبل الآخر ومنعه البصريون لإجحافه وعليه الجمهور (٢١)

(المطلب البلاغى)

فصاحة بعض الصيغ السابقة وعدم فصاحة البعض الآخر (٢٢) المعايير التى يقوم عليها التمييز بين الفصيح منها وغير الفصيح (٢٢)
١- السماع عن العرب سماعاً مطرداً ٢- كثرة السماع عن العرب الموثوق بهم
٣- موافقة القياس مع السماع كثر أم قل
التنافر والوجه فى التصرف فى الصيغ لدفعه (٢٤) الغرابة ، رجوع الخلاف إلى ما يحصل من غموض فى الصيغة (٢٥) خلاصة ٢٦

(الفصل الثانى) مسائل النحو المتعلقة بالموقع

تمهيد عن فصاحة الكلام ومفهومها (٢٨) ضعف التأليف والتعقيد بنوعيه.
والتنافر والعلاقة بين هذه العيوب ، كلام العصام (٢٨) مناقشة ماذهب إليه الدسوقى والبهاء السبكى فى بيان العلاقة بينها (٢٩).
(التقديم)
حديث الشيخ عبدالقاهر عن نوعى التقديم (٣٠) مطلبنا من تناول مسائل التقديم مسائل فى التقديم الخالى من التعقيد والتنافر (٣١)
تقديم الخبر
(المسألة ٩) القول فى تقديم الخبر على المبتدأ
منع الكوفيين وحجتهم ، تجويز البصريين (٣١) رجوع إلى كلام سيبويه صحة التركيب والاختلاف فى الإعراب (٣٢)
(تقديم المتعلقات)
(المسألة ٢٧) القول فى تقديم معمول اسم الفعل عليه (٣٣) تجويز الكوفيين له ومنع البصريين ، مناقشة رأى البصريين ، التركيب خال من العيوب المخلة بالفصاحة (٣٤).
(المسألة ٣١) القول فى تقديم الحال على الفعل العامل فيها (٣٥)
منع الكوفيين له مع الظاهر دون الضمير ، البصريون يجوزونه مطلقا. ليس فى التركيب عيب يخل بفصاحته (٣٥).

(المسألة ٨٢) هل تنصب لام الجحد بنفسها؟ وهل يتقدم معمول منصوبها عليها؟ (٣٦) يجوز الكوفيون تقديم المعمول ويمنعه البصريون ، مناقشة تقديم معمول الصلة ورأى الشيخ محيى الدين (٣٧).

(المسألة ٨٦) هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب فى جملة جواب الشرط؟ (٣٨) صحة التراكيب التى استشهدوا بها، لكن خلافهم فى توجيه الإعراب ، واعتبار وجود تقديم (٣٩).

- مسائل من التقديم يترتب عليه فيها التعقيد اللفظى (٤٠)

(المسألة ١٧) القول فى تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهن وخبر ما دام (٤٠) جوزه الكوفيون ومنعه البصريون . مناقشة آرائهم (٤١)

(المسألة ١٨) القول فى تقديم خبر (ليس) عليها ، (٤٣)

رجحان مذهب الكوفيين إلى المنع ، مناقشة كلامهم فى التقديم فى قوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم » (٤٤) عدم وضوح نكته للتقديم المدعى وجوده (٤٥) صور من الخفاء عند تقديم خبر (ليس)

(المسألة ٢٠) القول فى تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها (٤٦)

جوزه الكوفيون على طريق المقايسة بينها وبين أدوات النفى الأخرى - البصريون يدفعون قياس الكوفيين ٤٧ التقديم قبلها فيه تعقيد ومخالفة لما عليه أهل اللغة.

(المسألة ٢١) القول فى تقديم معمول الفعل المقصور عليه (٤٨) يدفعه الكوفيون بوجه، لنا وجه من التعليل لدفعه (٤٩)

(المسألة ٣٦) هل يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام؟ (٤٩) يمنعه البصريون ، والحق معهم لأنه يترتب عليه تعقيد مناقشة ما قاله النحويون فى ذلك (٥٠)

(المسألة ٨٧) القول فى تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط (٥١) يدفعه البصريون قياساً على الاستفهام وهو أقرب إلى روح العربية (٥٢) تحليل شواهد (٥٣)

(المسألة ١٢٠) القول فى تقديم التميز إذا كا فعلا متصرفا (٥٥) يجوزه الكوفيون اعتماداً على السماع فى الشعر ، ويدفعه البصريون بفوات الغرض منه وضياع نكتة تحويل التميز (٥٦)

(الفصل الثالث) مسائل النحو المتعلقة بالإعراب
- الإعراب والغاية منه (٥٧) العامل : رأى ابن مضاء ودافع إليه (٥٨)
(المسألة ٥) القول فى رافع المبتدأ ورافع الخبر (٥٨)
وجوه من التعليل لا تعود منها فائدة إلى المعنى ، سيبويه يرجع العمل إلى المتكلم، شواهد من كلامه (٥٩) ابن جنى وكثير من النحويين يسلكون مسلكه (٦٠) الحديث عن العامل كشف عن العلاقات بين الكلمات فى التراكيب ومسارب المعنى فيها، رأى صاحب إحياء النحو والرد عليه ورد على الدكتور تمام حسان (٦٢)
(المسألة ٦) فى رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور (٦٢) ما قاله الأنبارى وابن هشام (٦٣) الخلاف فى نظر البلاغيين راجع إلى المعنى (٦٥) وكلام البلاغيين فى ذلك (٦٦) النكات التى يأتى بها الاستعمال تقوى رأى البصريين (٦٦)
- مسائل من الإضمار على شريطة التفسير
(المسألة ١٢) القول فى ناصب الاسم المشغول عنه (٦٧)
مناقشة كلام الكوفيين والبصريين - رجوع الكلام إلى غرض التفسير بعد الإبهام يؤيد مذهب البصريين (٦٨)
(المسألة ٨٥) عامل الرفع فى الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية (٦٩) البصريون يقدرون فعلا وهو ما يتفق ورؤية البلاغيين (٧٠) النكات البلاغية وأغراض المتكلمين ، تحليل شواهد (٧١)
- حمل الإعراب على مافيه فائدة أولى
(المسألة ٣٣) ما يجوز من وجوه الإعراب فى الصفة، الكوفيون يوجبون النصب خلافا للبصريين . النقل والقياس يؤيدان الكوفيين (٧٢) اختيار مذهب الكوفيين والوجه فى ذلك (٨٣) التعجيل بالبيان بعد الإبهام
(المسألة ١٣) القول فى أولى العاملين بالعمل فى التنازع (٧٣)
يرجح الكوفيون الأول والبصريون الثانى ولكل شواهده (٧٦) الوجه فى ترجيح رأى البصريين (٧٧)
حذف الحرف العامل مع بقاء أثره دون تعويض من طرائق العرب (٧٨)

(المسألة ٥٧) هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض (٧٩) يجوزه الكوفيون ويمنعه البصريون بحجة أنه غير قياسى ، سماعها دليل الفصاحة.
(المسألة ٧٧) هل تعمل (أن) المصدرية محذوفة دون بدل ؟ (٨٠) يجوزه الكوفيون ويمنعه البصريون ، كثرة الشواهد المؤيده للكوفيين مناقشة البصريين فى تفريقهم بين ما ينوب فيه حرف عن (أن) وبين ما تدل القرائن فيه على (أن) (٨٢)
- فصاحة الكلام بموافقته وجها غير ضعيف فى اللغة (٨٣)
(المسألة ٥٢) هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة (٨٤)
جوزه الكوفيون ومنعه البصريون، الوجه فيها ما ذهب إليه الكوفيون يؤيدهم السماع (٨٤)
(المسألة ٦٣) هل يجوز تأكيد النكرة توكيداً معنويا ؟ (٨٥)
منعه البصريون وجوزه الكوفيون ، ويؤيدهم النقل والقياس، وتحقيق الفائدة منه
(المسألة ٦٥) هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟ (٨٦)
منعه البصريون وجوزه الكوفيون وكل خلافهم عند عدم إعادة الخافض ، كثرة الشواهد تؤيد الكوفيين ومعهم أكثر النحويين (٨٧)
(المسألة ٦٦) العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام (٨٩) تجويز الكوفيين له فى الاختيار ومنع البصريين إلا عند وجود فاصل أو تأكيد ، كثرة ما استشهد به الكوفيون (٩١) حاصل القول فى المسألة (٩٢)
(المسألة ٦٠) القول فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه (٩٣)
خلافهم فى الفصل بالشعر بغير الظرف (٩٤) المسائل التى جوز فيها الكوفيون الفصل (٩٦) الوجه فى قراءة ابن عامر « قتل أولادهم شركائهم » (٩٧) مناقشة آراء العلماء فيها (٩٨)
(المسألة ٤١) إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها هل يبقى مجروراً؟ (١٠٠) قول الكوفيين بجره والبصريين بنصبه ، صحة المذهبين وفصاحة التركيب عليهما(١٠١) وموضع الضمائر (١٠٢) ورود هذا الاستعمال وفصاحته، اختلاف البصريين والكوفيين فى توجيه الإعراب (١٠٣)

(المسألة ٩٩) المسألة الزنبورية (١٠٤)
ما جوزه الكوفيون يؤيده الاستعمال العربى، مناقشة ابن هشام فى توجيهه رأى البصريين دون الكوفيين (١٠٥)
- مسائل تتصل بضعف التأليف والتعقيد
(المسألة ٢٣) القول فى العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجئ الخبر (١٠٦)
تجويز الكوفيين له ومنع البصريين ، شواهد المسألة نوعان وموضع الخلاف فيها (١٠٧) الرأى ما ذهب إليه البصريون والوجه فى ذلك (١٠٨)
(المسألة ٤٢) هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة؟ (١١١)
جوزه الكوفيون ومنعه البصريون ، الاستناد إلى المعنى الذى يرجع إليه الإعراب (١١٢)
(المسألة ٦١) هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه فى المعنى (١١٢)
جوزه الكوفيون ومنعه البصريون، مرجع الخلاف ما تقتضيه الإضافة من المغايرة مناقشة ذلك (١١٤)
(المسألة ٥١) القول فى ندبة النكرة والأسماء الموصولة (١١٦)
جوزه الكوفيون ومنعه البصريون ، المرجع فى ذلك العلم بالمندوب لتحقق الغرض من الندبة (١١٦)
(المسألة ٦٨) هل يجوز العطف بـ (لكن) بعد الإيجاب؟ (١١٧)
جوزه الكوفيون ، ومنعه البصريون لعدم مجئ السماع به
(المسألة ٩١) هل يجازى بـ (كيف) ؟ (١١٨)
منعه البصريون ، وجوزه الكوفيون ، ضعف رأيهم لعدم سماعه ، وجوه أخرى لدفع مذهبهم
- مسائل تتصل بضعف التأليف وتنافر الكلام
(المسألة ٤٦) القول فى نداء الاسم المحلى بـ (أل) (١١٩)
جوزه الكوفيون ، ومنعه البصريون لقلته وشذوذه ، ولما فيه من تنافر وتدافع النداء مع التعريف بـ (أل) (١٢٠)
(المسألة ٨٠) هل يجوز إظهار (أن) المصدرية بعد (لكى) وبعد (حتى)؟ (١٢١) جوزه الكوفيون ومنعه البصريون - إبقاؤه فى دائرة المسموع لما فيه من تنافر (١٢٢)

- مسائل من الإعراب تتصل بدفع الثقل والتنافر
(المسألة ٦٩) هل يجوز صرف (أفعل) التفضيل فى ضرورة الشعر ؟ (١٢٢)
منعه الكوفيون وجوزه البصريون فى ضرورة الشعر دفعاً للثقل والتنافر (١٢٣)
(المسألة ٧٠) منع صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر (١٢٣)
منعه البصريون وجوزه الكوفيون، وهو الراجح لضرورة الشعر (١٢٤)
(المسألة ٩٤) هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الإثنين ، وفعل جماعة النسوة ؟ (١٢٥)
منعه البصريون وجوزه الكوفيون، شواهد تؤيد الكوفيين (١٢٧)
« المطلب البلاغى » للفصلين الثانى والثالث
معايير التمييز بين الفصيح وغيره (١٢٨) معايير التراكيب الفصيحة
المعيار الأول : اتفاق أهل اللغة على صحة التركيب، وسماعه سماعا يكاد يكون مطردا، تراكيب هذا المعيار (١٢٩) المعيار الثانى: كثرة السماع عن أهل اللغة وافق القياس أم لا ؟ تراكيبه (١٣١) ، المعيار الثالث: السماع دون الكثرة مع تأييد القياس له، تراكيبه (١٣٥)
(مبحث) الإضمار قبل الذكر وصلته بضعف التأليف (١٣٧)
ضابط ضعف التأليف في ذلك (١٣٨) النكتة التى ذكرها النحويون فى مواضع التقديم على المتأخر لفظا ورتبة (١٤٢)
(مبحث) فى التقديم
تقديم المسند (١٤٢) نكاته : التخصيص تحليل شواهد (١٤٣) التنبيه على أنه خبر لا صفة ، شواهد (١٤٥)، التشويق وشواهد له (١٤٧)
تقديم المتعلقات: تقديمها للتخصيص غالبا، شواهد منه (١٤٨) مناقشة ابن الأثير البلاغيين فى غرض الاختصاص ، واهتمامه بغرض السجع ورعاية الفاصلة (١٥٠) شواهده فى مسائل الخلاف (١٥١)
معايير التراكيب غير الفصيحة
المعيار الأول : عدم السماع وضعف القياس - تراكيبه (١٥٣)
المعيار الآخر: قلة السماع وضعف القياس - تراكيبه (٩١٥٥)

(مبحث) الضرورات الشعرية
منزلة الضرورة من الحسن والقبح عند البلاغيين (١٦٦) اختلاف التناول البلاغى عن التناول النحوى، كلام العسكرى وابن رشيق (١٦٦) الضرورة تخل بالفصاحة، حازم يجعلها نوعين : حسن ، وقبيح (١٦٧) شواهد منها. معيار الحسن الذى يستخلص من كلامهم (١٦٨)
(الفصل الرابع) المسائل المتعلقة بالوضع (المعنى المعجمى)
- المعنى يستدعى الكلمة ظاهرة أو مقدرة (١٧٣)
(المسألة ٧) القول فى تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ (١٧٣)
مناقشة قول البصريين والكوفيين فيها استناداً إلى طريقة صوغ الكلام (١٧٤)
(المسألة ٨) القول فى إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه (١٧٥)
رؤية البلاغيين تؤيد مذهب الكوفيين إلى عدم إبرازه إلا عند اللبس (١٧٦)
(المسألة ١٠٠) ضمير الفصل (١٧٧) فائدته وشواهد له (١٧٨)
(المسألة ٣٢) هل يقع الفعل الماضى حالا؟ (١٧٨)
تجويز الكوفيين له ، شواهد ، البصريون يعزلون الشواهد عن مقاماتها وقرائنها (١٧٩) القرائن معينة على ذلك (١٨١) الاختلاف فى معنى الكلمة
(المسألة ٥٨) اللام الداخلة على المبتدأ لام الابتداء أو لام جواب القسم؟ (١٨٢) مرتبة الجملة من التأكيد على المذهبين وشواهد (١٨٣)
(المسألة ٩٠) القول فى معنى (إن) ومعنى اللام بعدها (١٨٣) مبنى اختلافهم النظر إلى المعنى، شواهد استدل بها الكوفيون (١٨٤) وجوه من القراءة تؤيدهم (١٨٤) رد البصريين على الكوفيين وشواهدهم (١٨٥)
- استعمال الكلمة فى أكثر معنى
(المسألة ٣٩) هل تكون (سوى) اسما أو تلزم الظرفية؟ (١٨٦)
جوزه الكوفيون لأمرين وتؤدهم كثرة الشواهد (١٨٧)
(المسألة ٥٤) هل تقع (من) لابتداء الغاية فى الزمان ؟ (١٨٨)
منعه البصريون ، وجوزه الكوفيون ، والشواهد تؤيدهم
(المسألة ٧٨) هل يجوز أن تأتى (كى) حرف جر؟ (١٨٩)
جوزه البصريون ومنعه الكوفيون، شواهد تدل على قوة مذهب البصريين (١٩٠)

- (مجئ الكلمة بمعنى أخرى)
(المسألة ٣٥) هل تكون (إلا) بمعنى (الواو) ؟ (١٩٢)
مسلك الكوفيين فى الاحتجاج لمجيئها بمعنى الواو (١٩٢) رد البصريين عليهم (١٩٣)
(المسألة ٦٧) هل تأتى (أو) بمعنى الواو) وبمعنى (بل) ؟ (١٩٥)
شواهد الكوفيين (١٩٦) تمسك البصريين بالأصل (١٩٧) استدلال ابن جنى ومناقشته فى بيان معنى أبيات من الشعر (١٩٧) شواهد ملزمة للبصريين (١٩٩)
(المسألة ٨١) هل يجوز مجئ (كما) بمعنى (كيما) وينصب بعدها المضارع؟ (٢٠٠) رفض البصريين له وذهاب الكوفيين إليه، شواهدهم (٢٠١)
(المسألة ٨٨) القول فى (إن) الشرطية هل تقع بمعنى (إذ) ؟ (٢٠١)
قال به الكوفيون ورده البصريون، دافع الكوفيين (٢٠٢) رد البصريين (٢٠٣)
مجئ المتيقن شرطاً تفرضه بلاغه الكلام فى مواضعه (٢٠٣)
(المسألة ١٠٣) هل تأتى أسماء الإشارة أسماء موصولة ؟ (٢٠٤)
قول الكوفيين بذلك ودليلهم (٢٠٤) رد البصريين بإبقاء الشواهد على أصلها (٢٠٥)
(المسألة ١٠٤) هل يكون للاسم المحلى بـ (أل) صلة كصلة الموصول؟ (٢٠٥)
ذهب إليه الكوفيون ، شواهدهم ووجهة نظرهم ، الخلاف مرجعه إلى الاختلاف فى الإصطلاح (٢٠٦)
- زيادة كلمة فى التركيب
(المسألة ٢٥) القول فى زيادة لام الابتداء فى خبر (لكن) (٢٠٧)
جوزه الكوفيون، ومنعه البصريون، شاهد الكوفيين ورد البصريين له (٢٠٨)
تعليل لمنع دخول اللام على خبر لكن ، فائدتها فى التركيب ، مناقشة الصبان والأشمونى فيما ذهبا إليه (٢٠٩)
(المسألة ٦٤) هل يجوز أن تجئ واو العطف زائدة ؟ (٢١٠)
قول الكوفيين به ، ودفع البصريين له ، شواهد ذلك (٢١١)

(المسألة ٨٩) القول فى (إن) الواقعة بعد (ما) أنا فية مؤكدة أم زائدة؟(٢١٢)

قول الكوفيين بتأكيدها لـ (ما) وقول البصريين بزيادتها

(المطلب البلاغى) للفصل الرابع (٢١٤)

(مبحث) الصلة بين المعنى والألفاظ استعمالا ودلالة (٢١٤)

حديثهم عن تحمل الخبر الجامد ضميراً حديث يرتبط بطبيعة المعنى (٢١٤) التشبيه البليغ ومراتب المبالغة فيه (٢١٥) أنواعه كما يراها عبد القاهر (٢١٦) دلالة القرائن على صحة الاستعمال وطريقة (٢٢٠) التجوز بمجئ الماضى حالا (٢٢١) المعنى يتبع الإعراب، شواهد (٢٢٢) أخذ اللغة بالسماع واحتجاج البلاغيين به على الفصاحة (٢٢٥)

(مبحث) مجئ الكلمة بمعنى أخرى (٢٢٧)

تنوع طرق استعمال اللفظ (٢٢٧) المعانى الوضعية للكلمات التى اختلفوا فيها «إلا، الواو ، بل ، أو » (٢٢٨) كلامهم فى معنى (أو) وما يستفاد منه (٢٢٩) استعمالها بمعنى (الواو وبل) على ضربين (٢٣٢) الضرب الأول : ما كانت فيه على سبيل المجاز ونوعه (٢٣٣) الضرب الآخر: ما كان من مستتبعات التراكيب ، مسلكنا إلى بيان ذلك وتحليل شواهد منه (٢٣٩) مسلك الكوفيين إلى القول بأن (إلا) تأتى بمعنى (الواو) (٢٤٢) المعانى التى ذهبوا إليها معان استتباعية ، وهى ما يريده اللغويون بالتفسير على المعنى دون اللفظ ،تحليل شواهد (٢٤٢) معنى قول الكوفيين إن (كما) أصلها (كيما) (٢٤٤)

(مبحث) زيادة كلمة فى النظم (٢٤٦) معنى الزيادة وتحقيق ما عليه أهل اللغة (٢٤٦) ما عيه البلاغيون (٢٥٠) الشيخ عبد القاهر يرفض القول بالزيادة (٢٥٠) تحليل شواهد (٢٥١) رأى الشيخ دراز (٢٥٨) مسلكه فى الاستشهاد بآية : « ليس كمثله شئ » (٢٥٩) التقاؤه مع الزمخشرى وابن المنير (٢٦١) (رأينا فى ذلك) طريق استدلالنا الرجوع إلى المعنى الوضعى للكلمتين: (الكاف ومثل) (٢٦١) خلاصة (٢٦٢)

٥-دليل المصادر والمراجع

م	
١	إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد البنا ، ق د / شعبان إسماعيل مكتبه الكليات الأزهرية.
٢	إحياء النحو . إبراهيم مصطفى ثانية القاهرة ١٤١٣هـ.
٣	أدوات التشبيه دلالاتها واستعمالاتها فى القرآن الكريم د/ محمود حمدان أولى مطبعة الأمانة القاهرة.
٤	الاستغناء فى أحكام الاستثناء للقرافى - مطبعة الإرشاد بغداد.
٥	أسرار البلاغة عبدالقاهر الجرجانى طبعة رشيد رضا صبيح ١٣٧٩هـ.
٦	الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى دار الكتاب العربى.
٧	الأطول على التلخيص للعصام الإسفرائيتى مطبعة أحمد كمال.
٨	الإفصاح عما تضمنة الإيضاح من مباحث البيان د/ أحمد الحجار.
٩	إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن . أبو البقاء العكبرى دار الكتب العلمية - بيروت .
١٠	الأمالى النحوية لابن الشجرى ق محمد الطناحى الخانجى القاهرة.
١١	الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين.
١٢	الانتصاف من الإنصاف فى مسائل الخلاف للشيخ محيى الدين المكتبة العصرية.
١٣	الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ابن المنير - البابى الحلبى.
١٤	الإيضاح للخطيب القزوينى دار الجيل بيروت.
١٥	البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى دار الفكرللطباعة والنشر بيروت .
١٦	البرهان فى علوم القرآن للزركشى ق أبو الفضل إبراهيم عيس البابى الحلبى.
١٧	تأويل مشكل القرآن لابن قتيبه - شرح السيد صقر المكتبة العلمية.
١٨	التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - فيصل عيس البابى الحلبى.
١٩	التعريض فى القرآن الكريم د/ إبراهيم الخولى أولى - مطابع جمعية التنمية الفكرية بالمطرية.
٢٠	التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للرازى دار الفكر.
٢١	التلخيص فى القراءات الثمان للإمام أبى معشر الطبرى ق محمد حسن عقيل سلسلة أصول النشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم جامعة الإمام بالرياض.
٢٢	جامع البيان عن تأويل آى القرآن للطبرى البابى الحلبى ثالثة.
٢٣	الجامع الصحيح للإمام مسلم كتاب التحرير.
٢٤	الجامع لأحكام القرآن للقرطبى مطبعة دار الشعب أولى .
٢٥	الحجة للقراء السبعة أبو على الفارسى ق بدر الدين قهوجى دار المأمون للتراث دمشق - بيروت .

تابع دليل المصادر والمراجع

م	
٢٦	حاشية الأمير على مغنى اللبيب البابى الحلبى.
٢٧	حاشيه الإنبابى على الرسالة البيانية للصبان . المطبعة الأميرية.
٢٨	حاشية السيد الشريف على الكشاف مطبعة البابى الحلبى.
٢٩	حاشية السيد الشريف على المطول على التلخيص مطبعة أحمد كمال.
٣٠	حاشية الصبان على شرح الأشمونى دار إحياء الكتب العربية .
٣١	حاشية ياسين على التصريح على التوضيح للشيخ خالد.
٣٢	خزانة الأدب للبغدادى ق هارون الخانجى القاهرة .
٣٣	الخصائص لابن جنى ق محمد النجار المهدى للطباعة ثانية.
٣٤	خصائص التراكيب د/ محمد أبو موسى ثانية وهبة بالقاهرة.
٣٥	دراسات لأسلوب القرآن الشيخ عبدالخالق عضيمة دار الحديث.
٣٦	دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانى تعليق محمود شاكر الخانجى بالقاهرة .
٣٧	دلالات التراكيب د/ محمد أبو موسى أولى وهبة .
٣٨	الرد على النحاة لابن مضاء ق د/ البنا دار الاعتصام .
٣٩	الرسالة البيانية للصبان، المطبعة الأميرية.
٤٠	سر صناعة الإعراب لابن جنى ق حسن هنداوى ، دار القلم دمشق.
٤١	شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية .
٤٢	شرح ابن عقيل للألفية ق محمد محيى الدين تاسعة السعادة بالقاهرة.
٤٣	شرح شواهد الأشمونى للعينى دار إحياء الكتب العربية.
٤٤	شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ومعه:
٤٥	سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى محمد محيى الدين المكتبة العربية صيدا.
٤٦	شرح كتاب سيبويه للسيرافى ق د/ رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية للكتاب.
٤٧	شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب.
٤٨	شروح التلخيص ، مطبعة السعادة.
٤٩	الضرورة الشعرية فى النحو العربى د/ حماسة مكتبة دار العلوم.
٥٠	الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر للألوسى المطبعة السلفية مصر.
٥١	عمدة القارئ شرح صحيح البخارى للعينى الطباعة المنيرية دار إحياء التراث العربى بيروت.
٥٢	العمدة فى محاسن الشعر .. ابن رشيق ق محيى الدين ، دار الجيل.
٥٣	الغاية فى القراءات العشر للحافظ الأصبهانى ق محمد الجمباز ، دار طيبة ، الرياض.
٥٤	الكتاب لسيبويه ، ق عبد السلام هارون ثالثة الخانجى، القاهرة.
٥٥	كتاب التذكرة فى القراءات لابن غلبون ق دعبد الفتاح بحيرى الزهراء للإعلام.

تابع دليل المصادر والمراجع

م	
٥٦	كتاب الصناعتين لأبى هلال العسكرى ق أبو الفضل إبراهيم عيسى الحلبى.
٥٧	كتاب الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ق أحمد قاسم ،دون طبعة .
٥٨	الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشرى ، مصطفى البابى الحلبى.
٥٩	اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ق غازى طليمات دار الفكر المعاصر بيروت.
٦٠	لسان العرب لابن منظور أولى دار المعارف.
٦١	اللغة العربية معناها ومبناها د/ تمام حسان الهيئة المصرية للكتاب .
٦٢	المثل السائر لابن الأثير ق محيى الدين البابى الحلبى.
٦٣	مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه.
٦٤	مسائل خلافية فى النحو أبو البقاء العكبرى ق محمد الحلوانى دار الشرق العربى، بيروت.
٦٥	مشكل إعراب القرآن للقيسى ق خاتم الضامن رابعة مؤسسة الرسالة، بيروت.
٦٦	المطول على التلخيص سعد الدين التفتازانى ، مطبعة أحمد كمال ١٣٣٠هـ.
٦٧	معجم القراءات القرآنية ، د/ أحمد مختار، أولى مطابع جامعة الكويت.
٦٨	المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم محمد عبد الباقى، دار الحديث بالقاهرة.
٩٦	معانى القرآن للفراء، ق بخاتى والنجار.
٧٠	مغنى اللبيب لابن هشام، البابى الحلبى.
٨٠	مفتاح العلوم للسكاكى ، المطبعة الأدبية ، أولى
٨١	المقتضب للمبرد ، ق الشيخ عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
٨٢	من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس سادسة الأنجلو المصرية.
٨٣	المنحة الإلهية فى القواعد الوضعية الشيخ عبد الخالق الشبرواوى ثانية، مطبعة الواجب.
٨٤	منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد.
٨٥	منهاج البلغاء وسراج الأدباء تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامى.
٨٦	الموافقات فى أصول الأحكام للشاطبى دار إحياء الكتب العربية .
٨٧	النبأ العظيم للشيخ محمد عبد الله دراز تعليق الدخاخنى، طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض.
٨٨	النحو الوافى عباس حسن طبعة سادسة دار المعارف.

رقم الإيداع : ١٧٢٣٨ / ٢٠٠١